الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة لونيسي علي – البليدة02–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

إستراتيجية تفعيل الاستثمار الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي

دراسة تحليلية استشرافية لحالة الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية.

تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

إعداد الطالبة:

سعيج مونيرة

اشراف الدكتور:

محفوظ مراد

العام الجامعي: 2020/2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة لونيسي علي – البليدة02–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

إستراتيجية تفعيل الاستثمار الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي

دراسة تحليلية استشرافية لحالة الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية.
تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

من إعداد الطالبة:

سعيج مونيرة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة	الجامعة
أ.د/ يدو محمد	أستاذ تعليم عالي	رئيسا	جامعة لونيسي علي–البليدة02–
د. محفوظ مراد	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا	جامعة لونيسي علي–البليدة02–
د. قرامطية زهية	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	جامعة لونيسي علي–البليدة02–
ا.د/ بلوناس عبد الله	أستاذ تعليم عالي	عضوا مناقشا	جامعة امحمد بوقرة بومرداس
د. ططاي كمال	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	جامعة لونيسي علي–البليدة02–
د. كارش صليحة	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	جامعة الجزائر–03–

2020/2019

إهـــــداء

أهدي عملي هذا إلى أعز إنسانين يعجز القلم عن وصفهما

إلى مثال الحب والتضحية" الأم الحنون "و"الأب العطوف"

إلى من ساند سهري ورافق دربي وصبر على تقصيري وتحمل تعصيبي

إلى الذي كان الأحق بالسجود لو كان لغير الله تعالى

إلى شقيق روحي زوجي أدامك الله تاجا فوق رأسي وأعانني لرد الجميل

الذي لا يرد ولا يضاهى

إلى كل أفراد عائلتي الكبيرة صغيرا وكبيرا وكل من ساندني من قريب أو

بعيد

لكم مني ألف تحية وأطيب المنى محبة وامتنان.

سعيج مونيرة

شكـــــــر

قبل أي قول أو أي عمل الحمد للّه مولى النعم

أتوجه بالشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور" محفوظ مراد"

و بجزيل الشكر إلى موظفي وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

كما أتوجه بالشكر إلى موظفي الديوان الوطني للإحصائيات

بارك اللّه في جميع من ساعدنا من قريب أو من بعيد و جزاكم اللّه عنا خير الجزاء.

سعيج مونيرة

الملخـــــــــص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة اقتراح إستراتيجية فعالة للاستثمار الزراعي تمكن الجزائر من تحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل من خلال الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في ذلك، حيث تم اختيار بعض الدول كنموذج بناء على تصنيف منظمة الأغذية والزراعة لدى الأمم المتحدة لأهم الدول التي نجحت في تحقيق غايات برنامج الغذاء العالمي، كما تم الحرص على اختيار التجارب بشكل يسمح بتنويع مجالات الاستثمار الزراعي فيخرج بذلك عن الإنتاج النباتي ويتعداه إلى كل مجالات القطاع الفلاحي، كالإنتاج الحيواني، الزراعات الحرجية، تربية الأسماك والأحياء البحرية، والاستثمار في مجال مياه الري فالأمن المائي أساس الأمن الغذائي.

حيث تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بغرض وصف وتحليل الاستراتيجيات المعتمدة لدى تلك الدول ، و في نفس الوقت تشخيص تطور سياسات الاستثمار الزراعي في الجزائر بما فيها مخصصاته ومشاكله والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهتها، خلال الفترة 2000-2017، ثم تحليل تأثير هذه الاستثمارات على مؤشرات ومحاور الأمن الغذائي في نفس الفترة، وهو ما رسم صورة واضحة المعالم حول السلبيات والنقائص التي وقعت فيها سياسات الاستثمار الزراعي سابقا وكذا المكاسب التي حققتها في مجال تحقيق الأمن الغذائي.

وقد توصلت الدراسة إلى اقتراح خطة إستراتيجية لتحسين مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر بحلول سنة 2022 تتمثل رؤيتها في تحقيق أمن غذائي صحي ومستدام بكل أبعاده التغذوية ومتنوع حسب الاحتياجات الغذائية للسكان، يكون ناتجا عن تكثيف الاستثمارات الزراعية في قطاعات الأغذية الإستراتيجية والريئية التي تمتلك فيه الجزائر ميزة تنافسية، مع ضرورة التركيز على تكوين واجذب العنصر البشري(الفلاح) و التركيز على خصوصية المناطق الزراعية في عملية الإنتاج بإشراك القطاع الخاص بفتح مجال الاستثمار أمامه ودعمه عند الإنتاج، وتسهيل عليه ولوج عالم الزراعة الذكية والصناعات الغذائية نظرا لما تعد به من نتائج مبشرة في مجال تحقيق الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاح: استثمار زراعي، أمن غذائي، إستراتيجية فعالة، الزراعة في الجزائر.

فهرس المحتويات

إهـــــداء

شكر

الملخص

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

مقدمة .....أ-ب

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الزراعي و الأمن الغذائي 01

تمهيد 02

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الزراعي 03

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الزراعة والقطاع الزراعي 03

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الزراعي 11

المطلب الثالث: مجالات ومخاطر الاستثمار الزراعي وسبل تحسينه في ظل المتغيرات والتحديات التي تواجهها 15

المبحث الثاني: ماهية الأمن الغذائي 21

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الأمن الغذائي 21

المطلب الثاني: تحليل مشكلة انعدام الأمن الغذائي 29

المطلب الثالث: تشخيص الفجوة الغذائية 37

المبحث الثالث: دور الاستثمار الزراعي في بناء الأمن الغذائي 41

المطلب الأول: مفهوم إشكالية بناء الأمن الغذائي 41

المطلب الثاني: الإطار العالم للاستثمار الزراعي المسئول عن تحقيق الأمن الغذائي 48

المطلب الثاني: تأثير الأشكال المختلفة للاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي 56

خلاصة **69**

الفصل الثاني: تجارب دولية لتحقيق الأمن الغذائي بالاستثمار في الزراعة 70

تمهيد 71

المبحث الأول: دور المنظمة العالمية للأغذية والزراعة في رسم سياسات الاستثمار الزراعي لتحقي ق الأمن الغذائي 72

المطلب الأول: أهم برامج منظمة الأغذية والزراعة لدى الأمم المتحدة المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي لدى بعض الدول 72
المطلب الثاني: نماذج ناجحة في تحقيق الأمن الغذائي بالاستثمار في قطاعي الغابات والحيازات الصغيرة 78
المطلب الثالث: نماذج ناجحة في تحقيق الأمن الغذائي باعتماد الاستزراع السمكي وزيادة الإنتاجية الزراعية 84
المبحث الثاني: دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية 90
المطلب الأول: أهم برامج المنظمة العربية المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية.....90
المطلب الثاني: دور الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية 108
المطلب الثالث: تحليل أوضاع أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي 113
خلاصة 121
الفصل الثالث: تشخيص الاستثمار الزراعي في الجزائر للفترة 2000-2017 122
تمهيد 123
المبحث الأول: سياسات الاستثمار الزراعي في الجزائر من سنة 2000إلى سنة2017 125
المطلب الأول: الاستثمار الزراعي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2008) 125
المطلب الثاني: الاستثمار الزراعي في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي(2009-2017) ...132
المبحث الثاني: مشاكل الاستثمار الزراعي والإجراءات المتخذة من قبل الدولة لمواجهتها 137
المطلب الأول: أهم المشاكل التي واجهت الاستثمار الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 137
المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة من قبل الدولة لمواجهة مشاكل الاستثمار الزراعي 2000-2017 147
المبحث الثالث: تطور مقومات و مخصصات الاستثمار الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 160
المطلب الأول: تطور المقومات الطبيعية للاستثمار الزراعي في الجزائر في الفترة 2000-2017 160
المطلب الثاني: تطور المقومات البشرية للاستثمار الزراعي في الجزائر في الفترة 2000-2017 . 171

المطلب الثالث: تطور مخصصات الاستثمار الزراعي في الجزائر في الفترة 2000-2017 178
خلاصة 183
الفصل الرابع: تحليل تأثير الاستثمار الزراعي على مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر-رؤية إستراتيجية- 185
تمهيد 186
المبحث الأول: تطور الأهمية الإستراتيجية للاستثمار الزراعي 187
المطلب الأول: تطور الاستثمار في الثروة الحيوانية والسمكية وأثره على الأمن الغذائي..... 187
المطلب الثاني: تطور الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه في الجزائر-2000-2017 192
المبحث الثاني: تأثير الاستثمار الزراعي على محاور الأمن الغذائي في الجزائر الفترة 2000-2017 198
المطلب الأول: دور الاستثمار الزراعي في إتاحة الغذاء 198
المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار الزراعي في الاستفادة من الغذاء 226
المطلب الثالث: تأثير الاستثمار الزراعي على مؤشر الفجوة الغذائية 233
المبحث الثالث: رؤية إستراتيجية نحو تفعيل الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. 246
المطلب الأول: تحليل الوضع الراهن 246
المطلب الثاني: توجهات إستراتيجية تفعيل الاستثمار الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي 257
المطلب الثالث: إطار عمل الخطة الإستراتيجية 262
خلاصة 272
خـــاتمة 273
قائمة المراجع 282

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
I-01	تغير انتشار سوء التغذية في العالم بين الفترتين (1990-1992) و(2014-2016)	34
I-02	الصادرات والواردات الغذائية في العالم	55
I-03	الزيادات في مساحة الغابات والتحسينات في الأمن الغذائي للفترة 1990-2015.	68
II-01	البلدان التي حققت أو على وشك أن تحقق الغايات الدولية الخاصة بالجوع	77
II-02	الأنواع المستزرعة في الصين حسب طبيعة مياه الاستزراع	85
II-03	الاهداف الكمية المستهدفة لمكون تطوير منظومة نقل المياه ونظم الري الحقلي	96
II-04	جملة الزيادات في الإنتاج الناجم عن كل من تطوير الإنتاجية للزراعات القائمة ومن التوسع الأفقي	97
II-05	الأوضاع الحالية والمتوقعة خلال المراحل الثلاث للبرنامج للاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية من الدول المشمولة بالبرنامج	98
II-06	المشاريع المنفذة والجاري تنفيذها في المرحلة الأولى لتنفيذ البرنامج	99
II-07	تطور الاستثمارات الزراعية في بعض الدول العربية خلال الفترة2014-2016	112
II-08	مؤشرات القدرة على تحمل تكاليف الغذاء في الوطن العربي لسنة2016.	114
II-09	مؤشرات توافر الغذاء في الوطن العربي لسنة2016.	115
II-10	مؤشرات جودة وسلامة الغذاء في الوطن العربي لسنة2016	115
II-11	الحالة الراهنة للتغذية في الوطن العربي سنة2017.	116
II-12	تطور الفجوة الغذائية في العالم العربي للفترة 2012-2017	117
II-13	تطور الفجوة الغذائية في الصادرات والواردات العربية للفترة 2011-2017	118
II-14	نسبة الاكتفاء الذاتي من الأغذية الرئيسية في الدول العربية للفترة(2009-2017)	120
III-01	وضعية القطاع الزراعي (2000-2008)	131
III-02	توزيع الأرضي الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	139
III-03	تطور نصيب الفرد من المساحة المستغلة في الفلاحة في الجزائر للفترة 2000-2017	141
III-04	تطور المساحة الفلاحية المروية مقارنة بالمساحة المزروعة في الجزائر للفترة2000-2017	142
III-05	تطور المساحة المروية حسب المحاصيل الزراعية في الجزائر للفترة 2000-2017	144

III-06	توزيع الأراضي الزراعية في الجزائر للفترة 2000-2017	161
III-07	تطور مساحة المراعي الطبيعية في الجزائر للفترة2000-2017	163
III-08	تطور مساحة الغابات في الجزائر للفترة2000-2017	165
III-09	متوسط سقوط الأمطار في الجزائر	168
III-10	توزيع مصادر مياه الري في الجزائر خلال الفترة2000-2017	168
III-11	عدد السكان الريفيين في الجزائر للفترة2000-2017	171
III-12	القوى العاملة الكلية والزراعية في الجزائر للفترة2000-2017	173
III-13	عدد الجرارات والحاصدات في الجزائر للفترة2000-2017	175
III-14	إنتاج واستهلاك الجزائر من الأسمدة الزراعية للفترة2014-2016	176
III-15	المبيدات واللقاحات في الجزائر للفترة2014-2016	177
III-16	تطور مخصصات الاستثمار الزراعي العام في الجزائر خلال الفترة2000-2017	179
III-17	تطور عدد المشاريع الاستثمارية الزراعية الخاصة المودعة لدى الوكالة الوطنية لدعم ترقية الاستثمار للفترة2009-2017	182
IV-01	تطور تركيبة المواشي في الجزائر للفترة2000-2017	188
IV-02	أطوال ومساحات المصايد الطبيعية والمزارع السمكية	191
IV-03	تطور مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة2000-2017	193
IV-04	تطور القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الفترة2000-2017	196
IV-05	تطور المساحة المزروعة من المحاصيل الغذائية الرئيسية في الجزائر للفترة 2000-2017	199
IV-06	تطور الكمية المنتجة من المحاصيل الغذائية النباتية الرئيسية في الجزائر للفترة 2000-2017	202
IV-07	تطور الإنتاجية الزراعية للمحاصيل الغذائية النباتية الرئيسية في الجزائر للفترة 2000- 2017	207
IV-08	تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر للفترة2000-2017	211
IV-09	تطور إنتاج الأسماك في الجزائر خلال الفترة2000-2017	214
IV-10	تطور واردات المحاصيل الغذائية النباتية الرئيسية في الجزائر للفترة 2000-2017	216
IV-11	تطور واردات المحاصيل الغذائية الحيوانية الرئيسية في الجزائر للفترة 2000-2017	219

12-IV	تطور صادرات المحاصيل الغذائية النباتية الرئيسية في الجزائر للفترة 2000-2017	223
13-IV	تطور صادرات السلع الغذائية الحيوانية الرئيسية في الجزائر للفترة 2000-2017	224
14-IV	تطور المتاح للاستهلاك من الأغذية الرئيسية النباتية في الجزائر للفترة 2000-2017	227
15-IV	تطور المتاح للاستهلاك من الأغذية الرئيسية الحيوانية في الجزائر للفترة 2000-2017	232
16-IV	تطور نسبة الاكتفاء الذاتي للمحاصيل النباتية في الجزائر للفترة 2000- 2017	235
17-IV	تطور نسبة الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الحيوانية في الجزائر للفترة 2000- 2017	237
18-IV	تطور نسبة الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الحيوانية في الجزائر للفترة 2000- 2017	238
19-IV	تطور الفجوة الغذائية في الجزائر للفترة 2000- 2017	240
20-IV	تطور نسبة التغطية بالواردات للمحاصيل النباتية في الجزائر للفترة 2000- 2017	242
21-IV	تطور نسبة التغطية بالواردات للسلع الغذائية الحيوانية في الجزائر للفترة 2000-2017	244
22-IV	تطور نسبة التغطية بالواردات للسلع الغذائية الحيوانية في الجزائر للفترة 2000-2017	245
23-IV	مؤشر القدرة على تحمل القدر تكاليف الغذاء –الجزائر2017-	248
24-IV	مؤشر توافر الغذاء –الجزائر2017-	249
25-IV	مؤشر جودة وسلامة الغذاء –الجزائر2017-	249
26-IV	حالة التغذية –الجزائر2017-	250
27-IV	التحليل الرباعي لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر	251
28-IV	برامج ومخططات الخطة الإستراتيجية المقترحة	263

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
I-01	أهداف الاستثمار الزراعي	14
I-02	الإطار العام لمفهوم انعدام الأمن الغذائي	31
I-03	الإطار المفاهيمي لسوء التغذية	33
I-04	عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم للفترة 1990-2016	34
I-05	موقع النمو السكاني من محددات الفجوة الغذائية	40
I-06	الأراضي الصالحة للزراعة بالعالم.	59
I-07	استخدام الأسماك وإمداداتها في العالم للفترة (1950-2014)	63
I-08	العلاقة بين الاستثمار الزراعي وتغير مساحة الغابات والفقر	68
II-01	مخطط مقترح لمشروع القضاء على الجوع	83
II-02	مجموع إنتاج الأحياء المائية في الصين للفترة 1980-2015.	87
II-03	انتشار سوء التغذية في مدغشقر بين الفترتين1990-2016	88
II-04	انتشار سوء التغذية في إندونيسيا من 1990-2016	90
II-05	متوسط قيم المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي العربي سنة2016	108
II-06	مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء حسب الدول لسنة2016.	119
II-07	مساهمة الدول العربية في الفجوة الغذائية لمتوسط الفترة2011-2017	114
III-01	مخطط البرمجة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة	138
III-02	أنواع القروض الزراعية الممنوحة للفلاحين في الجزائر	161
III-03	الميزانية المخصصة للتجديد الفلاحي والريفي	182
IV-01	متوسط قيم المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي في الجزائر لسنة2017.	241

أصبحت قضية الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في العالم خاصة بعد أزمة الغذاء العالمي لسنة2008، فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية والمياه وكذلك توفر الموارد البشرية، والإمكانات المالية لدى العديد من دول العالم خاصة النامية منها، إلا أن الزراعة على المستوى العالمي لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب المتزايد على الأغذية، رغم الجهود التي تبذلها الهيئات الدولية و الإقليمية لزيادة الإنتاج وتقليل الفجوة الغذائية، ومن المتوقع في العقود القادمة نتيجة تغير المناخ وزيادة أعداد السكان وارتفاع أسعار الغذاء وتزايد المجهدات البيئية أن تكون هناك تأثيرات سلبية على أوضاع الأمن الغذائي العالمي، لذلك كان من الضروري وضع إستراتيجيات وسياسات لمواجهة هذه المتغيرات شاملة خطط توزيع المياه لزيادة الاستفادة القصوى منها، وأنماط استخدامات الأراضي وتجارة المواد الغذائية ومعاملات ما بعد الحصاد وأسعار الغذاء

كما تعد قضية الأمن الغذائي من القضايا المحورية التي اهتم بها العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة حيث تم إدراج الأمن الغذائي ضمن أهداف التنمية المستدامة 2030، إذ يتعلق الهدف الثاني منها بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الاستثمار في القطاع الزراعي بشكل دائم ومستدام من هذا المنطلق قامت الدول العربية بإعداد خطة التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025، حيث تتداخل أهداف هذه الخطة مع أهداف التنمية المستدامة بشكل كبير وتنصب كلها في الهدف الشامل وهو تعزيز الاستثمار في القطاع الزراعي باعتباره السبيل الأنجع لتحقيق الأمن الغذائي، كما قامت أيضا بعد أزمة الغذاء العالمي لسنة2008 وما صاحبها من تدهور كبير لحالة الأمن الغذائي والتغذية خاصة في الدول العربية، بإعلان البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي سنة2009، تم فيه تحديد دول عربية تمتلك مقومات وإمكانات تسمح بزيادة حجم الاستثمار الزراعي وتحقيق مستويات جيدة من الأمن الغذائي. وباعتبار الجزائر إحدى دول الإطار الجغرافي للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، قامت سنة2009 في إطاره وتماشيا مع أهدافه المسطرة بوضع إستراتيجية جديدة للنهوض بالاستثمارات الزراعية لتحقيق الهدف الشامل وهو رفع مؤشر الأمن الغذائي الوطني، والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي العالمي فقامت من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي بتوجيه الاهتمام نحو تفعيل الاستثمار الزراعي و الاستغلال الأقصى للموارد الزراعية في ظل ندرتها، والتغيرات الطارئة عليها بسبب الظروف البيئية والمناخية.

وهذا ما جعلنا نبحث في الموضوع لنحدد تأثير هذه الاستثمارات الزراعية على أوضاع الأمن الغذائي في الجزائر، والخروج برؤية إستراتيجية لزيادة فاعليتها، من خلال الإجابة على الإشكالية.

I. الإشكالية:

"كيف يمكن للجزائر أن تتبنى إستراتيجية فعالة للاستثمار الزراعي تقودها إلى تحقيق الأمن الغذائي؟"

ولغرض الإلمام بالموضوع وانطلاقا من الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية:

1. هل تمكنت الجزائر من تحسين مؤشر الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2017؟
2. ما مدى فعالية إصلاحات الفترة 2000-2017 على الاستثمار الزراعي في الجزائر؟
3. كيف يمكن للجزائر أن تستفيد من التجارب الدولية الناجحة في بناء الأمن الغذائي عن طريق الاستثمار الزراعي؟
4. ما هي الإستراتيجية المقترحة لزيادة فعالية الاستثمار الزراعي لتحسين مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر آفاق سنة2022؟

II. الفرضيات:

وكإجابة مبدئية على هذه التساؤلات نضع الفرضيات التالية:

1. لم تحقق الجزائر الأمن الغذائي خلال الفترة 2000- 2017؛
2. تميزت الاستثمارات الزراعية في الجزائر في ظل إصلاحات التي مست القطاع الزراعي في الفترة 2000-2017 بفعالية كبيرة؛
3. يمكن للجزائر الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في بناء أمنها الغذائي عن طريق الاستثمار الزراعي من خلال التركيز على القطاعات التي تملك فيها ميزة تنافسية.
4. إن الإستراتيجية الفعالة التي تمكن الجزائر من تحقيق أمن غذائي على المدى الطويل تقوم على مبدء تطوير القطاع الزراعي وجذب الاستثمار إليه.

III. مبررات اختيار الموضوع:

إن الازمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري باستمرار بسبب انهيار الأسعار العالمية للنفط يجعلها في خطر دائم يهدد أمنها الغذائي، خاصة وأنها تعتمد فقط على مداخيل النفط في تسديد فاتورة الغذاء التي تتزايد سنويا، و تزداد معها خطورة التبعية الغذائية للخارج أكثر في ظل ما باتت تشهده الساحة الدولية من تغيرات في مجال استخدام الغذاء بالنسبة لكبرى الدول المصدرة له، وهو ما جعلنا نبحث في الموضوع ونتتبع مسار تحقيق الأمن الغذائي عن طريق الاستثمارات الزراعية في العالم ككل ثم الدول العربية لنستخلص من نجاحاتهم ما يمكن مقارنته مع مسار الاستثمار الزراعي في الجزائر لتحديد الفجوات التي يجب تغطيتها مستقبلا، وفق خطة استراتيجية محكمة تتبع لتفعيل دور الاستثمار الزراعي في توفير الغذاء.

IV. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض السند المنطقي الاقتصادي والاجتماعي للاستثمار الزراعي في الجزائر، وتفحص تأثيره على محددات إنتاج الغذاء ومؤشرات الأمن الغذائي، لإبراز حقيقة تموقعه بين الاكتفاء الذاتي والتبعية الغذائية، وتظهر الإجابة من خلال موقع الجزائر في تصنيف مؤشرات الأمن الغذائي العالمي، مع محاولة لطرح رؤية إستراتيجية من شأنها أن ترفع من كفاءة استخدام الموارد الزراعية بصورة أكثر فعالية كما يلي:

1. تحديد مجالات الاستثمار الزراعي الأكثر تحقيقا للأمن الغذائي؛
2. تسليط الضوء على برامج وسياسات تحقيق الأمن الغذائي المعتمدة والناجحة دوليا وعربيا؛
3. تتبع مراحل تطور جهود تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال مختلف السياسات الزراعية المطبقة منذ سنة 2000 وخاصة بعد أزمة الغذاء العالمي لسنة2008؛
4. تتبع انعكاس الاستثمار الزراعي على محددات إنتاج الغذاء في الجزائر، وتحليل أثره على أوضاع الأمن الغذائي فيها منذ سنة 2000إلى غاية سنة2017؛
5. محاولة ضبط خطة إستراتيجية تهدف إلى تفعيل الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

V. أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال محاولة معرفة انعكاسات الاستثمار الزراعي على درجة الأمن الغذائي في الجزائر، وتحديد الوضعية التي آلت إليها وضعية الإنتاج والاكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية الأساسية التي ستشملها الدراسة وكذا معرفة مدى تحقيق تلك السياسات والإستراتيجيات التنموية لأهدافها، وذلك بالنظر إلى الدور الفعال والاستثنائي الذي يلعبه القطاع الزراعي في حفظ حياة السكان باعتباره أهم مصادر توفير السلع الغذائية الأساسية، وباعتبار أن نسبة كبيرة من سكان الريف يعتمدون في معيشتهم على هذا القطاع، كما أن الاستفادة من التجارب السابقة تحتم علينا كباحثين الوقوف كل مرة عند التطورات الحاصلة في مجال الإنتاج الغذائي وما تعلق منه بالمنتجات الأساسية في الجزائر ومستوى الأمن الغذائي فيها، قصد تحديد حجم المشكلة، الوقوف على مسبباتها وتحديد درجة تأثيرها على مستوى الأمن الغذائي والبحث عن السبل الكفيلة لمعالجتها، بالإضافة إلى أن القطاع الزراعي أصبح يمثل أحد المجالات المهمة للبحث وذلك لما يحتويه من خصائص تنعكس بشكل كبير على الاقتصاد.

VI. حدود الدراسة:

من أجل دراسة الموضوع وبلوغ الأهداف المتوخاة سنرسم حدود لهذه الدراسة كما يلي:

1. الحدود الزمنية: تمت دراسة الموضوع في الفترة (2000-2017)؛
2. الحدود المكانية: تجسد الحيز المكاني الذي خصصت له هذه الدراسة في الجزائر؛
3. الحدود الموضوعية: يتناول البحث موضوع الاستثمار الزراعي وعلاقته المباشرة في تحقيق الأمن الغذائي وفق إستراتيجية فعالة، وبما أن الأمن الغذائي يرتبط بشكل وطيد بنوعية وجودة وسلامة الغذاء، أي أن يلعب الغذاء المتناول من قبل الأفراد دوره في الحفاظ على صحة الأفراد من خلال تنوعه وغناه بالعناصر الغذائية المتنوعة في مصدرها بين الحيواني والنباتي، جعل الموضوع يتعدى حدود الاستثمار الزراعي ليشمل الاستثمار الفلاحي بكل جوانبه ومنتجاته بما فيها الناتج نباتي (محاصيل حقلية وبستانية)، الناتج الحيواني والناتج من الموارد الصيدية، إضافة إلى عمل تربية الدواجن، والنحل ودودة القز وتربية الأسماك، ومنتجات الغابات والزراعات الحرجية كما لإضافة عمليات البحث والإرشاد الفلاحيين.

VII. منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص واقع الاستثمار الزراعي في الجزائر بينما اعتمد التحليل لتفسير الإحصائيات المتعلقة بكل من الإنتاج، الواردات، الصادرات الفجوة الغذائية ودرجة الاكتفاء الذاتي، والمتاح للاستهلاك، هذه البيانات مقدمة من مديرية الإحصائيات ومديرية الري بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري إضافة إلى بيانات والديوان الوطني للإحصائيات، وكذا الكتاب السنوي للإحصاءات السنوية الزراعية الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

VIII. الدراسات السابقة:

نظرا لأهمية موضوع الأمن الغذائي، وباعتبار الاستثمار في القطاع الزراعي المسئول عن تحقيقه و مساهمته في القضاء على الجوع وأشكال سوء التغذية المختلفة، فقد حظيت مثل هذه المواضيع باهتمام العديد من الباحثين الذين تطرقوا لها في دراساتهم من زوايا مختلفة مثل:

1. **غردي محمد:** "القطاع الزراعي وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة" 2013، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر(2011-2012)تناولت الدراسة دراسة تحليلية لكل من الاستثمار الزراعي والدعم في الجزائر من خلال مختلف المخططات التنموية و توصلت الدراسة إلى أن هناك ضعف في حجم الاستثمار الزراعي الخاص المحلي و الأجنبي مقارنة بحجم الاستثمار في القطاعات الأخرى وهذا بسبب المعوقات التي يعاني منها الاستثمار في الجزائر عامة والزراعي خاصة.
2. **حركاتي فاتح:** "تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة (2017-2018) تناولت الدراسة تشخيص وضعية الأمن الغذائي في الوطن العربي للفترة 2000-2015 واقتراح بعض الحلول المستقبلية المناسبة لحل هذه المشكلة حيث توصلت الدراسة إلى أن مقومات الأمن الغذائي المتاحة في الوطن العربي غير كافية لتحسينها، خاصة في ظل المشكلات التي يعاني منها قطاع الزراعة العربي وغياب إرادة سياسية عربية قوية، كما أن السياسات الزراعية العربية لم تحقق الأهداف المسطرة.

3. **سهيلة مصطفى:** "الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية جامعة حسيبة بن بوعلي شلف (2016-2017)، تبرز هذه الدراسة أن الاستثمار الفلاحي من حيث تنظيمه و ترقيته في دول شمال إفريقيا كان له العديد من الآثار على حركة التجارة الخارجية للسلع الغذائية الأساسية، وتوصلت الدراسة إلى أن توفير الأمن الغذائي بالنسبة للسلع الغذائية الأساسية يمكن أن يتم بالإنتاج المحلي كما يمكن أن يتم بالاستيراد، لتغطية الاحتياجات الغذائية من الإنتاج الوطني من أهم مؤشرات تحقيق الأمن الغذائي وهنا يتضح تداخل وارتباط الفجوة والتبعية الغذائية بالاستثمار الفلاحي، والذي يعد المسئول الأول عن توفير الغذاء بالنسبة لغالبية الفروع الغذائية، وبالنسبة للجزائر فبالرغم من النتائج الايجابية المسجلة بالنسبة لغالبية الفروع الغذائية المدروسة، إلا أنه لا بد أن لا يخفى علينا أن نشير إلى أن المواد الخام المستخدمة في إنتاج هذه الأخيرة تبقى ولا زالت مرهونة بشكل كبير جدا وفي بعض الحالات كلي بعمليات الاستيراد من الخارج.

4. **عائشة بو ثلجة:** "دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف-الجزائر- (2015-2016)، عالجت مشكلة البحث الإمكانيات المتاحة للاستثمار الزراعي في الدول العربية كمنفذ لتوفير الأمن الغذائي، والسبل الممكنة لذلك، وقد توصلت الدراسة إلى أن حالة العجز الغذائي التي تعيشها الدول العربية تعود بالدرجة الأولى إلى حالة التجزئة وغياب التكامل بينهما في استثمار الموارد الزراعية المتوفرة في المنطقة، كما أن الاستثمارات في القطاع الزراعي والغذائي لا تزال متدنية وبعيدة عن المستوى المطلوب.

ما يميز الدراسة الحالية: أثناء تصفحنا لمختلف الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تفعيل استراتجيات الاستثمار الزراعي لزيادة تأثيرها الإيجابي على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر وجدنا أن عدد قليل جدا من الباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع، حيث تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة كونها تتطرق إلى مايلي:

- تحديد بشكل دقيق الغاية من سياسات الاستثمار الزراعي المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم، من اجل تحديد موقع هدف تحقيق الأمن الغذائي منها؛

- تحديد موقع الجزائر من البرامج والمخططات العالمية والعربية الرامية لتعزيز الاستثمار الزراعي بغية تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر والجوع، من اجل حصر أكثر الفرص والتهديدات التي تملكها الجزائر في هذا الصدد؛
- مسح شامل لأهم الاستراتيجيات المطبقة حاليا وسابق في مجال الزراعة وخاصة الهادفة منها لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر والدول المجاورة أو التي تملك خصائص ومقومات تقارب الخاصة بالجزائر بغرض الاستفادة منها وتفعيل تطبيقها في الواقع؛
- تتبع مسار تطور الاستثمار الزراعي كما وقيمة إضافة إلى تطور الإمكانيات والموارد التي تملكها الجزائر بهذا الصدد ومطابقتها مع تطور مؤشرات الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2017 حتى نتمكن من ربط العلاقة بينها ورسم العلاقة بينهما مما يسمح لنا بتحديد المعالم الرئيسية للإستراتيجية المقترحة؛
- محاولة رد الاعتبار للقطاع الزراعي من خلال اقتراح برامج وسياسات من شأنها تشجيع المستثمرين على الإقبال عليه وتغير نظرة المجتمع السلبية للقطاع وللعاملين فيه.

IX. هيكل البحث:

تم تناول الموضوع في أربع فصول، مقسمة بين فصل نظري تمحور حول أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالاستثمار الزراعي، وكذا الأمن الغذائي، مع إبراز دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي من خلال ربط مختلف مجالاته بالمحاور الأساسية للأمن الغذائي، أما الفصول الثلاثة الأخرى فجلها تطبيقية مبنية على التحليل والاستنتاج حيث:

تطرقنا في الفصل الثاني إلى دور منظمة الأغذية والزراعة لدى الأمم المتحدة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية في دفع الدول إلى وضع استراتيجيات استثمار زراعي هدفها تحقيق الأمن الغذائي مستقاة من البرامج والاستراتيجيات التي خططتها هاتين المنظمتين، مع الوقوف على أهم الدول التي نجحت في تحقيق هذه الغاية وأخذها كنموذج رائد قد تستفيد منه الجزائر في بلورة إستراتيجية فعالة تنصب في نفس السياق، من أجل ذلك قمنا في الفصل الثالث بتتبع مسار الاستثمار الزراعي في الجزائر منذ سنة 2000إلى غاية سنة 2017 لتحديد أهم النتائج المحققة والمتعثرة، حتى نتمكن بعدها بدمج النتائج المحصلة من الفصلين للخروج في الفصل الرابع بإستراتيجية أكثر فعالية للاستثمار الزراعي تؤدي على المدى البعيد إلى تحسين الأمن الغذائي.

الفصل الأول

الإطار النظري للاستثمار الزراعي و الأمن الغذائي

تمهيد:

يمثل القطاع الزراعي مجالا مهما للبحث والدراسة و فرصة جيدة للاستثمار لما يحويه هذا القطاع من خصائص تميزه عن باقي القطاعات و تنعكس بشكل كبير على الاقتصاد، كونه ينفرد بمهمة توفير الغذاء للأفراد والتي لا يمكن للدول أن تعوضها مهما زادت درجة تقدها وتطورها علميا وتكنولوجيا.

من أهم سمات المجتمعات العصرية التي حققت مستوى متقدم من الرفاهية العامة، تمكن أفرادها من الحصول على الغذاء المتنوع والمتوازن ذي الجودة العالية والأسعار المناسبة، ويعتبر توفير الغذاء المتنوع والمتوازن من أهم محاور الارتقاء بالصحة الجسدية والذهنية للمواطنين.

لذا فإن مسألة الأمن الغذائي تعد من أهم التحديات الراهنة التي تواجه الاقتصاديات الدولية خاصة مع موجة ارتفاع أسعار الغذاء على المستوى العالمي، وتزايد الطلب على الغذاء باستمرار مقابل عدم زيادة الإنتاج الغذائي والزراعي، الأمر الذي دفع الحكومات إلى البحث في الآليات والإجراءات التي تساهم في تنمية القطاع الزراعي ورفع حجم الاستثمار فيه من أجل بناء الأمن الغذائي محليا والحد من التبعية الغذائية للخارج.

في هذا الفصل سوف نقوم بشرح مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الزراعي و الأمن الغذائي، وكذا عرض دور الزراعة وأهمية الاستثمار في هذا القطاع في توفير الغذاء من خلال شرح ماهية الاستثمار الزراعي ثم ماهية الأمن الغذائي و أخيرا عرض أهمية الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية حيث يعتمد عليه في توفير أكبر قدر ممكن من احتياجات المجتمع من المواد الغذائية، بالإضافة إلى كونه مصدرا هاما من مصادر النقد الأجنبي والذي تتطلبه خطط التنمية الشاملة، الأمر الذي يجعل من تنمية هذا القطاع بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان أمرا بالغ الأهمية، وذلك لما تحدثه التنمية الزراعية من أثر بالغ في التنمية الشاملة.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الزراعة والقطاع الزراعي

لقد كان تعرف الإنسان على الزراعة قفزة واسعة في طريق الحضارة، حيث استطاع أن يطوع ما خلق الله في الأرض لخدمته ونفعه، في هذا المطلب نتعرف على مفهوم الزراعة وأهم أنواعها وكذا خصائص القطاع الزراعي ومميزات الإنتاج الزراعي.

الفرع الأول: مفهوم وأنواع الزراعة

سنتناول في هذا الفرع أهم التعاريف المقدمة للزراعة لغة واصطلاحا مع تبيان الأنواع الرئيسية للزراعة ومواقع انتشارها وتوزعها في العالم.

أولا: مفهوم الزراعة

يمكن تعريف الزراعة من منظور لغوي ومن منظور اقتصادي.

1- تعريف الزراعة في اللغة:

لغويا تحمل الزراعة معنيان، الأول حرث الأرض وطرح البذور فيها وهذا المعنى مجازي، والثاني الإنبات، وهو المعنى الحقيقي، ويختص به الله تبارك و تعالى.[1]

2- تعريف الزراعة في الاقتصاد

كلمة الزراعة Agriculture مشتقة من كلمين (Agrer) وتعني التربة أو الحقل أو الأرض، وكلمة (Culture)بمعنى الرعاية والعناية، وعلى هذا تصبح الزراعة العناية بالأرض والحرث، وهو مفهوم ضيق يقصر الزراعة على الاهتمام بالأرض فقط، وهو غير معتمد لدى الاقتصاديين الذين يعرفون الزراعة بمفهوم أوسع[2]، الذي يشمل مختلف أوجه النشاط الزراعي المتمثلة في:

---

[1]- أحمد محمد محمد أبو سعدة، **ضمانات وحوافز الاستثمار الزراعي في الفقه الإسلامي وقانون الاستثمار**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012، ص: 83.

[2]- السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية والغذائية والبيئية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص:115.

الزراعة أو الفلاحة هي كل نشاط يعنى بخلق ناتج نباتي (محاصيل حقلية وبستانية)، ناتج حيواني وناتج من الموارد الصيدية، إضافة إلى عمل تربية الدواجن، والنحل ودودة القز وتربية الأسماك.

كما يشمل أي عمل يجري بالمزرعة متصل بالعمليات الزراعية المختلفة كإعداد المحصول للسوق وقد عرفت جمعية الاقتصاد الزراعي الفرنسية الزراعة بما يلي:[1]

الزراعة هي كل عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة والتحكم فيها بقصد إنتاج المزروعات والحيوانات اللازمة لإشباع حاجات الإنسان.

وثمة تعريف أخر جدير بالاعتبار هو أن الزراعة تتضمن كل ما يقوم به المزراع من:[2]

- فلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية سواء الحقلية منها أو البستانية؛
- اقتناء الحيوان الزراعي لإنتاج الألبان واللحوم والصوف والجلود؛
- تربية الدواجن والنحل والقز.

إضافة إلى أي عمل يجري بالمزرعة لاحق أو متصل بالعمليات الزراعية المختلفة كإعداد المحصول للسوق وتسليمه للمخازن والعملاء أو إلى شركات النقل للتصدير إلى الخارج.

ثانيا: أنواع الزراعة

تختلف الزراعة من دولة إلى أخرى نتيجة وفرة أو ندرة الأرض الصالحة للزراعة أو نتيجة لاختلاف وتباين السياسات الزراعية، وفي ما يلي أهم تصنيفات الزراعة:[3]

1- من حيث المساحة:

تختلف الزراعة باختلاف المنطقة تبعا لمدي وفرة الأرض أو ندرتها حيث نميز نوعين رئيسيين:

أ- الزراعة الكثيفة: في الدول الزراعية المزدحمة بالسكان وحيث تقل الأراضي الزراعية يتعين العمل على زيادة إنتاجية الوحدة الزراعية عن طريق زراعتها على مدار السنة، ومضاعفة المجهود في استغلالها حتى تعطي أكبر محصول ممكن مما يمكن من تزويد السكان بمعظم حاجاتهم الغذائية، يتصف هذا النوع من الزراعة بالخصائص التالية:[4]

- عدم التوسع في استخدام الآلات؛
- ارتفاع إنتاجية الوحدة الزراعية في هذه المناطق؛

---

[1]- السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص115.

[2] - جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، ط1، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن-عمان، 2010، ص: 81-82.

[3]- عرفات إبراهيم فياض، **الاقتصاد السكاني**، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2011، ص ص: 144-153.

[4]- السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص:122.

- انخفاض إنتاجية الفرد نظرا لكثرة العاملين على وحدة الأرض و لعدم استعانتهم بالآلات.

ب-الزراعة الواسعة: ينتشر هذا النوع من الزراعة في الدول التي تتميز بالخصائص التالية:[1]

- وفرة الأراضي الرخيصة الصالحة للزراعة؛
- وفرة رؤوس الأموال اللازمة لشراء الآلات؛
- وفرة الخبرة الفنية لدى المزارعين، واستعدادهم لاستخدامها في الزراعة؛
- سهولة نقل المحاصيل إلى أسواق الاستهلاك وانخفاض فئات النقل.

في المناطق التي ينتشر بها هذا النوع من الزراعة نجد أن معدلات إنتاج وحدة الأرض وهي عنصر الإنتاج المتوفر منخفضة، وأن معدلات إنتاج عنصر العمل وهو العنصر النادر مرتفعة.

2- من حيث الاستقرار:

نميز بين نوعين من الزراعة هما:[2]

أ- الزراعة الثابتة: يتصف هذا النوع من الزراعة بالاستقرار والاستمرار حيث إذا قام الإنسان بزراعة المحاصيل المناسبة واستخدم الطرق العلمية من دورة زراعية ملائمة ومخصبات بالقدر المطلوب وهكذا، فإن رقعة الأرض سوف تستمر في الإنتاج الزراعي لمدة طويلة، وتصبح علاقة المزارع بأرضه قوية يقيم عليها مسكنه ويؤوي فيها حيواناته.

ب- الزراعة المتنقلة: ينتشر هذا النوع من الزراعة في بعض الأقاليم الاستوائية، حيث إذا تبين للزارع أن إنتاجية أرضه في تدهور لعدم إتباعه الأصول الزراعية السليمة أو لأن التربة من أنواع رديئة فلابد من انتقاله إلى رقعة جديدة من الأرض يبدأ عليها من جديد.

3- من حيث السياسات الزراعية:

تختلف السياسات الزراعية بين الدول ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع:[3]

أ- زراعة الاكتفاء الذاتي: هي قيام الإقليم بإنتاج كل أو معظم حاجياته من المنتجات الزراعية وقد انتشر هذا النوع من الزراعة في كل دول العالم في الأزمنة الماضية نظرا لصعوبة الاتصال بين الأقاليم وصعوبة حصول الدولة على كل ما تحتاج إليه من خارج حدودها.

كذلك أدى انخفاض أسعار المنتجات الزراعية أثناء الكساد العالمي إلى توسع الدول في الإنتاج الزراعي وإتباع سياسات تجارية تشجع الإنتاج المحلي وتحد من استيراد الغذاء[4].

---

[1]- السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق ، ص:124.

[2]- عرفات إبراهيم فياض، مرجع سابق، ص: 153.

[3]- المرجع نفسه، ص ص: 153-154.

[4]- السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص:128.

ب- زراعة التخصص: وهي أن يقوم المنتج أو الدولة بالتخصص في إنتاج سلعة أو عدد من السلع تعتبر بمثابة المحصول النقدي (إيراد المنتج أو الدولة من بيع المحصول يستعمل لشراء لوازم المنتج أو حاجيات الدولة الأخرى) أي انخفاض ملموس في أثمانها يؤدي إلى انخفاض في الدخول و إلى نقص حصيلة الصادرات ولذلك تعمل الدولة على المحافظة على أثمانها بمختلف الوسائل.

ت- الزراعة المتنوعة: ينتج المزارع في ظل الزراعة المتنوعة بعض ما يحتاجه وكذلك بعض المحاصيل الأخرى فهو إذن لا يعتمد كلية على محصول رئيسي واحد، ومفهوم ذلك أن أهمية المحصول النقدي اقل منها في حالة الزراعة المتخصصة وأكثر منها في حالة زراعة الاكتفاء الذاتي، أي أن الزراعة المتنوعة تتوسط زراعة الاكتفاء وزراعة التخصص.

الفرع الثاني: أهمية وخصائص القطاع الزراعي

إن الاستثمار الزراعي هو ذلك الاستثمار المطبق في القطاع الزراعي، و لأجل فهم أفضل لكيفية تطبيق هذه الاستثمارات على هذا القطاع لابد لنا من بيان أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد، كما لابد لنا من فهم ودراسة الخصائص الاقتصادية لهذا القطاع.

أولا: أهمية القطاع الزراعي

يحتل القطاع الزراعي بشقيه الإنتاج النباتي والحيواني وما يتفرع عن كل منهما أهمية كبرى في اقتصاديات الكثير من دول العالم، وتتبع أهمية القطاع الزراعي في أي دولة في العالم من خلال مساهمته في ما يلي:[1]

1- توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع:

يساهم القطاع الزراعي في توفير المنتجات الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع، ومع تزايد هذه الاحتياجات باستمرار يعمل القطاع الزراعي على تلبيتها وذلك لمواجهة ثلاث أمور هي: [2]

- الزيادة العامة في عدد السكان نتيجة ارتفاع معدلات الزيادة السكانية؛
- ارتفاع عدد سكان المدن نتيجة ارتفاع معدلات الهجرة من الأرياف إلى لمدن؛
- ارتفاع الطلب على المنتجات الزراعية من المواد الغذائية نتيجة ارتفاع دخول الأفراد.

ولا سبيل لمواجهة هذه الزيادة في الطلب على المنتجات الغذائية إلا بزيادة إنتاجية القطاع الزراعي.

2- توفير فرص العمل للموارد البشرية و للقطاعات الأخرى:

يوفر القطاع الزراعي العمالة بوجهين هما: تؤدي زيادة السكان إلى زيادة حجم الموارد البشرية مما يتطلب العمل على خلق فرص جديدة، ويعتبر النشاط الزراعي بمثابة القطاع الرئيسي لاستيعاب

[1]- علي جد وع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص:28.

[2]- أحمد محمد محمد أبوسعدة، مرجع سابق، ص: 91.

القوى العاملة في كثير من الدول النامية[1].

كما يعمل القطاع الزراعي على توفير العمالة للقطاعات الاقتصادية (الصناعة، الخدمات) وذلك من خلال انتقال العمالة لهذه القطاعات من القطاع الزراعي، ويتم ذلك لسببين هما:[2]

- إما بسبب وجود بطالة موسمية أو مقنعة في القطاع الزراعي تؤدي إلى خروج حجم معين من هذه العمالة من هذا القطاع دون أن تؤثر على إجمالي الناتج الزراعي، هذه العمالة تنتقل بدورها إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى غير القطاع الزراعي ويتم هذا الانتقال عادة في الدول التي تتميز بكثافة سكانية عالية في مناطق الإنتاج الزراعي مما يحدث البطالة الموسمية والمقنعة.
- أما السبب الثاني لانتقال العمالة من القطاع الزراعي لقطاعات الاقتصاد الأخرى فهو تبني الطرق التكنولوجية الحديثة في عملية الإنتاج الزراعي مما يؤدي إلى الاستغناء عن جزء من العمالة الزراعية، التي تتحول إلى القطاعات الأخرى ويتم هذا الانتقال عادة في الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة نوعا ما في المناطق الزراعية.

3- توفير الموارد المالية:

يعتبر القطاع الزراعي مصدرا رئيسيا للدخل للعديد من الأفراد العاملين في هذا القطاع سواء في عملية الإنتاج الزراعي بشكل مباشر كالمزارعين أو منتجي الأدوية و الأسمدة الزراعية والأدوات المستخدمة في الإنتاج بشقيه النباتي والحيواني، أو من العمل في تسويق وبيع المنتجات الزراعية. أما على مستوى الدول فإن القطاع الزراعي يساهم بنسب متفاوتة في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول بل أن بعض الدول تعتمد على هذا القطاع في جزء كبير منه، كما أن هذا القطاع يساهم بدرجة كبيرة في توفير العملات الصعبة للدول مما يحسن مستوى التنمية الاقتصادية فيها.[3]

4- توفير المواد الخام للقطاع الصناعي:

يقوم القطاع الزراعي بتوفير العديد من المواد الخام والتي يمكن أن تستخدم كمدخلات للإنتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص مثل توفير القطن لصناعة الملابس، ومختلف المواد الخام التي تستخدم في الصناعات الغذائية مما يؤدي إلى دعم وتطوير هذا القطاع وبالتالي دعم الاقتصاد.[4]

5- استغلال بعض المواد الاقتصادية بكفاءة:

يستغل القطاع الزراعي بعض الموارد الإنتاجية و الاقتصادية الصعبة الاستغلال بكفاءة عالية لا توجد في قطاعات أخرى، ففي قطاع الإنتاج الحيواني تقوم الحيوانات باستهلاك الأعشاب التي لا

---

[1]- أحمد محمد محمد أبوسعدة ، مرجع سابق، ص: 94.

[2]- علي جد وع الشرفات، مرجع سابق، ص ص:28-29.

[3]- المرجع نفسه، ص: 29.

[4]- المرجع نفسه، ص: 29.

يستهلكها الإنسان وتنتج له اللحوم والألبان، كما تقوم النباتات في قطاع الإنتاج النباتي بالاستفادة من مصدر اقتصادي مهم هو أشعة الشمس لإنتاج الغذاء للاستهلاك الحيواني و البشري.[1]

ثانيا: خصائص القطاع الزراعي

يفيد التعرف على أهم الخصائص الاقتصادية للقطاع الزراعي بشكل عام وللإنتاج الزراعي بشكل خاص، في تكوين فكرة واضحة عن هذا القطاع لدى المستثمر فيه، مما يساعده ومختلف متخذي القرار لتكوين أفكار واقعية قابلة للتطبيق تراعي الخصائص العامة للزراعة وللإنتاج الزراعي من منظور اقتصادي، وتاليا أهم هذه الخصائص:[2]

1- ثبات كمية الموارد الاقتصادية الزراعية:

تتميز الموارد الاقتصادية الزراعية بخاصية الثبات على مستوى القطاع الواحد، وجاءت هذه الخاصية بسبب خصوصية الموارد لكل نشاط زراعي.

2- موسمية الإنتاج الزراعي:

ويعني ذلك ارتباط العملية الإنتاجية الزراعية في طبيعتها الحيوية بكائنات حية نباتية أو حيوانية وفق جدول زمني معين.

3- إمكانية تطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة في القطاع الزراعي:

القطاع الزراعي أشد القطاعات استعدادا لتقبل واعتماد الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج.

4- التركيب التنافسي للنشاط الزراعي:

إن التعدد الكبير لوحدات الإنتاج الزراعي وصغر الحجم المزرعي وتجانس المنتجات الزراعية إلى حد كبير بالإضافة إلى حرية الدخول والخروج من و إلى النشاط الزراعي يكسب النشاط الزراعي صفة تنافسية عالية.

5- صعوبة التحكم في كمية الإنتاج الزراعي:

يخضع الإنتاج الزراعي في الغالب في مجالي الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني إلى ظروف طبيعية لا تخضع لسيطرة المنتج، فقد يكون الإنتاج الزراعي عرضة لتقلبات الطقس التي لا يستطيع المنتج التحكم بها كتذبذب كميات الأمطار مثلا.

6- ضعف وصعوبة التمويل الزراعي:

يهتم التمويل الزراعي بكيفية الحصول على رأس المال واستخدامه في الزراعة، فهو يبحث في الطرق والوسائل المستخدمة في تجميع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة إضافة إلى دراسة

[1]- علي جد وع الشرفات، مرجع سابق، ص: 29.

[2]- المرجع نفسه، ص ص: 30-37.

المؤسسات المالية التي يمكن بواسطتها جعل رأس المال والعمل وحتى الأرض متيسرة للزراعة[1] حيث يتميز هذا التمويل بالانخفاض الشديد وهذا لارتفاع درجة المخاطرة في القطاع الزراعي، كما يمتاز هذا القطاع بوجود درجة عالية من عدم المعرفة و اللايقين من نتائج أي نشاط إنتاجي وذلك بسبب ارتباط عملية الإنتاج في هذا القطاع بالعوامل الطبيعية التي يقف المنتج عاجزا أمامها.

7- ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة في القطاع الزراعي:

تشكل التكاليف الثابتة في أي نشاط زراعي ما نسبته (70%) من التكاليف الكلية لهذا النشاط وتتمثل عادة في الأراضي الزراعية، المباني، والآلات ويتحمل المنتج تكاليف صيانة و اهتلاك هذه العناصر سواء قام بالعملية الإنتاجية أو لا.

8- إمكانية التخصص الإنتاجي الزراعي:

يمكن للظروف المناخية ونوعية التربة في مكان معين أن يمنحها صفة التخصص في إنتاج نوع معين من المنتجات الزراعية دون غيرها من المناطق الزراعية، إضافة إلى موقع هذه المنطقة ومدى قربها أو بعدها عن مراكز التسويق.

9- ارتفاع الأهمية النسبية للأرض الزراعية:

باعتبار الأرض أحد أهم عناصر الإنتاج الزراعي فهي تتصف بالندرة، حيث يصعب تغيير صفاتها من حيث زيادة مساحتها إلا برفع التكاليف الاستثمارية كما لا يمكن استبدالها بعناصر إنتاجية أخرى إلا في حدود ضيقة جدا، هذه الندرة والصفات الأخرى مثل تركيبها وخصوبتها وموقعها الجغرافي تؤثر جميعها في العمليات الزراعية وبالتالي في كمية ونوعية المنتجات وأسعارها.

10- ارتباط إدارة النشاط الزراعي بالحيازة الزراعية:

تتأثر الكفاءة الإنتاجية الزراعية بعامل الحيازة الزراعية حيث تتحسن هذه الكفاءة بشكل كبير إذا كان الحائز مالكا أو مستأجرا، إذ سيقوم حينها بالاعتناء أكثر باستثماراته المزرعية و صيانتها واتخاذ القرارات الصعبة أحيانا كقرار تغير نوع النشاط الزراعي.

11- ارتباط إدارة النشاط الزراعي بالحياة الريفية:

يتعاون أفراد الأسرة الواحدة في الريف على العمل في المزرعة بغية تحسين دخولهم والحصول على حياة أفضل ماديا.

12- انخفاض المرونة السعرية للطلب على السلع الزراعية:

لا تتأثر الكميات المطلوبة من السلع الزراعية بارتفاع أسعارها كونها في معظمها سلع غذائية ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها.

[1]- جواد سعد العارف، مرجع سابق، ص: 62.

13- تفاوت المرونة الدخلية للطلب على السلع الزراعية:

المرونة الدخلية للطلب على السلع الزراعية في الدول المتخلفة أو السائرة في طريق النمو مرتفعة بسبب عدم الإشباع من هذه السلع رغم أنها ضرورية للنمط الاستهلاكي لهذه الدول عكس المتقدمة

14- انخفاض المرونة السعرية للمعروض من السلع الزراعية:

يعود الانخفاض في المرونة إلى صعوبة الدخول أو الخروج من النشاطات الزراعية بسبب ارتفاع الأهمية النسبية لرأس المال الثابت في النشاط الزراعي مقارنة بإجمالي رأس المال المستثمر.[1]

15- صعوبة اكتساب الجدارة المهنية في النشاط الزراعي:

يتطلب اكتساب المعرفة اللازمة للانخراط في أي نشاط زراعي، خبرة و إطلاع واسعين يمكن الحصول عليهما من مصادر مختلفة من قبل الأفراد أو الحكومات بتطبيق برامج تدريبية تحقق ذلك

16- تنوع خصائص السلع الزراعية:

تتميز السلع الزراعية بصفات يتلخص أهمها في:[2]

- تعتبر معظم المنتجات الزراعية مواد أولية بحاجة إلى التصنيع ليسهل استهلاكها، فمثلا يحتاج القمح إلى طحنه للحصول على دقيق ثم يعجن للحصول على الخبز؛
- إن كون المنتجات الزراعية مواد أولية يتطلب وجود حلقات وسيطة بين المنتج والمستهلك تعمل على إضافة المنفعة الشكلية لتلك المنتجات؛
- تتسم معظم المنتجات الزراعية، بأنها سريعة التلف؛
- تعتبر معظم المنتجات الزراعية كبيرة الحجم إذا ما قيست بقيمة الوحدة منها؛
- هناك اختلافات، قد تكون كبيرة في نوعية السلعة الواحدة نظرا لاختلاف الظروف البيئية التي تنتج فيها السلعة، كتركيب التربة الكيماوي والطبيعي، والمناخ والرياح و وسائل الإنتاج.

[1]- علي جدوع الشرفات، مرجع سابق، ص ص: 30-37.

[2]- عادل حسن، خليفة الأمين، **التسويق الزراعي**، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ، 2015، ص: 07.

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الزراعي

لا شك أن الاستثمار في القطاع الزراعي يختلف عنه في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهو ما يستدعي الضبط الدقيق لتعريف هذا النوع من الاستثمار وتحديد أنواعه وكذا خصائصه وأهدافه، وهذا للإلمام الجيد بجوانب مفهوم الاستثمار الزراعي.

الفرع الأول: تعريف وخصائص الاستثمار الزراعي

تتعدد تعاريف الاستثمار الزراعي وتختلف لكن جلها ينصب في معنى واحد وهو استعمال الأموال لتنمية القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، وهو ما يميز هذا النوع من الاستثمار عن غيره ويحدد المعالم الرئيسية لخصائصه.

أولا: تعريف الاستثمار الزراعي

1- الاستثمار الزراعي هو استخدام عوامل الإنتاج الزراعية المتوافرة من الأرض والعمل ورأس المال ...، وتشغيلها بقصد إنتاج منتجات زراعية لسد حاجات المستهلكين والحصول على أفضل النتائج الممكنة و التي تختلف باختلاف النظام الاقتصادي السائد[1].

2- كما يعتبر الاستثمار الزراعي أحد أنواع الاستثمارات المنتجة ويأخذ نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، والذي يتمثل في تخلي المستثمر عن رأس المال بشكله النقدي واستبداله بأصول وسلع إنتاجية مع تحمل ما يترتب عن ذلك من مخاطر[2].

3- كما يمكن تعريفه بأنه: "عبارة عن تخصيص الأموال الناتجة عن الادخار في مجال الفلاحة (قطاع الفلاحة)، بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية من الناحيتين الكمية والنوعية لتعمل هذه الأخيرة على تلبية حاجات السكان الغذائية على الصعيد الاجتماعي وزيادة الدخول والوصول إلى مستوى الرفاهية الاقتصادية الوطنية"[3].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الاستثمار الزراعي هو استخدام وتوظيف الأموال في القطاع الزراعي بهدف زيادة الناتج الوطني الزراعي وتحسين مستوى معيشة السكان والتقليل من البطالة وكذا تحقيق الأمن الغذائي بالنسبة للدولة، ترتفع فيه درجة المخاطرة بسبب ارتباط العمل الزراعي بالظروف المناخية والبيئية التي يصعب السيطرة عليها.

---

[1] -Collections Statistiques N° 198, Série S : Statistiques Sociales, Février 2016, p p: 13-16.

[2]- دعاء ممدوح محمد، يحيى عبد الرحمن يحيى، التحليل **الاقتصادي القياسي للاستثمار الزراعي في مصر**، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، العدد 92، 2014، ص: 117.

[3]- organisation des nation unies pour l'alimentation et l'agriculture, Rome, Italie, centre d'investissement, programme de coopération, FAO/banque, projet d'appui a l'irrigation, rapport d'identification N 4/92-cp-alg36, Algérie, 1992, p:03.

ثانيا: خصائص الاستثمار الزراعي

يمكن حصر أهم خصائص الاستثمار الزراعي كما يلي:[1]

1- الدورة المالية: تختلف الدورة المالية في الزراعة عنها في الصناعة، فالتدفق النقدي في الزراعة يكون لمرة واحدة أي عند بيع المحصول فقط، إذ هو عملية غير مستمرة، وطول هذه الفترة لا يتيح للمستثمر إمكانية الاستفادة من العوائد إلا في نهاية الفترة.

2- اختلاف السنة المالية في الزراعة عن السنة المالية العادية: وهو ما يخل بعمل المصارف والبنوك من وجهة النظر المحاسبية وإعداد الميزانيات وتوقيت العوائد.

3- الدورة الزراعية: يخضع الاستثمار الزراعي للدورة الزراعية، إذ أن الزراعة تستوجب الإنتاج في سنة، وتخصيب الأرض في سنة أخرى، من أجل تمكين التربة من الاستراحة واستعادة قوتها إذ يتم تحسينها بزرع منتج آخر ذو طبيعة إنتاجية مختلفة.

4- المخاطرة: أهم معوقات الاستثمار الزراعي هو أن المخاطرة تتجلى فيه بشكل واضح وذلك لدخول العوامل الطبيعية كمقيدات للتنبؤ، إذ يصعب التنبؤ بمستقبل الاستثمار في هذا القطاع حيث ترتفع هذه النسبة بتوقع سوء المناخ أو الأوبئة أو الكوارث الطبيعية.

5- التكيف: إمكانات التكيف للاستثمار الزراعي أكبر منها في الاستثمار الصناعي لاختلاف درجات خصوبة الأرض ودرجات صلاحيتها للري، مما يمكن من تغيير العمليات وأحجامها وكذلك التناوب الزراعي وتغير اختيار المزروعات.

6- قلة أثر التجارب العلمية ونتائج البحوث الزراعية لاستغراقها وقت طويل للتأكد من فعاليتها.

7- صعوبة تقييم الاستثمار الزراعي من وجهة النظر المحاسبية لاستعمال الحسابات المختلطة

8- إشكالية التمويل الزراعي: بسبب قلة الضمانات التي يوفرها مقارنة بالقطاعات الأخرى.

---

[1]- غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2011-2012، ص: 90.

الفرع الثاني: أنواع وأهداف الاستثمار الزراعي

مهما كان القطاع المستثمر فيه فإن الاستثمار حتما سوف ينقسم إلى استثمار حكومي وآخر خاص وهو الحال بالنسبة للاستثمار في القطاع الزراعي، لكن أهدافه تختلف حتما عن أهداف الاستثمار خارج القطاع الزراعي.

أولا: أنواع الاستثمار الزراعي

يعتبر الاستثمار الوسيلة الوحيدة لزيادة الطاقة الإنتاجية لقطاع الزراعة على المدى البعيد، وتحقيق النمو المتواصل الذي تبتغيه الدولة وفق أربع أنواع من الاستثمار هي:[1]

1- الاستثمار الحكومي:

وتمثله الاستثمارات العامة الزراعية، والتي تعتبر أهم مصدر لتمويل البنية الأساسية اللازمة للتنمية الزراعية، ورفع معدلات الإنتاج في ظل غياب القطاع الخاص عن هذه المشروعات نضرا لعدم ربحيتها، مثل نظم الري والصرف، البحوث والإرشاد الزراعي مؤسسات التعليم، والتسويق، والتمويل الزراعي بما يضمن النهوض بالإنتاجية في ظل المنافسة العالمية التي تفرضها اتفاقية الجات.[2]

2- الاستثمار الخاص: وأما الاستثمارات الخاصة فيقصد بها المشروعات التي ينفذها القطاع الخاص سواء في مجال الإنتاج النباتي أو الحيواني.[3]

3- الاستثمارات الزراعية الأفقية: وتتضمن مشروعات استصلاح الأراضي أي البرامج والمشروعات التي تهدف إلى زيادة الرقعة المزروعة، بإقامة مجتمعات ريفية جديدة تحد من الكثافة السكانية في المجتمعات القديمة[4].

4- الاستثمارات الزراعية الرأسية: وتتضمن كل من الاستثمارات العامة و الاستثمارات الخاصة في هذا المجال، ففيما يتعلق بالاستثمارات العامة فهي تتمثل في مشروعات البنية الأساسية التي تقوم بها الدولة في مجال البحوث والإرشاد والتعليم لخلق قوى بشرية عاملة فلاحية قادرة على استيعاب التكنولوجيا المستحدثة.

---

[1]- أحمد محمد محمد أبو سعدة، مرجع سابق، ص ص: 121-122.

[2]-المرجع نفسه ، ص: 121.

[3]- هبة الله على محمود أبو العزم، **دراسة اقتصادية قياسية للاستثمار الزراعي في مصر**، أطروحة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، مصر، 2009، ص: 10.

[4]- هبة الله على محمود أبو العزم، مرجع سابق، ص: 09.

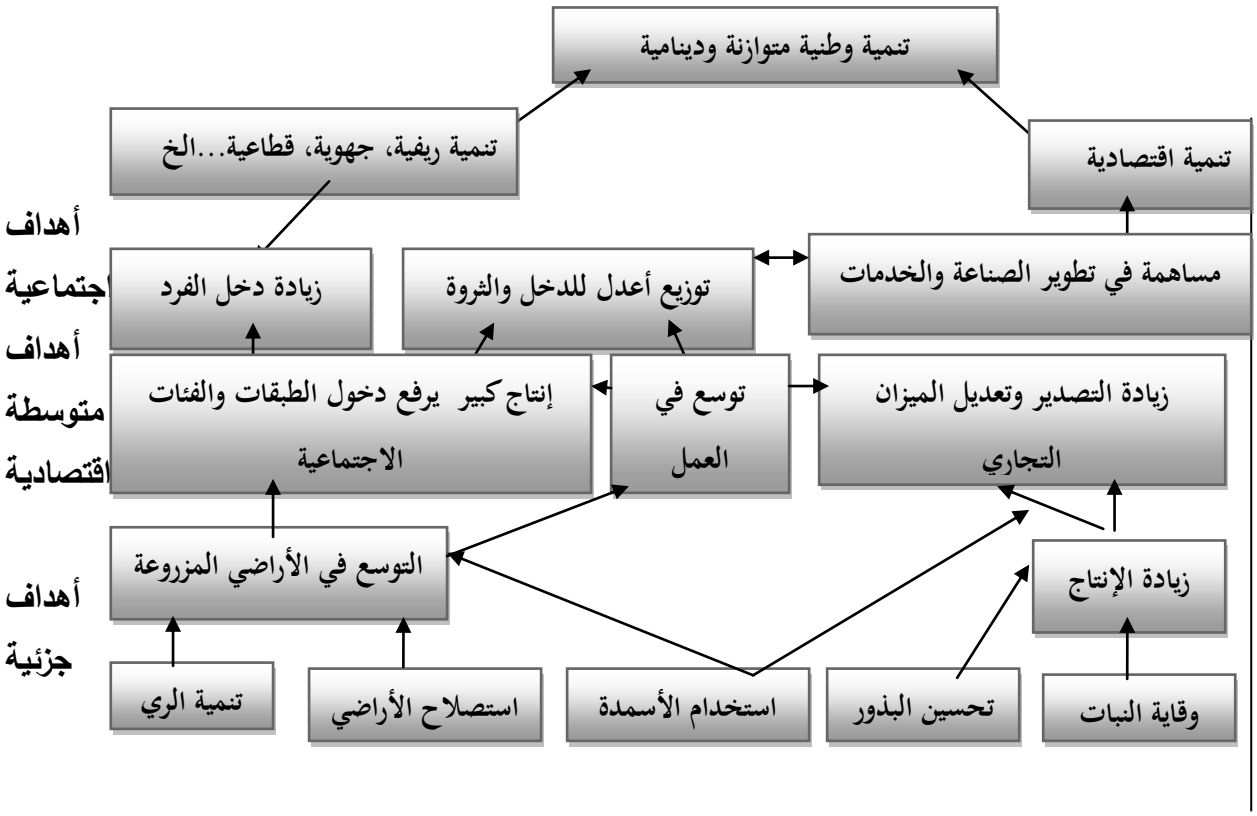
ثانيا: أهداف الاستثمار الزراعي

يوجد تكامل رأسي في الزراعة تنتفي معه عملية الفصل بحيث في سياق دورة استثمارية يمكن أن تتحقق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي لم تكن مستهدفة،[1] ويمكن الاستعانة بالشكل التالي لتوضيح ذلك.

يبين الشكل أعلاه أن الاستثمار في وقاية النباتات يؤدي إلى تنمية وطنية كهدف كلي، كما أن الاستثمار في تحسين البذور يمكن من تحقيق نفس الهدف، حتى ولو كان هدف الاستثمار هو تحقيق التدفق النقدي الحاصل من عملية التحسين.

كما يلاحظ على نوع التنمية الزراعية المنبثقة عن الاستثمار الزراعي ديناميتها، بحيث أن استخدام البذور ليس هدفا في حد ذاته وإنما يحدث أثرا على مستوى الإنتاجية التي لم تكن محددة مسبقا ومنه فالأثر الذي تحدثه البذور يتجاوز الأثر الذي خطط له أو حدد كهدف رئيسي بشكل توسعي.[2]

شكل رقم (I-01): أهداف الاستثمار الزراعي.



المصدر: يحه عيسى، **قرار الاستثمار الزراعي**، دكتوراه دولة في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1997-1998، ص: 130.

[1]- يحه عيسى، **قرار الاستثمار الزراعي**، دكتوراه دولة في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997-1998، ص: 130.

[2]- غردي محمد، مرجع سابق، ص: 90.

وعليه يمكن النظر إلى مستويات الأهداف في المشاريع الاستثمارية الزراعية من خلال:

- أهداف المستوى الأدنى: وهي البرنامج؛
- أهداف المستوى المتوسط: وهي السياسة؛
- أهداف المستوى الأعلى: وهي الخطة.

المطلب الثالث: مجالات ومخاطر الاستثمار الزراعي وسبل تحسينه في ظل المتغيرات والتحديات التي تواجهه

إضافة إلى المفاهيم والخصائص المقدمة في المطالب السابقة سنحاول في هذا المطلب تبيان كل من مجالات الاستثمار الزراعي، مراحله وكذلك دوافعة و المخاطر الناجمة عنه.

الفرع الأول: مجالات ومخاطر الاستثمار الزراعي

إن مميزات القطاع الزراعي عن القطاعات المنتجة الأخرى تجعل مجالات الاستثمار فيه تأخذ أشكالا مختلفة وترفع من درجة المخاطرة فيه.

أولا: مجالات الاستثمار الزراعي

تتعدد المداخل المحددة لمجالات الاستثمار الزراعي حيث نجد:[1]

1- المدخل الاقتصادي:

وفيه تنقسم عناصر الإنتاج إلى:

- الأرض: تعد مركز الاستثمار الأول بالنسبة للزراعة، كونها تشكل استثمارا في رأس المال الثابت المنتج، إذ هي الجهاز الذي يستقبل المدخلات ويعطي المخرجات.
- قوة العمل: وتتمثل في العاملين في قطاع الزراعة وهم في الغالب من سكان الأرياف.
- وسائل العمل: وهي مدخلات العمل الزراعي من بذور وأسمدة كيميائية ووسائل الإنتاج ...الخ.
- مادة العمل: تكون مادة واحدة أو مزيج من المواد، حيث تحتوي المزرعة على أكثر من عنصر واحد: الأرض، الأشجار، المشاتل، الحيوان...الخ.

2- مدخل نوعية النشاط:

و يعتمد هذا الأسلوب تقسيم المجالات الإنتاجية إلى أنشطة هي:

- الإنتاج النباتي: وهو كل ما يتعلق بالحرث والبذر والتشجير و البستنة.
- الإنتاج الحيواني: وهو النشاط المتعلق بإنتاج اللحوم والجلود والألبان والأصواف...الخ.
- تربية الطيور: وهو النشاط المتعلق بإنتاج اللحوم البيضاء والبيض.

[1]- يحه عيسى، مرجع سابق، ص: 135.

- تربية الحشرات: وهو النشاط المتعلق بإنتاج العسل وألياف الحرير...الخ

يمكن تحديد الحاجات المطلوبة من كل نشاط وتحديد الأهداف المتوخاة منه، من خلال تحديد أحجام الاستثمارات فيه.

ثانيا: دوافع و مخاطر الاستثمار الزراعي

قبل التطرق لمخاطر الاستثمار الزراعي لابد وأن نقف على الدوافع التي تبعث على الاستثمار في هذا القطاع وتلزم المزارع بتحمل كل تلك المخاطر.

1- دوافع الاستثمار الزراعي:

تختلف دوافع الاستثمار الزراعي حسب الأهداف المراد تحقيقها منه ويمكن إجمال دوافع الاستثمار الزراعي في ما يلي:[1]

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي المقرونة بزيادة أرباح المستثمرين؛
- زيادة معدلات التوظيف وفرص العمل؛
- تأمين الغذاء وتوفير المواد الخام للصناعة؛
- خفض العجز في الميزان التجاري الزراعي؛
- استقرار المجتمعات الريفية وتقليل معدل النزوح إلى المدن؛
- وجود فوائض نقدية نتيجة الدخول المرتفعة؛
- إدخال التقنيات الحديثة في القطاع الزراعي مما يعزز التراكم الرأسمالي في الزراعة؛
- الاستقرار الأمني والسياسي؛
- رغبة المستثمر في الاعتماد ورغبة المقترض في الإقراض؛
- توفير عناصر الإنتاج المتاحة.

بالإضافة إلى:[2]

- توفير المواد الخام للصناعات المحلية؛
- زيادة حجم الصادرات الزراعية؛
- إدخال التقنية لتحديث القطاع الزراعي.

[1] -عبد الرحمن حسن علي، بيداء جواد كاظم، **دور الاستثمار في تنمية القطاع الزراعي في العراق**، مجلة الكوك للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، العدد 26 2017، ص: 7.

[2] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **خرائط فرص ومجالات الاستثمار الزراعي المشترك في المنطقة العربية**، السودان، 2014، ص: 26.

2- مخاطر الاستثمار الزراعي:

المستثمرين عامة والمزارعين بشكل خاص مجبرين على اتخاذ قراراتهم في محيط خطر، لأن الزراعة غالبا ما تتم في محيط مفتوح، ويتم فيها التعامل مع كائنات حية هي الحيوانات والنباتات فالمزارعون لا يعرفون بشكل أكيد نتائج قراراتهم فهم معرضون لمخاطر متعددة نذكر منها:[1]

أ- مخاطر الإنتاج: المزارع معرضة دائما لمخاطر مناخية سيئة كنقص تساقط كمية الأمطار درجة حرارة غير مناسبة...الخ، أو مشاكل صحية كالتي تواجه مربي الحيوانات مثل الحمى القلاعية، جنون البقر و الأوبئة المختلفة، فتباين المردود يعتبر أمرا ملائما للنشاط الزراعي، كما أن عدد الحوادث التي يمكن أن تصيب الإنتاج معتبر، ونتائجها المالية كذلك.

ب- مخاطر السوق: يتعرض المزارع لخطر انخفاض الأسعار عند بيع منتجاته كما يتعرض لخطر ارتفاع الأسعار عند شراء المدخلات فالسعر الزراعي يكون نتيجة متغيرات كثيرة، فتلجأ الدول عادة إلى تقليص آثار تغير عدم استقرار أسعار المنتجات الزراعية سواء من خلال برامج هادفة لتثبيت السعر أو المردود أو النتائج كتسيير مخزون الحبوب مثلا للحفاظ على استقرار أسعارها، أو دعم الأسعار، لأن النجاح في السوق يربط بين الإنتاج والنجاح المالي للمزرعة.

فالمزرعة كغيرها من المؤسسات تتميز بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة المعرضة لخطر السيولة.

كما أن المزرعة قد تتعرض لمشاكل لدى اعتمادها على القروض، فحسب الهيكل المالي تكون أكثر أو أقل عرضة لمخاطر معدل الفائدة والعجز عن التسديد، فالأمر يتعلق بالتسيير الجيد للحصول على نتائج تغطي الفوائد التي هي عبارة عن تكلفة ثابتة.

ت- مخاطر مؤسساتية: تنتج هذه المخاطر عن السياسات أو القوانين التي تخص الزراعة، هذا النوع من المخاطر قد يترجم من خلال قيود إنتاجية، صحية أو بيئية، والتي لا يمكن للمزارع أن يتوقع حدوثها مستقبلا.

و نظرا لتزايدها المستمر أصبحت المخاطر المؤسساتية تشكل انشغال أساسي لدى المزارعين فالتعديلات المتعددة للسياسات، و تطور المعايير البيئية والصحية في السنوات الأخيرة قد يؤدي إلى تغير كبير في المداخيل الزراعية.

إن تطور التشريعات وتطلعات المجتمع تخلق مخاطر من نوع جديد، فمخاطر البيئة ومخاطر الصحة العمومية تأخذان حاليا أهمية كبيرة لدى المستثمرين الزراعيين فمن جهة قد يكون المستثمر في المجال الزراعي ضحية لهذه المخاطر كما قد يكون متسببا فيها.

---

[1]-فاطمة الزهراء طاهري، **إدارة المخاطر الزراعية**، ط1، نبلاء ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2014، ص ص:84-85.

أيضا التكنولوجيا والتطبيقات الجديدة تخلق مخاطر جديدة لا يمكن تقدير أهميتها، فاللجوء على المنتجات المغيرة جينيا مثال على ذلك.

ث- مخاطر بشرية: تتمثل في مرض أو إصابة أو وفاة المستثمر أو موظفيه، فالمرض الطويل لأحد الأفراد المهنيين في المزرعة يسبب خسائر هامة في الإنتاج أو زيادة كبيرة في التكاليف.

كذلك الإهمال من قبل المزارع أو العمال في معالجة الحيوانات أو استعمال الآلات مثلا قد يؤديّ إلى خسائر كبيرة كما قد يؤدي الإهمال إلى سرقة أو احتراق التجهيزات، المباني، المحاصيل أو الأدوات الزراعية.

وقد تتداخل كل هذه الأنواع من المخاطر لتشكل خطر نظامي يهدد حياة المستثمرة الفلاحية، فمثلا خطر ناجم عن تخفيض السعر المضمون (خطر مؤسساتي) قد يكون له أثر مباشر على خطر السوق من خلال التأثير على السعر، نفس الشيء قوانين بيئية معينة تؤثر مباشرة على خطر الإنتاج، ومنه لابد من تسيير شامل للمخاطر.

الفرع الثاني: سبل تحسين الاستثمارات الزراعية والمتغيرات والتحديات التي تواجهها

تقدم قوانين الاستثمار في مختلف أنحاء العالم الضمانات والحوافز لجذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات في مختلف القطاعات ومنها القطاع الزراعي، غير أن هذه الضمانات والحوافز لا يمكن أن تأتي ثمارها إلا إذا وجدت بيئة متكاملة من السياسات التي يجب أن تنسجم مع بعضها لتهيئ المناخ المناسب للاستثمار.

أولا: متطلبات تحسين الاستثمارات الزراعية

إضافة إلى الضمانات والحوافز التي تقدمها الدول لجلب و تحسين الاستثمار الزراعي، يمكن أن نلتمس ثلاث متطلبات أساسية لزيادة الاستثمارات الزراعية وهي:[1]

1- السياسات التي تتبعها الحكومة والظروف التي توفرها لتشجيع مختلف مستويات الاستثمار: بداء من المستثمر الصغير وحتى الشركات الكبيرة، والدعم غير المباشر الذي يمكن أن تقدمه وأن تستخدمه في توجيه الاستثمارات والمساندة التي يمكن أن تقدمها لفتح الأسواق والتصدير والحماية من الإغراق الأجنبي، والاستثمار الحكومي المباشر في مجالات تحسين البنية الأساسية، ودعم وتطوير الأجهزة البحثية، والإرشادية والتنمية البشرية.

2- قيام نظام قوي وفعال للتسويق:

ويعني أن يكون نظام التسويق قادرا على تسويق المنتجات بأفضل الأسعار الممكنة وفي الأوقات المناسبة، وبأقل قدر من المفقود أو التالف، باتحاد المنتجين والجمعيات التعاونية والشركات.

1- أحمد محمد محمد أبوسعدة، مرجع سابق، ص ص: 548-549.

3- قيام مؤسسات خدمية قوية:

فالمؤسسات الحكومية وغير الحكومية تقوم بدور رئيسي في قيادة عملية التنمية الزراعية، ومن ثم فإنه من المحتم تحديثها بصورة متواصلة لكي تؤدي واجباتها على أكمل وجه، وبتوافق مع روح العصر التي تتطلب الدقة والسرعة والكفاءة.

ومن خلال هذه السياسات يمكن اقتراح عدد من الوسائل لزيادة وتحسين الاستثمارات الزراعية:

4- التوسع في إنشاء البنية الأساسية:

يعتبر إنشاء البنية الأساسية والتوسع فيها من أهم وسائل تشجيع الاستثمار الزراعي وتقليص مشاكله كما وكيفا، و تتمثل في وجود شبكة كبيرة للطرق و طاقة كهربائية كافية، وتوفر الاتصالات الجيدة للربط بين المناطق الاستثمارية ومناطق التسويق والتصدير والجهات الإدارية التابعة لها[1].

5- تمويل الاستثمارات الزراعية من خلال المؤسسات البنكية:

يعتبر التمويل أحد أهم الوسائل التي تساعد على النهوض بالاستثمارات الزراعية إلى المستوى المطلوب، وينقسم إلى نوعين هما:[2]

- التمويل الذاتي: يتم هذا التمويل من قبل الدخل المدخر من قبل المستثمر.
- التمويل الخارجي: يتم هذا التمويل عن طريق العديد من المؤسسات العامة والخاصة.

6- التوسع في استخدام نتائج الأبحاث العلمية والتكنولوجيا الحديثة:

في ظل محدودية الموارد فإنه يتعين على الدولة أن تمكن المستثمرين من الأخذ بنتائج الأبحاث العلمية واستخدام أحدث التكنولوجيا، وأن تدعم مراكز البحث العلمي مع الوعي الكامل بأهمية عنصر الزمن حتى تتمكن من الموازنة بين كل من:[3]

- الطلبات المتزايدة على الإنتاج الزراعي نتيجة لتزايد نمو السكان؛
- الموارد الطبيعية المحدودة والتي لا تستطيع الوفاء بهذه الاحتياجات المتزايدة؛
- الاحتياجات البيئية لرفاهية الإنسان.

7- تسيير إجراءات التصدير:

على الدولة أن تعمل على تسيير إجراءات تصدير الصادرات الزراعية كونها تتلف بسرعة كما أن

---

[1]- أحمد محمد محمد أبو سعدة، مرجع سابق، ص: 550.

[2]- المرجع نفسه، ص: 551.

[3]- علي أحمد أرحومة، فيصل مفتاح شلوف، **أساسيات إدارة المزارع**، ط1، جامعة عمر المختار البيضاء، بنغازي، 1998، ص: 93.

لقطاع الصادرات أهمية بالغة في التحفيز على إنتاج السلع المستوردة وجلب العملة الصعبة.[1]

8- وجود نظام فعال للتسويق:

يعتبر نظام التسويق الزراعي الكفء عاملا حاسما في دفع عجلة التنمية الزراعية، فهو مكمل للتطوير في الإنتاج، كما أنه يعتبر حلقة الوصل الرئيسية بين الريف والحضر، وكذلك رفع كفاءة النظام التسويقي يؤدي إلى زيادة الاكتفاء الذاتي في الغذاء و زيادة الدخل من الصادرات الزراعية.[2]

ثانيا: المتغيرات السياسية والاقتصادية والتحديات التي تواجه الاستثمار الزراعي:

يواجه الاستثمار الزراعي بصفة خاصة العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية لعل أهمها:[3]

1- عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات التي تشهدها معظم دول العالم خاصة العربية منها الأمر الذي يؤثر على تشجيع وجذب الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي؛

2- النظرة التجارية قصيرة الأجل والتي لا تتناسب والاستثمار في القطاع الزراعي والذي يحتاج إلى فترات زمنية طويلة للوصول لمرحلة الربحية؛

3- تعدد الأجهزة والجهات المشرفة على الاستثمار وما يصاحب ذلك من تعقيدات وبطء في الإجراءات المتعلقة بالحصول على التراخيص اللازمة مما يؤدي إلى العزوف عن الاستثمار؛

4- تضارب السياسات الاستثمارية والاقتصادية ومنه عدم الاستقرار الاقتصادي إضافة إلى تدهور قيمة بعض العملات مما يعنى انخفاض القيمة الحقيقة للاستثمارات ثم انخفاض قيمة الأرباح.

هذا وفضلاً عن ذلك فإن القطاع الزراعي يواجه بعض التحديات لعل أهمها:[4]

- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية وخاصة الإستراتيجية منها؛
- ضعف مصادر التمويل إضافة إلى تعذر سداد ديون الكثير من المزارعين مما يؤثر على نشاط البنوك ودورها الحيوي في عملية التمويل للأنشطة القطاع الزراعي؛
- ضرورة مواجهة المشاكل التي أصبحت أمراض مزمنة في القطاع الزراعي (مشاكل الري سواء المتعلقة بنظم وشبكات الري والصرف وترشيد استخدام مياه الري ومشاكل البنية التحتية)؛

---

[1]- خلف بن سليمان بن صالح النمري، **دور الزراعة في تحريك التنمية الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص: 44.

[2]- عادل حسن، خليفة الأمين، مرجع سابق، ص: 10.

[3]- محمد علي محمد شطا، محمد التابعي علي البغدادي، **الملامح الاقتصادية للسلوك الاستثماري الزراعي المصري في ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية**، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، مصر، 2014، ص: 02.

[4]- المرجع نفسه، ص: 05.

- ضعف الاستثمارات الزراعية الموجهة للقطاع الزراعي عامة ، والحكومية منها خاصة.

المبحث الثاني: ماهية الأمن الغذائي

عند رسم سياسة الغذاء لأي دولة تظهر الأهمية البالغة لمفهوم الأمن الغذائي، حيث يشير هذا المفهوم إلى مدى قدرة موارد الاقتصاد الوطني على توفير الحاجات الغذائية الضرورية لأفراد المجتمع، وغياب الأمن الغذائي سيظهر في شكل مشكلة غذائية التي من أبعادها الفجوة الغذائية التي تؤدي إلى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي، ومن ثم تدهور مستوى غذاء السكان الذي سيؤدي حتما على إصابتهم بأمراض سوء التغذية ونقص الغذاء.
كل هذه المفاهيم المتعلقة والمرتبطة بالأمن الغذائي، مفهومه، أبعاده، مخاطر انعدامه...وغيرها سنتعرض لها بالشرح والتحليل في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الأمن الغذائي

يعتبر الغذاء أول الاحتياجات الأساسية للإنسان يليه المأوى والدواء، فبدونه يفنى الإنسان، لهذا كان حفظ وإنتاج الغذاء بحدوده الدنيا أو العليا، وعلى مدار العام لتلبية احتياجات معينة ومحددة لمجموعة بشرية، من أولى واجبات القائمين على تلك المجموعة.

الفرع الأول: مفهوم الأمن الغذائي

تدرج مفهوم الأمن الغذائي حسب الظروف والأزمات التي مر بها الإنسان.

أولا: تعريف الأمن الغذائي

تتعدد تعاريف الأمن الغذائي ونذكر منها ما يلي:

1- تعريف منظمة الزراعة والأغذية:

هو "ضمان التموين بالغذاء الكافي لكل الأفراد في كل وقت"[1]، انطلاقا من هذا التعريف فإنه يتم تحقيق الأمن الغذائي من خلال تموين الأفراد بالغذاء الكافي للعيش وهذا يكون إما بالإنتاج المحلي، أو باللجوء إلى الأسواق الدولية لإتمام احتياجات الاستهلاك.

2- تعريف المنظمة العربية للتنمية والزراعة:

" الأمن الغذائي هو توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة لكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع

[1]-G. Courade, Pèlerinage aux sources, : **concepts et analyse de l a question agro alimentaire dans le système des Nations Unies,** Module1-2-4: agriculture, CIDEP, 1994-1995, p. 49.

الغذائية لكل قطر وإتاحته لكافة السكان بالأسعار المناسبة لدخولهم وإمكانياتهم المالية".[1]

3- التعريف الإسلامي:

لقد كلف الله الإنسان بالسعي في الأرض حتى يحصل على قوته ويعيش كريما، لذا يجب على الإنسان الأخذ بالأسباب عن طريق العمل الجاد، مع الاهتمام بشؤون الزراعة والصناعة.

وقد حث الرسول صلى الله عليه وسلم كل مسلم على ذلك حتى لا يصبح عالة على أحد يسأل الناس، فإذا اجتمع المسلمون على هذا، تستقل الأمة الإسلامية بتوفير ضرورات الحياة كالمواد الغذائية، وتحقق درجة مناسبة من الاكتفاء الذاتي منها، وتتجنب الاعتماد على الدول الأخرى في إمدادها بالمواد الغذائية الضرورية، ومن جانب آخر فقد كفلت الشريعة الإسلامية لكل فرد من أفراد المجتمع الإسلامي الحق في أن تتوافر له ضرورات الحياة الأساسية، فهي تلزم أولي الأمر في الدولة بتوفير ذلك للمواطنين، وفي الحديث الشريف ما يؤكد ذلك.[2]

4- " الأمن الغذائي هو حصول كل الناس في كل الأوقات على غذاء كاف لحياة نشيطة وسليمة وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله".[3]

5- الأمن الغذائي هو" القدرة على امتلاك باستمرار غذاء كاف للتمتع بأحسن صحة والعيش في حياة فعالة"،[4] حيث أضاف هذا التعريف عنصرا مهما ألا وهو نوعية الغذاء، إذ يشترط في توفير الغذاء أن يجعل هذا الأخير الفرد بعيدا عن الأمراض والخمول.

نستنتج من التعاريف السابقة أن الأمن الغذائي مفهوم يتعلق بالبلد، المجموعات السكانية و الأفراد باعتبارهم النواة الأساسية للمجتمع، لكن مفهوم الأمن الغذائي لم يبقى عند هذا الحد بل هو في تطور مستمر حسب تطور المتغيرات، فبعدما كان ينظر إليه على مستوى الدولة أصبح الآن مفهوما عالميا خاصة مع تطور ظاهرة العولمة ونشأة المنظمات الدولية التي تهتم بهذا الشأن.

من أجل توحيد الرؤية حول الأمن الغذائي قدمت منظمة الأغذية والزراعة العالمية تعريفا جديدا له هو: "الأمن الغذائي هو توفر الإمكانية الفيزيائية، الاقتصادية، و الاجتماعية للبشر كافة، للحصول

---

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي**، مجلة نصف سنوية، العددان الأول والثاني، ديسمبر 2009، السودان، ص: 16.

[2]- السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2000، ص:28.

[3]- رانية ثابت الدروبي، **واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد الأول، 2008، دمشق، ص: 288.

[4]-J.P MINVIELLE ،**Métrise de la sécurité alimentaire: le défi de la complexité**, ORSTOM, Paris, Actualité n° 44, 1994, p 16-.17

على الغذاء الكافي والصحي، الذي يؤمن العناصر الغذائية الضرورية، للممارسة الحياة الصحية."[1]

نستخلص من هذا التعريف أن الأمن الغذائي يشمل العناصر التالية:

-توافر الغذاء كما ونوعا؛

- توفر القدرة على الحصول على الغذاء؛

- توفر شروط التغذية الصحية.

من خلال كل ما سبق يمكن أن نستنتج المحاور الرئيسية للأمن الغذائي وهي:[2]

أ- كفاية الإمدادات الغذائية: (sufficiency)هي إتاحة وكفاية المعروض من الغذاء كما و نوعا.

ب- استقرار الإمدادات الغذائية: (stability) أي استقرار المعروض من الغذاء من موسم لأخر ومن سنة لأخرى، خاصة في حالات الطوارئ و التقلبات المناخية.

ت- القدرة على الحصول على الأغذية: (accessibility) أي توفر فرص الحصول على الأغذية من الناحيتين المادية والاقتصادية.

ج- نوعية وسلامة الأغذية: (Food safety) بتطبيق المعايير الضرورية لسلامة الغذاء الأمن و ملائمته للاستهلاك الآدمي على طول السلسلة الغذائية.

ثانيا: مفاهيم أخرى ذات علاقة بالأمن الغذائي

هناك مفاهيم أخرى مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأمن الغذائي لابد من التطرق إليها و هي:

1-الاكتفاء الذاتي:

يمكن تعريفه على أنه: " كفاءة بلد ما في مدى استعداده وبشكل مستقل لتوفير الاحتياجات الغذائية لسكانه، بحيث يمكن تقدير هذه الكفاءة من خلال تحديد مؤشر الاكتفاء الذاتي الغذائي، الذي يمكن أن أخذ بعين الاعتبار إما عينة من المحاصيل المستهلكة من طرف الأسر أو كل الأغذية الظاهرة في كشف الوفورات الغذائية، بما فيها تلك الموجهة إلى السوق الخارجية."[3]

وعليه فإن الاكتفاء الذاتي الغذائي هو مفهوم كمي يمكن قياسه عن طريق المعدل التالي:[4]

الاكتفاء الذاتي الغذائي= (الإنتاج الغذائي/ الوفرة الغذائية) *100%

---

[1]- تقرير المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة العالمية-الفاو-، **لجنة الأمن الغذائي العالمي، مسح للمفاهيم والمقاربات**، الدورة الثامنة، روما، إيطاليا، 2003، ص ص: 13-20.

[2]- الهادي أحمد الدوم ادم، **الأمن الغذائي لسلعة القمح في السودان خلال الفترة (2001-2014)**، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد17(01)،2016، ص: 08.

[3]- عدالة العجال، وليد شرارة، **دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة وادي سوف العدد 7، ديسمبر 2014، ص: 119.

[4] -F. ABDOUCHE**, Les Céréales et la sécurité alimentaire en Algérie**, les éditions el Hikma, Alger, 2000, p:19.

يقول الدكتور محمد السيد عبد السلام أن: "الاكتفاء الذاتي هو قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس والموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا."[1]

إلا أنه قد أثيرت حول هذا المفهوم مجموعة من التحفظات أهمها:[2]

أ- الطابع الإيديولوجي لهذا المفهوم: حيث يعتبر مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل مفهوما عاما وغير واضح إذا لم يوضع في إطار جغرافي وتاريخي محدد، كما أنه في بعض الأحيان يحمل شحنة إيديولوجية.

ب- نسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي: وتتجلى هذه النسبية في الغموض الذي يسود الإجابة عن حقيقة الاكتفاء الذاتي الغذائي، هل هو عند الحد الأدنى في توفير الاحتياجات الغذائية، أو الحد المتوسط، أو الحد الأعلى؟ وفي هذا الصدد لابد من ربط مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي بالمستوى الاقتصادي والمعيشي للمجتمعات أو للمجتمع موضع الدراسة.

ت- عدم إمكانية تحقيق هذا الهدف عمليا: إذ أن الاكتفاء الغذائي الكامل قد يكون هدفا قوميا نبيلا، إلا أن تحقيقه مرتبط بالدرجة الأولى بالموارد المتاحة وقدرتها على الوفاء بالاحتياجات.

وقد يقرر أحد الأقطار المضي في تحقيق هذا الهدف، إلا أن ذلك يكلفه تضحيات اقتصادية واجتماعية باهظة إذا ما قورنت بحلول أكثر وسطية.

ث- مدى العقلانية الاقتصادية لهذا المفهوم: يتعلق هذا التحفظ بمدى العقلانية بالنسبة إلى القرار الاقتصادي القاضي بسياسة الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل، إذ أن الموارد الزراعية محدودة وقطاع الزراعة هش، لأنه يرتبط بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية، مما يجعل التعويل عليه بصورة مطلقة قرارا اقتصاديا غير رشيد.

5- الأمن التغذوي(Nutrition Security):

هو حصول أفراد الأسرة على الكميات المناسبة من البروتين والطاقة والمعادن العناصر الصغرى

6- ويظهر في الحالة الصحية للأطفال، المياه النظيفة، الصرف الصحي، والحالة التغذوية للأمهات[3].

---

[1]- عبد الغفور إبراهيم احمد، **الأمن الغذائي مفهومه قياسه متطلباته**، دار أمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص: 21.

[2]-فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي حالة الجزائر**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص ص: 51.52.

[3]-عادل محمد ابراهيم ابوعقيل، **أوضاع ومؤشرات الأمن الغذائي العربي**، متاح على الموقع http://slideplayer.com/slide/5272440 تاريخ الاطلاع، 30-04-2018، 23:10.

7- أمان الغذاء: عرفته منظمة الصحة العالمية على أنه: "توفر جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عملية إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع الغذاء اللازم، لتوفير الغذاء الآمن والموثوق صحيا والملائم للاستهلاك".[1]

من خلال هذا التعريف نجد أن أمان الغذاء متعلق بكل المراحل، من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير، والمتتبع لعلم التسويق في مجال السلع الغذائية يلاحظ أن الاهتمام في المرحلة الأولى كان منصبا على توفير السلع الغذائية من حيث الكم، لأن الطلب في البداية كان يفوق العرض، ثم بدأت بعد ذلك مرحلة الاهتمام بالجودة والنوعية أي الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية، وفي المرحلة الأخيرة بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء، خاصة بعد ظهر مرضي جنون البقر والحمى القلاعية وما أحدثاه من تخوف عالمي، لكن تبقى الصرامة في الحرص على سلامة الغذاء مسالة نسبية[2].

الفرع الثاني: مستويات و أبعاد الأمن الغذائي

يتميز الأمن الغذائي بأبعاد ومستويات مختلفة نعرضها فيما يلي:

أولا: مستويات الأمن الغذائي

تتراوح هذه المستويات بين مستوى أدنى يتمثل في الكفاف، وحد أقصى يتمثل في المستوى المحتمل، وتعد الحالة الاقتصادية ودرجة التقدم الاقتصادي للبلد من العوامل الرئيسية المحددة للقيم الدنيا لمستويات الأمن الغذائي، وتستهدف إستراتيجية الأمن الغذائي الانتقال من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى، وهذه المستويات هي:[3]

1- المستوى الأول «مستوى الكفاف":

ويتمثل في قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لإبقاء الفرد على قيد الحياة، أي كفالة الحد الأدنى من السعرات الحرارية لكل فرد من أفراد المجتمع في المتوسط وفقا لما توصي به المعايير الدولية، ويتوافق هذا المستوى مع مفهوم-حد الفقر-إذا اعتبرنا أن توافر الدخل والإمكانيات يتيح الحصول على الحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية ضروريات الحياة منها الغذاء.

---

[1]- رزيقة غراب، **إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر واقع وأفاق**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد13/2015، جامعة سطيف، ص: 52.

[2]- فوزية غربي، مرجع سابق، ص: 54.

[3]- السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية والغذائية والبيئية**، مرجع سابق، ص ص:284-286.

2- المستوى الثاني «المستويات الوسطى":

وتبدأ هذه المستويات بعد مستوى الكفاف حتى بداية المستوى المحتمل، وأحد هذه المستويات الوسطى هو المستوى المعتاد، والذي يكون بالضرورة فوق مستوى الكفاف ولا يصل إلى المستوى المحتمل، وتتسم المستويات الوسطى بوجود ظاهرة سوء التغذية بدرجات تتناقص كلما اقتربنا من المستوى المحتمل، وطبقا لهذا المستوى يقصد بالأمن الغذائي التخلص من ظاهرة سوء التغذية والذي يتم عن طريق كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع.

3- المستوى الثالث «المستوى المحتمل":

ويتمثل هذا المستوى في قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية على أكمل وجه، أي كفالة الحد المرغوب فيه من السعرات الحرارية طبقا لما توصي به المعايير الدولية، والذي يضمن للفرد العادي أن يكون قادرا على القيام بأداء أعماله بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة.

من هنا فالمستوى المحتمل من الأمن الغذاء نتاج تفاعل كل من البعد الإنتاجي للمشكلة –إمكانية الإنتاج– ومستوى دخل الفرد المتاح بوصفه ممثلا للطلب على الغذاء.

ثانيا: أبعاد الأمن الغذائي

تتمثل أهم أبعاد الأمن الغذائي والتي تحتم ضرورة تحقيقه في ما يلي:[1]

أ- توافر الغذاء: يعني وجود الغذاء وإتاحته للأفراد بمختلف السبل سواء بالإنتاج المحلي، أو بالاستيراد أو المساعدات الغذائية، وتوفر الغذاء يكون للفرد والأسرة وعلى المستوى الوطني والدولي، إن هذا التعريف قد اشتمل فعلا على كل من بعد توافر الغذاء وحصول الأفراد عليه بإتاحته لهم من قبل السلطات المعنية.

ب- جودة الغذاء:عرفتها منظمة التقييس العالمية (ISO)، "جودة الغذاء هي محصلة مجموعة من الخواص التي يمكن بها تحديد مدى قابلية المنتج للاستهلاك".

عرفت (FAO) جودة الغذاء بكونها:"درجة تميز الغذاء بخصائصه ومميزاته الكافية لتلبية حاجة المستهلك ورغبته في الغذاء، بشرط تحقيق مواصفات الجودة القياسية التي تضعها هيئة مختصة.

ت- استدامة الغذاء: إن تعلق الأمن الغذائي بالاستدامة ينطوي على البعد الزمني لكل من التوافر والجودة، وقد تم تعريف الأمن الغذائي المستدام بشكل رسمي وغير رسمي.

- التعريف غير الرسمي للأمن الغذائي المستدام: هو الوصول الاقتصادي والاجتماعي والمادي لنظام غذائي متوازن ومياه شرب مأمونة لتمكين كل فرد من العيش حياة صحية ومنتجة للأبد، أي

[1]- وهيبة زبيري، **التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي**، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الجزائر،2017، ص ص: 127-133.

تفادي توافر الغذاء في أوقات وانعدامه في أوقات أخرى مقبلة، لكن هذا التعريف لا يتضمن حقوق الأجيال المستقبلية في الحياة الجيدة والغذاء المستدام بكل أبعاده، ولا يهتم أيضا بمسؤولية الجيل الحاضر في المحافظة على حق الجيل القادم[1].

– التعريف الرسمي للأمن الغذائي المستدام: هو التعريف الذي اعتمده تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية الصادر عن المنظمة العالمية للتغذية والزراعةFAO سنة 1996، والذي يحدد أسس تحقيقه فيما يلي:[2]

– وجود بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية ملائمة تستهدف تخفيض مستويات الفقر؛

– وجود سياسات تهدف إلى تحسين الفرص المادية والاقتصادية لكافة الناس في الحصول على أغذية كافية وصحية؛

– تحقيق التنمية الغذائية والزراعية والسمكية والريفية في كل المناطق المستدامة؛

– العمل على أن تؤدي السياسات المتعلقة بالتجارة في السلع الغذائية والزراعية وبالمبادلات التجارية عامة إلى تعزيز الأمن الغذائي للجميع من خلال نظام تجاري عالمي عادل؛

– السعي إلى التقليل من الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ التي يتسبب فيها الإنسان وتبني سياسات لمواجهتها؛

– تشجيع تخصيص واستخدام استثمارات القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز الموارد البشرية والنظم الغذائية والزراعية، والتنمية الريفية في كل المناطق؛

– تنفيذ خطة العمل ورصدها ومتابعتها على جميع المستويات بالتعاون مع المجتمع الدولي.

إضافة إلى الأبعاد المختلفة التي يدور حولها مفهوم الأمن الغذائي في ما يلي:[3]

1–البعد الاقتصادي:

يتضح هذا البعد من خلال العلاقة التي تربط بين الأمن الغذائي والفجوة الغذائية، والتي تستلزم دراسة جانبي الطلب والعرض على الغذاء لمعرفة حجم الفجوة الغذائية والمستويات المختلفة لأسعار السلع الغذائية، ومدى استقرار أسواق هذه السلع.

ويشير التعريف السابق إلى أهمية توفير الغذاء سواء من المصادر المحلية (حالة الاكتفاء الذاتي) أو الخارجية التي يتم اللجوء إليها لتغطية العجز الغذائي.

---

[1]-Nicholas Awortwi ;Erhard Berner ,**AGO,Approches to Sustainable Food security : The Case of YFSSIFS Project in Konso Wperda**, (Institute of Social Stadies, Ithiopia, 2009, p42.

[2]– تقرير روما بخصوص الأمن الغائي العالمي، **مؤتمر القمة العالمي للأغذية**، روما،إيطاليا، 13–17 نوفمبر1996، http://www.fao.org/docrep/003/w3613a/w3613a00.HTM، تاريخ الاطلاع 27–04–2018،14:58.

[3]– السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص ص: 288–291.

ويتضمن البعد الاقتصادي جانبا تنمويا يتمثل في أثر مستوى الأمن الغذائي السائد داخل الدولة على عملية التنمية الاقتصادية، حيث توجد علاقة طردية بين الغذاء الجيد والصحة وعملية التنمية الاقتصادية، فضلا عن أن شعور الطبقات الفقيرة بأنها لا تواجه مشكلة غذائية يخلق نوعا من الاستقرار الداخلي الذي يساهم في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية.

كذلك يتضمن البعد الاقتصادي جانبا زراعيا يتمثل في تحديد السياسة الزراعية التي تتبعها الدولة من خلال تحديد المساحة المزروعة والمساحة المحصولية والتركيب المحصولي الأمثل للزراعة واستخدام الميكنة الزراعية، وتربية الحيوانات والدواجن والأسماك، وأثره على حجم الإنتاج الغذائي.

2-البعد الاجتماعي:

يتمثل هذا البعد في إبراز أهمية الغذاء كأحد حقوق الإنسان، ومن ثم، فإن تحقيق الأمن الغذائي يمثل الوجه الآخر لحق الغذاء، أي أن الأمن الغذائي معادل لقدرة المجتمع على كفالة حق الغذاء لكل مواطن، ويظهر من خلال تعريف الأمن الغذائي التركيز على ضرورة توافر حد الكفاف من الغذاء لكل فرد من أفراد المجتمع، لتستمر حياته بصورة صحية ونشطة حيث أن عدم توافر مستوى الكفاف من الغذاء في المجتمع، وعدم عدالة توزيعه بين أفراد المجتمع سيؤديان حتما إلى عدم تحقق الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة.

3-البعد السياسي:

كثيرا ما يستخدم الغذاء في الوقت الحالي كسلاح للضغط السياسي من قبل الدول المتقدمة التي تمتلك الفوائض الغذائية على الدول النامية، مثال ذلك ما حدث أثناء أزمة الغذاء العالمية سنة 1974، فقد كانت الدول النامية في أشد الحاجة إلى المعونات الغذائية، بينما تركزت هذه المعونات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لكمبوديا وجنوب فيتنام، الأمر الذي يؤكد أن الغذاء أصبح أحد الأسلحة الاقتصادية التي تستخدم كأسلوب للتأثير السياسي.

كما أن لتوفير الغذاء أهمية بالغة في استقرار النظام السياسي داخل الدولة، إذ أن حدوث أي عجز غذائي خاصة في السلع الضرورية قد يؤدي إلى تهديد حياة الأفراد بصورة مباشرة، الأمر الذي يعني تهديدا للأمن الداخلي للدولة مثال ذلك أحداث الشغب التي حدث في مصر سنة 1977، وفي الجزائر سنة 2011، عقب اتخاذ الحكومات قرار رفع أسعار الغذاء والوقود بصورة فجائية، والتي انتهت بالتراجع عن هذه الزيادات الفجائية، لامتصاص غضب الشعب جراء ارتفاع أسعار السلع الغذائية الضرورية، وقد تم تطبيق ذلك بصورة تدريجية.

وخلاصة القول أن الغذاء يمثل أحد وسائل تحقيق الأهداف السياسية سواء داخل البلاد أو خارجها.

4-البعد الحركي dynamic:

بمعنى أن الأمن الغذائي يختلف في الحاضر عنه في الماضي، وذلك للتطورات المتلاحقة للحاجات الإنسانية في مجال الغذاء، الفطرية منها والمكتسبة.

كذلك التطورات المتلاحقة على حجم الموارد الاقتصادية التي تصلح لإشباع هذه الحاجات الغذائية والطرق الفنية المستخدمة في إنتاجها، وأساليب توزيع المواد الغذائية المنتجة، فضلا عن طبيعة الأوضاع الداخلية السائدة، والتي تحدد مدى قدرة الإنسان في الحصول على المواد الغذائية في عالم محكوم أساسا بظاهرة الندرة، وبناء على ذلك، فإن مفهوم الأمن الغذائي لابد وأن يكون مفهوما حركيا يتكيف وفق جميع الظروف التي تمر بها الدولة، ويختلف زمنيا حسب الحالة الاقتصادية

5-البعد الصحي:

يركز هذا الجانب على المستوى الصحي للفرد، وما يحتاجه من غذاء كاف وصحي لتعزيز قدرته على العمل، وأداء دوره الاجتماعي، وهذا يعني توفير الحد الأدنى والضروري من السعرات الحرارية والبروتين والأحماض الأمينية الأساسية والفيتامينات والألياف والأملاح المعدنية التي توفر كميات الطاقة اللازمة لكي يعيش الإنسان بصحة سلامة.[1]

المطلب الثاني: تحليل مشكلة انعدام الأمن الغذائي

إن حاجة الإنسان للغذاء هي أكثر الحالات إلحاحا كونها حاجة غريزية متجددة، ولذلك ظلت مشكلة توفير الغذاء هي الشغل الشاغل لكل المجتمعات وعلى مر العصور، تتزايد حدتها تارة وتخف تارة أخرى تبعا لتغير الظروف، وحتى تواجه الدول هذه الحالة تجد نفسها أمام خيارين: إما العمل على تنمية الموارد الغذائية أو المجاعة أو في أفضل الظروف الوقوع تحت سيطرة الدول المصدرة وبالتالي الدخول في مشكلة انعدام الأمن الغذائي.

الفرع الأول: مفهوم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

إن انعدام الأمن الغذائي هو الحالة العكسية لتوفر الأمن الغذائي في أي قطر من الأقطار، ولا شك أن غياب الأمن الغذائي سيكون له آثار سلبية على الفرد والمجتمع أهمها سوء التغذية.

أولا: مفهوم انعدام الأمن الغذائي

1- هو : "احتمال كبير بعدم تمكن مجموعة كبيرة من السكان من الدخول بشكل مستقر عبر الزمن إلى مستوى الاستهلاك الملائم لنشاطاتها الاعتيادية ولأذواقها، لأسباب تكون معظمها مستقلة

[1]- عبد الغفور إبراهيم احمد، مرجع سابق، ص: 30.

عن إرادتها، نتيجة عدم التأكد من توافق التموينات و/أو مع وسائل اقتناء حصة غذائية كافية ومقبولة للاستجابة للمتطلبات البيولوجية وللأنماط الغذائية[1].

2- عند تراجع الإنتاج الغذائي المحلي داخل بلد ما، تقوم الحكومات بتوفير النقص من الغذاء عن طريق استيراد ما ندر منه لتلبية الطلب المحلي وسد حاجيات المواطنين، وهذا التراجع في إنتاج الغذاء يسمى **بالعجز الغذائي**، بسبب تزايد الطلب الكلي على الغذاء، لارتفاع عدد السكان وارتفاع قدرتهم الشرائية[2].

3- العجز في إنتاج الغذاء يقودنا إلى مفهوم أخر وهو **التبعية الغذائية**، والتي تعني عدم قدرة الاقتصاد على تلبية احتياجات أفراد المجتمع من المواد الأساسية الاستهلاكية، مما يحتم عليه اللجوء إلى الاستيراد لتوفير هذه المواد.

من خلال هذين التعريفين يمكننا استنتاج ما يلي:

- ان انعدام الامن الغذائي في قطر من الاقطار يعني عدم توفر الغذاء لمجموعة من المستهلكين أو عدم توفير الحصص الغذائية لتلبية الحاجات البيولوجية لهؤلاء الأفراد؛
- انعدام الأمن الغذائي يفرض على المستهلكين وليس إراديا.

إذن سبب إنعدام الأمن الغذائي هو انخفاض الإنتاج المحلي بسبب التغيرات المناخية والارتفاع المفاجيء للأسعار الدولية لاستيراد الأغذية أو انخفاض الصادرات الموجهة لتمويل فاتورة الغذاء.

لتوضيح أكثر مفهوم انعدام الامن الغذائي نعرض المخطط الموضح في الصفحة الموالية:[3]

والذي يظهر من خلاله أن إنعدام الأمن الغذائي أو توفره يعتمد بشكل وثيق بالسياسات المطبقة على الصعيدين الأسري والقطري، حيث تقاس وفرة الغذاء بتقييم مدى توافر الغذاء الكلي ونصيب الفرد من هذا الغذاء المتاح مع مراعاة العرض المحلي ومقارنته بمؤشرات الاستهلاك المحلي والدولي كما يتم تحليل إمكانية الحصول على الغذاء باستخدام معيار الدخل وبالارقام القياسية لأسعار المواد الغذائية، كما يتم تقييم الفائدة من الغذاء من خلال مكوناته الغذائية الصغرى والكبرى ومقارنتها بالمعايير الدولية، وأما سلامة الغذاء فتعتمد على المؤشرات الصحية.

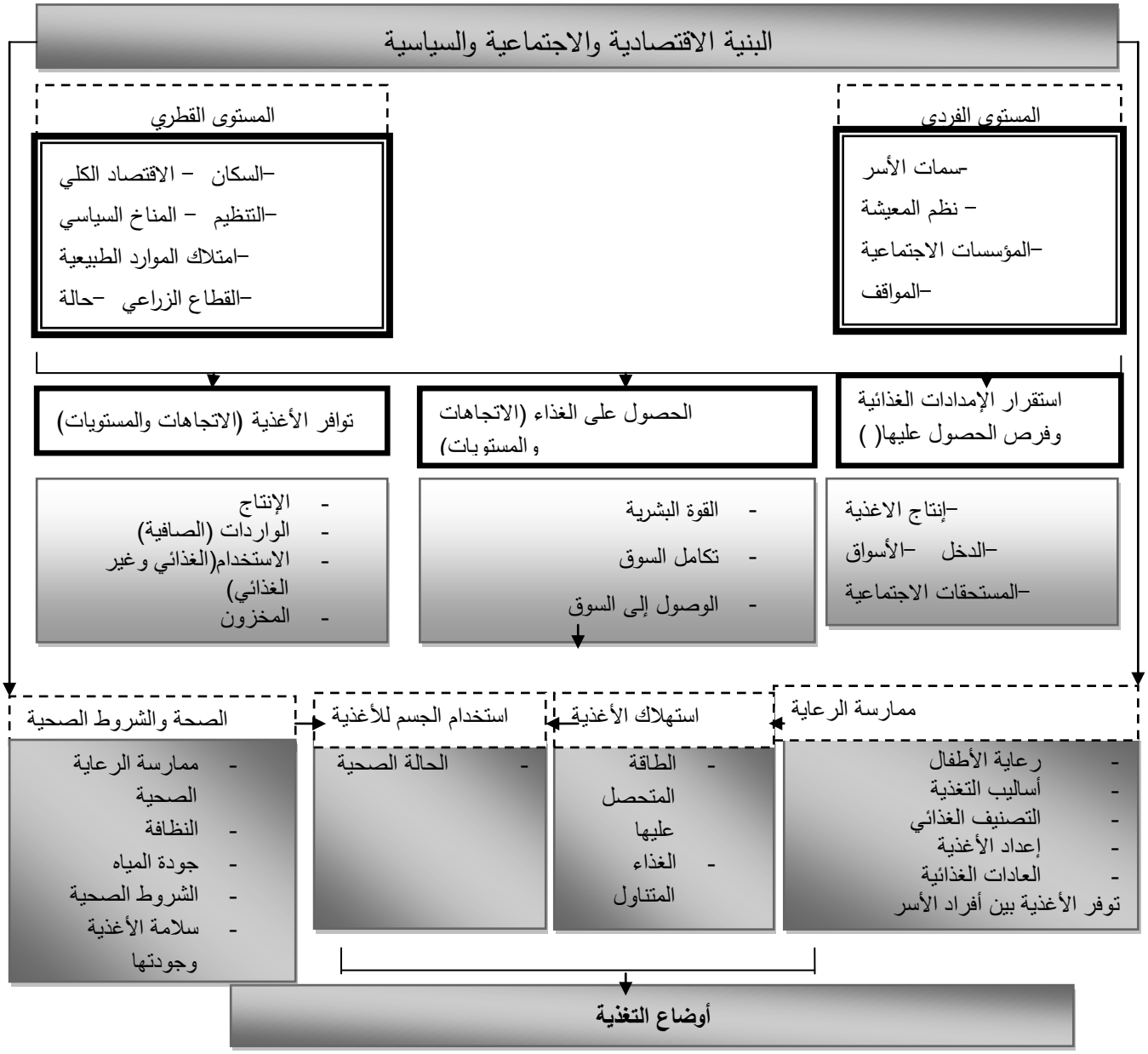
---

[1] -G. Courade ,**Le risque de l'insécurité alimentaire de l'imprudence écologique au démantèlement de l'Etat providence**, Module : agriculture, CIDEP, 19941995, p: 576.

[2]- عامر عامر أحمد، **محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 08، 2010، ص28.

[3]-سمير جراد وآخرون، **نماذج الأمن الغذائي، مذكرة سياسات رقم 33**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، 2010، ص 29.

شكل رقم (I-02): الإطار العام لمفهوم انعدام الأمن الغذائي



المصدر: سمير جراد وآخرون، **نماذج الأمن الغذائي، مذكرة سياسات رقم 33**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، 2010، ص: 29.

ثانيا: سوء التغذية

سوء التغذية هو ما ينتج عنه نقص العناصر الغذائية مثل الأملاح والفيتامينات و الكربوهدرات والدهون والبروتينات، مما يؤدي إلى وضع صحي متدهور يعيق امتصاص الغذاء والاستفادة منه بصورة مناسبة في الجسم[1].

ولعل المفهوم الأكثر منطقية وقبولا على المستوى العالمي لسوء التغذية، هو الذي طورته المنظمة العالمية للتغذية والزراعة، والمستعمل أساسا في المناطق الريفية للدول المتقدمة والذي يظهر الأسباب المباشرة وغير المباشرة لنقص الغذاء، حسب الشكل رقم(ا-03) أدناه[2].

بالتوازي مع المخاطر الصحية الواضحة والمشاكل التي تؤثر على الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية، فإن معرفة الحالة الطبيعية لهؤلاء الأشخاص توفر معلومات موضوعية وقابلة للمقارنة عن مدى التهديدات التي يتعرضون لها وسبل العيش على وجه الخصوص، مما يحدد نوعين من سوء التغذية هما:[3]

أ- سوء التغذية الحاد: يعني بوضوح أن حياة البشر في خطر.

ب- سوء التغذية المزمن: يتحدد يسبب المشاكل القديمة في الصحة أو الرعاية الصحية المرتبطة عموما بعدم كفاية أو تدهور سبل العيش.

يمكن أن نلاحظ أن سوء التغذية و انعدام الأمن الغذائي تحكمها علاقة السببية المزدوجة كما يلي:[4]

ت- يمكن أن يكون انعدام الأمن الغذائي سبباً في سوء التغذية، حيث قد يؤدي عدم كفاية الحصول على الغذاء إلى سوء التغذية ونقص المغذيات الدقيقة، كما أن استخدام المياه القذرة لإعداد وجبات الطعام قد يسبب الإسهال، ويزيد بذلك استيفاء الميكروبات.

ث- يمكن أن يكون سوء التغذية سبباً في انعدام الأمن الغذائي، بحيث أن سوء التغذية يعوق قدرة الطفل على التعلم، مما قد يحد من فرصه في العثور على وظيفة جيدة الأجر بعد ذلك، وعند البالغين، يمكن أن يؤدي ضعف النظام الغذائي إلى إضعاف القدرة الإنتاجية وتفضيل الأمراض التي تؤدي إلى تداعيات اقتصادية خطيرة للأسرة، مما يحد من وصولها إلى الغذاء اللازم.

نقص الغذاء هو استهلاك كميات غذائية أقل من الحد الضروري لسد حاجة الجسد من الطاقة والعناصر الغذائية الأساسية، حيث تلخص معايير Sphere أسباب سوء التغذية "إن انعدام الأمن الغذائي هو أحد الأسباب الأساسية الثلاثة لسوء التغذية، لذلك أينما يحدث، هناك خطر سوء

---

[1]- حوشين كمال، **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007/2006، ص: 229.

[2]-georg bokeloh, gottingen **,assurer la securite alimentaire et nutritionnelle**,p07.

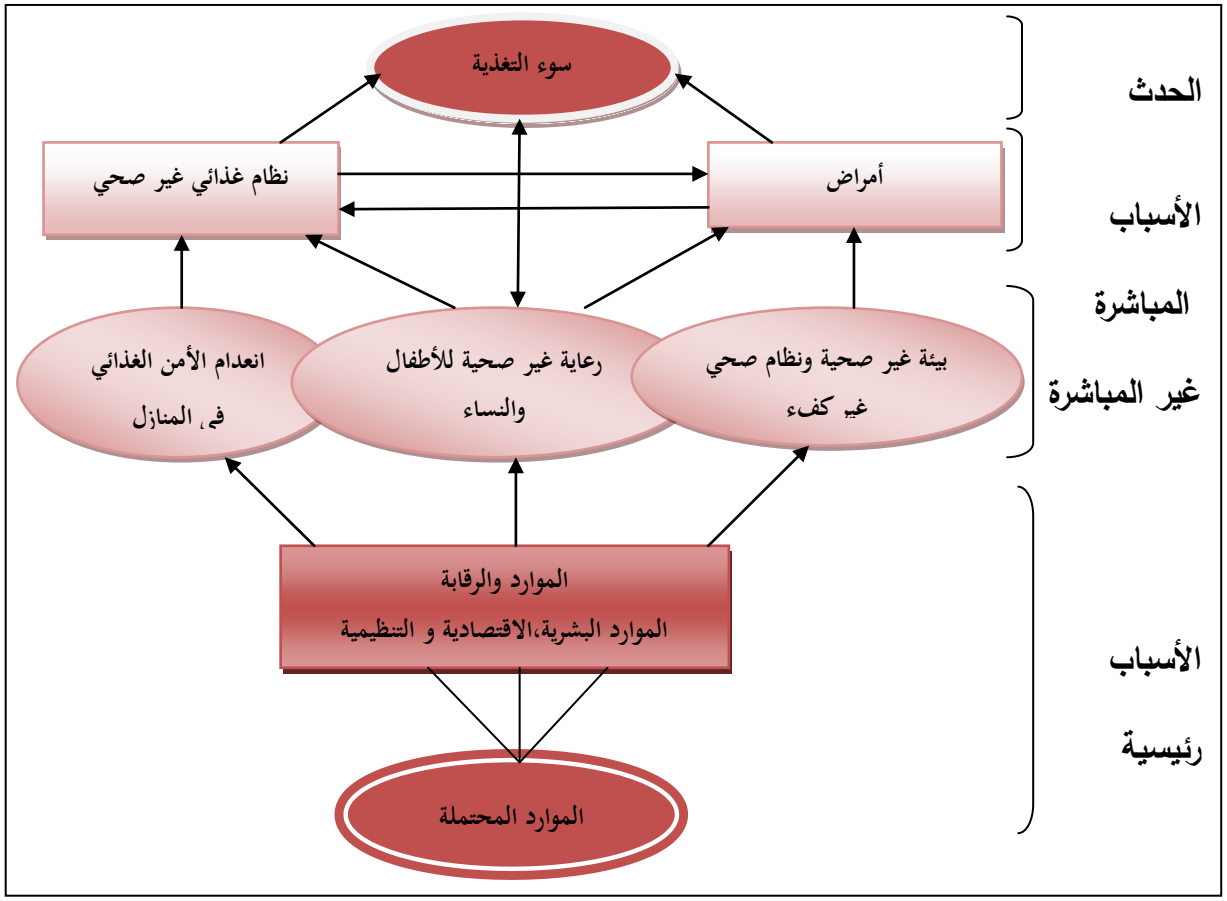
[3]-**introduction a la securite alimentaire principes d intervention**, agf-international network, p09.

[4]- المرجع نفسه، ص: 230.

التغذية، بما في ذلك نقص المغذيات الدقيقة، ومراعاة تأثيره على الحالة التغذوية جزء أساسي من التقييم الأولي للأمن الغذائي، ومع ذلك، لا ينبغي الافتراض بأن انعدام الأمن الغذائي هو السبب الوحيد لسوء التغذية دون مراعاة العوامل المسببة المتعلقة بالصحة والرعاية.[1]

ويبين الشكل رقم (I-03) أن سوء التغذية هو المتسبب الرئيسي في الأمراض في العديد من المجتمعات، نتيجة إتباع أفراد المجتمع لنظام صحي غير سليم يفتقر للمواد والعناصر الرئيسية يجعله أكثر عرضة لأمراض سوء التغذية المختلفة، فهو السبب المباشر والناجم عن أسباب أخرى غير مباشرة تتمثل في كل من انعدام الأمن الغذائي في المنازل، سوء الرعاية الصحية للأطفال والنساء بسبب النظام الصحي غير الكفء، ولعل السبب الرئيسي لسوء التغذية هو قلة وعدم الاستغلال الأمثل والرقابة على الموارد الاقتصادية والبشرية والتنظيمية.

الشكل رقم(I-03): الإطار المفاهيمي لسوء التغذية



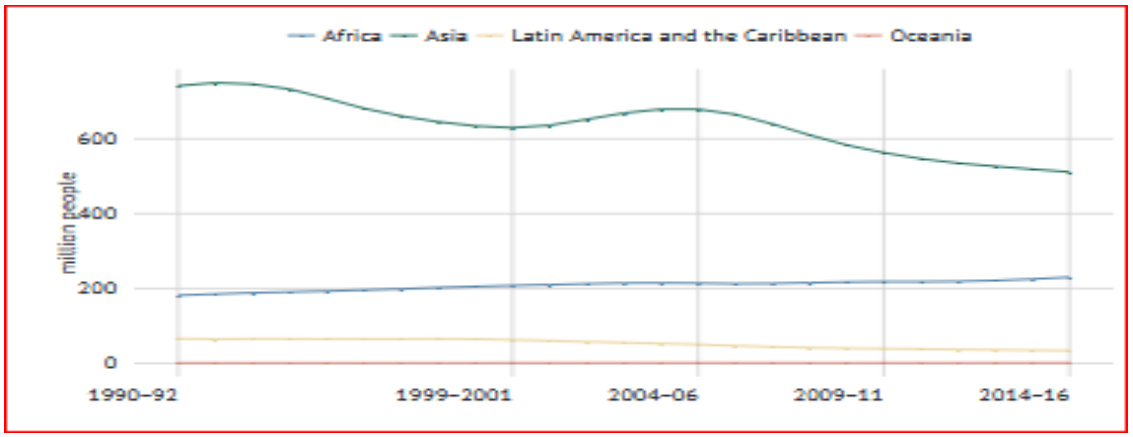
source ,georg bokeloh, gottingen **,assurer la securite alimentaire et nutritionnelle**,p:07.

[1] - **Manuel d'évaluation de la sécurité alimentaire en situation d'urgence**, Programme alimentaire mondial (PAM), Service de l'analyse de la sécurité alimentaire- Deuxième édition -Janvier 2009, p33.

وعن تطور عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في العالم فهي موضحة بالشكل أدناه:

الشكل رقم(I-04):عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم للفترة 1990-2016

الوحدة (مليون نسمة)



Source :food and agriculture organization of the United Nation, **FAO Statistical book world food and agriculture**, Rome, 2015,P14.

يظهر من خلال الشكل (I-04) أعلاه أن سوء التغذية سجل أعلى الأرقام في الفترة (1990-1992) حيث فاق 700مليون نسمة في إفريقيا، وهي في انخفاض مستمر لتصل في 2016 إلى 500مليون نسمة لكنها تبقى مرتفعة جدا خاصة إذا ما قورنت بالمناطق الأخرى من العالم، نفس المسار في أمريكا اللاتينية والكاريبي حيث انخفض معدل سوء التغذية من 80مليون سنة 1992إلى 50مليون سنة 2016، وهو أقل معدل في العالم.

أما عن تغير انتشار سوء التغذية في العالم بين الفترتين 1990-1992 نعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (I-01): تغير انتشار سوء التغذية في العالم بين الفترتين (1990-1992) و(2014-2016)

المنطقة	الفترة 1990-1992 %	الفترة 2014-2016 %
العالم	18.6	10.8
الدول المتقدمة	<5.0	<5.0
الدول النامية	23.3	12.9
إفريقيا	27.6	19.8
أسيا	23.6	12.1
أمريكا اللاتينية والكاريبي	14.7	5.5
أقيانوسيا	15.7	14.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكتاب الإحصائي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة 2015.

ويمكن تمثيل أعداد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية من خلال نسبة انتشارهم في العالم كما يظهر في الجدول رقم(ا-01)، حيث يبين أن نسبة سوء التغذية في العالم قد بلغت 18.6% في الفترة 1990-1992 ولكنها انخفضت بفضل جهود العالم لمواجهتها من خلال جعلها أهم أهداف الألفية ومبادئ التنمية الزراعية المستدامة لتصل سنة 2016 إلى 10.8% وهي ما يعني خفض معدل سوء التغذية في العالم إلى النصف، وقد انخفض معدل سوء التغذية في إفريقيا من 27.6% سنة 1990إلى 19.8% سنة 2016 وهي القارة التي تعاني من أعلى معدلات سوء التغذية.

الفرع الثاني: مشكلة وأزمة الغذاء

إن مشكلة الغذاء إذا تفاقمت في قطر من الأقطار فإنها حتما سوف تنتقل بفعل العلاقات الدولية والتجارة الخارجية إلى الدول الأخرى، مما يتسبب في خلق أزمة غذاء دولية وحتى عالمية.

أولا: مشكلة الغذاء

في عام1945 أنشأت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة لتأخذ على عاتقها مكافحة مشكلة الغذاء أينما كانت.

وفي الحقيقة أن مشكلة الغذاء تنشأ من بعض أو كل من العوامل التالية:[1]

- التزايد المستمر في ارتفاع الدخول لبعض المستهلكين ومنه زيادة استهلاك السلع الغذائية مما يضطر الدولة إلى استيراد وتوجيه مواردها المالية لمقابلة هذا الطلب على الغذاء مما يؤثر على ميزان مدفوعات الدولة؛
- انخفاض الدخول يحول دون قيام الدولة القيام بعملية الاستيراد، واضطراب ميزان مدفوعاتها لعدم استطاعتها مواجهة النقص المتزايد في الغذاء مما يؤدي إلى حدوث كوارث ومجاعات؛
- الزيادة السكانية المستمرة بمعدلات عالية مما يزيد الطلب على الغذاء؛
- سوء الأحوال الجوية يؤدي إلى انخفاض المخزون العالمي من السلع الغذائية الضرورية والتي سوف تحدث عجزا في إمدادات دول العالم إلى درجة خطيرة تعرضها للكوارث؛
- الارتفاع العالمي لأسعار السلع الغذائية الإستراتيجية كالقمح يؤثر على موازين مدفوعات الدول المستوردة لسد عجز إنتاجها الغذائي.

[1]- عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص: 11.

ثانيا: أزمة الغذاء

إن مشكلة الغذاء التي سبق شرحها ما هي إلا الفتيل الذي سوف يوقد لا محال نار أزمة الغذاء إذا لم يتم تداركه.

1- تعريف أزمة الغذاء:

ساد العالم خلال الفترة من مارس 2007إلى مايو 2008 أزمة غذاء حادة تضاعفت على إثرها الأسعار العالمية للسلع الغذائية، وعلى الرغم من تعدد أسباب هذه الأزمة سواء كانت اقتصادية أو بيئية أو ديمغرافية، إلا أنها تجمعت لتجعل العرض أقل من الطلب، مما أدى لارتفاع أسعار الغذاء، ولقد أدت هذه الأزمة الغذائية إلى ازدياد حالة انعدام الأمن الغذائي في معظم الدول العربية، كما أبرزت ضرورة توجيه المزيد من الاستثمارات لتنمية قطاع الزراعة والغذاء، وتعزيزه بشكل كبير في البلدان النامية ولقد ترتب على ذلك احتياج هذه الدول إلى الحصول على المساعدة، والاستفادة من آليات التمويل والاستثمار المتاحة لمواجهة الآثار السلبية لهذه الأزمة.[1]

و منه فإن **أزمة الغذاء** هي ارتفاع الطلب عن عرض الغذاء مما رفع أسعار السلع الغذائية.

2-عناصر أزمة الغذاء:

تتمثل أهم عناصر أزمة الغذاء في كل من السكان، الزيادة في الاستهلاك و المخزون الاستراتيجي.

أ- السكان: تتفاقم مشكلة الغذاء مسببة أزمة غذائية عبر مختلف دول العالم بسبب التزايد السريع لمعدلات نمو سكانها والنمو البطيء لإنتاجها الزراعي، ويعود سبب هذا الانفجار السكاني بالدرجة الأولى إلى تحسن المستوى الصحي لسكان العالم وكذا التحسن النسبي لمستوى التغذية وظروف السكن، لكن الملاحظ أن هذا التطور لم يقابله تطور مماثل في مجال الإنتاج الزراعي وذلك نتيجة الاعتماد على طرق ووسائل إنتاج متخلفة لا تواكب النمو السكاني السريع[2].

ولا شك أن زيادة السكان إذا استمرت، وكذلك إذا أدت الخدمات الصحية إلى طول عمر الإنسان فإن ذلك سوف يؤدي إلى نقص في المواد الغذائية اللازمة لهذه الأعداد المتزايدة من الناس.[3]

---

[1]-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي**، السودان، 2015، ص: 09.

[2]- علي خالفي، **الزراعة وأزمة الغذاء في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، ، 1999/1998، ص: 38.

[3]- عبد الرحمان العيسوي، **سيكولوجية الغذاء**، ط1، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، 2000، ص: 70.

ب- الزيادة في الاستهلاك وتغير النمط الاستهلاكي: في بعض الدول.

ت- المخزون الاستراتيجي: هو نوع من أنواع التخزين الطويل الأمد (لمدة عام وأكثر) ويكون لحفظ قدر أو كميات من السلع الغذائية تحسبا لتقلبات الأوضاع البيئية أو السياسية أو الطبيعية أو لطبيعة تقلبات السوق[1].

ث- ظهور ونشوء متكرر لبعض الكوارث الصحية وأمراض الجوع في أنحاء متفرقة من العالم.

ج- تسارع نمو المدن والمنية على حساب الريف.[2]

المطلب الثالث: تشخيص الفجوة الغذائية

تعتبر الفجوة الغذائية من بين أهم المؤشرات الدالة بوضوح عن توفر الأمن الغذائي من عدمه في أي دولة، لذا لابد من الإلمام بمفهوم الفجوة الغذائية ومؤشرات قياسها عند دراسة اقتصاد أي دولة.

الفرع الأول: مفهوم الفجوة الغذائية

تتعدد تعاريف الفجوة الغذائية وأنواعها كما يلي:

أولا: تعريف الفجوة الغذائية

1- تعرف الفجوة الغذائية بأنها صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية، أي الفرق بين الكميات المنتجة ومجمل الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي.[3]

2- الفجوة الغذائية هي مصطلح يقصد به الفرق بين ما هو متوفر من كمية غذاء في بلد معين أو مجموعة من البلدان وما هو مطلوب للاستهلاك الكلي[4].

3- وعليه فإن الفجوة الغذائية هي مقدار الفرق بين ما تنتجه الدولة ذاتيا وما تحتاجه للاستهلاك من الغذاء، كما يعبر عنها أيضا بالعجز في الإنتاج المحلي عن تغطية حاجات الاستهلاك من السلع الغذائية، والذي يتم تأمينه بالاستيراد من الخارج[5].

---

[1]- السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات الموارد**، مرجع سابق، ص: 353.

[2]- الهادي أحمد الدوم ادم، مرجع سابق، ص ص:06-07.

[3]- **التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ع21، جانفيي 2015. ص: 30.

[4]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **سياسات ونظم توزيع الغذاء في الوطن العربي وانعكاساتها على الأمن الغذائي**، الخرطوم، السودان، 2006، ص: 10.

[5]- الهادي أحمد الدوم ادم، مرجع سابق، ص: 8.

4- تعبر الفجوة الغذائية عن مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك المحلي، وهي مقياس لمدى المشكلة الغذائية التي تواجهها البلد، وتقاس بمقدار الفرق بين إجمالي الاحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة وبين إجمالي المنتج منها محليا، وكلما زاد الفرق دل ذلك على عدم قدرة الاقتصاد على الوفاء باحتياجات الغذاء لذلك تلجأ الدولة لعملية الاستيراد من أجل سد هذا العجز[1].

والفجوة الغذائية بهذا التعريف تشمل الوضع الغذائي وفق عادات الاستهلاك في الدولة، وبالمعدلات التي يتناولها الفرد من مختلف أنواع الأغذية، وهي بذلك لا تتطرق إلى تحديد الكميات الواجب تناولها من الغذاء، ولا إلى تحسين نوعية الغذاء المستخدم، سواء من حيث السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد أو من حيث مكوناته من البروتين النباتي والحيواني، وإنما يأخذ بعين الاعتبار تطور الطلب الطبيعي على الغذاء نتيجة للعوامل الداخلية للدولة والتغير الذي يمكن أن يحصل لعادات الاستهلاك نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

ثانيا: الفجوة التغذوية

حسب الدراسات المتخصصة الفجوة التغذوية هي نقص الغذاء أو سوء التغذية أو كليهما[2].

ثالثا: أنواع الفجوة الغذائية

هناك نوعين من الفجوة الغذائية، فجوة غذائية ظاهرية وأخرى حقيقة حيث:

1- الفجوة الغذائية الظاهرية:

ويمكن تعريفها بأنها القيمة الصافية التي يتم استيرادها من مصادر خارجية لاستكمال احتياجات بلد ما من الغذاء.[3]

2- الفجوة الغذائية الحقيقة (المعيارية):

تعبر عن مدى كفاية الغذاء للفرد كما ونوعا، أي الفرق بين المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية والسعرات الحرارية الفعلية.[4]

---

[1]- عبد الرزاق بن الزاوي، حافظ أمين بوزيدي، **تقدير واستشراف الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر –دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1994 -2013-**، مجلة الباحث، ع16، بسكرة، 2016، ص: 74.

[2]- عيسى بن ناصر، **مشكلة الغذاء في الجزائر –دراسة تحليلية وسياسات علاجه-**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، ص: 13.

[3]- عبد الرزاق بن الزاوي، حافظ أمين الزبيري، مرجع سابق، ص: 74.

[4]- المرجع نفسه، ص: 74.

الفرع الثاني: مؤشرات الفجوة الغذائية وعلاقتها بالنمو السكاني

اصطلح على فجوة الغذاء بهذه التسمية كونها تعبر عن الفجوة الدالة على الفرق بين الطلب على الغذاء الذي يتزايد بتزايد النمو السكاني وعرض الغذاء الذي يجب أن يتوافق مع هذه الزيادة السكانية حتى تتقلص الفجوة الغذائية ويتحقق الأمن الغذائي.

أولا: مؤشرات الفجوة الغذائية

تقاس الفجوة الغذائية وفق أربع مؤشرات رئيسية هي:[1]

1- المؤشر الأول: (رصيد الميزان التجاري)

يقاس بالفرق بين قيمة الصادرات الغذائية وقيمة الواردات الغذائية، فإذا كان هذا الرصيد موجبا أو معدوما، فإن هذا يعني عدم وجود فجوة غذائية، وتوجد فجوة غذائية إذا كان رصيد الميزان التجاري سالبا، ويحسب هذا المؤشر رياضيا كما يلي:

فجوة الغذاء (وفق مؤشر رصيد الميزان التجاري)**= الصادرات الغذائية – الواردات الغذائية**

المؤشر الثاني: (نسبة تغطية الموارد المائية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء إلى الواردات الغذائية)

تقاس الفجوة الغذائية وفق هذا المؤشر بالفرق بين قيمة الواردات الغذائية والموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء، والقيمة الموجبة للمؤشر تعني وجود فجوة غذائية، أي الموارد الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء غير كافية لتمويل واردات الغذاء، أما القيمة الصفرية أو السالبة فتدل على وجود أمن غذائي، ورياضيا يحسب هذا المؤشر كما يلي:

حجم الفجوة الغذائية= 1-(الموارد الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء /الواردات الغذائية)

2- المؤشر الثالث: (نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية)

يعبر هذا المؤشر عن عجز الإنتاج المحلي عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية الفعلية.

4 -المؤشر الرابع: (متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم مقارنة بما توصي به المعايير الدولية)

تستخدم بيانات هذا المؤشر لقياس الحجم المطلق والنسبي للفجوة الغذائية المعيارية، ومن الناحية المطلة فإن حجم الفجوة الغذائية المعيارية يقاس بالفرق بين متوسط السعرات الحرارية التي توصي

[1]- بلعزوز بن علي، قمومية سفيان، **أثر النمو السكاني على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر –دراسة قياسية–**، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي الثالث حول–القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة المدية، يومي 29/28 2014، ص:3.

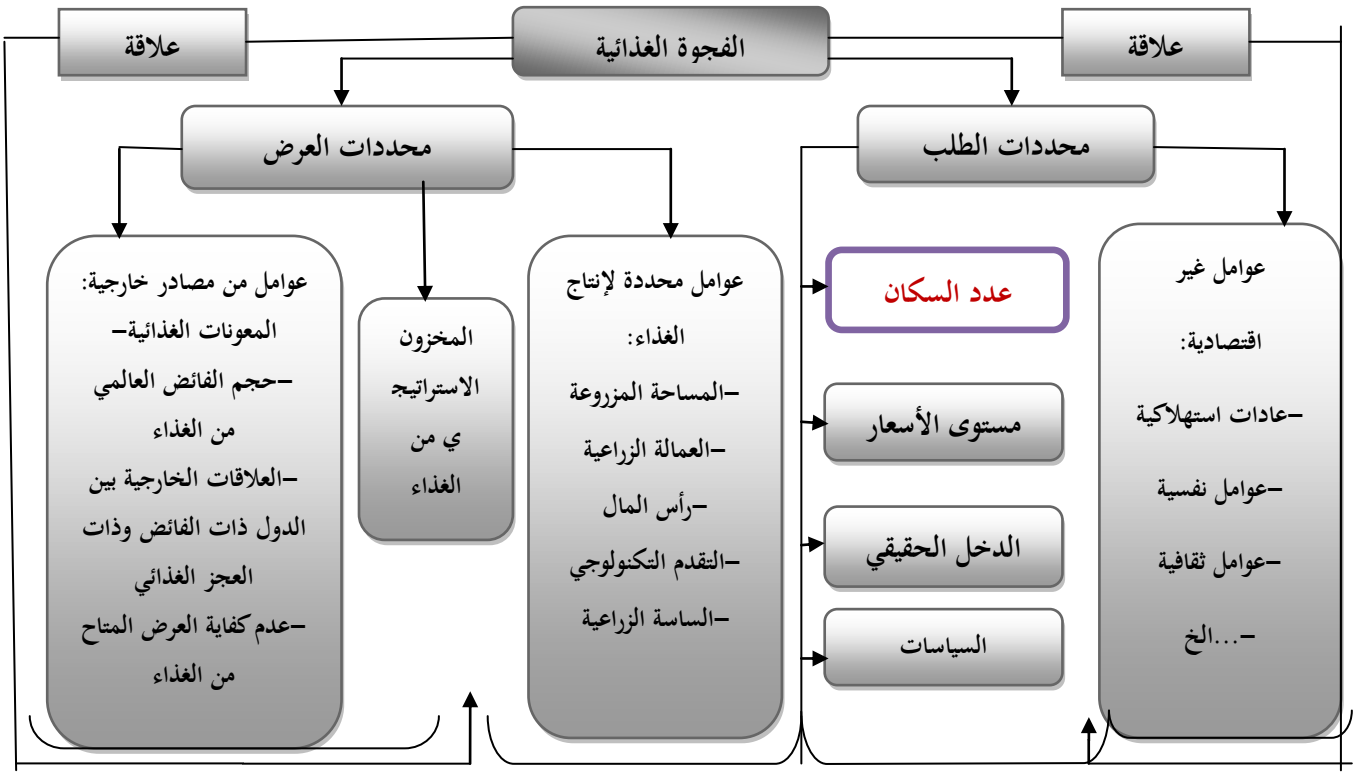
بها المعايير الدولية، فإذا كان متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم أكبر أو يساوي متوسط المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية، فإن المجتمع لا يعاني من فجوة غذائية معيارية[1]، ومن الناحية النسبية فإن:

الحجم النسبي للفجوة الغذائية = (1-(متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم/متوسط المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية))

ثانيا: علاقة النمو السكاني بالفجوة الغذائية

حتى نتمكن من تحديد علاقة الفجوة الغذائية بالنمو السكاني ندرس المخطط المبين في الشكل أدناه

شكل رقم (I-05): موقع النمو السكاني من محددات الفجوة الغذائية



المصدر: بلعزوز بن علي، قمومية سفيان، **أثر النمو السكاني على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر -دراسة قياسية-**، الملتقى العلمي

يظهر من خلال الشكل أعلاه أن الفجوة التي تحدث في الأمن الغذائي هي الفرق الحاصل بين الطلب على الغذاء وعرض الغذاء، ومنه فإن علاقة الفجوة الغذائية بالنمو السكان تتحدد بسبب زيادة الطلب على الغذاء مقابل زيادة السكان، وفي نفس الوقت عدم زيادة الإنتاج أو عرض الغذاء.

[1]- السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي والموارد الاقتصادية**، **مرجع سابق**، ص 57.

المبحث الثالث: دور الاستثمار الزراعي في بناء وتحقيق الأمن الغذائي

تعد قضية تأمين الغذاء في العالم إحدى أهم القضايا التي تواجه البشرية، خاصة بعد أزمة الغذاء العالمية، وبما أن القطاع الزراعي هو المسئول بشكل مباشر على تلبية متطلبات الدول الغذائية فضلا عن تلبية احتياجات الصناعة من المواد الأولية إذ تعد الزراعة هي الصناعة التي ترتكز عليها النشاطات الإنتاجية الأخرى، فإن الاستثمار في هذا القطاع و تطويره يجب أن يحتل أهمية استثنائية ومكثفة للوصول إلى الأمن الغذائي المطلوب.

المطلب الأول: مفهوم إشكالية بناء الأمن الغذائي

يشير مصطلح البناء حسب معجم حقوق الإنسان إلى:" الإطار الأساسي أو الشكل الخارجي لأي بنية طبيعية أو صناعية، وأن مهمة الباحث الأساسية هي بناء وتركيب العمل وليس اكتشافه فقط[1].

الفرع الأول: مفهوم ووسائل بناء الأمن الغذائي

من خلال التعريف الاصطلاحي لمعنى البناء يمكن أن يعرف بناء الأمن الغذائي كما يلي:

أولا: تعريف بناء الأمن الغذائي

هو العمل على تحقيق الأمن الغذائي سواء الفردي أو العائلي أو الوطني أو العالمي، ويتم ذلك عن طريق البناء المؤسساتي والهيكلي، و عن طريق البناء العلمي والفكري لبناء أمن غذائي بجميع أبعاده، فيتحقق بتمتع جميع الناس وفي جميع الأوقات بالإمكانيات المادية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية بفرص الحصول على الأغذية الكافية والسليمة والمغذية"[2]

ثانيا: تعريف إشكالية بناء الأمن الغذائي

تتعلق إشكالية بناء الأمن الغذائي بمجموعة من العناصر، تتمثل في نوع الإشكالية وحدودها وبالتهديدات والتحديات التي تواجه عملية بناء الأمن الغذائي، والعوامل والسياسات والاستراتيجيات التي تحقق ذلك البناء، والرهانات المستقبلية أمامه.

أما نوع الإشكالية فينقسم إلى ثلاث إشكاليات رئيسية هي:[3]

---

[1]– إسماعيل عبد الفتاح الكافي، **معجم مصطلحات حقوق الإنسان**، مصر 2006، ص 105.

[2]– وهيبة زبيري، مرجع سابق، ص74.

[3]–المرجع نفسه، ص 75.

1- إشكالية نقص التغذية:

وهي الإشكالية التي تتعلق بكمية الغذاء الموجودة هل تكفي لتلبية احتياجات الأفراد لفترة زمنية معينة في منطقة محددة.

2- إشكالية سوء التغذية:

يتعلق سوء التغذية بنوعية الغذاء أكثر من تعلقه بالكمية، فضعف نوعية الغذاء تؤدي إلى الإصابة بأمراض مختلفة تصيب الإنسان كفقر الدم والكساح.

3- إشكالية استدامة الأمن الغذائي:

بسبب انعدام أو ندرة الغذاء الكافي والصحي، وهي الإشكالية الأكثر ضررا والتي تؤدي إلى حالات الوفاة، حيث تدوم حالات نقص أو انعدام الغذاء لفترات زمنية طويلة أو قصيرة وهي مرتبطة بكل من نقص التغذية وسوء التغذية.

الفرع الثاني: وسائل بناء الأمن الغذائي ومؤشرات قياسه

إن الأهمية البالغة لعملية بناء الأمن الغذائي تستدعي رصد وسائل وإجراءات للقيام بها، ثم تحديد مؤشرات دقيقة لقياس مدى تقدم عملية البناء، وتأثيرها على المستوى الفردي والمحلي والعالمي.

أولا: وسائل بناء الأمن الغذائي

من أجل بناء الأمن الغذائي لابد على الدول أن تتخذ مجموعة من الإجراءات و تستخدم عددا من الوسائل حسب ظروفها وإمكاناتها، والحقيقة أن هذه الوسائل مرتبطة ببعضها بحيث يضل مردود أي إجراء ضعيف ما لم يدعم بباقي الإجراءات، وفيما يلي سنعرض أهم هذه الوسائل والإجراءات.

1- إجراءات بناء الأمن الغذائي

على أي دولة ترغب في بناء أمنها الغذائي أن تقوم باتخاذ الإجراءات التالية:[1]

أ- صياغة إستراتيجية للأمن الغذائي:

لابد من صياغة إستراتيجية للأمن الغذائي، على مستوى كل بلد، تكون واضحة المعالم ومتكاملة وموضوعية، تأخذ بعين الاعتبار كل الإمكانيات المتاحة والمتطلبات اللازمة الحالية والمستقبلية سواء كان ذلك بالاعتماد على موارد البلد أو بالتعامل مع الخارج، بما في ذلك الموارد الطبيعية واحتياجات السكان وفق طبيعة وظروف معيشتهم وأوضاعهم ومستويات دخولهم، وظروف التقدم التكنولوجي والعلمي للبلد والعلاقات الدولية وتطورات السوق العالمية سواء في مجال التصدير أو الاستيراد، وما هي السياسات التي يجب إتباعها والتركيز عليها في مجال صيانة وتنمية الموارد

[1]- عبد الغفور إبراهيم، مرجع سابق، ص:48.

ومتطلبات التنمية البشرية من تعليم وتدريب وصحة، وسياسة حماية الإنتاج، بالإضافة إلى وضع آلية لرسم وتنفيذ سياسة الأمن الغذائي وتوفير متطلباتها ووسائلها، وإنجاز أهدافها المرسومة وفق أفضل الصيغ.

ب-تعديل الأنماط الاستهلاكية وتنمية البدائل السلعية:

إن الأمن الغذائي يستوجب توجيه الاستهلاك نحو السلع الغذائية الأكثر و الأسهل توافرا سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد، إذن فإن تحديد الأهداف الغذائية بصورة واضحة يسهل اختيار الوسائل المناسبة الممثلة في أنواع وكميات السلع التي تحقق الهدف الغذائي المنشود وكيفية جعل الزيادة ممكنة في استهلاكها من الناحية الاقتصادية والذوقية.

ت-تصحيح توزيع الناتج الوطني لصالح الفلاحين:

من الملاحظ أن القطاع الزراعي السلعي لا يمثل إلا نسبة قليلة من الناتج المحلي الإجمالي بعكس القطاعات الأخرى خصوصا الصناعة والتجارة والخلل هنا يعود للبنية الاقتصادية التي لابد من تصحيحها بما يضمن الرفع من مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني من خلال:[1]

- ضبط السياسة السعرية: فهي تشكل ضمانا للأمن الغذائي خصوصا بالنسبة للسلع ذات الاستهلاك الشعبي المدعومة من جهتي المنتج ليحصل على ربح يشجعه على متابعة الإنتاج والمستهلك ليمكنه من تأمين استهلاكه كذلك لابد من التوازن بين حركة الأسعار الدولية بالنسبة لتجارة الحبوب وبين الأسعار الخاصة بالمنتجات، والحد من التغيرات الموسمية الحادة للأسعار من خلال تحسين كفاءة السوق والحد من الاحتكار.
- السياسة المالية والنقدية: ضرورة خفض الضرائب العامة على القطاعات الإنتاجية في الزراعة وخفض الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج الزراعي، وتبني سياسات تستهدف الحفاظ على استقرار أسعار صرف العملة المحلية اتجاه العملات الأخرى، ومحاربة التضخم.
- السياسة الائتمانية: تطوير الجهاز المصرفي، ودعم البنوك الزراعية المتخصصة لتقديم خدمات أفضل لصغار الزارعين، مع خفض أسعار الفائدة في البنوك الزراعية، وتوجيه الائتمان ليوازن بين إنتاج السلع الغذائية الأساسية و الإنتاج للتصدير وفقا للظروف الاقتصادية السائدة.
- السياسة الاستثمارية: يجب تهيئة المناخ المناسب أمام المستثمرين لتنمية القطاع الزراعي والعمل على تحفيزها وتشجيعها وإزالة القيود والمعوقات التي تحد من حجم الاستثمارات فيه.

[1]- عبد الغفور إبراهيم، مرجع سابق، ص ص: 46-47.

ث- التعامل مع الخارج وسياسات التجارة الخارجية:

إن الانفتاح على الخارج يوضح أن سياسة الاكتفاء الذاتي لا تعني المقاطعة الاقتصادية مع العالم الخارجي، بل تنمية الإمكانيات المتاحة حيث توجد احتياطات إنتاجية من الممكن تعبئتها في الدول المعنية، كما أن الأمن الغذائي يعني أن يكون الإنتاج الوطني متاحا أكثر من التمويل الخارجي، أي عدم الاستغناء عن التبادل أو الاستيراد، لكن من المهم أن نختار بلدان الاستيراد بدقة وعناية بحيث نتجنب حدوث خلل ينعكس على وضع الاستيراد، وعليه يجب مراعاة العلاقات والسياسات والروابط الإقليمية كذلك قدرة البلد المصدر في الاستمرار وبعقود طويلة الأجل، أما بالنسبة للتجارة الخارجية للصادرات فيجب أن تتضمن إلغاء السعر المتدني لسعر صرف العملة الأجنبية المخصصة لعائدات الصادرات لأن قيمة صادراتنا في الخارج تصبح متدنية أكثر.

2- الوسائل التقنية لبناء الأمن الغذائي:

تتمثل أهم الوسائل التقنية المعتمدة في بناء الأمن الغذائي في ما يلي:[1]

أ- إتباع الوسائل العلمية في رفع الإنتاجية:

لقد قامت الثورة العلمية والتكنولوجية في مجال الزراعة بدور كبير في التحول إلى مرحلة الآلة والإنتاج الوفير، وقد أحدث تطورات كبيرة في الإنتاج الزراعي بفضل منجزات الهندسة الوراثية التي يتم تطبيقها في مجال الزراعة وتطوير الآلات و الميكنة واستخدام الأسمدة والمبيدات وغيرها من التكنولوجيا التي لا تمتلك منها الدول النامية سوى 5%، بينما تملك الدول المتقدمة 95% منها.

ب- تصنيع وسائل الإنتاج الزراعي وفائض المنتجات الزراعية: إن تصنيع وسائل الإنتاج الزراعي من العوامل المهمة في عملية تطوير الإنتاج الزراعي، مما يتيح انتشار المكينة الزراعية بشكل واسع ويهيئ وسائل الإنتاج من آلات ومعدات و بأعداد مناسبة وأسعار مخفضة للفلاحين.

إن الصناعات الغذائية هي إحدى سياسات الأمن الغذائي ومن مرتكزا ته والغاية من إنشاء الصناعات الغذائية هي الحفاظ على فائض الإنتاج الزراعي من مواسم الوفرة بهدف إدامة توفير الغذاء للمواطنين، وإعطاء قيمة اقتصادية أكبر للمنتجات الزراعية خاصة الموجهة للتصدير والحفاظ على مستوى محدد للأسعار، وتوفير الأمن الغذائي على مدار السنة.

ت- تنمية مصادر المياه والاقتصاد في استعمالها وضمان تدفقها: إن ترشيد زيادة كفاءة استخدام الموارد المائية عامل مهم في زيادة الإنتاج الزراعي، وهذا يتطلب كفاءة إدارة المشروعات المائية ووضع ملامح للسياسات الإروائية والسياسات الزراعية وللعلاقات التكاملية و التنسيقية بينهما، وبما يضمن الترشيد المطلوب.

[1]- عبد الغفور إبراهيم، مرجع سابق ، ص:41.

ث- إعطاء اهتمام وأولوية لموضوع التخزين الاستراتيجي لمواجهة حالات الطوارئ: إن الاهتمام بوضع خطط لمخزون الطوارئ والمخزون الاستراتيجي من محاصيل الغذاء أحد أهم مكونات الأمن الغذائي، ويتحدد المخزون الاستراتيجي من خلال حجم الإنتاج الذي تحتفظ به الدول آخذة بعين الاعتبار تأخر إمداد الواردات عن البرامج المقررة، وقد أوصت منظمة الأغذية والزراعة الدولية بأن يكون بحدود 17% من حجم الاستهلاك السنوي، أما مخزون الطوارئ فهو يرتبط بالضروف غير الاعتيادية للدول التي تهدد الأمن الغذائي مثل الكوارث الطبيعية والحروب ويتحدد حجمه حسب كل دولة ومدى تعرضها للكوارث.

ج- الطرق ووسائل النقل: إن التقدم الكبير الذي شهدنه الزراعة وزيادة الفائض في الإنتاج يتطلب نقله إلى أسواق غالبا ما تكون بعيدة عن المزارع، كذلك فإن الحاجة المتنامية للمدخلات من أسمدة وآلات ومبيدات ..الخ غالبا ما يتطلب إحضارها من مناطق إنتاجها البعيدة عن المزارع أيضا، كذلك فإن التخصص في فروع الإنتاج الزراعي المتنوعة سيؤدي إلى المزيد من الحاجة إلى التبادل، كل ذلك يوضح الارتباط الوثيق بين تطور الزراعة وتوفر شبكة الطرق ووسائل النقل وكلما زادت الزراعة تقدما كلما ازدادت الحاجة إلى وسائل نقل أسرع وأكثر تقدما.

ثانيا: المؤشرات الرئيسية لقياس الأمن الغذائي

ثمة مؤشرات عديدة لقياس مستوى الأمن الغذائي تشمل مختلف العوامل المؤثرة فيه أهمها:

1- مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء

ويدخل ضمن هذا المؤشر ما يلي: [1]

أ- مؤشر ميزانية الأسرة:

يكشف هذا المؤشر عن توزيع دخل الأسرة لتلبية احتياجاتها المختلفة والغذائية منها خاصة إضافة إلى المستوى العام للأسعار و القدرة الشرائية أو الدخل الحقيقي للفرد.

ب- السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر:

وهو مؤشر لقياس انتشار الفقر كنسبة مئوية من السكان الذين يعيشون على أقل من(3.1) دولار أمريكي في اليوم على أساس سعر التعادل لعام2011.

ت- متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي (الدخل الاسمي):

يكشف هذا المؤشر عن القوة الشرائية الاسمية المتاحة لكل فرد، ونظرا لأنه يأخذ قيمة متوسطة فهو لا يراعي الفروق بين مختلف الفئات الاجتماعية، من حيث حصتها في الدخل الوطني، فتبدو القوة

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي2016**، السودان، 2016، ص ص:33-34.

الشرائية للعمال والفلاحين وغيرهم من الفئات الاجتماعية الكادحة، تساوي القدرة الشرائية للأغنياء على اختلاف فئاتهم وهذا غير صحيح.

ث- وجود برامج لسلامة الغذاء:

وهو مقياس للمبادرات العامة لحماية الفقراء من الصدمات المرتبطة بالغذاء، ويختص هذا المؤشر ببرامج سلامة الأغذية التي تشمل المساعدات الغذائية العينية، وقسائم الأغذية (الكوبونات)، وبرامج التغذية المدرسية من جانب الحكومة أو المنظمات غير الحكومية أو القطاعية الأخرى، ويتدرج هذا المؤشر من (0-4)، حيث يعني الصفر عدم وجود برامج حمائية، ويعني الرقم 04 وجود كامل لبرامج سلامة الغذاء.

2- مؤشر توافر الغذاء

يقاس هذا المؤشر من خلال:[1]

أ- كفاية الكميات المعروضة من الغذاء:

هو مؤشر مركب يقيس توافر الغذاء من خلال الإمدادات الغذائية بالكيلوغرام/الفرد/اليوم، ومستويات المعنوية الغذائية، يتدرج من (الصفر-100) وكلما ابتعد عن الصفر كان مؤشرا إيجابيا.

ب- مستوى المتاح من الغذاء: يعبر هذا المؤشر عن تقديرات لمتوسط نصيب الفرد من الأغذية المتاحة للاستهلاك (كيلو كالوري للفرد/اليوم)، ويتعلق أساسا بتطور الزراعة بشقيها النباتي والحيواني، وبالميزان السلعي للمنتجات الغذائية (الفرق بين التصدير والاستيراد).

ت- البنية التحتية الزراعية: يكشف هذا المؤشر عن القدرة على تأمين احتياطات كافية من المواد الغذائية المختلفة، وعلى تخزينها وإمداد السوق بها، على نحو منتظم بالكميات والنوعيات المناسبة، وفي المكان والزمان المناسبين، كلما ارتفعت قيمته زادت جودة البنية التحتية الزراعية.

ث- تقلب الإنتاج الزراعي: يمثل الانحراف المعياري لنمو الإنتاج الزراعي على مدى فترة العشرين سنة الأخيرة التي تتوافر عنها البيانات.

ج- الفاقد من الغذاء: مؤشر يقيس كميات ما بعد الحصاد وقبل الاستهلاك كنسبة من إجمالي العرض المحلي (الإنتاج وصافي الواردات وتغيرات المخزون) من المحاصيل والمنتجات الحيوانية والسمكية بالطن.

3-مؤشر جودة وسلامة الغذاء

يتم قياس جودة الأغذية وسلامتها عبر خمس مؤشرات هي:

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي2016**، ص: 35.

أ- الاحتياجات الغذائية اليومية:

هي "كمية الطاقة اليومية الضرورية لكل فئة من الأفراد لممارسة الحياة الطبيعية في صحة جيدة"[1] إذ تختلف كمية الطاقة اليومية الضرورية لكل فرد حسب العمر، الجنس، الوزن والنشاط الفيزيائي المزاول، ويكشف هذا المؤشر عن كمية الطاقة التي يحصل عليها الفرد يوميا، ونسبة مساهمة المصادر النباتية والحيوانية فيها[2].

ب- تنوع النظام الغذائي: ويقيس هذا المؤشر حصة الأغذية غير النشوية في إجمالي استهلاك الطاقة الغذائية.

ت- الالتزام بتوفر المعايير التغذوية: مؤشر مركب يقيس مدى الالتزام بتوفر المعايير التغذوية، ويتدرج من(الصفر-100) حيث القيمة الأكبر تعني الالتزام أكثر بتوفير القيمة التغذوية.

ث- جودة البروتين: يقيس هذا المؤشر كمية البروتين الجيد المستهلكة باستخدام منهجية البروتين القابل للهضم مصححة على تدريج الأحماض الأمينية.

ج- توافر العناصر الغذائية الأخرى: مؤشر مركب يقيس مدى توفر الحديد وفيتامين(أ) في الإمدادات الغذائية.

4- مؤشرات أخرى لقياس الأمن الغذائي

أقرت منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة المؤشرات التالية لقياس مستوى توافر الأمن الغذائي في العالم:[3]

أ- عدد الاشخاص الذين يعانون من نقص التغذية: وهو ما يعرف بمؤشر انتشار قصور التغذية، يتم حسابه من خلال تقدير متوسط ومعامل التغذية في الاستهلاك الغذائي المعتاد على أساس نوعين من المعلومات المساعدة، **أولا** تم تحديث متوسط مستويات الاستهلاك الغذائي باستخدام الأرصدة السلعية المتاحة من قبل شعبة التجارة والسلع التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، **وثانيا** استخدمت الأدلة التي وفرها مقياس المعاناة من الأمن الغذائي للسنوات السابقة.

ويعتبر مؤشر انتشار قصور التغذية، الصادر عام 1974 المؤشر الدولي لقياس الجوع وانعدام الأمن الغذائي.

ب- المعاناة من انعدام الأمن الغذائي: هو مقياس قائم على الخبرة، يقيس شدة انعدام الأمن الغذائي بالاعتماد على ردود مباشرة بنعم أو لا على ثمانية أسئلة تتعلق بالحصول على الغذاء

---

[1]- عدالة العجال، مرجع سابق، ص 122.

[2]- منذر خدام، **الأمن الغذائي السوري**، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص ص: 21-22

[3]-منظمة الأغذية والزراعة لدى الأمم المتحدة تقرير، **بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي**، تقرير أوضاع الأمن الغذائي والتغذية في العالم2017، روما، 2017، ص ص: 2-5.

الكافي، وقد وضعت منظمة الأغذية والزراعة هذه المنهجية التحليلة، مستلهمة بعقدين من تطبيق أدوات قياس مماثلة في العديد من البلدان، من أجل الحصول على تقديرات سكانية صالحة وموثوق بها عن انعدام الأمن الغذائي يمكن مقارنتها بين البلدان والثقافات.

ت- الأشكال المختلفة لسوء التغذية:

تتعدد أشكال سوء التغذية في العالم فنجد منها:

- التقزم لدى الأطفال دون سن الخامسة؛
- معدلات الهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة ؛
- زيادة الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة ؛
- البدانة لدى البالغين؛
- فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب؛
- الرضاعة الطبيعية الخالصة لدى الاطفال الرضع الذين تقل أعمارهم عن ستة أشهر.

إضافة إلى مؤشر الفجوة الغذائية المتفق عليه والذي تم شرحه في الفصل الأول.

المطلب الثاني: الإطار العام الاستثمار الزراعي المسئول عن تحقيق الأمن الغذائي

تقوم الدول بالاستثمار بشكل متزايد في قطاعي الزراعة والثروة السمكية، للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والحد من مشاكل انعدام الغذاء كالفقر وسوء التغذية والفجوة الغذائية، رغم جميع التحديات التي تواجه الاستثمارات الزراعية من محدودية الاستثمار والفجوة التقنية وغيرها.

الفرع الأول: مبادئ وأفاق الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي

لقد حددت منظمة الأغذية والزراعة لدى الأمم المتحدة، هدف تحقيق الأمن الغذائي العالمي كأهم أهداف الألفية لمشروع التنمية الزراعية المستدامة 2030، فقامت لذلك بصياغة جملة من المبادئ والآفاق التي من شأنها تفعيل دور الاستثمار الزراعي كأداة لتحقيق الأمن الغذائي.

أولا: مبادئ الاستثمار الزراعي المسئول عن تحقيق الأمن الغذائي

أقرت لجنة الأمن الغذائي العالمي في جلستها العامة التي عقدت بمقر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بروما في 15 أكتوبر 2014، مبادئ الاستثمار الزراعي المسئول عن تحقيق الأمن الغذائي بغرض تنظيم الاستثمار في نظم الزراعة والغذاء في جميع أنحاء العالم، وضمان أن استثمارات الشركات وتدفق الأموال عبر الحدود سيقود إلى تحسين الأمن الغذائي، وبخدم الاستدامة ويراعي حقوق العمال الزراعيين والعاملين في مجالات الغذاء، وترتكز تلك المبادئ على الخطوط

التوجيهية الطوعية بشأن الحكومة المسئولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي على المستويات القطرية، وهي عشرة مبادئ طوعية وليست ملزمة وافقت عليها الحكومات، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة والبنوك والهيئات الإنمائية، والمؤسسات البحثية والأكاديمية في إطار لجنة الأمن الغذائي العالمي، وهي:[1]

1- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية؛

2- المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة واستئصال الفقر؛

3- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

4- إشراك الشباب وتمكينهم؛

5- احترام حيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات والوصول إلى المياه؛

6- صون الموارد الطبيعية وإدارتها بصورة مستدامة وزيادة القدرة على الصمود والحد من مخاطر الكوارث؛

7- احترام التراث الثقافي والمعارف التقليدية ودعم التنوع والابتكار؛

8- تعزيز النظم الآمنة والصحية للزراعة والأغذية؛

9- إدراج هياكل للحكومة وعمليات وآليات للتنظيم تتسم بالشمول والشفافية؛

10- تقييم ومعالجة الآثار وتعزيز المساءلة.

ثانيا: آفاق تعزيز الاستثمار الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي

من أجل تشجيع الاستثمار الزراعي في أي اقتصاد لابد من توفر مجموعة من الشروط والقيام بمجموعة من الإجراءات للوصول للهدف المنشود وهو إيجاد حل لمشكلة الغذاء التي أصبحت أكثر حده في السنوات الأخيرة، ولعل أهم هذه الشروط ما يلي:[2]

1- توفير البنية التحتية الضرورية للاستثمار (الطرق، الكهرباء، الماء، الاتصالات...الخ)؛

2- توفير مناخ الاستثمار الملائم والذي يعتبر محفزا قويا لجلب الاستثمارات الزراعية وسهولة مباشرتها وإدخال التعديلات اللازمة على السياسات التشريعية والإدارية لتحفيزها وتنشيطها؛

3- إيجاد قوانين استثمارية واضحة ومتكاملة مع البيئة الاقتصادية، و إدارات أنشطة حيوية وبعيدة عن الروتين؛

4- توفير التمويل اللازم للاستثمار في القطاع الزراعي.

---

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، يوم الزراعة العربي 2015، **الاستثمار الزراعي المسئول من أجل الأمن الغذائي العربي**، السودان، 27سبتمبر2015، ص: 03.

[2]- بوثلجة عائشة، محمد راتول، **أهمية الاستثمار الزراعي في الدول العربية في ظل أزمة الغذاء العالمية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، جانفي2016، ص ص: 105-104.

5- تعزيز دور القطاع الخاص:

لابد من تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الزراعة خاصة في الدول المصدرة للنفط والتي تمتلك فوائض مالية (دول الخليج مثلا)، والتي يمتلك فيها الخواص إمكانيات مادية ضخمة ولديها استثمارات عالمية في الأرياف والمناطق الزراعية ذات الخصائص الاستثمارية المميزة ودعم سكان الأرياف وتوجيه الاستثمار نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والعمل على إيجاد صيغة تعاونية بين المزارعين والحكومات لتأمين التمويل اللازم للمشاريع التكميلية، مثل وسائل النقل، الإرشاد والتوجيه.

6- التنمية المستدامة كأفضل أسلوب للاستثمار في القطاع الزراعي:

تعني التخصص في ما يتعلق بالمجال الزراعي دون مجال آخر، وتعني التنمية الزراعية المستدامة إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بطريقة تضمن تحقيق المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية، فالاستثمار في المجتمعات الريفية لابد منه لتطوير قطاع الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي يجب أن يمر من بوابة التنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق يصبح التوجه نحو النهوض بالمجتمعات الريفية و المحافظة على الموارد البيئية وما تحمله من تنوع يجب أن يشكل إستراتيجية للاستثمارات الزراعية هدفها تحقيق الأمن الغذائي.

7- الاستثمار في المجال العلمي الزراعي:

إن تطوير الإنتاجية و الإنتاج بفرعيه النباتي والحيواني، يرتبط إلى حد كبير بالتحديث التقني الذي يتوقف يدوره على البحوث العلمية خاصة في الميدان الزراعي، عن طريق إيجاد البنية التحتية للبحث العلمي وتأمين المتطلبات المالية للباحث الذي يعد الركيزة الأساسية من خلال تأمين الشروط الاجتماعية والأمنية له، مع سن تشريعات لضمان الملكية الفكرية والعمل على التنسيق بين الدول في ما يخص الاستفادة من مخرجات البحث العلمي.

8- استخدام الميكنة و المخصبات الزراعية كشكل من اشكال الاستثمار:

فهو يعكس درجة الاهتمام بالقطاع حيث كلما احتوت مدخلات النشاط الرزراعي على التقانة والمخصبات الزراعية كلما وصلنا إلى حالة التكثيف الزراعي وزيادة الإنتاجية في وحدة المساحة من جهة، وزيادة إنتاجية وحدة العمل من جهة أخرى وهو ما تحتاجه الدول لتحقيق الأمن الغذائي.

9- تطوير الاستثمار في الصناعات الغذائية:

إن الاستثمار في تصنيع المنتجات الزراعية يسهم في إيجاد فرص العمل، وزيادة القيمة المضافة للمادة الأولية الزراعية وإيجاد حالة توازن في سوق السلع الغذائية بين العرض والطلب طول السنة وذلك عن طريق تحويل المنتجات وحفظها بشكل يجنب المزارع مشكل الفائض ومشكل فساد بعض المنتجات خاصة الخضار والفواكه السريعة التلف وهو الأمر الذي يلحق أضرار بالمزارع ويجعله

يعزف عن الاستثمار في قطاع الزراعة، كما أنه يجب التنويه إلى ضرورة التوجه في هذا المجال إلى الاهتمام بالثروة السمكية التي ما تزال غير مستغلة بشكل لائق يسمح بتحقيق نسبة من الاكتفاء الذاتي في مختلف الدول.

10- تشجيع الاستثمار في قطاع تصنيع الآلات والمعدات الزراعية: لابد من توجيه جزء من الاستثمار لتصنيع المعدات الزراعية المستعملة في النشاط الزراعي، لفعاليتها في رفع الإنتاجية وربح للوقت و تقليل للتكاليف مما يوسع المزارع في استثماراته الإنتاجية مما يحقق التنمية الزراعية ومن ثمة الوصول إلى حقيق الأمن الغذائي.

11- الاستثمار في قطاع الري واستصلاح الأراضي:

يعتبر الاستثمار في قطاع الري و استصلاح الأراضي فرصة جيدة للدول التي تعاني من ندرة المياه وقلة الأراضي الصالحة للزراعة من أجل تحقيق الأمن الغذائي من جهة والأمن الماشي من جهة أخرى، بالعمل على إدخال طرق ري حديثة وتطوير أساليب إدارة المشروعات الإروائية مما يسمح بإنتاج المحاصيل التي تتطلب كميات مياه معتبرة، كما يسمح الاستثمار في استصلاح الأراضي بزيادة الرقعة الزراعية المعتبرة ومنه زيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي.

12- الاستثمار في التسويق الزراعي والريفي:

يعتبر التسويق الزراعي الحلقة الأهم لنقل المحصول من المنتج إلى المستهلك، وتصريف المحصول سواء داخليا أو خارجيا، لذلك لابد على الدول تشجيع الاستثمار في التسويق الزراعي وتقديم مختلف التحفيزات وتحسين شروط حفظ السلع الزراعية وكيفية عرضها وتصنيعها لتتوافق مع الشروط العالمية العالمية وذلك بتوفير مراكز للبحوث والدراسات التسويقية الزراعية والعمل على التدريب والتأهيل الخاص بالتسويق الزراعي والإرشاد، مع أهمية إنشاء أسواق عمة للخضر والفواكه تتوفر فيها كل الشروط الضرورية للتسوق، و كفاءة أداء الخدمات التسويقية التي تحقق التوازن بين عرض المنتجات الزراعية والطلب عليها.

الفرع الثاني: الاستثمار الزراعي لمواجهة الزيادة السكانية وسوء التغذية

تتفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي بسبب الزيادة السكانية العالية التي لا يقابلها زيادة عرض وإنتاج الغذاء، مما يتسبب في معاناة فئة واسعة من الأفراد من سوء التغذية، وللزراعة دور فعال في مواجهة هاتين المشكلتين.

أولا: أهمية الزراعة لمواجهة الزيادة السكانية

تزداد أهمية الزراعة كمصدر للغذاء البشري لعدد من الأسباب الرئيسية هي:[1]

- على الزراعة أن تقدم الغذاء لعدد متزايد باستمرار من السكان غير الزراعيين؛
- على الزراعة تقديم المزيد من الغذاء لمعالجة النقص الغذائي الكمي والنوعي، الخفي والظاهر، والذي يعاني منه نصف سكان العالم مع ملاحظة أن العالم الثالث يعاني بصورة خاصة من هذه الظاهرة المؤلمة والخطيرة؛
- على الزراعة أن تقدم الغذاء لسكان أصبحوا يتزايدون بمعدلات مذهلة، حيث أن عدد سكان العالم أصبح يتضاعف كل 35 سنة، أي أنه يتوجب مضاعفة الغذاء كل حوالي 35 سنة للمحافظة على الأقل على نفس المستوى الغذائي الحالي لسكان العالم بكل ما فيه من نقص وخلل.
- إن الخلل الديناميكي المتفاقم، والقائم بين الحاجة المتزايدة إلى الغذاء وبين ما هو متوفر من هذا الغذاء يبرز خطورة المشكلة الغذائية، كما يبرز في نفس الوقت ضخامة دور الزراعة أن تؤديه في تحقيق الأمن الغذائي.
- لقد أشارت نتائج إحدى الدراسات والأبحاث التي أجريت بغية اكتشاف احتمالات التطور في المستقبل في ما يتعلق بالغذاء والسكان، إلى أن الطلب على المنتجات الزراعية الغذائية في بلدان العالم الثالث سيزداد خلال السنوات الثلاثين المقبلة بمعدل أكبر بكثير من معدل تزايد الإنتاج، بينما سيكون الحال عكس ذلك في بعض الدول المتقدمة اقتصاديا.

ثانيا: تأثير تحسين الإنتاجية الغذائية على الأمن الغذائي والفجوة الغذائية

معظم سكان العالم يعتمدون في غذائهم على استهلاك الأغذية المنتجة محليا التي تكون في معظم الأحيان غير كافية لتلبية الطلب المحلي، مما يفرض على الدول استيراد ما تحتاجه من أغذية لسد الفجوة الحاصلة بين الإنتاج الغذائي والطلب على الغذاء، من هنا كان للتجارة الغذائية والزراعية دور فعال في سد الفجوة الغذائية.

[1]- منير إسماعيل أبو شارو، وآخرون ، **مقدمة في الاقتصاد الزراعي**، ط1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 29.

1- دور زيادة الإنتاجية الزراعية في تحسين الأمن الغذائي:

تقدر منظمة الأغذية والزراعة أن إنتاج المحاصيل بحاجة إلى زيادةٍ نسبتها 70%؛ لإطعام سكان العالم عام 2050، وإذا تحقق هذا الهدف، فستشهد العقود الأربعة المقبلة إنتاج أغذية تفوق المنتج في آخر 10 آلاف سنة مجتمِعًا، وهو ما لا يتحقق إلا برفع الإنتاجية الغذائية والزراعية.

أ- تعريف الإنتاجية الزراعية: الإنتاجية الزراعية هي إنتاجية الهكتار من أي محصول من المحاصيل، و انخفاضها يعني عجز القطاع الزراعي على تلبية احتياجات السكان الغذائية، ويعود السبب في انخفاض الإنتاجية الزراعية إلى استخدام الأساليب الزراعية التقليدية وعدم اللجوء إلى المكننة الزراعية التي تؤدي إلى زيادة إنتاج الهكتار، والإنتاجية الزراعية تعتبر من المؤشرات التي يستعان بها في تحديد وضعية القطاع الزراعي في أي اقتصاد[1].

ب- مساهمة الإنتاجية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي: تضطلع الإنتاجية المحسنة للموارد الزراعية من خلال التكثيف المستدام بدور رئيسي في زيادة توافر الأغذية وتحسين الأمن الغذائي لذا ينبغي أن توفر السياسات العامة حوافز لاعتماد ممارسات وتقنيات التكثيف الزراعي المستدام- الإدارة المستدامة للأراضي وحفظ التربة وتحسين إدارة المياه وتحسين النظم الزراعية- بهدف إنتاج المزيد من المخرجات في المساحة نفسها من الأراضي، مع الحد من الآثار السلبية، وتعتبر التكنولوجيات الأكثر شيوعا لتعزيز الغلات، مثل تحسين أصناف البذور والأسمدة المعدنية، من الخيارات القيمة أيضا لا سيما حين تتلازم مع إيلاء عناية اكبر لاستخدام المدخلات بصيغة فعالة.

وفي ظل زيادة الإنتاجية، ينتج المزارعون مزيدا من الأغذية ويصبحون أكثر تنافسية ويحصلون على مدخول أعلى، ويساهم نمو الإنتاجية المترافق مع حسن أداء أسواق العمالة الريفية، إلى زيادة الطلب على اليد العاملة في المناطق الريفية ما يولد فرص عمل للفقراء ويرفع من معدلات أجور العمالة غير الماهرة، وينوع لأفراد الأسرة الريفية مصادر دخلهم من خلال الحصول على عمل أفضل أجرا يمكنهم من الحصول على احتياجاتهم الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي[2].

ثالثا: الاستثمار الزراعي لمعالجة الفجوة الغذائية

يتحدد حجم الفجوة الغذائية تبعا لكفاءة الاستثمار الزراعي، فكلما كان مستوى الإنتاج مرتفعا كلما تقلصت الفجوة الغذائية والعكس صحيح، وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى الاستيراد الذي يتطلب مبالغ مالية كبيرة بالعملة الأجنبية تستنزف بشكل متواصل مما قد يوقع الدولة في أزمة مديونية إذا

---

[1]- جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، مرجع سابق، ص: 75.

[2]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام 2015: تقييم التقدم المتفاوت**، روما، 2015، ص: 31.

لم تتمكن صادرات القطاعات الإستراتيجية من تغطية العجز، وقد تصل الدول حينها إلى طلب المعونة من الخارج وهو ما سينقص حتما من استقلالها السياسي.

تسبب إهمال وإفقار القطاعات الزراعي لفائدة القطاع الصناعي لدى العديد من الدول من خلال تطبيق السياسات العامة للدولة، مما وسع في حجم الفجوة الغذائية لديها، وارتفاع فاتورة الغذاء بالعملة الأجنبية على حساب قطاعات أخرى هي فعلا بحاجة لهذه المبالغ الهائلة، وبمجرد ما قررت الدول التخلي عن تلك السياسات والاهتمام أكثر بتشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي في القطاع الزراعي وتحرير أسعار السلع الغذائية والزراعية بدأ حجم الفجوة الغذائية يتراجع تدريجيا[1].

ورغم أن نسبة قليلة فقط من الغذاء العالمي(15%) تدخل في التجارة الدولية إلا أنه يمكن للاستثمار الزراعي أن يساهم في زيادة النقد الأجنبي عن طريق الرفع من حجم صادراته وإحلال السلع المحلية محل الاستيراد الغذائي والزراعي وهو ما يخلق تنافسا بين السلع المحلية والأجنبية.[2]

والجدير بالذكر أن القطاع الزراعي يعتبر احد المصادر المهمة في جلب النقد الأجنبي في بداية عملية التنمية الاقتصادية، ويمثل حجم حصيلة النقد الأجنبي قيدا رئيسيا على حجم الاستثمارات الصناعية التي يمكن تنفيذها وهذا يتطلب توحيد الجهود نحو رفع الإنتاجية الفلاحية، وبالتالي تخفيض تكاليف الإنتاج، الشيء الذي يؤدي إلى توسع الصادرات وبالتالي زيادة حصيلة النقد الأجنبي، على أن لا يعتمد التصدير الفلاحي على منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات بل يجب تنويع الصادرات الفلاحية حتى يمكنها أن تلعب دورا فعالا في توفير النقد الأجنبي وبالتالي تساهم مساهمة فعالة في تمويل المشاريع التنموية.

أصبحت تجارة المواد الغذائية والزراعية من أهم ركائز الاقتصاد العالمي بعد ما كانت تجارة السلع الصناعية هي مطمح جميع البلدان، وفوق هذا، فقد أصبح الغذاء يستعمل كسلاح يتم به الضغط على الدول المحتاجة إلية، من أي موقف سياسي أو تأييد قضية معينة[3].

ففي ضوء هذه الظروف التي أصبح يحتل فيها الأمن الغذائي مكانة خاصة، فإنه من الضروري واللازم وضع خطط فلاحية متكاملة تؤدي على زيادة المساحة الزراعية، ومضاعفة المساحة المروية، ورفع إنتاجية المحاصيل لأقصى حد، وكذلك الاهتمام بالمصادر الرئيسية لإنتاج الغذاء وتنميتها والوصول بها إلى الوضع الأمثل أو المقبول في أسرع وقت ممكن، حيث أن البقاء على

---

[1]– فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص: 42.

[2]food and agriculture organization of the United Nation, **FAO Statistical book world food and agriculture**, OP.CIT, P:34.

[3]– سهيلة مصطفى، **الاستثمار الفلاحي وأثرة على التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017/2016، ص: 50.

الوضع الراهن والمضي بالتنمية بخطوات بطيئة لا يؤدي إلا إلى المزيد من العجز في إنتاج الغذاء، والمزيد من الاستيراد، والمزيد من الاعتماد على الخارج في تأمين احتياجات السكان من المواد الغذائية ما يعني زيادة التبعية الغذائية للخارج[1].

مما سبق يمكن تمييز ثلاث أنماط غذائية في العالم، النمط الأول في المجتمعات المتقدمة، حيث تسود التقنيات العالية والمتطورة ويستهلك فيها السكان نسبة عالية من المواد البروتينية، والثاني في الدول الآخذة في النمو التي يستهلك فيها الأفراد نسبا مرتفعة من الحبوب، والثالث في المجتمعات الفقيرة التي لا تزال في بداية التنمية الاقتصادية وهي تعتمد في غذائها على المحاصيل والسلع الفلاحية الدنيا، وهو ما يحدد أهمية الاستثمار الفلاحي في توفير الغذاء.

وفي الجدول التالي حجم الفجوة الغذائية العالمية حسب تقرير منظمة الأغذية والزراعة لسنة2015:

جدول رقم (I-02): الصادرات والواردات الغذائية في العالم

الوحدة(مليون دولارأمريكي)

الواردات الغذائية		الصادرات الغذائية	الفجوة الغذائية
418	أوروبا	403	-15
264	آسيا	160	-104
159	أمريكا	266	+107
64	إفريقيا	29	-35
14	اقيانوسيا	45	+31

Source :food and agriculture organization of the United Nation, **FAO Statistical book world food and agriculture**, OP.CIT, P34.

تم حساب الفجوة الغذائية في هذا الجدول باستخدام المؤشر الأول وهو الفرق بين الصادرات والواردات الغذائية والزراعية لكل قارة، وقد تبين أن القارة الآسيوية تعاني من أعلى معدل للفجوة الغذائية (104مليون دولا أمريكي) بسبب الزيادة الهائلة لعدد السكان دون زيادة الإنتاج الزراعي.

والغذائي، ثم تليها إفريقيا بحجم (35 مليون دولار أمريكي) كون معظم الدول الإفريقية دول فقيرة ونامية، أما أوروبا فلا تتعدى فيها قيمة الفجوة الغذائية (15 مليون دولار)فقط، وتمكنت أمريكا من تجنب الوقوع في فجوة غذاء بل وتعدت ذلك لتحقق فائض في الصادرات الغذائية يزيد عن الواردات الغذائية ب(107 مليون دولار أمريكا)، وهو الحال بالنسبة لأستراليا(أقيانوسيا) التي تفوق صادراتها الغذائية وارداتها ب(31 مليون دولار أمريكي).

[1]- المرجع نفسه، ص: 51.

المطلب الثالث: تأثير الأشكال المختلفة للاستثمار الزراعي على تحقيق الأمن الغذائي

تتنوع مجالات الاستثمار الزراعي بين القطاع السمكي والحيواني والمائي والنباتي، الذي يضم أيضا زراعة الغابات والمنتجات الحرجية، في هذا المطلب سنحاول شرح أهمية الاستثمار في كل هذه المجالات لتحقيق الأمن الغذائي.

الفرع الأول: تأثير الاستثمار الدولي في حيازة الأراضي والحيازات الصغيرة على الأمن الغذائي

يعتمد جزء هام من سكان العالم وخاصة المناطق التي تعاني من الفقر المدقع على الزراعة وما يتصل بها من أنشطة لتدبير جزء هام من أسباب عيشهم، لذا فإننا نجد أن نسبة الفقر وسوء التغذية ترتفع في هذه المناطق، لكن بالمقابل يبقى الاستثمار في هذه المناطق وغيرها من الدول التي تملك الأموال وتفتقر للأراضي الزراعية ضرورة حتمية من أجل الحد من سوء التغذية ورفع تحدي الأمن الغذائي بها.

أولا: الاستثمار الدولي في حيازة الأراضي

ارتفع مؤخرا اهتمام المستثمرين بالأراضي الزراعية، حيث تشير الأرقام المرصودة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن المستثمرين الدوليين أجروا مفاوضات تناولت مابين50و80ألف هكتار من الأراضي، معظمها في البلدان ذات الدخل المنخفض، هذا لأن الزراعة تحتاج إلى المزيد من الاستثمارات لتلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

1- المستثمرون في الأراضي على الصعيد الدولي:

تعود الحيازات واسعة النطاق للأراضي إلى حقبة الاستعمار، وفي السنوات الخمسين الأخيرة شهدت الشركات متعددة الجنسيات نموا كبيرا ووسعت أنشطتها العالمية لتشمل إمدادات الغذاء وعلف الحيوانات والوقود الحيوي والخشب والمعادن.

وفي الحقبة الأخيرة، بدأت جهات دولية أخرى، بما فيها الحكومات وبعض شركات دول الخليج والصين وليبيا والهند وكوريا الجنوبية بحيازة الأراضي، وذلك استجابة للارتفاع الشديد في أسعار السلع الغذائية في الفترة2007 -2008.[1]

[1]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في الزراعة**، تقرير مقدم من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، روما، 2011، ص: 18.

2- حجم الأراضي الزراعية في العالم:

تقدر مساحة الأراضي الزراعية بأكثر من 1.5 مليار هكتار أي حوالي 12 % من أراضي العالم تستخدم لإنتاج المحاصيل، منها 1383 مليون هكتار في الدول العربية فقط، و بالرغم من الحجم الهائل من الأراضي التي قد تكون مناسبة للزراعة، إلا أن الغابات تغطي الكثير منها وهي محمية لأسباب بيئية، كما أن جزء منها تحول إلى مناطق حضرية.[1]

ويبين الشكل رقم **(I-06)** الموجود في الصفحة الموالية توزيع الأراضي الزراعية عبر العالم

شكل رقم(I-06): الأراضي الصالحة للزراعة بالعالم.



المصدر: https://www.teacher-sa.com/images/uploads/1_2448147a318851f5b7.jpg
تاريخ الاطلاع01-06-22:00،2018

حيث حوالي 90 % منها تتواجد في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، الطرف الآخر، لا يوجد شيء تقريبا فيه و هناك إمكانية التوسع الزراعي في الجنوب آسيا ، وغرب آسيا وشمال أفريقيا.

حيث تتفاوت نسبة الأراضي الصالحة للزراعة إلى نسبة كل قارة، حيث تمثل في كل من آسيا وأمريكا الشمالية من 15% إلى 25% من المساحة الإجمالية لكل قارة، وتفوق 25% في أروبا أما في إفريقيا فهي تتراوح بين 5% إلى 15%، وأقل نسبة نجدها في أمريكا الجنوبية وأستراليا فهي لا تتعدى ال05% من مساحة كل قارة.

3-توفير الحكومات الغذاء عن طريق الاستثمار في حيازة الأراضي:

تقوم الحكومات بالاستثمار في استئجار وشراء الأراضي الزراعية خارج الحدود الوطنية بهدف إنتاج وتوفير الأغذية التي يرتفع سعر استيرادها أو التي تعذر إنتاجها محليا لأسباب بيئية لا يمكن

[1] -food and agriculture organization of the United Nation, **FAO Statistical book world food and agriculture**, Rome, 2015,P: 36.

السيطرة عليها، فمثلا بعد أن كانت المملكة العربية السعودية حتى وقت قريب مكتفية ذاتيا من إنتاج القمح بفضل توسيع دعم الإنتاج الذي يستخدم المياه بكثافة، فقد استأنفت الاستيراد سنة2007 وتخلت نهائيا سنة 2016 عن الإنتاج بسبب ندرة المياه، مما جعل الملك عبد العزيز يطلق مبادرة تشارك في الاستثمار في أراض أجنبية لإنتاج الأغذية التي تحتاجها المملكة العربية السعودية، كذلك استأجرت ليبيا أراض في أكرانيا ومالي لإنتاج المواد الغذائية لشعبها.

وتتبع الصين أيضا إستراتيجية وطنية للأمن الغذائي تشمل استثمارات عامة ضخمة في الإنتاج الداخلي والبحث والتطوير في مجال الزراعة، لكن الحكومة تقر بأنه لم يعد بإمكانها الالتزام بتوفير الأمن الغذائي داخليا بسبب تزايد الطلب على اللحوم والأسماك والفواكه، مما جعلها تدعم استثمار الشركات الصينية في مساحات كبيرة من الأراضي خارج حدودها، لضمان الإمدادات من الصويا ونخيل الزيت و الخشب والمطاط[1].

ثانيا: الاستثمار في الزراعة الأسرية والحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي

لتحديد مساهمة زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في تحقيق الأمن الغذائي، لابد من البحث في علاقتها بالأبعاد الأربعة للأمن الغذائي أي: إنتاج الغذاء(التوافر)، توفير سبل العيش والدخول (الوصول)، كطريقة لتنويع النظم الغذائية (الاستخدام) وكعامل ملطف لأثر تقلبات الأسعار والصدمات المرتبطة بالسوق وغيرها بحيث:[2]

1- إنتاج الغذاء (التوافر):

كثيرا ما تحقق لأصحاب زراعة الحيازات الصغيرة إنتاجية ملفتة، فالكثير من المحاصيل ذات القيمة العالية، مثل المطاط والفواكه والخضروات التي تتطلب زراعة كثيفة العمالة، يكون أداؤها في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة المتطورة أعلى منه في أنواع أخرى من الزراعة وذلك بسبب الهيكل المناسب للحوافز التي تعمل لحسابها الخاص وللتكاليف المرتفعة للمعاملات ولعمليات رصد اليد العاملة المأجورة، فمثلا تضم الصين وفقا للتعداد العالمي للزراعة، حوالي 200مليون حيازة صغيرة و250مليون مزرعة عائلية صغيرة تغطي حوالي 10% من مجمل الأراضي الزراعية المتاحة على الصعيد العالمي، وتنتج 20% من جميع المواد الغذائية في العالم، ويعد هذا مؤشرا هاما على الإنتاجية التي يمكن تحقيقها في زراعة الحيازات الصغيرة.

[1]-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في الزراعة**، مرجع سابق، ص:23.

[2]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **الاستثمار أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي**، تقرير مقدم من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، روما، 2013، ص:64.

2-توفير سبل العيش والدخول (الوصول):

على الرغم من أن جزءا من إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة يذهب لإطعام عائلاتهم فهم أيضا جزء من اقتصاد السوق، إلا أن الدخل يعتبر مهما لحصول أصحاب الحيازات الصغيرة على الأغذية والسلع المصنعة والخدمات من جميع الأنواع، وبالتالي فإن قيمة الإنتاج للهكتار الواحد تعتبر بارامترا هاما، ولا سيما حينما تكون الاستثمارات صغيرة، كما أن كثافة العمالة هي أيضا عامل مهم لا يمكن الاستهانة به، بما أن زراعة الحيازات الصغيرة كثيفة العمالة، و يتعزز توليد الدخل بشكل كبير عندما توسع المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم أنشطتها وتقوم بإدماج الإنتاج والتجهيز، وهذا هو في الكثير من الأحيان حال المنتجات ذات المنزلة المهمة في أسواق الأغذية والثقافات المحلية، فإن عدد الوظائف التي تخلقها ولا سيما في المناطق الريفية لا يمكن إهماله.

3-تنويع النظم الغذائية:

يمكن لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة أن تؤدي دورا رئيسيا في تحسين الأنماط الغذائية لأصحاب الحيازات الصغيرة أنفسهم ولسكان المناطق الحضرية على حد سواء، بواسطة بنية تحتية وسوق وسياسات مواتية على المستويات الأوسع.

4-الاستقرار:

تتضح ميزة استقرار الأمن الغذائي على صعيد أصحاب الحيازات الصغيرة، من أن هذه الأخيرة تنتج لنفسها، إذ أن أصحاب الحيازات الصغيرة يحافظون على حصة متغيرة ولكن واسعة النطاق من إنتاجها لإطعام الأسرة والانخراط في العلاقات المتبادلة داخل شبة الأقرباء والجيران، وهي وسيلة حمائية ضد تقلبات السوق، كما تشكل هذه الحصة من التوفير الغذائي مكونا أساسيا لاستراتيجيات إدارة المخاطر لأصحاب الحيازات الصغيرة، من أجل الوصول إلى مستوى معين من الاستقلالية فيما يتعلق بالوصول إلى الغذاء وإدارة حالات الشح والندرة.

الفرع الثاني: تأثير الاستثمار في الثروة الحيوانية والسمكية لتحقيق الأمن الغذائي

يلعب قطاعي الثروة الحيوانية والسمكية دورا مهما في الاقتصاديات الوطنية و توفير الأمن الغذائي للأسر في العالم، وعلى الرغم من أن الدول بذلت جهودا كبيرة لاحتواء الأمراض الحيوانية والسمكية العابرة للحدود في محاولة لنيل ثقة المستهلك واستعادة قطاع الثروة الحيوانية والأسماك فإن منظمة الأغذية والزراعة تؤمن بقوة بأن هناك المزيد الذي يتعين القيام به.

أولا: الاستثمار في الثروة الحيوانية لتحقيق الأمن الغذائي

قطاع الثروة الحيوانية هو قطاع محوري في تنمية النظم الغذائية، وهو قطاع زراعي ديناميكي ومعقد على نحو خاص، يمثل ثلث إجمالي الناتج المحلي الزراعي العالمي، وله تبعات على الطلب على علف الحيوان، وعلى تركز الأسواق في سلاسل الإمدادات الزراعية، وعلى تكثيف الإنتاج

على مستوى المزارع، وكذلك على مداخيل المزارع، واستخدام الأراضي، وتغذية وصحة الإنسان والحيوان، وتمثل الماشية أكبر مستخدم للأراضي حيث تمثل المروح والمراعي الدائمة26%من مساحة الأراضي العالمية، وتغطي المحاصيل العلفية ثلث الأراضي العالمية الصالحة للزراعة وترتبط الثروة الحيوانية بصورة وطيدة بقطاع المحاصيل العلفية، وتولد منتجات مشتركة منها الأعلاف الخضراء وطاقة الجر، كما تعتبر مخزنا للثروة وشبكة أمان[1].

هذا وقد ركزت الدراسات المتعلقة بالأمن الغذائي تاريخيا على المتناول الإجمالي من السعرات الحرارية، إلا أنها تواجه اليوم ما يعرف "بالعبء الثلاثي" لسوء التغذية، وهو النقص في تناول الطاقة الغذائية أو الإفراط فيها مما يسبب أمراض سوء التغذية المختلفة، كالهزال والبدانة...الخ ويتطلب الوضع اليوم تحسين قدرة البلدان على الوقوف والإشراف على النظم الغذائية المتوازنة وكذا الاكتشاف المبكر للأمراض ومواجهة تهديدات صحة الحيوان وحالات الطوارئ ، مما سيساعد على تحقيق الاستقرار في توفير الأغذية والحصول عليها وهو ما يجب أن يصبح جزءا لا يتجزأ من المبادرات التي تطمح إلى تعزيز الأمن الغذائي والتغذية، واستدامة الزراعة صغيرة النطاق[2].

هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة لتعزيز قدرات الخدمات البيطرية والمختبرات وأنظمة المراقبة بالإضافة إلى إيجاد قدرة أفضل على التنبؤ بالأمراض الحيوانية وتحليل مخاطر الاستيراد، وتحسين نطاق تغطية التطعيم، وتحسين التنسيق على المستويات الوطنية والإقليمية لدعم الإنتاج الحيواني وتنسيق جهود مكافحة الأمراض، وتقنيات الإنتاج الحيواني المستدام والمؤسسات والسياسات والممارسات، والاستثمار في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وإعادة التأهيل وحماية المراعي ومكافحة تدهور الأراضي والتصحر[3].

ثانيا: الاستثمار في مصايد الأسماك و تربية الأحياء المائية لتحقيق الأمن الغذائي

تشكل مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية مصدرا هاما للأغذية والتغذية والدخل لمئات ملايين الأشخاص في مختلف أنحاء العالم، وتظهر أهمية الأسماك في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية من خلال البروتين والمحتوى المغذي للأسماك كغذاء، دور أنشطة مصايد الأسماك وتربية الأحياء

---

[1]– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **التنمية الغذائية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية: ماهي أدوار الثروة الحيوانية؟**، مستخرج من التقرير المقدم من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، روما، 2016، ص: 03.

[2]- المرجع نفسه، ص: 06.

[3] -http://www.fao.org/neareast/perspectives/transboundary-animal-diseases/ar/ **تحسين الثروة الحيوانية وسبل العيش، ومواجهة ما يهدد صحة الحيوان**، تاريخ الاطلاع، 05-06-2018،23:30.

المائية كمصدر للدخل والفاعلية النسبية للأسماك في إنتاج/تحويل البروتين، و يمكن تحليل مساهمة الأسماك في تحقيق الأمن الغذائي حسب ركائزه حيث:[1]

1- توافر الأغذية:

من حيث إنتاج الأسماك واستعمالها كغذاء بشري و كعلف خاصة لمقابلة الطلب المتنامي عليها.

2- النفاذ إلى الأغذية:

الأسماك وجميع الأنشطة المرتبطة بها، وسيلة مهمة لتوليد الوظائف والدخول والثروة، مع تأثيرات إيجابية من مستوى الأسر إلى الأحجام الاقتصادية الأكبر.

3- مساهمة الأسماك في التغذية السليمة:

توفر في شريحة بحجم150غ من لحم الأسماك مثل السردين، إذ توفر 37غ من البروتين العالي الجودة، 17غ من الدهون منها1.5غ من الأوميجا 03 الأساسية لنمو الدماغ، وقدرة التعلم لدى الطفل وللوقاية من الأمراض غير المعدية مثل القلب والسكتة الدماغية...الخ.

4- الاستقرار:

ينتج الاستقرار من الجمع بين التوافر والنفاذ على المستوى الكلي، وهو وظيفة لاستدامة القطاع.

وقد سجلت إمدادات الأسماك للفرد الواحد في العالم رقما قياسيا جديدا قدره 20 كغ سنة 2014 بفضل النمو الكبير في قطاع تربية الأحياء المائية الذي بات يؤمن الآن نصف مجموع احتياجات الاستهلاك البشري من الأسماك، بالإضافة إلى تحسن طفيف في حالة بعض الأرصدة السمكية بفعل تحسن إدارة مصايد الأسماك، وعلاوة على ذلك لا تزال الأسماك إحدى أكثر السلع الغذائية تداولا في التجارة العالمية، حيث تملك البلدان النامية أكثر من نصف صادرات الأسماك قيمة.

وتسلط تقارير صادرة حديثا أعدها خبراء رفيعي المستوى ومنظمات دولية وممثلو المجتمع المدني الضوء على الكمية الهائلة المخزنة حاليا في المحيطات و المياه الداخلية، وهي طاقات مرشحة للارتفاع مستقبلا، بحيث ستساهم بشكل ملحوظ في تحقيق الأمن الغذائي وتأمين الغذاء الكافي لسكان العالم الذين من المتوقع أن يصل عددهم إلى 9.7 مليارات بحلول العام 2050[2].

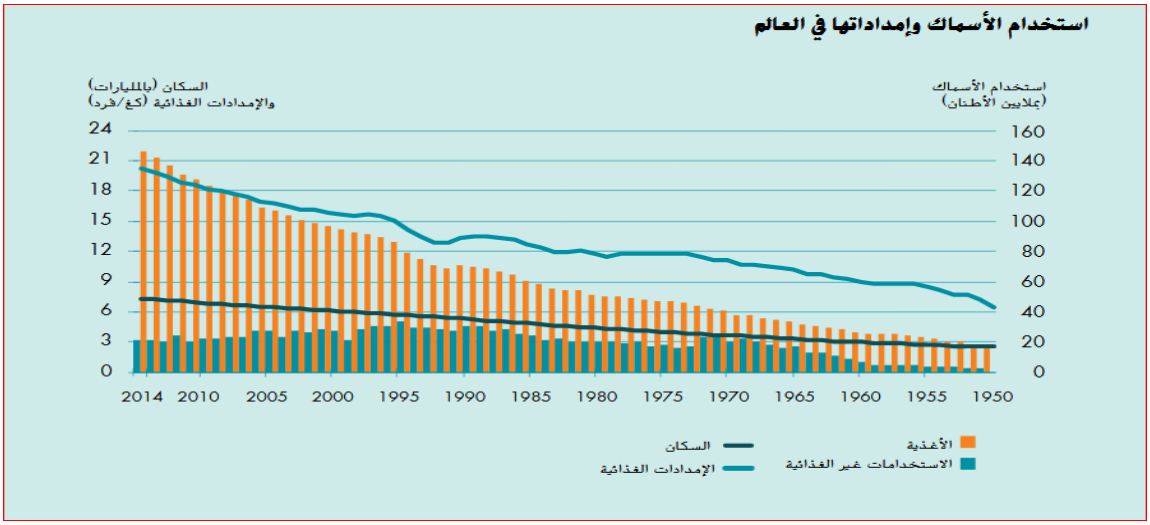
وعن الإمدادات العالمية من الأسماك للاستهلاك فهي ممثلة في الشكل التالي:

---

[1]-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **الاستثمار في مصايد الاسماك والاحياء المائية لتحقيق الأمن الغذائي**، تقرير مقدم من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، روما، 2014، ص: 35.

[2]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، **المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع**، روما، 2016، ص: 03.

شكل رقم (I-07): استخدام الأسماك وإمداداتها في العالم للفترة (1950- 2014).



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع**، روما، 2016، ص: 03.

تجاوز نمو الإمدادات العالمية من الأسماك للاستهلاك البشري النمو السكاني في العقود الخمسة الماضية، إذ أنها في الفترة 1961-2013، تزايدت بمعدل سنوي بلغ 3.2%، أي ما يعادل ضعف وتيرة نمو السكان، وقد أدى ذلك إلى زيادة متوسط نصيب الفرد الواحد، فقد ازداد الاستهلاك الظاهر للأسماك للفرد الواحد في العالم من متوسط بلغ 9.9 كغ في الستينات إلى 14.4كغ في التسعينات وإلى 19.7 كغ سنة 2013، واستمر الارتفاع ليصل في مطلع سنتي 2014 و2015 إلى 20كغ/الفرد/السنة.

بالإضافة إلى زيادة الإنتاج هناك عوامل أخرى ساهمت في ارتفاع الاستهلاك، تشمل خفض الهدر والاستغلال الأفضل وتحسن قنوات التوزيع وتنامي الطلب المرتبط بالنمو السكاني وارتفاع مستويات الدخل والتوسع الحضري، وقد لعبت التجارة الدولية دورا هاما في توفير خيارات أوسع للمستهلكين.

الفرع الثالث: تأثير الاستثمار في قطاع المياه والزراعة الحرجية على الأمن الغذائي

أقر مؤتمر القمة العالمي الخاص بالأمن الغذائي أهمية الأمن المائي، كونه جزءا من غذاء الإنسان والحيوان كما أنه أساس قيام الزراعة، إضافة إلى قطاع الغابات والزراعة الحرجة التي أصبح يعول عليها في إنتاج العديد من المحاصيل الغذائية للإنسان وأعلاف الحيوانات.

أولا: الاستثمار في الماء من أجل الأمن الغذائي

تعتبر الموارد المائية من العوامل المهمة التي تؤثر في الزراعة بدرجة كبيرة لا غنى عنها وندرة المياه أو وفرتها أهم العوائق للتوسع الزراعي سواء كان أفقيا أو عموديا، وتتمثل مصادر المياه في المياه الجوفية والأنهار والأمطار والمياه السطحية والمياه المحلاة والمياه المعاد استخدامها.

1-كفاءة استخدام المياه:

لقد عرف مؤتمر القمة العالمي للأغذية الأمن المائي بأنه الحالة التي بموجبها يمكن توفير كميات من الموارد المائية لتلبية الطلب عليها للاستعمالات المتنوعة (زراعة، صناعة...الخ) إضافة إلى فاقد المياه ومستلزمات تدفقها في المجاري المائية للمحافظة على البيئة والثروة السمكية مع الاحتفاظ بمخزون استراتيجي ملائم لتلك الموارد[1].

كما يمكن الاعتماد على مؤشر كفاءة استخدام الموارد المائية، لتقييم تأثير النمو الاقتصادي على استخدام الموارد المائية حيث يجب النظر فقط في مياه الجريان السطحي (ما يسمى بالمياه الزرقاء) في حساب هذا المؤشر، حيث يمهم بشكل خاص في حساب مؤشر القطاع الزراعي، ولهذا السبب تم إدخال معلمة محددة (Cr) في الصيغة لتقدير كمية الإنتاج الزراعي الذي يتم في ظل الظروف البعلية، وللسبب نفسه ينبغي طرح قيمة المنتجات القطاعية التي تستخدم بشكل أساسي المياه غير المستخرجة من القيمة المضافة القطاعية الكلية يختلف المؤشر عن إنتاجية المياه لأنه لا يعتبر إنتاجية المياه المستخدمة في نشاط معين كمدخل للإنتاج، أو حتى أفضل للإنتاجية الهامشية للجرعة الإضافية، وبدلاً من ذلك سيوضح هذا المؤشر مدى ارتباط نمو الاقتصاد باستغلال موارد المياه الطبيعية، مما يشير إلى فصل النمو الاقتصادي عن استخدام المياه، بمعنى آخر إذا تضاعفت القيمة المضافة (VA) التي ينتجها الاقتصاد فكم سيزيد استخدام المياه؟ أدت هذه النقاط إلى التعريف التالي للمؤشر:

"القيمة المضافة لكل المياه المسحوبة، معبراً عنها بالدولار الأمريكي / م 3 مع مرور الوقت في قطاع رئيسي معين تعبر عن اتجاه كفاءة وقدر استخدام المياه".[2]

هذا وقد ارتفع الطلب العالمي على المياه بشكل حاد خلال القرن الماضي حيث أن مجموع المياه السنوية المستخدمة في الزراعة والصناعات وغيرها ارتفعت من أقل من 580 كم^3 سنة 1900 إلى أكثر من 900 كم^3 في 2010، وتمثل حصة الزراعة حوالي 70 ٪من إجمالي سحب المياه العذبة في العالم، ويتم استخدامها في الغالب عن طريق الري، وهذا أمر حاسم بالنسبة للمكاسب في إنتاج الغذاء ، حيث أن الري يقلل من مخاطر الجفاف والتنويع الغذائي، وبالتالي يعزز أيضا

[1]- سلام منعم زامل الشمري، **التنمية الزراعية ومتطلبات الأمن الغذائي في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، بدون سنة نشر ص: 71.

[2]-http://www.fao.org/sustainable-development-goals/indicators/641.تاريخ الاطلاع، 04-06-2018، 23:30

التنمية الريفية، في حين تمثل الزراعة المروية 20 % من الأراضي المزروعة، فإنها تساهم في 40 % من إنتاج الغذاء العالمي[1].

أما عن أكثر المناطق معاناة من ندرة المياه في العالم فنسجل:[2]

- إن الموارد المائية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هي من أدنى المعدلات في العالم، إذ أنها تدنت بنسبة الثلثين خلال الأربعين عاما المنصرمة ويُتوقع أن تنخفض بما يزيد عن نسبة 50 % بحلول عام 2050؛

- حوالي90%من المساحة الإجمالية للأراضي في الإقليم تقع في مناطق قاحلة وشبه قاحلة وجافة ومتدنية الرطوبة، كما أن 45 % من مجموع الأراضي الزراعية معرّضة للتملّح واستنزاف مغذيات التربة والانجراف بالرياح والمياه؛

- في الوقت ذاته، تستهلك الزراعة في الإقليم حوالي 85 % من إجمالي المياه العذبة المتاحة؛

- أكثر من 60 % من موارد المياه في الإقليم تنبع من خارج الحدود القطرية والإقليمية.

2- المياه من أجل تحقيق الأمن الغذائي:

يمكن تحديد مساهمة المياه المباشرة وغير المباشرة في الأمن الغذائي والتغذية من حيث أبعادها الأربعة، بما في ذلك مياه الشرب، والماء المستخدم في إنتاج وتحويل وإعداد الأغذية، وكذلك مساهمات استخدامات المياه في جميع القطاعات الاقتصادية في كسب القوت، وتحقيق الدخل ومنه في إمكانية الحصول على الأغذية، بحيث:[3]

أ- الماء من أجل استغلال المغذيات والأغذية: مياه الشرب المأمونة والمستعملة لإعداد الأغذية، والتي هي مفتاح امتصاص الأغذية...الخ.

ب- تحديد المياه لتوافر الأغذية: الماء من أجل إنتاج الأغذية وتحويلها مع مراعاة تأثيرات التغير المناخي، من العالمية إلى المحلية، دور الأسواق...الخ.

ت- الماء للحصول على الأغذية: كعامل رئيسي في كسب القوت، وبخاصة المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة، بالنسبة للسكان الأكثر فقرا، والمعرضين للجوع.

ث- استقرار الماء كعامل يساهم في استقرار الأمن الغذائي: بما في ذلك مسائل استقرار الإمدادات المائية، و الحصول عليها، والحقوق الخاصة بها.

---

[1]-food and agriculture organization of the United Nation, **FAO Statistical book world food and agriculture**, OP.CIT.P38.

[2]- http://www.fao.org/neareast/perspectives/water-scarcity/ar/ تاريخ الاطلاع، 05-06-2018،23:15. **مبادرة ندرة المياه في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا**

[3]-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **الماء من أجل الأمن الغذائي والتغذية**، تقرير مقدم من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، روما، 2015، ص: 71.

ثانيا: الاستثمار في الغابات لتحقيق الأمن الغذائي

تبين دراسات الحالة في العديد من البلدان أن الإصلاحات الاقتصادية يمكن أن تساعد على زيادة الأمن الغذائي وتحافظ أيضا في نفس الوقت على غطاء الغابات أو زيادته، وقد ساعدت السياسات الزراعية الموجهة نحو السوق، المقترنة بضمانات اجتماعية وبيئية، على زيادة الإنتاجية، دون الحاجة للتوسع في الأراضي الزراعية لزيادة الإنتاج.

1-مساهمة الغابات في تحقيق الأمن الغذائي:

تساهم الغابات والأشجار في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية من خلال أربع قنوات أساسية هي:[1]

أ- توفير الأغذية بشكل مباشر: مع أن التقديرات تشير إلى أن الأغذية الحرجية لا تشكل سوى 0.6% من إمدادات الطاقة العالمية للأغذية، فإنها تساهم بشكل كبير في نوعية النمط الغذائي وتنوعه، وتساهم الأغذية الحرجية بدورها من خلال إلى الأسواق المحلية والدولية، حتى في تنويع الأنماط الغذائية وتوازنها بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون بعيدا عن الغابات، ويستخدم أيضا المزارعون والرعاة الغابات والأشجار كمصدر للعلف في النظم التقليدية المتسعة والنظم الحرجية الرعوية المكثفة بقدر أكبر.

ب- توفير الطاقة: يساهم الوقود الخشبي على المستوى العالمي في 06% من إمدادات الطاقة الأولية الإجمالية، وبنسبة27% في إفريقيا، ويعتمد نحو 2.4مليار شخص، أي ما يعادل ثلث سكان العالم على الخشب كمصدر رئيسي للطاقة المستخدمة في الطهي، وعلاوة على ذلك يستخدم 764مليون شخص الوقود الخشبي لغلي المياه وتعقيمها من بينهم 644مليون شخص في آسيا.

ت- الدخل وفرص العمل: يشكل أيضا القطاع الحرجي مصدرا هاما لفرص العمل والدخل، في سنة2011 مثلا كان ما يقارب 13.2مليون شخص حول العالم يعملون في القطاع الحرجي أي ما يعادل 0.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

ث- توفير خدمات النظام الإيكولوجي: توفر الأشجار والغابات الدعم المباشر لإنتاج الأغذية على مستوى المزرعة والمناظر الطبيعية وعلى نطاق أوسع من خلال تقديم العديد من خدمات النظام الإيكولوجي الأساسية للأمن الغذائي والتغذية على غرار: تنظيم المياه وحماية التربة ودوران المغذيات ومكافحة الآفات .

ج- صحة الإنسان ورفاهيته: تؤثر الحراجة والنظم الزراعية القائمة على الغابات على صحة الإنسان بطرق عدة منها: توفير الغذاء والنباتات الطبية وخشب الوقود والمياه النقية والدخل، كما

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **الحراجة المستدامة لأجل الأمن الغذائي والتغذية** ، مستخرج من التقرير المقدم من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، روما، 2017، ص: 04.

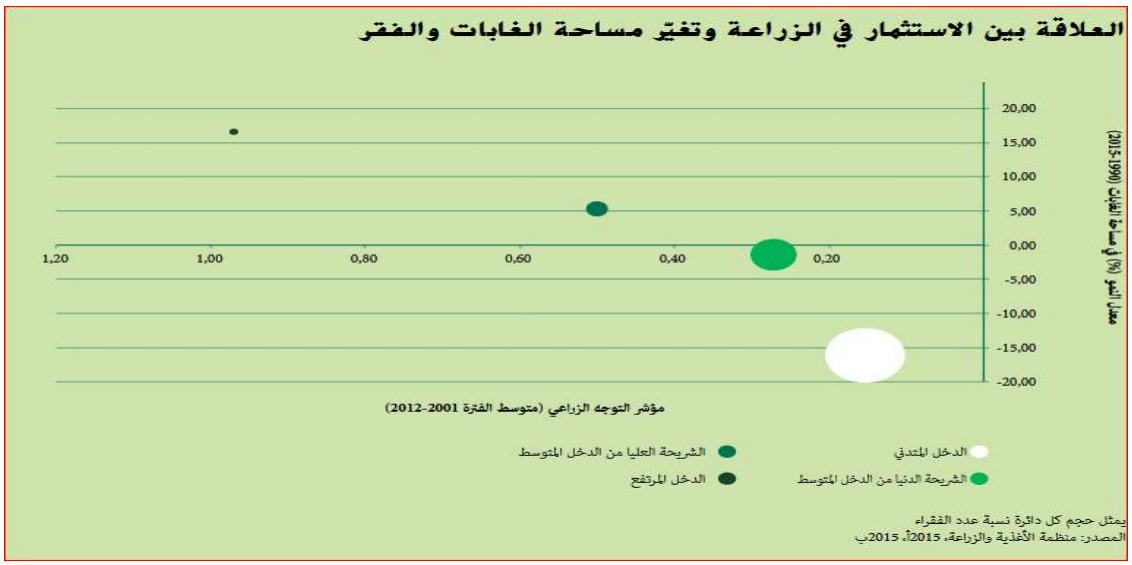
تشير الدراسات إلى أن البيئات الحرجة قادرة على تحسين الصحة العقلية للإنسان والحد من الإصابة بالاكتئاب والإجهاد.

د- القدرة على الصمود وشبكة الأمان: باستطاعة الغابات والأشجار أن تؤدي دورا حاسما لزيادة القدرة على الصمود وهي القدرة على الوقاية من المخاطر أو التخفيف من وطأتها أو التعامل معها، والنهوض بعد الصمات على مستوى المناظر الطبيعية والمجتمع المحلي والأسرة المعيشية فهي تساهم بذلك مساهمة كبرى في تحقيق الاستقرار وهو البعد الرابع للأمن الغذائي والتغذية.

والأهم من ذلك، أن مساهمات الغابات والأشجار في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية تعتمد على العديد من التفاعلات داخل نظم بيئية واقتصادية واجتماعية معقدة غالبا ما تبنى وتستمر بفضل كم هائل من المعارف التقليدية وللسكان الأصليين.

يبين الشكل رقم(**I-08**) العلاقة بين الاستثمار الزراعي وتغير مساحة الغابات والفقر.

الشكل رقم(I-08): العلاقة بين الاستثمار الزراعي وتغير مساحة الغابات والفقر:



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الغابات في العالم 2016، الغابات والزراعة "استخدام الأراضي التحديات والفرص"**، روما، 2016، ص: 41.

يظهر من خلال الشكل أعلاه أن خسارة الغطاء الغابي اكبر في البلدان التي لديها مؤشر "توجه زراعي " منخفض والتي تعتبر أيضا بلدان منخفضة الدخل، ويتفق هذا الاستنتاج مع الدراسات السابقة التي حددت زراعة الكفاف إلى جانب الزراعة التجارية الواسعة النطاق كسببين رئيسيين لإزالة الغابات في بعض البلدان والمناطق، مما يدل على أن تراجع الاستثمار الزراعي وخفض الغطاء الغابي لم يرفعا من مستوى دخل هذه الدول، كما لم يحسنا من الأمن الغذائي الوطني.

2- أثر خفض إزالة الغابات على الأمن الغذائي

رغم أنه ينظر أحيانا إلى الزراعة والحراجة على أنهما استخدامان متعارضان للأراضي، إلا أن لدى الغابات المدارة جيدا إمكانية هائلة لتعزيز الأمن الغذائي من خلال:[1]

- تشكل الغابات ثلث مساحة الأراضي في العالم، والخدمات البيئية للغابات ذات أهمية بالغة للإنتاج الزراعي بسبب الأدوار الأساسية التي تؤديها في الدورات المائية والملحقات والمكافحة الطبيعية للآفات وخصوبة التربة وتنظيم المناخ المحلي والتكيف مع الظروف البيئية المتغيرة؛
- تساهم الغابات في سبل المعيشة الريفية وفي تخفيف حدة الفقر عبر الدخل المتولد عن العمالة في إنتاج السلع الحرجية والخدمات البيئية؛
- يعتمد ملايين الناس على الأغذية من النباتات والحيوانات الموجودة في الغابات ومن الأشجار خارج الغابات في زيادة جودة وتنوع أغذيتهم، كما أن منتجات الأغذية من الغابات يمكن أن تكون أيضا بمثابة شبكات أمان في فترات ندرة الأغذية؛
- تساهم الغابات في توفير الوقود الخشبي للطهي وتعقيم المياه، ويقدر أن 2.4 مليار نسمة أي حوالي 40% من سكان البلدان الأقل نموا، يطهون باستخدام الوقود الخشبي.

وقد اعتمدت منظمة الأغذية والزراعة لدى الأمم المتحدة على مؤشري الأمن الغذائي وهما:

- معدل انتشار نقص التغذية وعدد من يعانون من نقص التغذية كمعيارين لتحديد البلدان التي حسنت أمنها الغذائي منذ سنة 1990 وزادت مناطق الغابات أو حافظت عليها من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (ا-03) في الصفحة الموالية.

حيث يبين التغير في مساحة الغابات التي وردت في تقرير منظمة الأغذية والزراعة لسنة 2015، والمؤشرات التي تبين تحسن الأمن الغذائي في البلدان السبعة المختارة منذ عام 1990 وقد أصبح عدد الذين يعانون من نقص التغذية قليل لا أهمية له سنة 2016 في كل من شيلي وكوستاريكا بعدما كان يصل سنة 1992 إلى 1.21، 0.16، مليون نسمة لنفس البلدان على الترتيب، وهذا راجع إلى زيادة حجم مساحة الغابات في الفترة 1999 إلى 2015، ب16.2% في شيلي، 7.5% في كوستاريكا.

[1]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الغابات في العالم 2016، الغابات والزراعة "استخدام الأراضي التحديات والفرص"**، مرجع سابق، ص: 54.

جدول رقم(I-03): الزيادات في مساحة الغابات والتحسينات في الأمن الغذائي للفترة 1990-2016.

البلد	التغير في مساحة الغابات(%)	التغير في المساحة الزراعية (%)	معدل انتشار نقص التغذية (%)		عدد من يعانون نقص التغذية (بالملايين)	
	1999-2015	1990-2010	1990-1992	2014-2016	1990-1992	2014-2016
شيلي	+16.2	-1.0	9.0	<5.0	1.21	قليل لا أهمية له
كوستاريكا	+7.5	-19.1	5.2	<5.0	0.16	قليل لا أهمية له
غامبيا	+10.4	+5.0	13.3	5.3	0.13	0.104
جورجيا	+2.5	-23.2	56.5	7.4	3.02	0.32
غانا	+8.2	+23.9	47.3	<5.0	7.09	قليل لا أهمية له
تونس	+61.9	+16.1	<5.0	<5.0	قليل لا أهمية له	قليل لا أهمية له
فييت نام	+57.8	+60.1	45.6	11.0	32.13	10.294

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الغابات في العالم 2016، الغابات والزراعة "استخدام الأراضي التحديات والفرص"**، مرجع سابق، ص: 55.

وقد تمكنت كذلك جوريجا من خفض عدد ناقصي التغذية من 3.02 مليون نسمة سنة1992 إلى 0.32 مليون نسمة وهي نسبة هائلة وهذا بفضل زيادة مساحة الغابات 2.5% وخفض المساحة الزراعية ب23.2%، مما يؤكد أن للغابات دور فعال في تحقيق الأمن الغذائي.

أما تونس فتتميز بأن عدد الذين يعانون من نقص التغذية قليل ولا أهمية له ولم يحدث أي تغيير على هذا المؤشر منذ سنة 1990 على سنة 2016، وهذا يتزامن مع عدم حدوث أي تغيير أيضا على مساحة الغابات ومساحة الأراضي الزراعية لنفس الفترة.

وتبقى غانا هي أكثر الدول استفادة من إستراتيجية الزراعة الحرجة حيث تمكنت من رفع حجم الغابات ب8.2% سنة 2015، وفي نفس الوقت الرفع ممن حجم الأراضي الزراعية المستصلحة ب23.9%، وهذا ما جعل عدد الذين يعانون من سوء التغذية يتراجع بسبعة مليون نسمة، مما يدل على أنه من الممكن والوارد جدا تحقيق امن غذائي حقيقي ومستدام مع المحافظة على الغابات أو الزيادة من مساحتها لكن ليس بخفضها.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن الاستثمار الزراعي يشمل كل من الإنتاج النباتي والحيواني وكذا العمليات السابقة كإعداد التربة واللاحقة كإيصال المنتج للمستهلك، حيث يساهم هذا القطاع في الرفع من إنتاجية الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي للإنسان بأقل درجاته من الوفرة والملائمة الصحية تفاديا لمشاكل سوء التغذية ونقص الغذاء، وتوفير فرص العمل مما يوفر دخول للأفراد ويحسن من قدرتهم الشرائية التي توصلهم إلى الغذاء، وكذا توفير نقد أجنبي للدولة من خلال تصدير المنتجات الزراعية للخارج فيرتفع بذلك حجم الصادرات وينخفض بالمقابل حجم الواردات الغذائية وهو ما يعني القضاء أو تخفيض الفجوة الغذائية.

لقد حددت منظمة الأغذية والزراعة لدى الأمم المتحدة، جملة من المبادئ والآفاق التي من شأنها تفعيل دور الاستثمار الزراعي كأداة لتحقيق الأمن الغذائي، في عدة مجالات بداية بالاستثمار في حيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في الزراعة وهو ما من شأنه أن يعمل على صون الأراضي الزراعية وموارد التربة، كذلك الاستثمار في زيادة البنى التحتية الزراعية والريفية وتنشيط الزراعة الصغيرة النطاق كالزراعة الأسرية وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، التي من شأنها توفير الدخول والغذاء لمزارعيها وغيرهم من أفراد المجتمع، إضافة إلى ذلك تشجع المنظمة الاستثمار في الثروة الحيوانية والسمكية لتحقيق الأمن الغذائي لما يوفره القطاعين من غذاء سليم وصحي للإنسان فهما مصدران أساسيان للبروتينات والمغذيات الأساسية.

كما تساهم المزارع الحيوانية ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في توفير الدخل وسبل كسب العيش الذي يتيح الوصول إلى الغذاء واستقراره وهما ركيزتين أساسيتين من ركائز الأمن الغذائي كما لا يمكن إغفال أهمية الاستثمار في الماء فهو جزء لا يتجزأ من الأمن الغذائي والتغذية كما أصبح الاستثمار في قطاع الغابات والزراعة الحرجية مهما جدا لتحقيق الأمن الغذائي فالغابات المزروعة هي أيضا وسيلة لاستعادة الأراضي المتدهورة ولتوفير خدمات النظام الإيكولوجي، وتوفير الأغذية للحيوانات البرية والنباتات الطبية وغيرها.

هذا، ومن شأن الاستثمار الزراعي التخفيف من مشاكل انعدام الأمن الغذائي كالزيادة السكانية حيث من المتوقع أن يصل سكان العالم إلى 09مليارات نسمة بحلول سنة2050، و يتوقع أن يعاني شخص من أصل شخصين من سوء التغذية بحلول سنة2030 إذا لم يتم توسيع الاستثمارات الزراعية ورفع إنتاجية القطاع الزراعي، مما يحسن النمو الاقتصادي الذي يخلق توازنا بين العرض والطلب على السلع الغذائية.

سوف نحاول في الفصل الثاني التطرق لتجارب أهم الدول المتقدمة والنامية التي نجحت في بناء الأمن الغذائي الداخلي من خلال الاستثمار الزراعي في كل مجالاته أو في مجال معين.

الفصل الثاني

تجارب دولية لتحقيق الأمن الغذائي بالاستثمار في الزراعة

تمهيد:

دعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة جميع دول العامل للتعاون والعمل من أجل بناء أمن غذائي مستدام، من خلال خطة التنمية المستدامة العالمية 2030، كما قامت لجنة الأمن الغذائي العالمي بإطلاق برنامج الغذاء العالمي، وشكلت لهذا الغرض فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، والمكلف بمتابعة جهود الدول ورصد أهم التجارب الدولية في الاستثمار من أجل تحقيق الأمن الغذائي الداخلي و المساهمة في العالمي.

هذا، وقد شهدت أوضاع الأمن الغذائي العربي في السنوات الخمس الأخيرة تحسنا على الرغم من التحديات الموردية والتقلبات السياسية والنزاعات التي تواجهها معظم الدول العربية، نتيجة للاهتمام الدول العربية بقضية بناء الأمن الغذائي من خلال اعتماد استراتيجيات وخطط على المستوى القطري، إلى جانب برنامج عربي على المستوى القومي تم إطلاقه في قمة الكويت الاقتصادية التنموية والاجتماعية في جانفيي2009، وهو ما يسمى "بالبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي"، الذي يعتبر المرجعية القومية الأساسية للعمل العربي المشترك في مجال الأمن الغذائي، إلى جانب " إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين2005-2025".

في هذا الفصل سوف نقوم بعرض الجهود الدولية العالمية والعربية لبناء الأمن الغذائي، مع الوقوف على أهم التجارب الدولية الناجحة في بناء أمن غذائي حقيقي من العدم أو تحسينه إلى حد كبير، عرض تجارب لدول عربية وغير عربية.

المبحث الأول: دور المنظمة العالمية للأغذية و الزراعة في رسم سياسات الاستثمار الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي في العالم

تقوم الدول ببناء أمنها الغذائي، سواء باتخاذ استراتيجيات فردية لبناء أمن غذائي وطني، أو بالتعاون مع غيرها من الدول لبناء أمن غذائي عالمي، إما بإتباع مجموعة من السياسات على المستوى الدولي أو بالاعتماد على الدور الفعال للمنظمات الدولية الحكومية كمنظمة الأغذية والزراعة لدى الأمم المتحدة و المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المطلب الأول: أهم برامج منظمة الأغذية والزراعة لدى الأمم المتحدة المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي لبعض الدول

تحاول المنظمة العالمية للأغذية والزراعة باستمرار تحسين أوضاع الأمن الغذائي العالمي من خلال خطة التنمية المستدامة2030، التي تدعو من خلالها البلدان إلى القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية لعام2030، والتي تتزامن مع بدء عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية 2016-2025.

الفرع الأول: مساهمة خطة التنمية العالمية المستدامة 2030 في تحقيق الأمن الغذائي

في اجتماع لرؤساء الحكومات والدول والممثلين السامين، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من 25إلى 27 سبتمبر 2015، وقت احتفال المنظمة بالذكرى السنوية السبعين لإنشائها تقرر اعتماد أهداف عالمية جديدة للتنمية المستدامة.

أولا: أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030

تبرهن أهداف التنمية المستدامة، البالغ عددها 17 هدفا، وغاياتها البالغ عددها 169غاية، على اتساع نطاق هذه الخطة العالمية ومدى طموحها، فالمنشود من هذه الأهداف والغايات هو مواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها.

وجاء في تصريح الأمين العام للأمم المتحدة في الاجتماع المذكور أعلاه ما يلي:" نحن ملتزمون بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، ونحن ندرك أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، ونلتزم بالعمل من الآن وحتى عام 2030 للقضاء

على الفقر والجوع في كل مكان، وسنتخذ أيضا من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية منطلقا لنا و نسعى إلى النهوض بما لم يكتمل من أعمالنا"[1].

من هنا نصل إلى أن القضاء على الفقر والجوع وتحقيق الأمن الغذائي العالمي هدف منشود تصبو إليه كل الهيئات العالمية والدولية.

تتمثل أهداف التنمية المستدامة والمستمدة من الأهداف الإنمائية للألفية في ما يلي:[2]

1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛

2- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛

3- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار؛

4- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع؛

5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات؛

6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة؛

7- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛

8- تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل للجميع؛

9- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام والشامل وتشجيع الابتكار؛

10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها؛

11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛

12- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛

13- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره؛

14- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام؛

15- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛

16- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة خاضعة للمسائلة وشاملة للجميع على جميع المستويات؛

17- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

---

[1] - منظمة الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **القرار 70/1 الذي اتخذته في جلستها المعقودة في 25 سبتمبر 2015**، الدورة السبعون، نيويورك، ص: 03.

[2] - المرجع نفسه، ص: 18.

ثانيا: غايات تحقيق الأمن الغذائي من خلال أهداف التنمية المستدامة

اختص الهدفين الأول والثاني من الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف العالمية التنمية المستدامة بمحاربة الفقر والجوع وتحقيق الأمن الغذائي من خلال تجسيد الغايات التالية:[1]

1- الهدف الأول:

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان:

- القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم؛
- تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده ووفقا للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030؛
- كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، عن طريق التعاون الإنمائي المعزز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما الأقل نموا، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده؛
- وضع أطر سياسية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استنادا إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر.

2- الهدف الثاني:

القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.

- القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء و الفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام بحلول عام 2030؛
- وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 2030؛
- مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعون الأسريون والرعاة والصيادون، من خلال ضمان الأمن والمساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى و المدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية بحلول عام 2030؛

[1]- منظمة الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **القرار 70/1**، مرجع سابق، ص ص: 19.20.

- ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيف مع المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديدة وحالات الجفاف والفيضانات..، وتحسن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة بحلول عام 2030؛
- الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الداجنة والأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوعة التي تدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم الموارد الناشئة من استخدام الموارد الجينية وما يتصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليا بحلول عام 2030؛
- زيادة الاستثمار عن طريق التعاون الدولي المعزز، في البنى التحتية الريفية، البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية والأقل نموا؛
- منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقا لتكليف جولة الدوحة الإنمائية؛
- اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عنها في الوقت المناسب، بما فيه احتياطات الأغذية، للحد من شدة تقلب أسعارها.

الفرع الثاني: برنامج الغذاء العالمي

برنامج الأغذية العالمي هو أكبر منظمة إنسانية تُعنى بمكافحة الجوع في جميع أنحاء العالم، حيث يساعد أكثر من 30 مليون شخص في حوالي 80 بلداً، ويقدم البرنامج المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ، كما يعمل مع المجتمعات لتحسين التغذية وتعزيز القدرة على الصمود، وفي الوقت الذي يسعى فيه البرنامج إلى القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وكذا تحسين الوضع التغذوي بحلول العام 2030، لا يزال واحد من بين كل تسعة أشخاص حول العالم يعانون من عدم توفر الغذاء الكافي، وتبقى المساعدات الغذائية وتلك المتعلقة بها تمثل جوهر الجهود التي يبذلها البرنامج في سبيل كسر حلقة الجوع والقضاء على الفقر حول العالم.

أولا: التزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

جاء في تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد في الفترة من 13 إلى 17 نوفمبر 1996 بروما أن الغذاء لا ينبغي أن يستخدم كأداة للضغط السياسي والاقتصادي، كما أكد أهمية التعاون والتضامن الدوليين، وضرورة الامتناع عن الانفراد باتخاذ تدابير لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق

الأمم المتحدة، وتعرض الأمن الغذائي للخطر، من هذا المنطلق أكد الميثاق أن الأمن الغذائي يتمتع بطابع متعدد الجوانب لذا يقتضي اتخاذ تدابير قطرية منسقة، وبذل جهود دولية فعالة تستكمل تلك التدابير وتعززها، ومنه تم إيجاد الالتزامات التالية[1]:

1- وجود بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية ملائمة تستهدف إيجاد أفضل الظروف لاستئصال الفقر وإحلال السلام الدائم، وتستند إلى المشاركة الكاملة والمتكاملة للرجال والنساء، باعتبار ذلك أقوم سبيل يقود إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام للجميع؛

2- تنفيذ سياسات تهدف إلى استئصال الفقر والقضاء على انعدام المساواة، وإلى تحسين الفرص المادية والاقتصادية لكافة الناس في الحصول على أغذية كافية وصحية؛

3- إتباع في تحقيق التنمية الغذائية والزراعية والسمكية و الحرجية والريفية في كل من المناطق ذات الإمكانات المرتفعة والمناطق ذات الإمكانات المنخفضة ،السياسات والممارسات المستدامة والقائمة على المشاركة التي تعد جوهرية لتوفير الإمدادات الغذائية الكافية والموثوق بها على المستويات الأسرية والقطرية والإقليمية والعالمية، ولمكافحة الآفات والجفاف والتصحر، وذلك بالنظر إلى ما للزراعة من طابع متعدد الوظائف؛

4- العمل على أن تؤدي السياسات المتعلقة بالتجارة في السلع الغذائية والزراعية وبالمبادلات التجارية عامة إلى تعزيز الأمن الغذائي للجميع من خلال نظام تجاري عالمي مستند لقوى السوق؛

5- السعي إلى التقليل من الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ التي يتسبب فيها الإنسان وإلى التأهب لمواجهتها، وسد الاحتياجات الغذائية العابرة والطارئة بطرق تشجع عمليات الانتعاش والإحياء والتنمية وبناء القدرات على تلبية الاحتياجات في المستقبل؛

6- تشجيع تخصيص واستخدام استثمارات القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز الموارد البشرية، والنظم الغذائية والزراعية والحرجية المستدامة، والتنمية الريفية في كل المناطق؛

7- تنفيذ خطة العمل ورصدها ومتابعتها على جميع المستويات بالتعاون مع المجتمع الدولي.

ثانيا: البلدان التي حققت أو على وشك أن تحقق الغايات الدولية الخاصة بالجوع

حققت بعض البلدان هدف مؤتمر القمة العالمي وغايات أول أهداف التنمية المستدامة على حد السواء، وهو ما يوضحه الجدول في الصفحة الموالية

[1]- تقرير روما بخصوص الأمن الغذائي العالمي، **مؤتمر القمة العالمي للأغذية**، مرجع سابق، ص: 20.

جدول رقم(II-01):البلدان التي حققت أو على وشك أن تحقق الغايات الدولية الخاصة بالجوع

الرقم	حققت هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية وغايات الهدف 1من أهداف التنمية المستدامة	على وشك بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية	حققت غايات أول أهداف التنمية المستدامة	على وشك بلوغ غايات أول أهداف التنمية المستدامة	انتشار نقص التغذية إلى أقل من 05% منذ 1990
1-	أنغولا	الجزائر	الجزائر	كابو فيردي	الأجرجنتين
2-	أرميمنيا	إندونيسيا	بنغلاداش	تشاد	بربادوس
03-	أذربجان	الملديف	بنين	كولومبيا	بروني دار السلام
04-	البرازيل	بنما	بوليفيا	إكوادور	مصر
05-	الكاميرون	جنوب إفريقيا	كمبوديا	جهايكا	كزاخستان
06-	شيلي	توغو	كوستاريكا	هندوراس	لبنان
07-	الصين	ترينيداد وتوباغو	إثيوبيا	براغواي	جمهورية كوريا
08-	كوبا	تونس	فيجي	رواندا	المملكة العربية السعودية
09-	جيبوتي		غامبيا	سيراليون	جنوب إفريقيا
10-	الجمهورية الدومينيكية		إندونيسيا		تونس
11-	الغابون		إيران		تركيا
12-	جورجيا		الأردن		الإمارات العربية المتحدة
13-	غانا		كيريباس		
14-	غيانا		جمهوريةلاو		
15-	الكويت		ملاوي		
16-	غيرغيستان		ماليزيا		
17-	مالي		مالديف		
18-	ميانمار		موريتانيا		
19-	نيكاراغوا		موريشيوس		
20-	عمان		المكسيك		
21-	البيرو		المغرب		
22-	سانت فيتيسن وجزر غرينا دين		موزنبيق		
23-	ساموا		النيبال		
24-	سان تومي ويرنسيي		النيجر		
25-	تايلندا		نيجيريا		
26-	تركمانستان		بنما		
27-	أوروغواي		الفلبين		
28-	جمهورية فنزويلا البوليفارية		جزر سليمان		
29-	فييت نام		سورينام		
30-			التوغو		
31-			أوزبكستان		

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام2015: تقييم التقدم المتفاوت**، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2015، مرجع سابق، ص: 14.

استنادا إلى التقديرات الأخيرة للمنظمة العالمية للأغذية والزراعة فإن 37بلدا ناميا تمكن من تحقيق غايات الهدف الأول للتنمية المستدامة الخاص بالجوع في الفترة 2014-2016، وبلغ 29 بلد من تلك البلدان هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية أيضا، وحقق 31بلدا ناميا آخر الغاية ج الخاصة بالهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية فقط.

بناء على هذا التصنيف سنختار بعض الدول التي نجحت في تحسين أمنها الغذائي، من أجل دراسة وعرض تجربتها حتى نستخلص منها ما يمكن أن تستفيد منه الدول الأخرى التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، وسنحاول أخذ تجارب متنوعة من حيث مجال الاستثمار الزراعي المعتمد، كالاستثمار في الإنتاج الحيواني، الصيد البحري، الغابات وزيادة إنتاجية الأراضي الزراعية.

المطلب الثاني: نماذج ناجحة في تحقيق الأمن الغذائي بالاستثمار في قطاع الغابات والحيازات الصغيرة

تشكل زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والغابات أساسا للأمن الغذائي في العديد من البلدان وجزاء هاما من الجانب الاجتماعي/الاقتصادي/الإيكولوجي في جميع البلدان، تساهم بشكل كبير في بناء الأمن الغذائي، كما تمثل نسبة معينة من مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة ومزارعي الغابات مما يؤثر على تنويع الاقتصاديات الريفية.

الفرع الأول: تجربة الشيلي في الاستثمار في الزراعة الحرجية (الغابات) من أجل تحقيق الأمن الغذائي

تغطي الغابات نحو 24% من مساحة الأراضي في شيلي، وقد طور البلد موردا رئيسيا يتمثل في المزارع الحرجية التي تشكل أساس قطاع تصديري ضخم، يعمل على زيادة مداخيل الدولة من العملة الصعبة و يساهم في تسديد فاتورة الواردات، خاصة الغذائية منها.

أولا: الاستثمار في قطاع الغابات

منذ عام 1990 أنشئ أكثر من مليون هكتار من المزارع الحرجية، أساسا على أراض كانت تخضع لاستخدام زراعي واسع أو كانت مهددة بالتعرية، وبحلول عام2013، بلغت مساهمة قطاع الغابات (الصناعات المرتبطة به، عدا لب الورق والورق) في الناتج المحلي الإجمالي 2.7% وتضاعف حصاد الأخشاب للأغراض الصناعية ثلاث مرات تقريبا في السنوات ال25 الماضية إذ وصل إلى 41مليون متر مربع سنة 2013، ويتوقع بدأ من سنة 2025 أن تنتج المزارع محصول خشب مستدام يبلغ حوالي 50مليون متر مربع سنويا، وبلغت قيمة صادرات منتجات الغابات 4.7مليار دولار سنة 2013، مقارنة بواردات بلغت 0.8 مليار دولار، وكانت منتجات التصدير الرئيسية لب الورق، الورق، الخشب المنشور، الألواح ورقائق الخشب.

ويأتي معظم الاستثمار في الحراجة من القطاع الخاص، الذي استثمر منذ سنة 1990حوالي 0.6مليار دولار في التحريج و11.7 مليار دولار في تجهيز الأخشاب، وساعدت الحوافز الحكومية

التي بلغ مجموعها 762مليون دولار في الفترة 1974-2014 على تحفيز هذا الاستثمار والقائمة على أساس إدراك المنافع البيئية للغابات.

وتشكل المزارع الحرجية المزروعة أساسا بأنواع أشجار الصنوبر والكافور 98% من الناتج الاقتصادي للغابات، وقد خفض ذلك الضغط على الغابات الطبيعية، إذ انخفض حصاد الأخشاب الصناعية من 16.1% من إجمالي محصول الأخشاب سنة 1990إلى 0.8% سنة 2013، وفي المجمل كانت هناك سنة 1990زيادة قدرها 08% من مساحة الغابات الأولية وغيرها من الغابات المجددة طبيعيا، وفي بعض الحالات حلت المزارع الحرجية محل الغابات الطبيعية، لكن شركات الأحراج وافقت الآن على إعادة حوالي 40ألف هكتار من الغابات الطبيعية إلى هيئتها الأصلية وبشكل تأثير الأنواع السريعة النمو على المياه مصدر قلق في بعض المناطق، وتجري حاليا دراسات علمية لمعالجة هذه المسألة مثلا من خلال اختيار الأنواع الأفضل.

ولا يزال بالإمكان إنشاء 1.5-2مليون هكتار من المزارع الحرجية، والأراضي من الدرجة 06 المتميزة بأنها حجرية شديدة الانحدار ذات تربة رقيقة وإمكانية تعرية عالية، ذات قيمة متدنية فيما يتعلق بزراعة المحاصيل السنوية، لكنها مناسبة لمحاصيل الفاكهة الدائمة وللرعي و التحريج وبعض الأراضي من الدرجة 07 مناسبة أيضا للتحريج، كما جرى تحويل بعض أراضي غابات الأشجار ذات الأوراق القاسية المناسبة للطقس الجاف المتدهورة إلى الزراعة حيثما تكون الظروف المناخية مواتية لزراعة كروم العنب والزيتون والفاكهة[1].

ثانيا: وجهات الأمن الغذائي والزراعة وحالة الغابات

يمكن أن تؤدي التحسينات في الأمن الغذائي إلى تحسن الغلات الزراعية والظروف الاقتصادية المواتية والحماية الاجتماعية الموجهة توجيها جيدا، وتشمل برامج الرعاية الاجتماعية منحا مخصصة للأغذية وأنواع الإنفاق الأساسي الأخرى ولتحسين الإسكان، غير أن الأمن الغذائي لا يزال يمثل مشكلة لأفقر الناس، وهناك أيضا مشاكل سمنة مرتبطة بسوء نوعية الأغذية.

وقد ارتفعت مساهمة القيمة المضافة للزراعة، بما في ذلك الغابات وصيد الأسماك، في الاقتصاد بنسبة 05% سنويا خلال الفترة 1990-2013، رغم أن إجمالي مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي انخفض قليلا، من 3.7% في1990إلى 3.5%سنة2013، كذلك انخفضت قليلا مساحة الأراضي الزراعية خلال الفترة 1990-2015، من15.90مليون هكتار إلى 15.78مليون هكتار، وارتفع متوسط قيمة الإنتاج الغذائي للفرد الواحد بنسبة 48% بين فترتي1990-1992و2011-2013.

[1]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الغابات العالم 2016**، مرجع سابق، ص: 58.

وتعود الزيادة في قيمة الإنتاج الزراعي جزئيا إلى حدوث تغيرات كبيرة في أنماطه، خاصة انخفاض إنتاج المحاصيل التقليدية، كالحبوب والخضروات ونمو إنتاج النبيذ والفواكه والزهور، كما انخفضت مساهمة الأراضي المزروعة محاصيل من عام 1990إلى عام 2013ب1.49مليون هكتار (53%) وازدادت مساحة المحاصيل الدائمة ب0.21مليون هكتار (84%) كما ازدادت مساحة المروج والمراعي الدائمة ب1.16مليون هكتار (09%).

وقد حدثت هذه التغيرات في الإنتاج استجابة للتغيرات في الربحية النسبية للمنتجات المختلفة وخاصة في أسواق التصدير التي كانت ضرورية لاقتصاديات الحجم الكبير لأن السوق المحلي صغير نسبيا، وبلغت قيمة صادرات الأغذية 7.9مليار دولار سنة 2012، مشكلة 10% من مجموع صادرات البلاد، ومن ناحية القية كانت صادرات الأغذية الرئيسية في تلك السنة (النبيذ العنب التفاح وغيرها من الفاكهة) وقدرت قيمة الواردات الغذائية ب3.9مليار دولار سنة 2012 مشكلة 05%من إجمالي الواردات، وكانت الواردات الرئيسية من ناحية القيمة هي لحم البقر ولحم العجل والذرة والقمح وأعلاف الماشية، وقد تلقت شيلي معونة غذائية في ظروف استثنائية، كما حدث في أعقاب زلزال 2010.

كذلك ازدادت إنتاجية الكثير من المحاصيل المزروعة والفواكه في الفترة(1990-2015) بنسبة 20%، وشكلت التدابير الرامية إلى زيادة الإنتاجية استعادة حيوية التربة التي تدهورت بفعل التعرية والافتقار إلى المغذيات، وتحسين الري بإدخال نظم متطورة، وتطبيق تكنولوجيا علم الوراثة الجديدة والاستثمار في المعدات، وشملت الأدوات المالية لتحسين الإنتاجية حوافز لبرامج الأسمدة(ب تكلفة بلغت 319مليون دولار في(2005-2009) وتحسين الري (بتكلفة بلغت 982مليون دولار الفترة1990-2014) وصرف المياه، والاستدامة الزراعية-البيئية للتربة الزراعية، كما تحققت أيضا وفورات في الحجم، فمثلا ازدادت مساحة الممتلكات التي تزيد على2000هكتار من 60%من المساحة الزراعية سنة1997إلى 70% سنة2007، وتركز التطور التكنولوجي في المزارع الكبيرة.

وتبلغ مساحة حوالي 40% من الحيازات الريفية في شيلي أقل من 05هكتارات، ويزرع أصحاب الحيازات الصغيرة جزءا كبيرا من الأراضي الزراعية الأقل إنتاجية في البلاد على أساس يقرب من الكفاف، أما مساحة المزارع المتوسطة فآخذة في التزايد للانتفاع من وفورات الحجم، لكن ذلك لا ينطبق على المزارع الصغيرة جدا.[1]

ويقوم معظم المزارعين بغالبية الاستثمار في الزراعة معتمدين على التمويل من المصارف، وإلى حد أقل من موردي المدخلات، وقد قدرت قيمة استثمارات المصارف ب7مليارات دولار

[1]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الغابات العالم 2016**، مرجع سابق، ص: 57.

سنة2012، وقد تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع الزراعية الموجهة للتصدير ويضطلع القطاع الخاص بجميع الأعمال الزراعية، أما الاستثمار العام فتركز على تحسين التربة المتدهورة والري، وقد ازدادت النسبة المئوية للأراضي المزروعة المجهزة بالري من42.9% في 1990-1992 إلى 85.5% من 2010-2012، ويساعد المصرف المملوك للدولة أيضا في تحسين أوضاع صغار المزارعين[1].

الفرع الثاني: تجربة البرازيل في الاستثمار في الحيازات الصغيرة من أجل تحقيق الأمن الغذائي

تعتبر البرازيل القدوة في القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي ببلوغها هدف قمة الغذاء العالمي في نصف الفترة المحددة لذلك، حيث اتخذ الرئيس لولا داسي لفا، على عاتقه وباقتناع تام منه بإمكانية القضاء على الجوع، من خلال قرار سياسي واضح، وأطلق سنة2003 "برنامج القضاء على الجوع" الذي جمع الجهود العامة والخاصة حول الهدف المشترك للتغلب على حالة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي التي يئن تحت واطئتها آلاف البرازيليين.

أولا: الاقتراح الأصلي لبرنامج القضاء على الجوع

هو مقترح من أجل سياسة للأمن الغذائي في البرازيل في الفترة (2001-2008)، يستهدف 9.3مليون أسرة شديدة الفقر أي مايعادل 44مليون نسمة تكسب أقل من 01دولار في اليوم وهو خط الفقر، وهو مشروع مبني على القطاع العام يمكن أن يطبقه منتدبون سياسيون من أي حزب.

لقد قامت البرازيل برصد ثلاثة مستويات من السياسات للقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، وتتمحور في مضمونها حول تنمية القطاع الزراعي وزيادة الاستثمار فيه من خلال التركيز على الزراعة الأسرية بتقديم الدعم لها وتحفيزها، وتشجيع الاستصلاح الزراعي كأهم إجراءات السياسة الهيكلية، كما أكدت السياسة المحلية ذلك من خلال تقديم مختلف أنواع الدعم للحيازات الصغيرة ولمزارع الأسرية في المناطق الريفية.

كما أن إجراء توزيع بطاقات الغذاء للأسر الفقيرة أدى إلى رفع تناول البروتين بنسبة 50% ، مما رفع إنتاج الأرز والفول إلى 30%، وهو ما من شأنه زيادة قدرها 03ملايين هكتار من المساحات المزروعة، وتوليد أكثر من 350000وظيفة في الزراعة الأسرية وزيادة قيمة الإنتاج الزراعي بنحو05مليارات ريال برازيلي[2].

---

[1]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الغابات العالم 2016**، مرجع سابق، ص: 59.

[2]- وزارة التنمية الزراعية في البرازيل، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **برنامج القضاء على الجوع-التجربة البرازيلية**-، مركز الدراسات الزراعية والتنمية الريفية، روما،2012، ص:37.

كما يبينه المخطط المقترح لبرنامج القضاء على الجوع المبين في الشكل رقم (II-04) أدناه.

شكل رقم(II-01):مخطط مقترح لمشروع القضاء على الجوع



المصدر: وزارة التنمية الزراعية في البرازيل، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **برنامج القضاء على الجوع– التجربة البرازيلية**–، مركز الدراسات الزراعية والتنمية الريفية، روما،2012، ص: 12.

ثانيا: دعم الزراعة الأسرية و الحيازات الصغيرة ضمن برنامج القضاء على الجوع في البرازيل

تم استحداث اتحادات الأمن الغذائي والتنمية المحلية في شكل مخططات إقليمية تشمل في المتوسط 20 بلدية واقعة في المناطق الأقل نموا بهدف تنفيذ مختلف الإجراءات الهيكلية لضمان الأمن الغذائي وتوفير الحوافز للزراعة الأسرية كما يلي:[1]

1- برامج الإصلاح الزراعي:

- إعداد مخطط الإصلاح الزراعي الوطني؛
- مخطط التوطين في حالات الطوارئ لفائدة 60.000عائلة في المخيمات؛
- إعادة إسكان المستوطنين الموجودين في ظروف هشة لتستفيد منها 40.000أسرة.

2- تقوية الزراعة الأسرية:

- توسيع المساعدة الواردة في البرنامج الوطني لتعزيز الزراعة الأسرية إلى 200.000أسرة؛
- منح الأولوية للمزارعين الأسريين من خلال نقل التكنولوجيا المكيفة بالشراكة مع الهيئة البرازيلية ومنظمات البحث في ولايات المناطق شبه القاحلة، وقد استهدفت البرامج المنفذة دعم مربي الأغنام والماعز، وتسهيل زراعة البساتين النباتية، والمحاصيل المكيفة مثل الكاسافا والفواكه؛
- تمويل المحصول الثاني للزراعة الأسرية.

3- مشروع الطوارئ من أجل التعايش في المناطق شبه القاحلة:

- ضمان وتأمين موسم الحصاد من طرف وزارة التنمية الزراعية في ثلاث ولايات بحيث تضمن التعويضات النقدية عن الخسائر المسجلة على المزارعين الصغار؛
- الإمداد بالمياه في حالات الطوارئ؛
- بناء المرافق الصغيرة للتزود بالماء: خزانات وسدود تحت الأرض.

4- برنامج محو الأمية:

- دروس ما قبل محاربة الأمية في البلديات يغطيها مشروع القضاء على الجوع؛
- برنامج إصلاح التعليم الزراعي لصالح الشباب والكبار.

5- برنامج اقتناء الغذاء في المزارع الأسرية:

يعتبر هذا الإجراء من الإجراءات الهيكلية للبرنامج الذي يوحد إنتاج الأغذية المحلية لتحقيق زيادة في الاستهلاك الغذائي، وقد شكل عنصرا من عناصر أول مخطط لحصاد الزراعة الأسرية في الموسم2003-2004 بغرض تشجيع الزراعة الأسرية بمكافأة منتجاتها، وإعادة تكوين مخزون

[1]- وزارة التنمية الزراعية في البرازيل، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **برنامج القضاء على الجوع-التجربة البرازيلية**-، مرجع سابق، ص: 59.

أدنى من المنتجات الغذائية الأساسية عن طريق الشراء المباشر والمسبق لمنتجات الزراعة الأسرية في المناطق التي تستهلك فيها، وتوزيعها على السكان المعرضين لمخاطر نقص الغذاء[1].

وقد وفر هذا الإجراء وسيلة جديدة لجعل المزارعين قادرين على اختيار بيع منتجاتهم إلى الحكومة من دون الحاجة إلى عمليات المناقصة وبأسعار قريبة من أسعار السوق، بالإضافة إلى إزالة عقبة الحد الأدنى للأسعار التي كانت منخفضة بحيث لا تغطي تكاليف إنتاج أسر المزارعين واقتصر الدعم على تزويد كل أسر المزارعين المنخفضة الدخل ب2.5ألف ريال برازيلي سنويا[2].

ثالثا: مساهمة زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في إنتاج الغذاء

تساهم زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بشكل استراتيجي في تحقيق الأمن الغذائي في البرازيل حيث يتم إنتاج 58% من إجمالي كمية الحليب من خلال الزراعة الأسرية، أما بالنسبة إلى الدجاج والخنازير فتبلغ نسبتهما50% للأولى و59% للثانية، وبالنسبة إلى القهوة بلغت 38% والذرة46% وفيما يتعلق بالفاصوليا بلغت مساهمة أصحاب الحيازات الصغيرة70% و الكاسافا بلغت النسبة 87% من إجمالي إنتاج الغذاء في البرازيل لسنة2009.[3]

المطلب الثالث: نماذج ناجحة في تحقيق الأمن الغذائي باعتماد الاستزراع السمكي وزيادة الإنتاجية الزراعية

قامت العديد من الدول بمعالجة مشكلة انعدام الأمن الغذائي، من خلال تعزيز الإنتاجية الزراعية ورفع مداخيل الأفراد، وتعزيز التنمية الريفية وتسيير حصول المحتاجين على غذاء كاف.

الفرع الأول: تجربة الصين في الاستثمار في الاستزراع السمكي من أجل تحقيق الأمن الغذائي

بدأت الحكومة الصينية بعد الخمسينيات في استخدام طرق جديدة للاستزراع تتميز بتقنيات عالية في التفريخ الصناعي لأنواع الكارب الصيني الرئيسية، مما أدى إلى إنتاج هذه الأنواع من البويضة وحتى السوق في الأسر، وفي سنة 1978 أدخلت سلسلة من التغييرات على السياسات الاقتصادية الصينية، حيث حل اقتصاد السوق تدريجيا محل التخطيط المركزي.

---

[1]- وزارة التنمية الزراعية في البرازيل، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **برنامج القضاء على الجوع–التجربة البرازيلية**–، مرجع سابق، ص: 59.

[2]- وزارة التنمية الزراعية في البرازيل، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **برنامج القضاء على الجوع–التجربة البرازيلية**–، مرجع سابق، ص: 60.

[3]– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي** ، مرجع سابق، ص: 65.

أولا: الأنواع المستزرعة

يرجع تاريخ ممارسة الاستزراع المائي في المياه الداخلية في الصين إلى2400سنة مضت، أما تربية الأسماك والقواقع والرخويات البحرية فهي أكثر حداثة، إذ يعود تاريخها إلى 1700-2000سنة مضت، ولطالما اعتبر الاستزراع السمكي في الصين من الأعمال الأسرية التي تعتمد على الخبرة المتراكمة عبر الأجيال.[1]

يمثل الجدول التالي أنواع الأسماك المستزرعة حسب نوعية المياه في الصين.

جدول رقم(II-02): الأنواع المستزرعة في الصين حسب طبيعة مياه الاستزراع

أنواع المياه العذبة		أنواع المياه المالحة والمتوسطة الملوحة	
الكارب الفضي والكارب ذو الرأس الكبير	%30.10	الأسماك البحرية	%4.1
كارب الحشائش	%20.20	القشريات	%5.3
الكارب العادي	%13.20	الرخويات	%78.6
الكاربالكروسي	%10.00	الأعشاب البحرية	%11
الكارب الأسود	%1.30		
الدنيس الصيني والدنيس ذو الأنف المفلطح	%3.30		
البلطي	%4.20		
السرطان النهري الصيني جمبري المياه العذبة والسلحفاة	%3.40		
ثعبان السمك	%1.0		
الأنواع الأخرى	%13.40		

http://www.fao.org/fishery/countrysector/naso_china/ar

يستزرع في الصين حوالي 50 نوعاً مهما من أنواع المياه العذبة بصورة تجارية، وقد بلغ إنتاج الصين من الاستزراع المائي في المياه العذبة 17 782 734 طن سنة 2003، حيث تفاوتت نسبة كل نوع من هذه الأنواع من الإنتاج الكلى كما يوضحه الجدول أعلاه إذ احتل الكارب الفضي والكارب ذو الرأس الكبير أعلى نسبة إنتاج (30.10%)، وأقل نسبة من نصيب ثعبان السمك (1.0%) كون زريعته تستورد ولا تنتج محليا.

كما يستزرع في الصين حوالي 40 نوعاً بشكل تجارى في المياه المالحة والمياه معتدلة الملوحة، لكن تقتصر الزراعة المالحة بشكل أساسي على أربعة مجموعات من الرخويات، كما أن الأنواع التي أدخلت من الخارج مثل القاروص و السمك الأحمر قد تم استزراعها بنجاح، وقد بلغ إنتاج الاستزراع البحري في عام 2003 في الصين 12533061 طنا موزعة بنسب متفاوتة بين الأنواع المستزرعة كما يظهر في الجدول أعلاه.

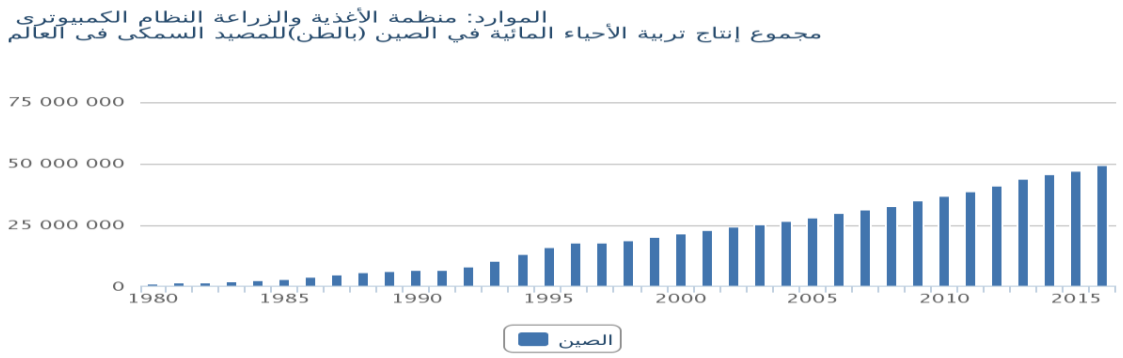
[1]- http://www.fao.org/fishery/countrysector/naso_china/ar تاريخ الإطلاع: 2018/10/15

ثانيا: تحليل أداء قطاع الأسماك في الصين

لقد بلغ إنتاج الاستزراع المائي في الصين 50 مليون طن في عام 2015، مقارنة ب 1.23 مليون طن في عام 1980، كما ارتفعت مساهمة الاستزراع المائي من إجمالي إنتاج قطاع المصايد الصيني من 29% في عام 1980 إلى 64.33% في عام 2015، وكذلك ارتفعت مساحة المزارع المائية من 854 2مليون هكتار عام 1980 إلى 104 7مليون هكتار في عام 2005، وبذلك حلت تربية الأحياء المائية محل المصايد الطبيعية لتصبح النشاط السمكي لأكثر أهمية في الصين. ويعتبر الاستزراع المائي في المياه الداخلية جزءاً هاما في صناعة الاستزراع المائي في الصين. ففي عام 1980 كانت هذه المزارع تغطى 2.74 هكتار بإنتاج قدره 320 813 طنا، ثم ازدادت هذه المساحة لتصل إلى 5.57 مليون هكتار بإنتاج قدره 74.17 مليون طن.

ويبين الشكل التالي الإنتاج الكلي للاستزراع المائي في الصين طبقاً لإحصاءات منظمة الأغذية و الزراعة.

شكل رقم:(II-02): مجموع إنتاج الأحياء المائية في الصين للفترة 1980-2015.



source: http://www.fao.org/fishery/countrysector/naso_china/ar

ثالثا: مساهمة الاستزراع السمكي في تحقيق الأمن الغذائي

لقد أثرت تنمية الاستزراع السمكي تأثيرا إيجابيا على التطور الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الريفية في الصين، فقد ازداد إنتاج الأسماك من المصايد والاستزراع المائي كنسبة من الإنتاج الحيواني الكلى (لحوم، بيض، لبن وأسماك) من 20% في عام 1985 إلى 32% في عام 2002، ولا يتوقف دور الاستزراع المائي على إمداد الغذاء للمناطق الريفية، بل انه يعتبر وسيلة هامة لإزالة الفقر، فقد تم توفير 4.3 مليون فرصة عمل مستديمة للمزارعين الريفيين بين أعوام 1985-2003، كما وصل الدخل السنوي للفرد من مزارعي الأسماك إلى 474 4يوان في عام 1999، وهو دخل أعلى بكثير من دخل الفرد في الدول الفقيرة والمحددة في الصين بمبلغ 1347 يوان /فرد/سنة، وقد استهدف مزارعو الأسماك في حقول الأرز في أطار برنامج إزالة الفقر مما أدى إلى نجاح عظيم، ويمارس الاستزراع السمكي في حقول الأرز في الوقت الحاضر في

المناطق الريفية الفقيرة بصورة أساسية، وهذا بسبب المدخلات القليلة المطلوبة بالإضافة إلى العائد الاقتصادي المرتفع[1].

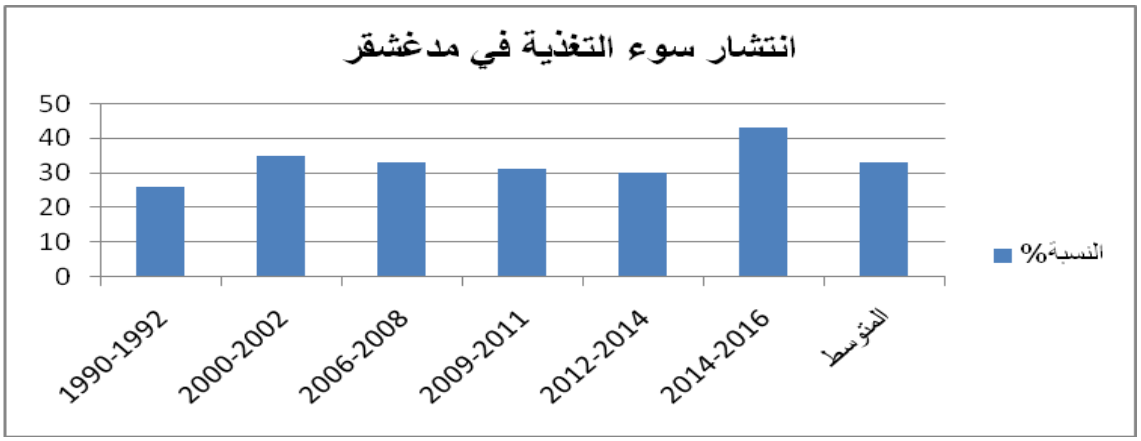
الفرع الثاني: تجارب دول مختلفة في رفع الإنتاجية الزراعية لبناء الأمن الغذائي

إلى جانب الصين تمكنت مدغشقر من تحسين أمنها الغذائي عن طريق رفع الإنتاجية الزراعية بالاستثمار في قطاع الأسماك والثروة الحيوانية، أما إثيوبيا فقد استثمرت في توفير الأمان للفلاحين من أجل تشجيعهم على مواصلة العمل في القطاع، كما قامت إندونيسيا بدعم القطاع الزراعي.

أولا: مدغشقر

أعاقت الأزمة السياسية في مدغشقر تطوير مؤسسات الأمن الغذائي ويقوم البلد الآن بإعادة بناء قدراته، حيث تهدف مجموعة التدابير المتخذة حديثا ضمن "البرنامج القطاعي للزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك"و "خطة العمل الوطنية للتغذية للفترة 2012-2015" إلى زيادة المداخيل الريفية والحد من انتشار سوء التغذية في البلاد[2]، وهو ما يبينه الشكل الموالي.

شكل رقم(II-03): انتشار سوء التغذية في مدغشقر بين الفترتين1990-2016



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:[3]

لقد أدى تطبيق البرنامج القطاعي للزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك إلى زيادة المداخيل الريفية بنسبة 40%و خفض الفقر بنسبة 50%من خلال تعزيز الإنتاجية الزراعية والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

[1]-http://www.fao.org/fishery/countrysector/naso_china/ar

[2]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة انعدام الأمن الغذائي2014**، روما، 2014، ص06.

[3]- المرجع نفسه، ص: 07.

- food and agriculture organization of the United Nation, **FAO Statistical book world food and agriculture**, OP.CIT, P34

وتهدف " خطة العمل الوطنية للتغذية" للفترة 2012-2015 لخفض انتشار سوء التغذية المزمن بين الأطفال خاصة، و نسبة استهلاك أقل من 2300سعرة حرارية يوميا من 65% إلى 43%.

ثانيا: تأثير برنامج شبكات الأمان المنتجة في إثيوبيا على الامن الغذائي فيها

اعتمدت إثيوبيا من أجل تحقيق الأمن الغذائي الوطني تصميم برنامج "شبكات الأمان المنتجة سنة2005"، لتمكين فقراء الريف الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المزمن من مقاومة الصدمات، واستحداث الأصول والاكتفاء الذاتي من حيث الأغذية، ويوفر البرنامج تحويلات متعددة السنوات قابلة للتوقع، من قبيل الأغذية والأموال النقدية أو مزيجا من الاثنين، لمساعدة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المزمن على الصمود في فترات نقص الأغذية وتلافي نضوب أصولهم أثناء سعيهم إلى متطلباتهم الغذائية الأساسية.

ويرتكز مزيج التحويلات النقدية والغذائية على الموسم والحاجة، وتعطى الأولوية للأغذية في المقام الأول خلال الموسم الأعجف، وتتلقى الأسر المعيشية المعرضة للمخاطر ستة أشهر من المساعدة في كل سنة لحمايتها من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويطلب من أفراد الأسر المعيشية أصحاء البنية الذين يشاركون في البرنامج، المساهمة في أنشطة منتجة تسمح بتعزيز قدرة السبل المعيشية على الصمود، من قبيل إعادة تأهيل الأراضي والموارد المائية، وتطوير البنية التحتية المجتمعية وبناء المدارس و المستوصفات.

وأظهرت دراسات أنه كان لبرنامج شبكات الأمان المنتجة أثر إيجابي على سبل المعيشة للأسر المعيشية المشاركة، وفي المتوسط، قصرت تحويلات البرنامج القابلة للتوقع، على مستوى الأقاليم التي يعمل فيها البرنامج الموسم الأعجف، الذي يكون خلاله فقراء الريف أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي، بأكثر من شهر واحد، كما ساهم البرنامج في زيادة إمكانية حصول الأطفال على الأغذية، حيث ارتفع هذا المعدل بنسبة 15% بين عامي 2006و2010.[1]

وفي بعض الحالات، كلما طالت فترة مشاركة الأسرة المعيشية في البرنامج، كلما قصرت الفترة العجفاء، ويعود ذلك إلى أن التحويلات النقدية المنتظمة والقابلة للتوقع أدت إلى زيادة الاستثمارات في المزارع وتحسين القدرة الإنتاجية للأسر المعيشية المستفيدة، وفي المتوسط، تساهم خمس سنوات من المشاركة في رفع حجم حيازات الثروة الحيوانية ب0.38وحدة من الماشية الاستوائية لكل سنة وهو تجميع مرجح لمختلف أنواع الماشية، وفي إقليم أروميا، شهدت الأسر المستفيدة زيادة في قيمة الأصول المنتجة بلغت 122برا[2].

---

[1]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام2015: تقييم التقدم المتفاوت**، مرجع سابق، ص: 31.

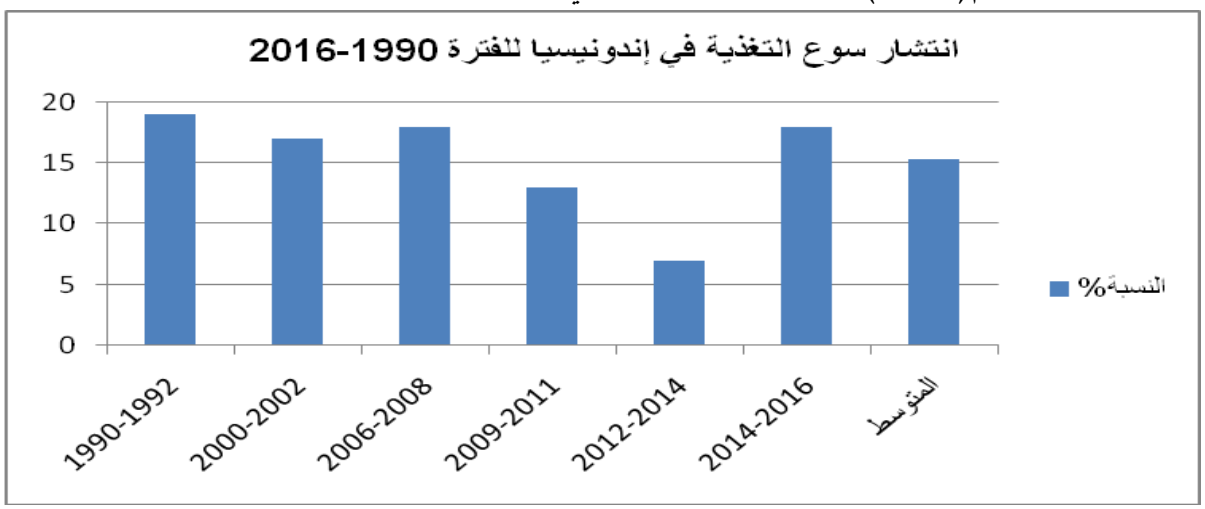
[2]- المرجع نفسه، ص32.

ثالثا: جربة إندونيسيا في مواجهة سوء التغذية

أحرزت إندونيسيا تقدما كبيرا في إنشاء بيئة تمكينية من خلال جهود تشمل تعزيز قدرات الحكومات المحلية وإصدار القانون رقم2012/18، الذي يعتبر الغذاء حقا من حقوق الإنسان، كما أن المبادرات الرئيسية الأخرى، مثل تقديم معونات دعم الأسمدة والبذور للمزارعين ومعونات دعم للمواد الغذائية للفقراء، عناصر مهمة من استراتيجيات البلد لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية[1].

يوضح الشكل التالي تأثير مختلف أشكال الدعم على معدل انتشار سوء التغذية في إندونيسيا بين 1990-1992إلى 2014-2016.

شكل رقم(II-04): انتشار سوء التغذية في إندونيسيا من 1990-2016



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:[2]

أحدث إصدار وتطبيق القانون رقم 2012/18 انخفاضا ملحوظا في انتشار سوء التغذية في إندونيسيا سنة 2014حيث وصل إلى 07% بعدما كان سنة 1990 يفوق 18%، لكن إحصائيات منظمة الأغذية لدى الأمم المتحدة لسنة 2016 تشير إلى عودة هذا المؤشر للارتفاع بصورة سريعة جدا سنة 2016 ليصل إلى17%.

[1]– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة انعدام الأمن الغذائي2014**، مرجع سابق، ص07.

[2]–المرجع نفسه، نفس الصفحة.

food and agriculture organization of the United Nation, **FAO Statistical book world food and و agriculture**, OP.CIT, P14.

المبحث الثاني: دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية

بذلت الدول العربية جهودا كبيرة لتنمية القطاع الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي من خلال تشجيع الاستثمار الزراعي ومنح المزايا والامتيازات، ودعم البنية التحتية، وخلق مناخ استثماري جاذب بصفة عامة، وتمنح غالبية الدول العربية مزايا وتسهيلات وإعفاءات مغرية لجذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة الإعفاءات الضريبية التي تصل أحيانا إلى15عاما، كما تقوم منظمات العمل العربي المشترك بجهود مقدرة في هذا المجال، حيث قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين2005-2025، والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، كما تقوم الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي بتنفيذ العيد من المشروعات المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العربي، كل هذا سوف نتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: أهم برامج المنظمة المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي لدى بعض الدول العربية

تعتبر إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي الإطارين الرئيسيين لتحقيق التنمية الزراعية العربية المستدامة والأمن الغذائي بالوطن العربي، وتقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد وتنفيذ خطط عملها السنوية في إطارهما.

الفرع الأول: مساهمة استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين(2005-2025) في تحقيق الامن الغذائي لدى بعض الدول العربية

بدأت فكرة إعداد هذه الاستراتيجية بعد صدور قرار قمة الجزائر (2005) الذي يقضي بتكليف الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (وزراء الزراعة العرب) بإعداد استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025، بما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في النفاذ للأسواق العالمية، ويحقق التكامل الزراعي العربي، والوفاء باحتياجات الدول العربية من السلع الغذائية ووضع الآليات الازمة للتنفيذ[1].

[1]-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لاستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025**، الخرطوم، 12-13أوت2015، ص1.

ثم جاء قرار قمة الرياض (2007) الذي أقر بالموافقة على استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة، واعتبارها جزءا من الاستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي.

أولا: رؤية الاستراتيجية

الوصول إلى زراعة عربية ذات كفاءة اقتصادية عالية في استخدام الموارد، قادرة على تحقيق الأمن الغذائي للمواطن العربي، وتوفير سبل الحياة الكريمة للعاملين بالقطاع الزراعي.

1- أهداف الاستراتيجية:

تهدف الاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة لتحقيق :[1]

- انتهاج المنظور التكاملي في استخدامات الموارد الزراعية العربية؛
- الوصول إلى سياسة زراعية عربية مشتركة؛
- زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان؛
- تحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية؛
- تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية.

2-البرامج الرئيسية:

تشتمل الاستراتيجية على سبع برامج رئيسية هي:[2]

- البرنامج الرئيسي الأول: تطوير تقنات الزراعة العربية؛
- البرنامج الرئيسي الثاني: تشجيع الاستثمارات والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة؛
- البرنامج الرئيسي الثالث: تعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية؛
- البرنامج الرئيسي الرابع: تهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية؛
- البرنامج الرئيسي الخامس: بناء القدرات البشرية والمؤسسية؛
- البرنامج الرئيسي السادس: المساهمة في ازدهار الريف؛
- البرنامج الرئيسي السابع: تطوير نظم إدارة الموارد البيئية.

هذه البرامج الرئيسية تتداخل وترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بأهداف التنمية المستدامة

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لاستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025**، مرجع سابق، ص04.

[2]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **يوم الزراعة العربي2017، معا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الزراعة العربية2030**، السودان، 27 سبتمبر 2017، ص02.

(2030)للأمم المتحدة[1]، كون العالم العربي جزءا لايتجزء من العالم، كما أنه جزء أصيل وفاعل في برامج ومشاريع التنمية الدولية.

ثانيا: بعض استثمارات الدول العربية في إطار الاستراتيجية العربية للتنمية المستدامة للعقدين 2005- 2025

أطلقت الدول العربية العديد من المشاريع والاستراتيجيات الزراعية بغرض تحقيق الأمن الغذائي الداخلي والمساهمة في تحقيق وبناء الامن الغذائي العربي، وكل هذه الاستراتيجيات والمشاريع تم صياغتها ورسمها وفق مايتناسب ومتطلبات تحقيق الاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية للعدين التاليين2005-2025، وأهم هذه الاستراتيجيات والمخططات مايلي:

1- استراتيجية الاستثمار الزراعي السعودي في الخارج (المملكة العربية السعودية):

تتضمن هذه الإستراتيجية، الضوابط الخاصة بتمويل الاستثمار الزراعي السعودي في الخارج، التي تهدف بشكل أساسي إلى تعزيز الأمن الغذائي والمائي الوطني، والمحافظة على الموارد الطبيعية للمملكة، بما ينسجم مع إستراتيجية التنمية الزراعية الوطنية، والإستراتيجية الوطنية للمياه، بما يتلاءم مع برنامج التحول الوطني 2020 و"رؤية 2030"، كما تهدف الإستراتيجية، إلى تحفيز الشراكات الدولية الموجهة لتنمية القطاع الخاص السعودي، ورفع إسهامه في التنمية الوطنية يعتبر الاستثمار الزراعي السعودي في الخارج، أحد الركائز الرئيسة التي تحقق الإستراتيجية العربية للتنمية المستدامة للعقدين 2005-2025 بالشراكة مع المنظمة العالمية للأغذية والزراعة[2].

2- مشروع تعزيز الأمن الغذائي العربي (السودان):

هو عبارة عن مبادرة لفخامة رئيس جمهورية السودان عمر حسن البشير لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية من خلال استثمار موارد السودان الزراعية، أقرتها قمة الرياض الاقتصادية سنة2013، حيث تعاقد الصندوق العربي مع شركة "لامار" لإجراء دراسة مشروع السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي نهاية سنة2013، وقد تضمنت هذه الدراسة أربع مهام هي: حصر الفجوة الغذائية في الدول العربية، إمكانيات السودان الزراعية، بناء نموذج رياضي لتحديد أفضل استفادة

[1] للإلمام أكثر بطبيعة الترابط بين أهداف الإستراتيجيتين يمكن الاطلاع على **تقرير يوم الزراعة العربي 2017** الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ص04.

[2]- وزارة البيئة والمياه والزراعة-المملكة العربية السعودية- رؤية2030 http://www.mewa.gov.sa، تاريخ الاطلاع 11-09-2018 00:06.

من الموارد المتاحة وإعداد خطة شاملة وبرنامج زمني استنادا إلى المشاريع التي سيتم تحديدها ثم إنجاز التقرير النهائي نهاية سنة2015.[1]

كما ركز المشروع على إنتاج القمح، نشر التقانة المحسنة، إجراء بحوث تطبيقية في حقول المزارعين وتدريب الباحثين الشباب.

تم تقييم المرحلة الأولى للمشروع من قبل لجنة خارجية وعرضت النتائج في اجتماع وزراء الزراعة في الدول المشاركة مع مدراء البحث في نوفمبر 2011، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

زاد الإنتاج بنسبة 28%، في بعض الدول 67% وفي مصر75%، 90% من المزارعين في سوريا والأردن تبنو الأصناف المحسنة، توسع زراعة القمح في السودان تحت أنظمة الري المختلفة وفي البيئات الملائمة[2].

3- مخطط المغرب الأخضر(المغرب):

تفعيلا للتوجهات الملكية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، تبنى قطاع الفلاحة بوزارة الفلاحة والصيد البحري مخطط المغرب الأخضر كإستراتيجية متكاملة و مندمجة لتنمية القطاع الفلاحي تهدف بالخصوص إلى:[3]

- إعطاء القطاع الفلاحي دينامية متطورة متوازنة مع مراعاة الخصوصيات؛
- تثمين الإمكانات واستثمار هوامش التطور؛
- مواجهة الرهانات المعاصرة مع الحفاظ على التوازنات السوسيو اقتصادية؛
- مواكبة التحولات العميقة التي يعرفها قطاع الصناعات الغذائية على المستوى العلمي؛

وتتمحور هذه الإستراتيجية الطموحة حول مقاربة شاملة لإدماج الفاعلين بمختلف توجهاتهم في القطاع الفلاحي، وقد ارتكزت على دعامتي الفلاحة العصرية بقيمة مضافة والفلاحة التضامنية.

4- مشروع استصلاح أربع ملايين فدان (مصر):

هو مشروع جاء به الرئيس عبد الفتاح السيسي سنة 2014، يهدف إلى التوسع الجغرافي الزراعي

---

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين(2005-2025)**، تونس، 2004، ص:45.

[2]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **اللقاء القومي حول الاستثمار الزراعي المسئول عن الأمن الغذائي العربي، دراسة مشروع السودان لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية**، السودان،05 -07أكتوبر 2015، ص ص:47.48.

[3]- وزارة الفلاحة والصيد البحري بالمغرب، **المخطط الأخضر، الاستراتيجية الطموحة**، 2008، تاريخ الاطلاع 08-07-2018، 20:13.

في المناطق الجديدة عبر مرحلتين هما:[1]

-المرحلة الأولى: استصلاح مليون ونصف مليون فدان، وضع تشريعات واضحة للاستثمار الزراعي(قانون الاستثمار، حقوق الملكية الفكرية، قانون الزراعة التعاقدية، تشريع واضح لتوزيع الأراضي، التأمين ضد المخاطر، قانون التكافل والتأمين الصحي للمزارعين)، وضع خطط لإدارة المياه الجوفية، تخصيص حوالي 80% من الأراضي الجديدة لمستثمري القطاع الخاص وحوالي20% للشباب وصغار المزارعين في جميع الأراضي المخطط استصلاحها.

-المرحلة الثانية: إضافة 02مليون فدان ونصف من الأراضي الجديدة، و إنشاء المجمعات الزراعية المتكاملة، إضافة إلى التوجه نحو الاستثمار في الاستزراع السمكي.

الفرع الثاني: البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي

تنفيذا لإعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالميةن الصادر عن الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية سنة2008، قامت المنظمة بإعداد مشروع برنامج طارئ للأمن الغذائي العربي، الذي أطلقته القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت في الكويت في شهر جانفيي2009، يتلخص البرنامج في ما يلي:[2]

أولا: الأهداف الرئيسية

تتحدد الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في ما يلي:

- زيادة قدرة الدول المشمولة بهذا البرنامج في الاعتماد على الذات لتوفير احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية (الحبوب، السكر، الزيوت، المنتجات الحيوانية والتمور)، ومن ثم تحقيق الاستقرار في الإمدادات من هذه السلع للمنطقة العربية؛
- التخفيف من حدة التزايد المتواصل في قيمة فاتورة الواردات من السلع الغذائية، وتوفير جانب منها لدعم وتعزيز الاستثمار في مشروعات تحسين أوضاع الأمن الغذائي من تلك السلع؛
- إتاحة فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية للشركات ورجال الأعمال في القطاع الخاص تعمل في الأنشطة الزراعية المباشرة والأنشطة المكملة والمرتبطة بها وذات الصلة بالمجموعات المحصولية المستهدفة؛
- خلق فرص عمل جديدة ومنتجة تسهم في مواجهة مشكلات الفقر والبطالة، التي تتزايد حدتها في بعض الدول الغنية في مواردها الطبيعية والمحدودة في قدرتها على استثمارها؛

---

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **اللقاء القومي حول الاستثمار الزراعي المسئول عن الأمن الغذائي العربي، تجربة مصر**، السودان، 05- 07أكتوبر 2015، ص ص:123.124.

[2]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي**، الرياض، 2008 ، ص:07.

- الحفاظ على استقرار الأوضاع السياسة والاجتماعية في المجتمعات العربية وذلك بتحقيق الاستقرار في إمدادات الغذاء لكافة فئات السكان، وإتاحته بأسعار ملائمة.

ثانيا: الإطار السلعي والجغرافي والزمني

يركز البرنامج على بعض المنتجات من منظور أهميتها الإنتاجية والغذائيةو إمكانية تطويرها وهي:

- مجموعة حاصلات الحبوب خاصة القمح والشعير والأرز والذرة الشامية والذرة الرفيعة؛
- المحاصيل السكرية التي والتي تشمل كلا من قصب السكر والشمندر السكري؛
- محاصيل البذور الزيتية، وخاصة الفول السوداني والسمسم وزهرة عباد الشمس والزيتون؛
- مجموعة المنتجات الحيوانية(لحوم دواجن، لحوم حمراء، منتجات الألبان)؛
- التمور.

يشتمل هذا البرنامج في إطاره الجغرافي على مجموعة من الدول العربية التي تم تحديدها وفق مجموعة من الأسس والاعتبارات العلمية والوضوعية، وتتمثل في كل من: تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، مصر، المغرب، اليمن، الأردن، موريتانيا وسلطة عمان، تحدد هذه الدول في إطار الأسس التالية:

يضم الإطار الزمني لهذا البرنامج ثلاث مراحل كما يلي:

1- المرحلة الأولى: مرحلة عاجلة متوسطة المدى تمتد لخمس سنوات من تنفيذ البرنامج(2011/ 2016) وتضم هذه المرحلة الأنشطة والعناصر التنموية ذات الطبيعة العاجلة لزيادة القدرات الإنتاجية.

2- المرحلة الثانية: وهي مرحلة متوسطة المدى وتمتد لخمس سنوات لاحقة، أي من2017إلى 2021، وتتطور فيها الأنشطة والعناصر لتمتد إلى مجالات تنموية أوسع نطاقا لتحقيق مستوى إنتاجية أعلى.

3- المرحلة الثالثة: وهي مرحلة طويلة المدى، يمتد أفقها الزمني حتى سنة 2031، وهي مرحلة ذات طبيعة استراتيجية تكتسب مجالات التنمية خلالها صفة الاستمرارية والاستدامة.

ثالثا: المرتكزات الأساسية والمكونات الرئيسية

يقوم البرنامج على أربع مرتكزات لتحقيق أهدافه المنشودة، وتتمثل في:

- الارتقاء بكفاءة استخدام موارد المياه المتاحة؛
- تدعيم مؤسسات البحث ونقل وتوطين التقانات الزراعية الزراعية المتطورة؛
- تحسين مناخ الاستثمار الزراعي لجذب رؤوس الأموال العربية للاستثمار في المشروعات المكملة والمرتبطة ذات العلاقة بتنمية المجموعات المحصولية المستهدفة؛
- تطوير مؤسسات المزارعين.

في ضوء أهداف البرنامج ومرتكزاته الأساسية، يتحدد الإطار الفني للبرنامج في ثلاثة مكونات:

1- المكون الأول: تحسين مستويات الإنتاجية في الزراعات القائمة يوضح الجدول التالي مستويات الإنتاجية المستهدفة للمحاصيل موضع الاهتمام، وذلك في الدول المعنية بالبرنامج.

2- المكون الثاني: استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري.

يبين الجدول التالي الأهداف الكمية المستهدفة في إطار هذا المكون المتعلق بزيادة استثمار الأراضي الزراعية من خلال توفير المياه الناتج عن تطوير منظومة نقل المياه و الري الحقلي.

جدول رقم (II-03): الاهداف الكمية المستهدفة لمكون تطوير منظومة نقل المياه ونظم الري الحقلي

البيان	2006	2016	2021	2031
4- كفاءة منظومة نقل و وتوزيع الموارد المائية %	74.8	79.00	84.1	84.1
5- كمية الوفر في المياه من تطوير المنظومة (ألف $م^3$)	-	6558	13016	13016
6- كفاءة الري الحقلي %	49.3	69.7	69.7	69.7
7- المساحة المستهدف تطوير نظم الري الحقلي بها (ألف هكتار)	-	2341	4680	7021
8- كمية الوفر في المياه من تطوير نظم الري الحقلي (مليار $م^3$)	-	4214	8430	12645
9- إجمالي كمية الوفر في المياه (مليار $م^3$)	-	10772	21446	25661
10-المساحة المستهدف استثمارها بالاستفادة من الوفر في المياه(مليون هكتار)	-	1.2	2.3	2.9

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي**، مرجع سابق، ص: 12.

يستهدف البرنامج رفع كفاءة منظومة نقل وتوزيع المياه من79% حاليا إلى 84.1% بحلول عام 2030، وتقدر كميات المياه التي يمكن توفيرها من خلال رفع كفاءة منظومة نقل وتوزيع المياه بنحو6558 ألف $م^3$حتى عام 2016، وتزداد بداية من2021إلى 2031لتصل إلى 13016ألف $م^3$، ووفقا للاعتبارات الفنية يستهدف البرنامج أيضا رفع كفاءة الري الحقلي من 49.3%سنة2006 إلى 69.7% ابتداءا من سنة2016إلى غاية نهاية البرنامج سنة2031.

يستهدف البرنامج التطوير التدريجي للمساحات التي تستخدم نظم الري التقليدية لتصل إلى 2.34مليون هكتار حاليا، وترتفع إلى الضعف 4.68مليون هكتار سنة2012، ثم إلى ثلاث أضعاف 07ملاين هكتار سنة 2030.

كما يستهدف البرنامج استثمار مساحات إضافية للزراعة تقدر ب1.2 مليون هكتار حتى سنة2016، ثم ترتفع إلى 2.3مليون هكتار سنة2021، ثم إلى 2.9مليون هكتار سنة2031 وذلك باستخدام فوائض المياه التي تتوافر من تطوير منظومة نقل وتوزيع المياه ونظم الري الحقلي.

3- المكون الثالث: المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج تمثل المشروعات التي يشملها هذا المكون شرطا ضروريا لضمان نجاح تنفيذ الانشطة الزراعية المستهدفة.

رابعا: النتائج المتوقعة للبرنامج

يمكن تقدير النتائج الكمية المباشرة المتوقعة لهذا البرنامج من منظور الأهداف الكمية الرئيسية المحددة له فقط دون الأهداف التنموية، باعتباره مشروعا طارئ للأمن الغذائي العربي في ما يلي:

1- النتائج المتوقعة من منظور زيادة الإنتاج من السلع الغذائية:

يوضح الجدول التالي بعض التفاصيل الخاصة بجملة الزيادات الإنتاجية المتوقعة نتيجة المكونين الرئيسيين للبرنامج، أي مكون تحسين الإنتاجية ومكون التوسع الأفقي.

جدول رقم(II-04): جملة الزيادات في الإنتاج الناجم عن كل من تطوير الإنتاجية للزراعات القائمة ومن التوسع الأفقي الوحدة:(الإنتاج بالألف طن)

المحصول	الزيادة في الإنتاج (تطوير الإنتاجية)			الزيادة في الإنتاج (توسع أفقي)			جملة الزيادات		
	2015	2020	2030	2015	2020	2030	2015	2020	2030
قمح مروي	1557.0	6895.0	11339.0	1235.0	2944.0	4194.0	2792.0	9839.0	155330
قمح مطري	617.0	2475.0	4950.0				617.0	2475.0	4950.0
شعير مروي	71.0	311.0	510.0	54.0	131.0	198.0	125.0	442.0	708.0
شعير مطري	351.0	1247.0	2462.0				351.0	1247.0	2493.0
أرز مروي	570.0	2423.0	4262.0	612.0	1427.0	2030.0	1182.0	3850.0	6209.6
ذرة شامية مروية	585.1	2541.3	4470.8	492.5	1149.0	1838.8	1077.6	3690.3	6309.6
ذرة شامية مطرية	63.5	99.3	198.5				63.5	99.3	198.5
ذرة رفيعة مروية	211.2	1088.4	1741.1	168.7	380.4	575.1	379.9	1468.8	2316.2
ذرة رفيعة مطرية	523.4	817.8	1635.6				523.4	817.8	1635.6
جملة الحبوب	4549.2	17897	31600.0	2562.2	6031.4	8835.9	7111.4	23929.2	40435.9
قصب سكر	1873.0	7596.0	13997.0	1450.0	3275.0	4658.0	3323.0	10871.0	18655.0
شمندر	892.0	3698.0	5977.0	412.0	1003.0	1440.0	1304.0	4701.0	7417.0
جملة المحاصيل	2765.0	11294	19974.0	1862.0	4278.0	6098.0	4627.0	15572.0	26072.0
فول سوداني مروي	56.0	225.0	375.0	24.0	57.0	82.0	80.0	282.0	457.0
فول سوداني مطري	21.0	85.0	170.0				21.0	85.0	170.0
سمسم مروي	9.0	34.0	57.0	6.0	14.0	21.0	15.0	48.0	78.0
سمسم مطري	19.0	78.0	156.0				19.0	78.0	156.0
زهرة شمس مروي	12.0	41.0	70.0	6.0	15.0	20.0	18.0	56.0	90.0
زهرة شمس مطري	4.0	15.0	29.0				4.0	15.0	29.0
الزيوت مروي	98.5	441.6	705.1	45.1	110.4	192.9	143.6	552.0	898.0
الزيوت مطري	429.7	666.7	1333.4				429.7	666.7	1333.4
جملة البذور الزيتية	649.2	1586.3	2895.5	81.5	196.4	315.9	730.3	1782.7	3211.4
التمور	404.7	1815.3	2962.5	182.5	445.3	647.4	587.2	2260.6	3609.9

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي**، مرجع سابق، ص:15.

من المتوقع في نهاية البرنامج (أفق2031) أن تستمر الزيادة في الإنتاج بغرض زيادة الإنتاجية بالنسبة لجملة الحبوب لتصل إلى 31600 طن مقارنة بحوالي4549.2طن، ولجملة المحاصيل السكرية ترتفع إلى حوالي 19974 طن مقارنة بحوالي 2765طن، جملة البذور الزيتية تصل إلى نحو2895.5طن مقارنة بحوالي 649.2 طن، وبالنسبة للتمور ترتفع الإنتاجية إلى

نحو2962.5طن مقارنة ب404.7طن في بداية البرنامج، أما بالنسبة للسكر فترتفع إلى حوالي 67%مقارنة بحوالي58.3% عند إطلاق البرنامج.

وبالنسبة لزيادة الإنتاج من منظور التوسع الأفقي فمن المتوقع في نهاية البرنامج (أفق2031) أن تستمر في التحسن، حيث بالنسبة لجملة الحبوب تصل إلى 8833.9 طن مقارنة بحوالي2562.2طن، ولجملة المحاصيل السكرية ترتفع إلى حوالي 6098.0 طن مقارنة بحوالي 1862طن، جملة البذور الزيتية تصل إلى نحو315.9طن مقارنة بحوالي 81.5 طن، وبالنسبة للتمور ترتفع الإنتاجية 647.4طن مقارنة ب445.3طن في بداية البرنامج.

2-النواتج المتوقعة من منظور زيادة القدرة الذاتية على تحقيق الأمن الغذائي:

يوضح الجدول التالي نسبة الاكتفاء الذاتي المتوقعة بعد إنجاز البرنامج في مراحله الزمنية الثلاث

جدول رقم(II-05): الأوضاع الحالية والمتوقعة خلال المراحل الثلاث للبرنامج للاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية من الدول المشمولة بالبرنامج

المحاصيل والمؤشرات	القمح	الأرز	الشعير	الذرة الشامية	الذرة الرفيعة	السكر	التمور	الزيوت
1-متوسط 2004-2006:								
11- الاحتياجات الاستهلاكية (ألف طن)	46416	8390	13742	19239	5472	7094	4113	5427
12- الإنتاج (ألف طن)	25216	6773	5666	7504	5446	4135	3920	1516
13- الاكتفاء الذاتي (%)	54.3	80.7	41.2	39	96	58.3	95	28.0
2-الوضع المتوقع في2016:								
14- الاحتياجات الاستهلاكية (ألف طن)	55471	10026	16423	22991	6778	8478	4915	5992
15- الإنتاج (ألف طن)	28625	7955	6142	8163	6281	4731	4707	1419
16- الاكتفاء الذاتي (%)	51.6	79.3	37.4	36	91	55.8	96	23.7
3-الوضع المتوقع 2021:								
17- الاحتياجات الاستهلاكية (ألف طن)	61245	11070	18132	25832	7483	9360	5873	6615
18- الإنتاج (ألف طن)	37530	10622	7355	10432	7352	6141	5712	1791
19- الاكتفاء الذاتي (%)	61.3	95.9	40.6	41	98	65.6	99	27.0
4-الوضع المتوقع2031:								
20- الاحتياجات الاستهلاكية (ألف طن)	73206	13232	21673	30331	8942	11188	7019	7907
21- الإنتاج (ألف طن)	45699	13065	8867	12173	8796	7493	7005	2492
22- الاكتفاء الذاتي (%)	62.4	98.7	40.9	40.1	98	66.9	99.8	30.7

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي**، مرجع سابق، ص:16.

مقارنة بنظيرتها في الأوضاع الحالية، وذلك بالنسبة لعدد من السلع الأساسية التي يشملها البرنامج. من المتوقع في نهاية البرنامج (أفق2031) أن تتحسن نسبة الاكتفاء الذاتي في الدول المشمولة بالبرنامج، وذلك بالنسبة للقمح لتصل إلى 62.4% مقارنة بحوالي 54.3%، وللأرز ترتفع إلى حوالي 98.7%مقارنة بحوالي 80.7%، والذرة الشامية تصل إلى نحو40.1% مقارنة بحوالي 39%، وللذرة الرفيعة ترتفع النسبة إلى 98% مقارنة بنحو96% وبالنسبة للتمور ترتفع النسبة إلى نحو99.8%مقارنة ب95% في بداية البرنامج، أما بالنسبة للسكر فترتفع إلى حوالي 67%مقارنة بحوالي58.3% عند إطلاق البرنامج.

وبالنسبة للشعير الذي يعتمد إنتاجه بصفة أساسية على الزراعة المطرية دون المروية، فإن نواتج البرنامج تحقق حفاظا على نسبة الاكتفاء الذاتي الحالية منه في مواجهة الطلب المتزايد بزيادة السكان، وذلك بحوالي 41%.

خامسا: إنجازات دول الإطار الجغرافي للبرنامج خلال مرحلته الأولى 2011-2016

قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمتابعة تنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي في دول الإطار الجغرافي، وتلقت المنظمة حتى نهاية المرحبة الأولى سنة2016 بينات حول المشاريع الاستثمارية المنفذة والجاري تنفيذها من 12 دولة عربية هي الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، سلطنة عمان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن.

أولا: عدد البرامج المنفذة وحجم تكاليفها الاستثمارية

يبين الجدول التالي عدد البرامج المنفذة والجاري تنفيذها منذ انطلاق البرنامج سنة2011ن وحجم تكاليفها الاستثمارية حسب نصيب كل دولة من دول الإطار الجغرافي.

جدول رقم(II-06): المشاريع المنفذة والجاري تنفيذها في المرحلة الأولى لتنفيذ البرنامج2011-2016

الوحدة: (مليون دولار)

البلد	المكون الأول		المكون الثاني		المكون الثالث	
	العدد	التكلفة الاستثمارية	العدد	التكلفة الاستثمارية	العدد	التكلفة الاستثمارية
الأردن	08	76.069	15	55.24	05	76.30
تونس	27	622.073	04	152.56	03	158.0
الجزائر	09	66.90	01	2.0	02	14
السعودية	509	3162	-	-	-	16646
السودان	15	349.5	16	3925	06	960.4
العراق	79	1118	06	913	-	-
سلطنة عمان	12	53.503	04	8.98	35	2010
ليبيا	13	495.32	04	422.12	03	268.4
مصر	10	232.675	06	1430	9	2080
المغرب	533	4376	-	4500	-	-
موريتانيا	01	23.0	01	4.95	-	-
اليمن	10	498.79	07	1.504	02	42
مشروعات غير محددة التكاليف	95	/	08	/	05	/
مجموع المشاريع المحددة التكاليف	1229	11283	548	11950	104	8699
المجموع الكلي للمشاريع المنفذة	1324	/	556	/	109	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على **التقرير الختامي للاجتماع الخامس لضباط الاتصال للدول الأعضاء في البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي لمرحلته الأولى2011-2016**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان،2016، ص: 20

بلغ عدد المشاريع التي تم تنفيذها أو الجاري تنفيذها في الدول العربية الأعضاء بالبرنامج في مكوناته الثلاثة، عدد(**1989**) مشروعا، بلغت تكاليف **1881**مشروعا منها **31930** مليون دولار، وحوالي **108** مشروع غير محدد التكاليف، وممولة من ميزانية الدول الأعضاء، وتحتل **المغرب** المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع المنفذة في إطار البرنامج ب**533** مشروعا فيما يخص المكون الأول للبرنامج فقط، بلغت تكاليفها الاستثمارية **4376** مليون دولار، إضافة إلى مشاريع أخرى فيما يخص المكون الثاني من البرنامج بلت تكاليفها الاستثمارية **4500مليون** دولار، وهذا بفضل اطلاق المغرب لمخطط المغرب الاخضر**2009** الذي يسعى لرفع تنمية القطاع الزراعي في المغرب وتحسين أمنها الغذائي، ومن أهم إنجازات المغرب في إطار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي والتي تم صياغتها وتنفيذها من خلال مخطط المغرب الأخضرنتج عنها:

- زيادة معدلات الاكتفاء الذاتي في جميع المحاصيل، نتيجة زيادة الإنتاج والإنتاجية من معظم المحاصيل الغذائية؛
- تطوير زراعة النخيل واللوز والزراعات المرتبطة بالواحات والمرتبطة بالجبال؛
- تم إدماج ظاهرة التغيرات المناخية في المشروعات المتعلقة بالإنتاج الزراعي؛
- إنشاء معاصر ذات طاقة كبيرة لزيت الزيتون؛
- زيادة مساحة الأراضي الزراعية؛
- تقليص نسبة الفقر عبر تحفيز النمو الاقتصادي وتحسين الدخل والرفع من الإنتاجية وخلق فرص الشغل بالمناطق المستهدفة.

أما المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع المنفذة فقد كانت من نصيب **المملكة العربية السعودية** بعدد **509** مشروعا منفذا وجاري تنفيذه في المكون الاول فقط من البرنامج ، وبلغت التكاليف الإجمالية للمشاريع المنفذة في المكونات الثلاثة للبرنامج حوالي **1808** مليون دولار أي ما يعادل 58.90% من إجمالي التكاليف الاستثمارية للبرنامج في مرحلته الأولى2001-2016، وهذا بفضل إطلاق لمبادرات عديدة تخص النهوض بالقطاع الزراعي وتحسين الامن الغذائي في إطار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، مثلاستراتيجية الاستثمار الزراعي السعودي في الخارج والتيتتضمن الضوابط الخاصة بتمويل الاستثمار الزراعي السعودي في الخارج، و تهدف بشكل

أساسي إلى تعزيز الأمن الغذائي والمائي الوطني، والمحافظة على الموارد الطبيعية للمملكة، بما ينسجم مع استراتيجية التنمية الزراعية الوطنية، والاستراتيجية الوطنية للمياه، بما يتلاءم مع برنامج التحول الوطني 2020 و"رؤية 2030"، كما تهدف الاستراتيجية، إلى تحفيز الشراكات الدولية الموجهة لتنمية القطاع الخاص السعودي، ورفع إسهامه في التنمية الوطنية.

ثانيا: إنجازات دول الإطار الجغرافي فيما يخص مكونات البرنامج للفترة 2011-2016

1- المكون الأول: تحسين الإنتاجية في الزراعات القائمة:

استهدفت المشروعات التي نفذتها دول البرنامج في هذا المكون بصفة عامة ما يلي:[1]

- تحسين مستوى إنتاجية المحاصيل الزراعية النباتية والحيوانية، حيث ارتفعت إنتاجية القمح في الأردن بنحو25%، وفي الجزائر ب4.2% البقوليات ب8%.
- زيادة كفاءة استخدام الموارد الزراعية، والنهوض بالكفاءة الإنتاجية للقطيع الحيواني، وتطوير إنتاجية الوحدة الحيوانية؛
- توفير الفرص العمل واستدامة واستقرار الإنتاج الزراعي، وبناء القدرات المؤسسية وتنمية المهارات؛
- خفض تكلفة الإنتاج الزراعي ورفع مستويات الربحية، ورفع معدلات الاكتفاء الذاتي وتقليل الفجوة الغذائية؛
- إنتاج البذور المحسنة، تطوير منتجات الصيد البحري وزيادة إنتاج الألبان والدواجن؛
- مكافحة الآفات الزراعية.

2- المكون الثاني: استثمار المزيد من الموارد الارضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري ومصادر المياه غير التقليدية.

غطت المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها في إطار هذا المكون مجالات بناء وإنشاء سدود ومنشآت لحصاد مياه الأمطار، وإدخال نظم ري حديثة، بهدف ترشيد استخدام المياه، وتقليل الهدر

[1]-لمنظمة العربية للتنمية الزراعية، **التقرير الختامي للاجتماع الخامس لضباط اتصال الدول الأعضاء في البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي الرحلة الأولى2011-2016**، مرجع سابق، ص: 22.

في الموارد المائية، بالإضافة إلى مشاريع لمعالجة مياه الصرف الصحي واستخدامها للزراعة، بحيث قامت كل نفذت البرامج حسب الدول كما يلي:[1]

- في **السعودية** تم إنشاء 482 سدا لحصد المياه بصفة تخزينية 2.1 مليار م3، وسد جيران وحده يحصد حوالي 800مليون م3.

- في **السودان** تم تنفيذ مشروع نهر عطبرة وستيت بسعة تخزينية نحو 3.7مليارم3، ومشروع تعلية خزان الروصيرص لتزداد الطاقة التخزينية للخزان من نحو 3إلى 7.4مليار م3، لزيادة مساحة الأراضي بنحو1.5مليون فدان، ومشروع حلفا الزراعي لتوفير 1.2مليار م3، وزراعة 340ألف فدان، وتخفيف آثار الجفاف بولاية دارفور عن طريق تجهيز 126 بئر عميقة بكافة مستلزماتها، وتأهيل وتطوير 142بئر عميق قديم، بالإضافة إلى إنشاء وتجهيز 57حفيرا وتأهيل 20حفيرا آخر، هذا إلى جانب بناء 06سدود حجرية جديدة و22 سدا ترابيا.

- وفي **العراق** تم استخدام وتطوير تقانات الري الحديث لتوفير6.3مليارم3 من المياه، بغرض زيادة إنتاج القمح بنحو03 ملايين طن.

- في **ليبيا** تم إنشاء سدود تعويقية 400ألف م3، حفر200بئر جوفي بالخزانات، إنشاء سدود تخزينية صغيرة ومتوسطة الحجم عدد30سدا، إقامة 300صهريج سعة 200م3، وإصلاح 50بئر عربية ورومانية، إقامة20 نفق بالبلط، إصلاح وصيانة 50 عينا، استكمال مشاريع الري المتوقفة، استثمار مياه الري الصحراوي الصناعي حيث بلغت كمية المياه الواصلة من الجنوب إلى الشمال حوالي 02مليوم م3 يوميا.

- في**مصر** يوجد مشروع تطوير الري الحقلي وتحسين الممارسات الزراعية للمحاصيل بمساحة0.98 مليون هكتار لتوفير من10%إلى 20% من مياه الري تستخدم في زراعة إراض جديدة، وتوفير نحو مليار متر مكعب من المياه نتيجة ترشيد استخدامات المياه وسياسات إنتاج المحاصيل السكرية.

[1]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي2015**، السودان، 2015، ص32.

3- المكون الثالث: الإنجازات في إطار مكون المشروعات المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج

في إطار هذا المكون تم تنفيذ 109 مشروعا، شملت بناء صوامع ومخازن الغلال، وتأهيل الطرق الزراعية، وإحداث شركات خدمات زراعية ومشروعات إنتاج المحاصيل الغذائية، وقد تم تنفيذ هذه المشاريع في عشر دول عربية كما يلي:[1]

- في **الأردن** تم تنفيذ مشروع الحصاد المائي، وكذلك إعادة توزيع وإدارة المراعي لرفع كفاءتها، إطلاق مشروع الأمن الغذائي وذلك بتبني زراعة المحاصيل الغذائية ودعمها من قبل الدولة، مشروع زيادة دخل الأسرة الريفية، مشروع تحسين سلالات الأغنام والماعز من خلال تربية أنواع أكثر إنتاجية للحوم وتوزيعها على المزارعين، توفير القروض الصغيرة للمزارعين بهدف الحد من مشكلتي الفقر والبطالة في الريف والبادية.

- في **تونس** تبنت الحكومة برنامج تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح، بلغت المساحة المزروعة نحو 67ألف هكتار من القمح الصلب السقوي، برامج تطوير قطاع الإنتاج الحيواني وتنمية الثروة السمكية والأحياء المائية، إنشاء 20شركة ميكنة زراعية في أهم مناطق إنتاج الحبوب لتغطية مساحة10آلاف هكتار، بلغت الاستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال الفترة2011-2016 حوالي 5803مليون دينار بالأسعار الجارية مقابل 4779مليون دينار تم إنجازها في الفترة2006-2010أي بتطور بلغ21%،وهذا وبلغت الاستثمارات العمومية خلال الفرتة2011-2016حوالي 2350مليون دينار، بينما بلغت جملة الاستثمارات الخاصة خلال ذات الفترة حوالي3453مليون دينار .

- قامت **الجزائر** بإنجاز وتصنيع 5000جرار زراعي سنويا، محليا بالتعاون مع شركة أمريكية، كما قامت بإنشاء مجمع صناعي غذائي لتطوير المنتج المحلي من الحليب ومشتقاته وتقليص قيم الواردات.

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **التقرير الختامي للاجتماع الخامس لضباط اتصال الدول الأعضاء في البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي الرحلة الأولى2011-2016**، مرجع سابق، ص: 25.

- أما **السعودية** فقامت بإنشاء52 مصنعا لإنتاج الأعلاف المركزة بلغ إنتاجها6223ألف طن منها3072 ألف طن أعلاف دواجن و1064ألف طن أعلاف أبقار، وإنشاء مصانع لتصنيع التمور بلغ إنتاجها أكثر من 324ألف طن،

- قامت **المغرب** بدعم مشروع المخطط الأخضر لزيادة الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي.

- أطلقت **اليمن** مشروع120مزرعة مانجو ونخيل في منطقة الجر بمساحة 7000هكتار.

- نفذت **العراق**مشروع البرنامج الوطني لتنمية زراعة الحنطة بتكاليف استثمارية22مليون دولار، إنشاء محطات لتنمية وتطوير الجاموس العراقي، والمشروع الوطني المتخصص لإنتاج الدواجن، ومشروع تطوير الإبل، إضافة إلى مشروع إنشاء محطات أرصاد جوية، بالتعاون مع المؤسسات الحكومية لإجراء البحوث الزراعية.

- **مصر** نفذت مشروع التصنيع الزراعي لتصنيع الأغذية من المصادر النباتية والحيوانية، المشروع الزراعي العربي بالسودان لزراعة 500ألف فدان ، وإقامة مشروعات زراعية مشتركة على مساحة 250ألف فدان في ولاية وادي النيل، إنشاء مشروع مجمع زراعي متكامل لإنتاج 300ألف طن من الغذاء، إنشاء مشروع توشكي لاستصلاح وزراعة 540ألف فدان بالتقنيات الحديثة، إنشاء مشروع شرق العوينات لزراعة 220ألف فدان على المياه الجوفية، استصلاح وزراعة33.6ألف هكتار على مياه ترعة السلام بشمال سيناء، وإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في الأمن الغذائي.

- **سلطنة عمان**تبنت السلطنة استراتيجية النهوض بإنتاج نخيل التمور، مشروع التحسين الوراثي لسلالات الأبقار والماعز المحلية، مشروع استخدام مياه الصرف الصحي، مشروع مكافحة الآفات الزراعية، مشاريع متعلقة بمكافحة الجراد الصحراوي، مشروع تحصين أكثر من 80%من الثروة الحيوانية والرصد الوبائي للأمراض الحيوانية.

- **السودان**إنتاج 40ألف من المحاصيل النقدية من السمسم وزهرة الشمس والذرة الصفراء، زراعة القطن وفول الصويا على مساحة92.4ألف هكتار، مشروع دواجن بحري لإنتاج الدجاج وبيض المائدة، مشروع ألبان شمال الجزيرة لزراعة نحو 3000فدان أعلاف، مشروع إنتاج سكر القصب بالرديس على مساحة 200ألف فدان، مشروع وادي سوبا لزراعة50ألف فدان بالإضافة إلى مشاريع أخرى تمت بالشراكة مع الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي مثل سكر كنانة.

المطلب الثاني: دور الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية

الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي مؤسسة مالية مستقلة متعددة الأطراف تأسست في السودان عام 1976 رؤيتها تحقيق الأمن الغذائي في العالم العربي،تضم الهيئة في عضويتها 21 دولة ساهمت مجتمعة برأسمال مصرح به قدره 336 مليون دينار كويتي(1,114 مليون دولار أمريكي)، أما رأسمالها المدفوع فيبلغ 204 مليون دينار كويتي(676 مليون دولار أمريكي) عضوية الهيئة مفتوحة لجميع الدول العربية التي تساهم في رأس مالها.

الفرع الأول: الاستثمار في الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

تمارس الهيئة مجموعة من الأنشطة الاستثمارية الزراعية بما في ذلك التصنيع النباتي والإنتاج الحيواني والتصنيع الزراعي وغيرها من الأنشطة ذات الصلة من خلال الرؤية الأساسية للهيئة والمتمثلة في تعزيز الأمن الغذائي العربي.

أولا: التوجهات الإستراتيجية للهيئة

تلتزم الهيئة بتحقيق الرفاه والازدهار للشعب العربي من خلال الاستثمارات الزراعية السليمة ضمن مبادئها الإستراتيجية التالية:[1]

1- الرؤية: "أن تكون الهيئة رائدة في تعزيز الأمن الغذائي للعالم العربي"

2- الرسالة: توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية لشعوب الدول العربية باستثمار الموارد الزراعية و تنميتها.

3- القيم: الولاء،الانتماء، التعاون، روح الفريق، الإبداع، الاحترام، العدل، المساواة و الشفافية.

4- الأهداف: تعمل الهيئة على تحقيق الأهداف التالية:

- توفير المواد الغذائية الأساسية؛
- تعظيم العائد على استثمارات الهيئة في المجال الزراعي؛
- رفع فعالية وكفاءة الإنتاج الزراعي؛
- زيادة تبادل المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي بين الدول الأعضاء؛
- تنمية مستدامة للموارد الزراعية في الدول الأعضاء؛
- الاستثمار في رأس المال البشري والاستغلال الأمثل للموارد بفعالية.

[1]-الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، **موجهات استراتيجية الخيئة2014-2018**، http//www.aaaid.org، تاريخ الاطلاع، 15.08.2018، 14:30

ثانيا: موجهات إستراتيجية الهيئة (2014-2018)

- إعادة النظر في توزيع استثمارات الهيئة جغرافيًا بغية توظيف الموارد الزراعية المتاحة في كافة الدول العربية؛
- إعادة هيكلة الشركات المساهمة بما يعزز فعاليتها في تأمين الغذاء، و تعظيم فوائدها؛
- معالجة القروض القائمة التي قدمتها الهيئة لشركاتها؛
- استثمار جزء من الأموال المتاحة في شركات قائمة ذات معدلات نموٍ عالية بالتركيز على أنشطة القيمة المضافة في السلع الغذائية الإستراتيجية؛
- إعطاء أولوية المساهمة في الشركات للمستثمرين من القطاع الخاص للاستفادة من الخبرة التي يتمتعون بها في المجال الزراعي؛
- وضع سياسة استثمارية تحفز شركات القطاع الخاص وتمكنها من استغلال الموارد الطبيعية في العالم العربي؛
- إيجاد وتطوير معايير الاستثمار في اختيار المشروعات التي تساهم فيها الهيئة؛
- تكثيف البرامج الإنمائية والأبحاث التطبيقية الرامية إلى زيادة مستويات الإنتاج لدى صغار ومتوسطي المزارعين في العالم العربي؛
- تحقيق الاعتماد على تقنية المعلومات كونها ركيزة أساسية للتطوير، واعتبارها المحرك الرئيس لحلول الأعمال، ومن ثم تحقيق الرؤية ودعم اتخاذ القرار للإدارة العليا للهيئة.

ثالثا: التوزيع الجغرافي

يستند اتخاذ القرار بشأن تحديد وجهة الاستثمار في أي من الدول العربية الأعضاء، إلى توافر المناخ الاستثماري الملائم والمزايا التفضيلية لكل دولة، هذا ويوجد الجزء الأكبر من استثمارات الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في السودان بنسبة 63% من الاستثمارات الإجمالية وتليها مصر بنسبة8% ثم الإمارات العربية المتحدة بنسبة 7%والمملكة العربية السعودية بنسبة 5%وجمهورية العراق بنسبة 5% وباقي الدول الأعضاء بنسبة 12%، وهذا الوجود الجغرافي واسع النطاق يضع الهيئة في موضع قوة من حيث الاستثمارات المتنوعة التي تثري خبرتها التي تكتسبها نتيجة العمل على استثمارات متعددة و مناخات زراعية مختلفة [1].

[1]- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، **التوزيع الجغرافي**، http//www.aaaid.org، تاريخ الاطلاع، 15.08.2018، 14:12

رابعا: فوائد ومزايا الاستثمار مع الهيئة

للهيئة بموجب اتفاقية إنشائها الحق في تنفيذ برامج استثمارية متكاملة في الدول الأعضاء، وتنفيذا لذلك فقد وقعت الهيئة مع عدد من حكومات الدول الأعضاء على اتفاقات أساسية لمد نشاطها بأراضيها ومُنحت الهيئة بموجب هذه الاتفاقات العديد من المزايا من أهمها:[1]

- تمتُع شركات الهيئة بالمزايا الاستثمارية المقررة في تشريعات الدولة المقام بها المشروع الحالية والمستقبلية؛
- إعفاء شركات الهيئة من جميع الرسوم الجمركية وما في حكمها على جميع ما تستورده وما تصدره متى كان ذلك متعلقاً بعملياتها؛
- إعفاء رأسمال شركات الهيئة والأرباح الناجمة عن استثماراتها من أية ضرائب أو رسوم حالية أو مستقبلية؛
- إعفاء شركات الهيئة في الدول الأعضاء من كافة القيود والإجراءات المتعلقة بأنظمة النقد والتحويل الخارجي بما يكفل انتقال الأموال وإعطاء كل مساهم في الشركات الحق في تحويل أرباحه وحقوقه إلي الخارج بالعملات الحرة دون أية قيود أو رسوم؛
- إعفاء الهيئة من كافة الضرائب والرسوم السارية حالياً والتي قد تسري مستقبلاً؛
- تعمل الدولة العضو المقام فيها المشروع بالتشاور مع الهيئة على إصدار التشريعات والأنظمة واللوائح والتعليمات الإدارية التي بتطلبها حسن قيام الهيئة وشركاتها في تلك الدولة وتتحدد ماهية الإجراء الواجب اتخاذه بالاتفاق بين الدول العربية والهيئة؛
- المساعدة في كافة الإجراءات الإدارية التي يتطلبها حسن قيام الهيئة وشركاتها بأعمالها؛
- تقديم كافة صور الدعم الإداري اللازم لتطبيق الخطط الاستثمارية التي يتم الاتفاق عليها بين الهيئة والدولة المعنية بغرض تنفيذ المشروع؛
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتمكين شركات الهيئة من حيازة واستغلال الأراضي والحقوق المتعلقة بها وأخرى؛
- منح العاملين بالهيئة وشركاتها التراخيص اللازمة للإقامة والعمل بما يتوافق وقانون الدولة؛
- اعتبار أي شركة من شركات الهيئة (ومن ثم التمتع بالمزايا أعلاه) أي شركة تؤسسها الهيئة، أو تشترك في تأسيسها وتمتلك 25 في المائة من رأس مالها على الأقل، وكذلك كل شركة قائمة تساهم فيها الهيئة بهذا القدر لتطوير أوضاع هذه الشركة أو لتحقيق أغراض الهيئة المنصوص عليها في اتفاقية إنشائها؛

[1]- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، **فوائد ومزايا الاستثمار مع الهيئة**، http//www.aaaid.org، تاريخ الاطلاع، 15.08.2018، 15:12

- جواز فتح الهيئة مكتباً للتنسيق أو مزاولة أعمالها في الدول الأعضاء وتبع ذلك تمُتع المكتب ومديره بالمزايا والحصانات الدبلوماسية، بالإضافة إلى تمتُّع الخبراء العاملين بالمكتب بالمزايا التي يعامل بها نظرائهم من خبراء الهيئات الدولية أو الإقليمية.

الفرع الثاني: أهم المشاريع الزراعية التي نجحت من خلالها الهيئة في بناء الأمن الغذائي

نحاول دائما استعراض نماذج استثمار زراعي ناجحة في بناء الأمن الغذائي، بهدف إلقاء الضوء عليها و دراسة إمكانية تكرارها في الدول ذات إمكانيات موردية عالية لإنتاج الغذاء.

أولا: نماذج لمشاريع الإنتاج النباتي والحيواني والميكنة الزراعية

ساهمت الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في العديد من المشاريع الاستثمارية الزراعية عبر مختلف الدول العربية كما يلي:[1]

1- شركة سكر كنانة المحدودة التي تأسست سنة 1975بولاية النيل الأبيض **بالسودان**، برأس مال561مليون دولار تساهم فيها الهيئة ب5.95%، وتقدر طاقتها الإنتاجية ب400ألف طن من.

2- الشركة العربية السودانية للبذور والتي تأسست عبر 06 محطات في أنحاء **السودان** المختلفة، برأس مال 12مليون دولار، حيث تساهم الهيئة ب34.93%، بطاقة إنتاجية تقدر 14000طن من البذور المحسنة سنويا.

3- الشركة المتميزة لإنتاج الخضر والمحاصيل تأسست برأس مال 12ألف جنيه، حيث تساهم الهيئة العربية فيها ب42.50%، وتتمثل طاقتها الإنتاجية في: مخازن مبردة بطاقة2500طن 03خطوط للتدريج والتعبئة، 07محاور، 16بيت محمي وبعض الآليات الزراعية.

4- شركة بوبيان للأسماك **بالكويت**، تأسست بالسودان في مارس 1985 وبدأت نشاطها الإنتاجي سنة 1987، ودخلت فيها الهيئة العربية كمساهم سنة1993 بنسبة22.17%، في رأس مالها البالغ 500ألف دينار كويتي، بإنتاج مستهدف بدراسة الجدوى نحو400ألف طن سنويا.

5- الشركة العمانية الأوروبية للصناعات الغذائية، وهي شركة مساهمة عامة تأسست سنة 1996 **بسلطنة عمان**، برأس مال بلغ 02مليون ريال عماني، وساهمت فيها الهيئة العربية ب17.19%، تبلغ طاقتها الإنتاجية السنوية 2750طن من إنتاج الحبيبات و2200طن من إنتاج البسكويت والبقسماط وتعبئة حليب البودرة.

[1]- تقرير الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، **الفرص الاستثمارية**، السودان، 2017، ص 14.

6- الشركة العربية لحفظ وتحصيل الحاصلات الزراعية التي تأسست سنة 1999 **بجمهورية مصر العربية**، برأس مال قدره 150مليون جنيه مصري، بمساهمة 39.70%للهيئة العربية، وبطاقة إنتاجية سنوية 4250 طن.

7- شركة منافذ الحبوب بالدار البيضاء **بالمملكة المغربية**، رأس مالها 91مليون درهم مغربي بمساهمة32.08% من قبل الهيئة العربية، وطاقة إنتاجية تتمثل في: مطحنة جديدة بطاقة 90ألف طن سنويا، 12 صومعة تخزين بطاقة34ألف طن ومحطة كهرباء بطاقة 1600كيلو فولط.

8- شركة المرجى لتربية الماشية والتنمية الزراعية **بالجمهورية التونسية**، برأس مال10.46 مليون دينار تونسي، بمساهمة 63.33% للهيئة العربية، تتمثل طاقتها الإنتاجية في حظائر لتربية الأبقار بمختلف الأعمار لنحو3000رأس، حظائر لتربية الأغنام لنحو 1500رأس من الغنم استصلاح4070 هكتار من الأراضي، زراعة نحو 29ألف شجرة زيتون، معمل علف بطاقة إنتاجية 10ألف طن سنويا إضافة إلى محالب حديثة.

9- شركة الربيان العربية **بالمملكة العربية السعودية**، تساهم الهيئة العربية ب45% في رأس مالها المقدر ب33.77مليون ريال سعودي، بطاقة إنتاجية تبلغ 2.9ألف طن من الربيان سنويا.

10- الشركة العربية الإماراتية لتصنيع معدات الدواجن والماشية، تأسست **بالإمارات العربية المتحدة**سنة1992براس مال بلغ50مليون درهم إماراتي، تساهم فيه الهيئة العربية ب27.44%.

11- الشركة العربية الموريتانية للدواجن بالعاصمة **الموريتانية نواكشوط**، بلغ رأس مالها 6.15مليار أوقية موريتانية حيث تساهم الهيئة العربية ب30%، تبلغ طاقتها الإنتاجية السنوية 3.95مليون بيضة تفريخ، 03مليون طائر، 10.6 ألف طن من الأعلاف، 3.2مليون كتكوت عمر يوم، 11.5مليون بيضة سنويا.

ثانيا: نماذج لمشاريع الاستزراع السمكي

من أهم المشاريع الناجحة في تحقيق الأمن الغذائي العربي والمنفذة إما مع الهيئة العربية للإنماء والاستثماري الزراعي أو من طرف المنظمة العربية للتنمية الزراعية نجد: نموذج للاستزراع السمكي في المياه العذبة ونموذج آخر للاستزراع السمكي في المياه المالحة.

1- البرنامج العربي للاستزراع السمكي بالمياه العذبة:

ويتمثل فحو هذا البرنامج في ما يلي:[1]

يقع المشروع في منطقة الشجرة على الضفة الشرقية للنيل الأبيض في جنوب الخرطوم بجمهورية السودان على مساحة تقدر بحوالي62 فدانا.

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي2017**، السودان، 2017 ، ص: 90.

يهدف البرنامج أساسا إلى تحقيق ما يلي:[1]

- زيادة الإنتاج السمكي في الدول العربية التي تتوفر لديها موارد ومسطحات مائية داخلية للمساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين الأوضاع التغذوية والمعيشية للمواطن العربي؛
- توفير إصبعيات زراعة الأسماك اللازمة لدعم صغار المنتجين، للحد من الفقر؛
- تنمية ودعم المخزون السمكي في المسطحات المائية الطبيعية في المنطقة؛
- بناء القدرات وتنمية مهارات الكوادر العربية في مجال الاستزراع السمكي في المسطحات المائية الداخلية؛
- تحقيق التكامل بين الإنتاج الزراعي والسمكي من خلال إدخال تربية الأسماك في النظم الزراعية القائمة، مما يساهم في رفع كفاءة استخدام الموارد المائية وزيادة الإنتاج الزراعي في الوطن العربي؛
- استخدام الاستزراع السمكي كأسلوب للمكافحة الحيوية ونظافة قنوات المياه بهدف رفع كفاءة نظم الري.

أما عن مكونات البرنامج فتتمثل في مايلي:

- مركز تدريب الاستزراع السمكي المكثف بمقر المنظمة؛
- مشروع إنتاج الزريعة البلطي النيلي بمنطقة الشجرة جنوب الخرطوم؛
- بناء القدرات وتقديم الاستشارات الفنية؛
- دعم المخزونات السمكية الموجودة في البحيرات والسدود المستنزفة؛
- ضبط جودة المياه والمنتجات.

ومن المتوقع أن يحقق البرنامج النواتج التالية:

- توفير زريعة الأسماك طوال العام وبأسعار مناسبة لمستزرعي الأسماك في كافة أنحاء المنطقة العربية التي تتوفر فيها الظروف الملائمة للاستزراع السمكي في المياه العذبة؛
- توفر الأسماك للمواطن بأسعار مناسبة؛
- تحسين الحالة التغذوية على مستوى الأسرة؛
- زيادة معدلات الدخل؛
- تعظيم العائد من وحدة المياه المستخدمة.

[1]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي2017** ، مرجع سابق، ص:91..

2- مشروع الاستزراع السمكي بقناة السويس:

يهدف مشروع الاستزراع السمكي إلى المساهمة في تحقيق الأهداف العامة للدولة لسد الفجوة الغذائية، وتنمية منطقة قناة السويس، وسيناء وخلق مجتمعات عمرانية جديدة، كما يهدف إلى تقليل الاستيراد وتصدير فائض الإنتاج من السوق المحلي إلى الأسواق العالمية(خاصة الأسواق العربية والإفريقية) لتوفير العملة الصعبة ودعم الاقتصاد المصري.[1]

ومن المتوقع أن يوفر المشروع حوالي10آلاف منصب عمل، كما يشتمل المشروع على 4440حوضا على ثلاث مراحل لإنتاج 700ألف طن من الأسماك، منها حوالي 31.5%أسماك بحرية ونحو 58.5%أسماك البوري وأسماك أخرى من إجمالي المزرعة السمكية.

يتكون المشروع من 03 مراحل رئيسية، بإجمالي 4440حوض سمك على 05أحواض ترسيب رئيسية، تضم أسماكا بحرية عالية الجودة منها" دنيس، لوت، ثعبان البحر، سهلية، قاروس، أسماك العائلة البورية والبلطي."

ترعتين رئيسيتين بإجمالي 16كيلومتر، ومرصفين رئيسيين بإجمالي 12كيلومتر، و75مرصفا وترعة فرعية بإجمالي 50كيلومترا، وتم إنشاء محطة رفع رئيسية لدى أحواض العائلة البورية بطاقة12متر مكعب/ثانية، بالحوض رقم23.15، ومحطة رفع مياه بطاقة 3.5متر مكعب/ثانية، لكل منها الحوض رقم21، كما تم التعاقد مع إحدى الشركات العالمية لإنشاء مصنع الأعلاف بالمنطقة الصناعية بالقنطرة شرق بطاقة إنتاجية 150ألف طن سنويا مقسمة على 03خطوط، بالإضافة إلى الانتهاء من الدراسات بالمفرخ و الحضان بطاقة إنتاجية 160مليون إصبعية اسماك بحرية، وكذلك 500مليون يرقة طمبي سنويا.

أطلق المشروع في المرحلة الأولى والثانية بطاقة إنتاج1444 حوضا كخطوة استرشاديه من المرحلة الأولى نحو استكمال المشروع الكبير بطاقة4440حوضا، على أن يتم الانتهاء من المرحلة الثالثة والنهائية في نهاية 2018.[2]

ثالثا: تطور الاستثمارات الزراعية في الدول العربية

كما رأينا فإن المنظمة العربية للتنمية الزراعية والهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي تعملان جاهدتين على استغلال أمثل للموارد الزراعية العربية المتاحة، ورغم كل تلك الجهود، ورغم مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالوطن العربي تبلغ 220.13 مليون هكتار، فإن المستغل منها فعليا لا يتعدى 32.78%، كما تقدر القوى العاملة بالزراعة بحوالي 29.76 مليون شخص، ويمثل الناتج الزراعي ما نسبته 6.24% من الناتج المحلي الإجمالي وفقا لبيانات سنة2017، وتعد هذه

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي2017**، مرجع سابق، ص:95.

[2]- المرجع نفسه، ص: 96.

الأرقام مؤشرا مهما للقطاع الزراعي، والفوائد الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة التي يمكن أن تتأتى من الاستثمار فيه، حيث يعبر تطور الاستثمار الزراعي عن بعد استقرار الغذاء.
وفي ما يلي تطور الاستثمارات الزراعية في بعض الدول العربية خلال الفترة 2014-2016.

جدول رقم(II-07): تطور الاستثمارات الزراعية في بعض الدول العربية خلال الفترة2014-2016

الوحدة(مليون دولار)

الدولة	2014	2015	2016	معدل التغير بين2014-2016
الأردن	27.96	17.65	23.45	16.13-
البحرين	1.20	1.20	1.20	00
تونس	600.06	588.01	541.68	9.73-
جيبوتي	-	-	12.48	-
السودان	4313.06	4209.30	2142.08	50.34-
العراق	329.08	97.52	97.52	70.37-
عمان	450.40	118.91	315.20	30.02-
مصر	1616.01	1776.01	1635.26	1.19
المجموع	3737.78	6808.61	4768.87	35.01-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي2017**، مرجع سابق، ص: 86.

وفقا لما هو متاح من بيانات لبعض الدول العربية سنة 2016 فإن حجم الاستثمارات الزراعية يتراوح بين 2142.08 مليون دولار في السودان، وحوالي 1.2مليون دولار في البحرين، كما يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الاستثمارات الزراعية في كل من تونس، الأردن، سلطنة عمان السودان والعراق تراجعت خلال الفترة 2014-2016، بنسب تراوحت بين 9.73% و70.37% بينما ارتفعت في مصر بنسبة1.19%خلال نفس الفترة.

المطلب الثالث: تحليل أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي

تولي المنظمة العربية للتنمية الزراعية اهتماما خاصا بمتابعة ورصد التطورات في أوضاع الأمن الغذائي على المستويين القطري والعربي لتمكينها من الوقوف على مختلف مؤشرات الأمن الغذائي وتحليلها بشكل مقارن مع نظيراتها على المستوى العالمي.

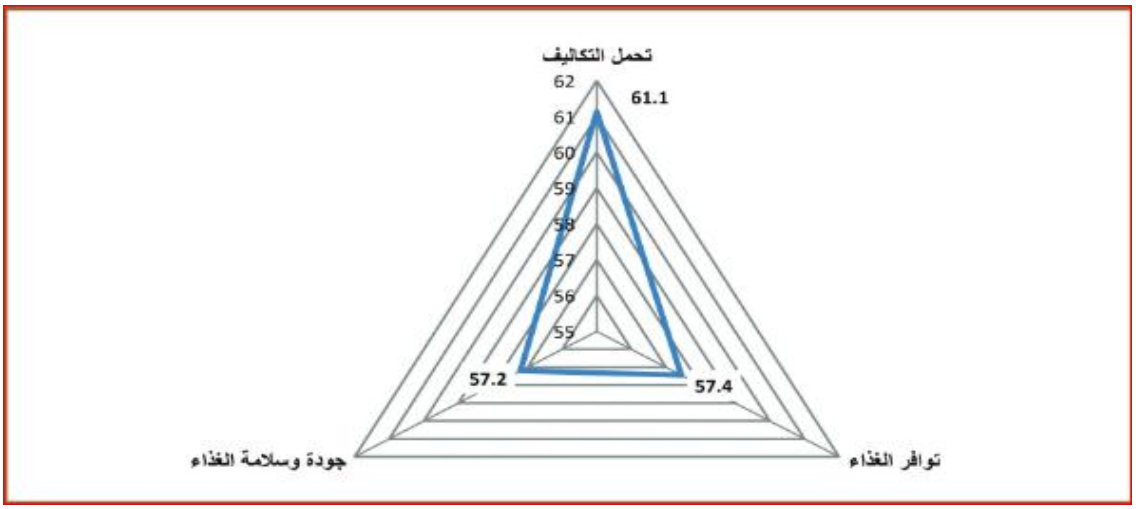
الفرع الأول: تحليل المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي العربي

تتمثل المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي في المؤشرات المتعلقة بمحاور الأمن الغذائي، و مؤشري الجوع وسوء التغذية.

أولا: المؤشرات المتعلقة بمحاور الأمن الغذائي

مؤشر الأمن الغذائي العالمي هو مؤشر مركب يتألف من ثلاث مكونات أساسية، هي القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، توافر الغذاء وجودة وسلامة الغذاء، ويحسب على أساس المجموع المرجح للمكونات الأساسية الثلاثة، ويوضح الشكل التالي مكوناته وقيمته في الوطن العربي 2016.

شكل رقم(II-05): متوسط قيم المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي العربي سنة2016



المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي2016**، مرجع سابق، ص: 33.

تتوزع هذه النسبة على المكونات الثلاثة الرئيسية بواقع 61.1% للقدرة على تحمل تكاليف الغذاء 57.4% لمؤشر توافر الغذاء، و57.2 لجودة وسلامة الغذاء.

أما المؤشرات اللتي تنطوي تحت كل مكون من المكونات الثلاثة لمؤشر الأمن الغذائي فهي:

1- مؤشرات القدرة على تحمل تكاليف الغذاء:

يبين الجدول التالي قيمة مؤشرات القدرة على تحمل تكاليف الغذاء في الوطن العربي لسنة2016 حسب آخر تقرير للمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

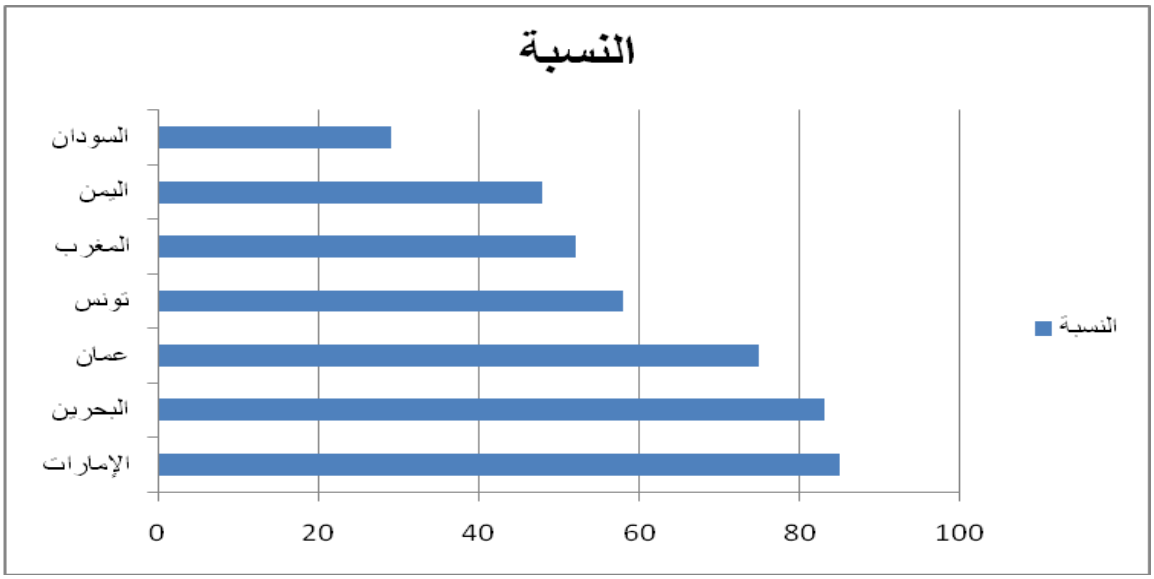
جدول رقم (II-08): مؤشرات القدرة على تحمل تكاليف الغذاء في الوطن العربي لسنة2016.

البيان	الوطن العربي		المتوسط العالمي
	عدد الدول العربية	المتوسط	
القدرة على تحمل تكاليف الغذاء	14	61.13	55.6
استهلاك الغذاء كنسبة من الإنفاق الأسري(%)	14	30.53	29.90
السكان الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر العالمي (%)	14	10.06	25.50
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(دولار/فرد)	14	35202	20585.3
وجود برامج لسلامة الغذاء	14	2.71	2.70

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي2016**، مرجع سابق، ص: 34.

مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء في الوطن العربي سنة 2016 أكبر منه في المتوسط العالمي لنفس السنة ب5.53، مما يشير لتحسن أوضاع الأمن الغذائي العربي.

شكل رقم(II-06): مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء حسب الدول لسنة2016.



المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي2016**، مرجع سابق، ص: 34.

يرتفع مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء في الدول العربية التي يرتفع فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، على غرار الإمارات العربية المتحدة 83%، البحرين 82% وينخفض في الدول التي ينخفض فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مثل اليمن44%والسودان25%.

2- مؤشرات توافر الغذاء:

يبين الجدول التالي قيمة مؤشرات توافر الغذاء في الوطن العربي لسنة2016 حسب آخر تقرير للمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

جدول رقم(II-09): مؤشرات توافر الغذاء في الوطن العربي لسنة2016.

البيان	الوطن العربي		المتوسط العالمي
	عدد الدول	المتوسط	
توفر الغذاء	14	57.44	55.6
كفاية الكميات المعروضة من الغذاء	14	71.14	57.50
متوسط عرض الغذاء	14	3099	2865.6
البنية التحتية الزراعية	14	65.54	57.30
تقلب الإنتاج الزراعي	14	0.15	0.10

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي2016**، مرجع سابق، ص: 35.

يذهب مكون جودة وسلامة الغذاء إلى ما هو أبعد من مقاييس الرعاية الاجتماعية التقليدية مثل الفقر وقضايا الوصول والإمدادات، كما يعمل على استعراض شامل لنوعية الغذاء، على أساس أن الأمن الغذائي يتطلب حصول الناس على أغذية مغذية تلبي الاحتياجات الغذائية، وبلغ سنة 2016 في الدول العربية 57.44وهو أعلى بقليل من المتوسط العالمي لنفس السنة55.6، كما فاقت كل مكونات هذا المؤشر المتوسط العالمي مما يدل على تحسن الوضعية الغذائية في الوطن العربي بعد جملة الجهود الرامية لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

3- مؤشرات جودة وسلامة الغذاء:

يبين الجدول التالي قيمة مؤشرات جودة وسلامة الغذاء في الوطن العربي لسنة2016 حسب آخر تقرير للمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

جدول رقم(II-10): مؤشرات جودة وسلامة الغذاء في الوطن العربي لسنة2016

البيان	الوطن العربي		المتوسط العالمي
	عدد الدول	المتوسط	
جودة وسلامة الغذاء	14	57.2	58.5
تنوع النظام الغذائي	14	48.2	51.60
المعايير التغذوية	14	64.01	57.30
توافر العناصر الغذائي الصغرى	14	47.80	57.30
جودة البروتين	14	60.45	57.80
سلامة الأغذية	14	79.42	57.30

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي2016**، مرجع سابق، ص: 36.

تبين الإحصائيات المجمعة من 14 دولة عربية لسنة 2016أن مؤشر جودة وسلامة الغذاء في الوطن العربي بلغ57.2 وهو قريب جدا من المتوسط العالمي 58.5، يعود الفرق للأسباب التالية:[1]

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي2016**، مرجع سابق، ص: 38.

– معظم الدول العربية ليس لها جهاز أو كيان مؤسسي مستقل واحد يعنى بسلامة الغذاء والرقابة على الأغذية، ولذلك تعاني العديد من الدول من تعدد وتشابك الاختصاصات بين الوزارات والهيئات المختلفة المنوط بها مهام التفتيش والرقابة على الأغذية وإصدار التشريعات؛

– عدم كفاية الكوادر الفنية المتخصصة إضافة إلى قلة فرص التدريب وبرامج تنمية القدرات؛

– صعوبة تطبيق معايير الجودة والسلامة، الرقابة والتفتيش على الأسواق المحلية العربية؛

– كثير من الدول العربية ليس لديها نظم لتقييم وتحليل المخاطر الغذائية.

ثانيا: نقص التغذية

يوضح الجدول **(II–11)** التالي حالة نقص التغذية في الوطن العربي والاتجاهات المختلفة لنقص الغذاء:

جدول رقم(II–11): الحالة الراهنة للتغذية في الوطن العربي سنة2017.

الوحدة(%)

الدولة	انتشار قصور التغذية(% من إجمالي السكان)	انتشار انعدام الأمن الغذائي العاد(% من إجمالي السكان)	الهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة	التقزم لدى الأطفال دون سن الخامسة	البدانة لدى الأطفال دون سن الخامسة	البدانة لدى البالغين	فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب	الرضاعة الطبيعية الخالصة للرضع أقل من06أشهر
الاردن	4.2	12.7	2.4	7.8	4.7	29	34.7	22.7
سوريا	–	–	–	–	–	20.6	33.6	–
العراق	27.8	–	6.5	22.1	11.4	22.4	29.4	19.6
فلسطين	–	9.5	1.2	7.4	8.2	–	29.4	38.6
لبنان	5.4	–	–	–	–	27.3	31.2	–
الإمارات	3.8	–	–	–	–	28.6	27.8	–
البحرين	–	–	–	–	–	28	42	–
السعودية	4.4	–	–	–	–	32.2	42.9	–
عمان	6.2	–	7.5	14.1	4.4	22	38.2	32.8
قطر	–	–	–	–	–	34.6	27.7	29.3
الكويت	<2.5	–	3.1	4.9	6	34.9	23.8	–
اليمن	28.8	12.6	16.3	46.5	2	11.4	696	10.3
تونس	5		2.8	10.2	14.3	24.2	31.2	8.5
الجزائر	4.6		4.1	11.7	12.4	21.6	35.7	25.7
ليبيا	–		–	–	–	28.5	32.5	–
المغرب	3.5		2.3	14.9	10.7	20.6	36.9	27.8
موريتانيا	5.3		14.8	27.9	1.3	8.9	37.2	26.9
جزر القمر	–	–	11.1	32.1	10.9	5.7	29.3	12.1
جيبوتي	12.8	–	21.5	33.5	8.1	8	32.7	–
الصومال	25.6		16.3	38.2	3	6.9	30.7	55.4
السودان	–	–	–	–	–	3.8	44.4	–
مصر	4.5		9.5	15.7	15.7	29.3	28.5	39.7

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي2017**، مرجع سابق، ص: 77.

حيث أن نسبة السكان ناقصي التغذية تبلغ أعلاها في اليمن بحوالي(28.8%) وأدناها في الكويت بأقل من(2.5%)، كما يوضح الجدول القيم المتفاوتة للأشكال والاتجاهات المختلفة لسوء التغذية في الوطن العربي سنة2017.

الفرع الثاني: تحليل الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية

الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي من الأغذية الرئيسية أهم مؤشرات الأمن الغذائي العربي.

أولا: الفجوة الغذائية العربية

يمكن تمييز نوعين من الفجوة الغذائية العربيةهما : الفجوة الغذائية في السلع الرئيسية والفجوة الغذائية في الصادرات والواردات الغذائية العربية(التجارة البينية)، كما تختلف نسبة مساهمة الدول العربية في الفجوة الغذائية.

1- الفجوة الغذائية في السلع الرئيسية

يبين الجدول التالي تطور الفجوة الغذائية العربية للسلع الغذائية الأساسية للفترة 2012-2017،

جدول رقم(II-12): تطور الفجوة الغذائية في العالم العربي للفترة 2012-2017

الوحدة(مليار دولار)

المجموعة السلعية	2012		2013		2014		2015		2016		2017	
	العجز الفائض	%	العجز الفائض	%	العجز الفائض	%	العجز الفائض	%	العجز الفائض	%	العجز الفائض	%
مجموعة الحبوب	19.34	52	19.95	53.6	22.8	58.9	20.3	53	16.2	47.5	18.1	50.4
القمح والدقيق	9.20	24	9.70	26.1	5.84	15.1	5.49	14	3.95	11.5	9.10	25.3
الذرة الشامية	4.09	11	4.53	12.2	0.79	2.05	1.11	2.9	0.48	1.41	4.14	11.9
الأرز	2.93	7.9	2.99	8.0	0.69	1.79	0.80	2.1	0.88	2.57	3.40	9.46
الشعير	2.77	7.5	2.77	7.47	0.28	0.73	0.32	0.8	0.27	0.78	1.52	1.22
الذرة الرفيعة	-	-	-	-	15.2	39.2	12.6	33	10.7	31.2	0.09	0.25
البطاطس	0.18	0.4	0.12	0.34	(0.11)	2.46	(0.07)	1.6	0.18	0.52	0.28	0.77
جملة البقوليات	0.77	2.1	0.71	1.93	0.79	2.04	0.91	2.4	0.99	2.89	1.25	3.47
جملة الخضر	(0.69)	57	(0.88)	56.3	(2.06)	45.9	(2.00)	44	(0.1)	6.37	(1.1)	64.2
جملة الفاكهة	0.36	0.9	0.12	0.34	(0.89)	19.9	(1.13)	25	1.63	4.77	(0.4)	20.4
التمور والبلح	-	-	-	-	0.07	0.18	(0.26)	5.8	(0.5)	39.1	(0.8)	34.9
السكر (المكرر)	3.57	9.7	3.34	1.93	3.56	9.20	3.24	8.5	3.15	9.22	2.65	7.37
الشحوم والزيوت	2.96	8.0	3.25	56.3	2.38	6.16	1.99	5.2	3.02	8.82	3.13	8.7
جملة اللحوم	6.316	16	6.12	0.34	6.86	17.7	7.99	21	6.36	18.6	6.51	18.1
لحوم حمراء	3.20	8.7	3.22	8.98	3.86	9.97	4.45	11	3.59	10.5	3.88	10.7
لحوم بيضاء	3.011	8.1	2.89	8.75	3.00	7.75	3.54	9.3	2.77	8.10	2.62	7.28
الأسماك	(0.51)	42	(0.68)	43.6	(1.42)	31.6	(1.31)	29	(0.76)	54.5	0.30	0.83
البيض	0.043	0.1	0.03	0.08	0.26	0.67	0.21	0.5	0.15	0.44	0.08	0.23
الألبان ومنتجاتها	3.37	9.1	3.53	9.51	2.06	5.31	3.34	8.8	2.45	7.16	3.39	9.4
جملة العجز	36.83	100	37.20	100	38.53	100	38.01	100	34.20	100	35.9	100
جملة الفائض	(1.20)	100	(1.57)	100	(4.48)	100	(4.51)	100	(1.39)	100	2.35)	100
إجمالي الفجوة الغذائية	35.64		35.63		34.05		33.50		32.81		33.5	

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، عددي، 2013،2016، 2017**

حيث يتضح أن قيمة الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسية ارتفعت من نحو 32.81مليار دولار سنة2016إلى 33.5مليار دولار سنة2017.

تراوحت مساهمة المجموعات السلعية الرئيسية في القيمة الإجمالية لسلع العجز في عام2017 بين نحو 50.4% للحبوب، 9.4% للألبان ومنتجاتها،10.7 % للحوم الحمراء،8.7% لجملة الزيوت والشحوم، 7.28% للحوم الدواجن، 7.37% للسكر المكرر والأسماك بنحو 54.53%.

أما في ما يخص مساهمة سلع الفائض في قيمة الفائض التصديري فتساهم محاصيل الخضر بنحو 64.2%، الفاكهة 20.4% والتمور ب34.9%.

2-الفجوة الغذائية في الصادرات والواردات الغذائية العربية(التجارة البينية)

يمثل الجدول التالي تطور الفجوة الغذائية في الصادرات والواردات العربية للفترة 2011-2017

جدول رقم(II-13): تطور الفجوة الغذائية في الصادرات والواردات العربية للفترة2011-2017

الوحدة(مليار دولار)

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات الكلية	965.681	963.305	969.266	929.85	626.62	731.29	735.9
الصادرات الزراعية	26.405	24.495	24.513	23.08	26.98	31.01	35.6
الصادرات الغذائية	20.828	19.492	19.411	16.98	16.64	16.6	27.2
الواردات الكلية	699.103	833.038	961.402	808.05	766.84	816.63	692.9
الواردات الزراعية	82.833	92.025	96.627	108.71	98.34	104.63	101.6
الواردات الغذائية	68.013	76.700	80.441	60.07	57.21	57.56	91.3
الفجوة الكلية	266.57	130.26	7.86	121.8	-140.22	-85.34	-43
الفجوة الزراعية	-56.47	-67.53	-72.11	-85.63	-71.36	-73.62	-66
الفجوة الغذائية	-47.18	-57.20	-61.03	-43.09	-40.57	-40.96	-64.1

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، أعداد مختلفة، 2013،2016، 2017**

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الصادرات الزراعية ارتفعت من حوالي 26.40مليار دولار عام 2011إلى نحو35.6مليارد‌ولارعام 2017، وأن قيمة التجارة الخارجية للسلع الغذائية بلغت حوالي157.74مليار دولار سنة2016، ساهمت فيها الصادرات بنحو 599.16مليون دولار وانخفضت نسبة تغطية قيمتها لقيمة الواردات بين عامي2015 و2016 من 29.1%إلى28.8%.

أما عن الفجوة الغذائية بين الصادرات والواردات الغذائية فقد ارتفعت رغم ارتفاع الصادرات الغذائية بنحو 16.92 مليار دولار في الفترة 2011-2017.

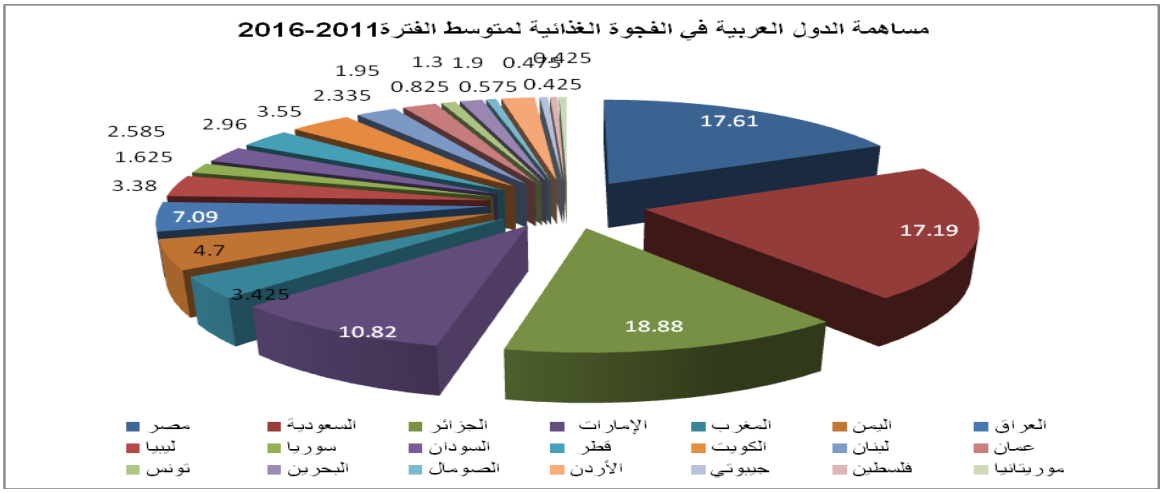
3- مساهمة الدول العربية في الفجوة الغذائية

تختلف مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية وفقا لأعداد السكان ومستويات الدخول والأنماط والعادات الاستهلاكية السائدة، وحجم الموارد الزراعية الطبيعية المتاحة وكفاءة استخدامها.

يوضح الشكل التالي مساهمة الدول العربية في الفجوة الغذائية لمتوسط الفترة 2011-2017.

شكل رقم(II-07): مساهمة الدول العربية في الفجوة الغذائية لمتوسط الفترة2011-2017

الوحدة(%)



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، الأعداد 2013،2016، 2017.**

يتضح من الشكل أعلاه أن خمس دول عربية تساهم بحوالي 67.67% من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية من السلع الرئيسية لمتوسط الفترة 2011-2017وهي السعودية 17.19%، مصر 17.61%، الجزائر 18.88%، الإمارات 10.82% والعراق7.09%.

ثانيا: معدلات الاكتفاء الذاتي من الأغذية الأساسية في الدول العربية

تصنف الأغذية الرئيسية في الوطن العربي حسب معدلات الاكتفاء الذاتي إلى ثلاث مجموعات رئيسية كما يلي:

1 - مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة : تتمثل في البطاطس، الخضر، الفراكه الأسماك والبيض حيث يزيد فيها معدل الاكتفاء الذاتي عن 90%.

2- مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي متوسطة : تتمثل في اللحوم الحمراء والبيضاء الألبان ومنتجاتها، والبقوليات حيث تتراوح فيها معدل الاكتفاء الذاتي بين50%و 80%.

3- مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي منخفضة: تتمثل في الحبوب، الزيوت النباتية والسكر حيث لا يزيد فيها معدل الاكتفاء الذاتي عن 40%.

وفي ما يلي نسب الاكتفاء الذاتي في الأغذية الأساسية في الدول العربية للفترة 2009-2017.

حيث إضافة إلى التحديات التي تواجه الدول العربية فيما يخص زيادة إنتاج السلع الغذائية ومع زيادة النمو السكاني فقد شهدت معدلات الاكتفاء الذاتي ارتفاعا ملحوظا في السلع الغذائية الأساسية بنسب متفاوتة حيث ارتفع مستوى الاكتفاء الذاتي من القمح والدقيق ب3.1% البطاطس 7.7%الخضر0.8%، الفواكه5.1%، اللحوم الحمراء1.9%، لحوم الدواجن 6.7%، الاسماك1.9% والألبان ومنتجاتها 10.6%، سنة2017 مقارنة بسنة 2016.

جدول رقم(II-14): نسبة الاكتفاء الذاتي من الأغذية الرئيسية في الدول العربية للفترة(2009-2017)

الوحدة(%)

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القمح والدقيق	52.4	44.6	47.3	46.9	51.5	52.6	40.12	34.0	37.1
البطاطس	98.7	98.5	98.8	100.7	105.1	105.4	98.96	92.3	100.0
جملة البقوليات	59.5	58.8	59.3	57.9	65.5	65.2	53.79	48.4	40.6
جملة الخضر	102.2	102.1	102.9	85.5	108.9	113.1	102.05	100.2	101.0
جملة الفاكهة	98.9	97.6	104.1	96.6	107.3	107.9	98.06	99.8	104.9
السكر (المكرر)	29.4	31.1	29.6	30.8	32.7	35.7	34.23	50.3	42.8
الزيوت النباتية	30.8	32.8	30.0	35.0	35.4	35.1	37.48	40.4	35.2
لحوم حمراء	83.8	83.3	83.7	82.1	80.3	81.0	75.47	84.4	86.3
لحوم الدواجن	65.9	67.1	70.1	68.5	70.9	73.1	69.72	67.4	71.1
الأسماك	105.7	102.1	102.8	99.7	101.5	102.2	101.47	106.6	108.5
البيض	94.4	94.9	96.9	96.3	97.1	97.5	93.90	91.3	97.1
الألبان ومنتجاتها	75.2	81.0	75.7	74.5	83.0	82.2	71.65	80.6	80.7

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي2016، 2017.**

كما سجلت أيضا سنة2017 بالمقارنة مع 2016 تراجعا في بعض السلع الغذائية الضرورية على غرار البقوليات7.8%، و السكر المكرر بحوالي7.5%، بعدما كانت كل هذه النسب قد شهدت ارتفاعا ملحوظا سنة 2014.

خلاصة:

يتحرك العالم بوتيرة سريعة للعمل على استحداث خطط واستراتيجيات جديدة لبناء الأمن الغذائي العالمي، على غرار منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة التي أطلقت خطة التنمية التنمية المستدامة لعام 2030، حيث تدعو الرؤية التحويلية لهذه الخطة جميع البلدان وأصحاب المصلحة إلى العمل معا للقضاء على الجوع والوقاية من جميع اشكال سوء التغذية بحلول سنة2030، وقد ركزت هذه الاستراتيجية الهدفين الأولين من بين 17 هدفا على بناء الأمن الغذائي والقضاء على الجوع في العالم بحلول سنة2030، وقد تزامنت بداية خطة عام2030 مع بدء عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية(2016-2025)، وإطلاق برنامج الأمن الغذائي العالمي الذي أقره مؤتمر القمة العالمي لسنة2013.

قامت منظمة الأغذية والزراعة سنة 2017 بالعمل جنبا إلى جنب مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة المسعفة(اليونيسيف)، منظمة الصحة العالمية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي من أجل متابعة تفاصيل عملية بناء الأمن الغذائي العالمي وتطبيق غايات وأهداف ومبادئ الأمم المتحدة بهذا الشأن، وقد تم رصد أهم الدول التي بلغت هدف برنامج الغذاء ومؤتمر القمة العالمي، وحققت غايات الهدف الأول من التنمية المستدامة، حيث احتلت البرازيل الصدارة من خلال تخفيض مستوى الجوع وبناء أمن غذائي من العدم في نصف المدة المحددة لمبادرة الرئيس لولا داسيلفا "برنامج القضاء على الجوع في البرازيل"، وذلك بتشجيع الاستثمار الخاص والعام في الحيازات الصغيرة والمزارع الأسرية، كما تمكنت الشيلي من رفع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ب05%سنويا ابتداءا من سنة1999، بالاعتماد على الزراعة الحرجية والغابات، كما طورت الصين الاستثمار في الاستزراع السمكي مما ساهم في رفع نسبة الإنتاج الحيواني الكلي ب32% سنة2002.

من جانبها، عملت الدول العربية جاهدة على تحقيق الأمن الغذائي العربي الذي سوف يساهم حتما في تحقيق الأمن الغذائي العالمي من خلال جهود الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، حيث تساهم الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في عدة مشاريع قائمة ومستقبلية في 22 دولة عربية بهدف تشجيع الاستثمار الزراعي العربي والاستغلال الأمثل للموارد الزراعية لكل دولة، من خلال توجهاتها الاستراتيجية 2014-2018، كما أطلقت المنظمة العربية للتنمية الزراعية سنة2005 الاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة للعقدين2005-2025، والتي تتداخل في مبادئها السبعة مع أهداف خطة 2030العالمية، حيث قامت في إطارها العديد من الدول العربية بإطلاق استراتيجيات تنمية زراعية مستدامة من شأنها بناء الأمن الغذائي الوطني والعربي على غرار مخطط المغرب الأخضر في المملكة المغربية

مشروع تعزيز الامن الغذائي العربي بالسودان ومشروع استصلاح 04 مليون فدان بمصر، كما قامت المنظمة بإعلان سنة 2009 البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي الذي دخل حيز التنفيذ سنة2011، وتم تقيم إنجازات دول الإطار الجغرافي للبرنامج في المرحلة الأولى له سنة2016 حيث سجل تنفيذ 1989 مشروعا، منها 1881 مشروعا بلغ إجمالي تكلفتها الاستثمارية نحو 31.93 مليار دولار، وهناك قائمة لإضافية من المشروعات المعدة للتنفيذ وبحاجة إلى تمويل تضم 150مشروعا بتكلفة إجمالية تبلغ 15.13 مليار دولار، سيتم متابعة تنفيذها في المرحلة الثانية من البرنامج2016-2021.

كل هذه الجهود والاستراتيجيات والمبادرات العربية كان لها وقعها الإيجابي على أوضاع الأمن الغذائي العربي، حيث بلغ مؤشر الأمن الغذائي العربي سنة2016حوالي58.9% مقارنةب57.3%على مستوى العالم، كما تراجعت قيمة الفجوة من السلع الغذائية الرئيسية من 33.5مليار دولار سنة2015إلى 32.8مليار دولار سنة2016 وعادت للارتفاع قليلا إلى33.5 مليار دولار سنة2017.

هذا عن الجهود العالمية والعربية و عن تجارب أهم الدول الناجحة في تحقيق بناء فعال للأمن الغذائي الوطني، أما عن دور الجزائر ومساعيها في نفس السياق فسوف نتعرض له في الفصل القادم.

الفصل الثالث

تشخيص الاستثمار الزراعي في الجزائر للفترة 2000-2017

تمهيد:

زاد اهتمام الجزائر بموضوع الأمن الغذائي بعد أزمة الغذاء العالمي لسنة2008، حيث دعت مختلف الهيئات الدولية والعربية إلى ضرورة الإسراع في اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الأمن الغذائي وتجاوز هذه الأزمة كونها تهدد بصفة مباشرة حياة العنصر البشري، مما جعل قضية الأمن الغذائي تنتقل من المستوى العالمي إلى العربي ثم الوطني وحتى الأسري، من خلال تسخير الموارد المالية والمادية من أجل تشغيل واستغلال الطاقات الطبيعية والبشرية المتاحة بشدة في القطاع، وهو ما نتج عنه وضع حوافز وبرامج خاصة لتشجيع الاستثمار الزراعي بكل أشكاله المختلفة وتوجيهها ضمن السياسات الزراعية المنتهجة بما يخدم الهدف الاستراتيجي الأول للاستثمارات الزراعية وهو تحقيق الأمن الغذائي.

حيث قامت الدولة خاصة بعد سنة 2008 التي تزامنت مع إطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي برصد أغلفة مالية ضخمة لتمويل الاستثمار الزراعي العام من خلال رفع مخصصاته في الميزانية العامة للدولة، إضافة إلى توسيع صلاحيات الوكالات والصناديق الخاصة بالتشغيل والاستثمار وتخصيص ميزانية لدعمها من اجل مساعدتها على تمويل مشاريع المستثمرين الزراعيين الخواص دون أن ننسى فرضها على البنوك صيغ تمويل خاصة بالقطاع الزراعي تضم أسعار فائدة مدعمة ومخفضة مع إمكانية تأجيل السداد الذي قد يصل إلى المسح النهائي للدين في ظروف معينة.

كل هذه الإجراءات والسياسات وغيرها تهدف إلى جلب المستثمرين إلى القطاع الزراعي كون هذا القطاع حساس جدا للاستثمار نظرا لارتفاع درجة المخاطر فيه، والمستثمر يسعى دائما للحصول على أفضل البدائل من منظور العائد الصافي للاستثمار مقارنة محجم المخاطرة.

في هذا الفصل سوف نقوم بتفصيل سياسات الاستثمار الزراعي المتبعة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا مع إبراز مكانة هدف تحقيق الأمن الغذائي في كل منها، إضافة إلى عرض أهم مقومات الاستثمار في هذا القطاع والتي تمثل فرصة ثمينة للمستثمرين فيه وأثمن لتنويع الهيكل الاقتصادي الجزائري، كما لا يمكن لأي بلد يحوز على هذا الزخم الهائل من الموارد أن يعاني سكانه من الجوع ونقص التغذية، وهو ما يجعلنا نتتبع تطور اهتمام الدولة باستغلال هذه الموارد وتشجيع الاستثمار.

المبحث الأول: سياسات الاستثمار الزراعي في الجزائر من 2000 إلى 2017

يتناول هذا المبحث السياسات المعتمدة في القطاع الزراعي الجزائري منذ الاستقلال، حسب مختلف محطات الاقتصاد الجزائري، بدأ بالسياسات المنتهجة من قبل الدولة غداة الاستقلال، انتقالا إلى تلك المطبقة على القطاع الزراعي أيام الاشتراكية، وصولا إلى السياسات التي أقرتها الدولة بعد الانتقال إلى النظام الرأسمالي، ثم نقف عند السياسات الزراعية الحالية والتي أعلنت عنها الحكومة الجزائرية ابتداءا من سنة 2000، راجية منها أن تحقق الهدف الأسمى في أفق سنة 2030وهو تحقيق أمن غذائي مستدام، باتباع إستراتيجية تنمية زراعية مستدامة.

المطلب الأول: الاستثمار الزراعي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2008)

اختلفت السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر منذ سنة 2000عن سابقاتها، بسبب اختلاف السياسات التنموية من جهة، واختلاف تسيير الدولة للقطاع الفلاحي من جهة أخرى، إضافة إلى الهدف المسطر والغاية المرجوة من وراء تنمية القطاع الفلاحي، حيث بعد سنة2000، تم التركيز على تنمية الريف وتحقيق الأمن الغذائي.

الفرع الأول: ماهية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2008)

لقد اعتمدت الجزائر ابتداءا من سنة 2000 إستراتيجية عملية جديدة لتطوير القطاع الفلاحي تتمثل في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وذلك من أجل تحديث الفلاحة قصد التوصل إلى تحسين الأمن الغذائي بشكل أساسي.

أولا: تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والرفية

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي حتى يتمكن السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور وشتائل وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية (التربة والماء) والوسائل الأخرى (المادية والبشرية ... الخ)

بهدف تحقيق تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة[1]، وفي هذا الإطار يتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تدعيم وتحفيز المستثمرين الفلاحيين من أجل:[2]

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (الحليب، الحبوب، اللحوم الحمراء والبيضاء، الأشجار المثمرة)؛
- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهددة بالجفاف بتحويلها لصالح فلاحة الأشجار المثمرة أو تربية المواشي مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق عالية القدرة.
- توسيع المساحات الصالحة للفلاحة باستصلاح الأراضي الفلاحية لترقية التشغيل والدخول

ثانيا: مكونات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

يتمحور تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)حول المكونات الرئيسية الأربعة التالية:[3]

1- برنامج تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية لمختلف الفروع:

ويهدف البرنامج إلى تقوية وتحديث السلالات النباتية والحيوانية والاستعمال العقلانى و الأمثل لموارد الإنتاج، بالإضافة إلى تدعيم الاستثمارات المنتجة وإعادة تحريك مشاريع الزراعات ذات الأولوية.

2- برنامج تكييف أنظمة الإنتاج:

يهدف هذا البرنامج إلي تشجيع الفلاحين واعتماد نظام إنتاج باختيار الفلاحة اللازمة لكل مناخ ولكل أرض، كذلك يهدف إلى حث سكان الريف على الاستقرار وخدمة الأرض، وأيضا يهدف إلى زيادة متناسقة للإنتاج والإنتاجية الفلاحية.

3- برنامج الامتياز لاستصلاح الأراضي في الجنوب:

يهدف هذا البرنامج إلى وضع السياسات الكفيلة بتحقيق الاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية وإدخالها ضمن محاور التنمية الاقتصادية عن طريق دعم تفعيل المنتجات المتلائمة مع المناخ، حتى يتم زيادة المساحة الفلاحية الصالحة وزيادة الإمكانات والإنتاجية.

---

[1] - وزارة الفلاحة، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية**، الجزائر، 2000، ص ص :71-72.

[2] - المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، **مشروع دراسة حول إستراتيجية التنمية الفلاحية**، الدورة 18، جويلية 2001، ص: 48.

[3] -وزارة الفلاحة والصيد البحري، **نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية**، الجزائر، مارس، 2013، ص ص: 75-77.

أعاد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية توجيه هذا البرنامج ووضع الشروط والكيفيات اللازمة للتنفيذ حتى تتم تهيئة أراضي الواحات في "إطار برنامج الامتيازات الفلاحية، أما الإستصلاحات الكبرى والمؤسساتية التي تتطلب وسائل مادية وتقنيات كبرى ستخصص مستقبلا للاستثمارات الوطنية والأجنبية"[1] ذات الكفاءات العالية والتكنولوجيات المتطورة، المرتبطة بإعطاء دفع استثماري معتبر يتلائم والظروف البيئية والاستغلال الأمثل للموارد النادرة خاصة مياه السقي والأراضي الخصبة.

هذا وقد تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع بهدف دفع وتيرة الانجازات في الميدان، تشرك هذه التعديلات بطريقة مباشرة الولاة ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات في عملية قبول تنشيط ومتابعة المشاريع[2].

4- البرنامج الوطني للتشجير:

يمنح هذا البرنامج الأولوية للتشجير المفيد والاقتصادي عبر أصناف الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون و التين و اللوز و الكرز و الفستق...الخ) من أجل حماية منتجاته وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال المناطق الغابية، وهو مدعم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.[3]

ثالثا: جهاز الدعم والتأطير لتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

إن تنفيذ مختلف البرامج (برنامج التشجير و استصلاح الأراضي .... الخ)، يرتكز على جملة من وسائل التأطير المالية والتقنية وهي كما يلي:[1]

---

[1] - **وزارة الفلاحة**، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، "نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية"، مرجع سابق، ص ص:76- 77.

[2] - مفتاح صالح و خضراوي حفيظة، مداخلة تحت عنوان: **السياسات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 وانعكاسها على الأمن الغذائي في محاصيل الحبوب**، الملتقى الدولي الثالث حول: "القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، 28-29 أكتوبر 2014، الجزائر، ص: 05.

[3]- المرجع نفسه، ص: 06.

[1]- حركاتي فاتح، مداخلة تحت عنوان: **السياسات والاستراتيجات الفلاحية في الجزائر: (1962-2017)**، الملتقى الدولي الرابع حول: الجزائر أمام الأمن الغذائي -واقع وآفاق، 17-18 ماي 2017، جامعة بومرداس، ص: 06.

1- الآلية المالية:

يتم دراسة الآلية المالية من خلال التطرق إلى الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية, وكذا صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز و القرض الفلاحي والتأمينات الاجتماعية.

2- التأطير التقني:

التأطير التقني يشتمل مجموعة من الأنشطة التكوينية، الإرشاد الفلاحي الإعلام والاتصال من أجل تدعيم برنامج تطوير الفروع وبرنامج إعادة تحويل الأنظمة الفلاحية خاصة وبرامج المخطط عامة بواسطة تنظيم دورات تدريبية وبرامج للرسكلة للأنشطة التقنية خاصة بالفلاحين.

3- التنسيق، المتابعة ومراقبة البرامج:

إن مشاريع التنمية الفلاحية لها أنظمة خاصة بالمتابعة والتقييم والمراقبة من طرف المصالح اللامركزية، حيث يلعب مديري المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات دورًا أساسيًا في ذلك، هذا التقييم يشمل مدى التقدم في الإنجاز المادي والمالي والاقتصادي، ودعم بلوغ الأهداف المسطرة ضمن دراسة مدعمة باقتراحات وتوصيات بهدف إعادة تسوية البرامج، إذ يرتبط تقييم أثر المشاريع أساسا بالمحافظة على الموارد الطبيعية والتشغيل وزيادة ديمومة الإنتاج عن طريق الاستثمارات الفلاحية و المداخيل.

الفرع الثاني: أثر توسع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى المجال الريفي على القطاع الزراعي

سنة 202 قامت الدولة بتوسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لإدماج العالم الريفي ونتيجة ذلك أصبح يسمى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، حددت له أهداف أوسع من خلال تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي، تثمين كل الموارد المتاحة وحماية البيئة، كما تضمنت هذه الأهداف تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية وكذا دعم سكان الأرياف الأكثر فقرا، حيث تم التركيز على دعم الاستثمارات لصالح المبادرات الخاصة مع اعتبار المستثمرة الفلاحية هدف رئيسي بصفتها وحدة منشئة للثروة.

أولا: المكاسب التي حققها القطاع الزراعي من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

سجل البرنامج الفلاحي تدخلات ذات صدى كبير منها إرجاع التربة إلى استخداماتها السابقة والتي شملت حوالي 3 ملايين هكتار منها 740000 هكتار كمرحلة أولى وذلك بتركيز زراعة الحبوب في مناطق صالحة لها (1.2 مليون هكتار) وإعادة استخدام الأرض السابق استغلالها إلى بعض الأراضي الجافة أو المعرضة للجفاف، وذلك بتعويض زراعة الحبوب بزراعة الأشجار

المثمرة التي تستطيع تحمل الجفاف، وكذا الكروم وتربية الحيوان، كما تم التركيز على تطوير زراعة (الحبوب، البطاطا، الأشجار المثمرة)، واستغلال أمثل لإنتاج الحليب، وهناك أهداف أخرى للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية تتمثل في مضاعفة المردود الفلاحي والرفع من مردوده في السنوات المقبلة[1].

حددت معالم تنازل الدولة عن الملكية للأرض المستصلحة بالمناطق الجبلية، وأقدام الجبال ومناطق السهوب، وكذا المناطق الصحراوية، كما شمل البرنامج الوطني لإعادة التشجير 1.2 مليون هكتار(رفع نسبة التشجير بشمال الجزائر من 11 % إلى 14 %).

الهدف النهائي من هذه العمليات كلها هو رفع مداخيل الفلاحين وذلك بالدعم المادي (زراعة الحبوب، الري، التشجير، الاستصلاح، وتكثيف الزراعة..).

و قد قام الصندوق الوطني لتنظيم وتطوير الفلاحة بتمويل هذا المشروع، والذي أدى إلى صرف حوالي 40 مليار دينار جزائري، وهي قيمة تفوق أربع مرات ما صرف في المعدل السنوي للفترة (1995-1998) و10 مرات ما صرف سنة 1993.

لا يتعارض البرنامج الفلاحي مع الإطار الاقتصادي الحر الذي بدأ في الثمانينيات، لذا فإن توجهات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تصب بشكل أساسي في أهداف يرجى منها إعادة بناء المجال الفلاحي وحماية الموارد الطبيعية (ماء وتربة)، واستصلاح الأراضي الفلاحية.

ولكي تدعم هذه السياسة الفلاحية يجب على الحكومة أن تصحح تدخلات الدولة في القطاع الزراعي، وتكتفي بمتابعة هذه الأعمال لفترات طويلة، وتسهر على تحسين عمل المؤسسات عن طريق وضع قوانين ذات فائدة، وتستفيد أكثر من الإطارات التقنية في هذا المجال.

ثانيا: المؤشرات الرئيسية لتقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية

خلال نهاية عام 2007، تمحورت المؤشرات الرئيسية لتقييم المخطط حول الأهداف الرئيسية التي يصبوا إليها المخطط كضمان الأمن الغذائي وتحسين الإنتاج الفلاحي وأجور الفلاحين، وإنشاء مناصب شغل واستصلاح الأراضي وعصرنة المستثمرات الفلاحية حيث:[1]

- عدد المستثمرات الفلاحية المنظمة إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية والتي تم إعادة تأهيلها بلغت حوالي 437 ألف مستثمرة خلال 2007/12/31؛

[1]- بطاهر سمير، بحدادة نجاة، **تنمية القطاع الزراعي في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول: البيئة المؤسساتية، سياسات الإصلاح و التنويع الاقتصادي في الجزائر يومي 24-25 نوفمبر 2014، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، ص: 12.

[1]- حركاتي فاتح، مرجع سابق، ص: 10.

- في مجال التشغيل كان عدد الوظائف الدائمة التي تم انشاؤها خلال الثلاثي الرابع من سنة 2006 بلغ 28 ألف وظيفة، أما خلال الفترة نفسها من السنة الموالية فقد بلغت 22 ألف منصب وفي 2007/12/31 بلغ المجموع التراكمي للوظائف 1,1 مليون وظيفة؛

- في مجال تطوير موارد جديدة للأنشطة الفلاحية من مختلف برامج التنمية (تنمية القدرات الإنتاجية وتوسيعها، الغابات ... الخ)، فقد بلغت المساحات الصالحة للفلاحة خلال الثلاثي الأخير من عام 2006 حوالي 7 آلاف هكتار، وخلال نفس الفترة من عام 2007 قاربت 9 آلاف هكتار، في حين سجلت خلال نهاية سنة 2007 ما مقداره 584 ألف هكتار؛

- في مجال السقي بتقنيات التقطير قدرت المساحة المسقية نهاية عام 2007 ب 187 ألف هكتار؛

- قدرت المساحات المزروعة من الأشجار المثمرة والنخيل ومزارع الكروم خلال الثلاثي الرابع من عام 2006 بـ 985 هكتار، وخلال الثلاثي الرابع من سنة 2007 بلغت 1571 هكتار والمساحة التراكمية المزروعة بلغت في 2007/12/31 ما مقداره 518 ألف هكتار.

إن النتائج المشجعة التي حققها القطاع الفلاحي من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية يعرقلها ضعف الموارد المائية (85% من المساحة الصالحة للفلاحة)، والمستوى الضعيف للتأطير التقني للمستثمرات الفلاحية، لذلك فالمجهودات التي يبذلها القطاع من شأنها منح الأولوية لتكوين وإرشاد الفلاحين باعتبارهم عاملا أساسيا في رفع المردودية الفلاحية.

بالنسبة للدعم الذي تقدمه الدولة للقطاع الفلاحي البالغ 4% من قيمة الإنتاج الفلاحي ينبغي مواصلته وتوسيعه (للعلم يقدر الحد الذي تنص عليه المنظمة العالمية للتجارة 10%)، وهو ما يمنح هامش تصرف هام للدولة لتقديم دعم أكبر لنشاطات وفروع أخرى.

بناءا على ما سبق فيمكن القول أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية يعتبر مخططا قابلاً للتطوير يتضمن برامج للتنمية وتدابير الاستراتيجية الفلاحية، تعدل محتوياته سنويا.

في ما يلي وضعية القطاع الفلاحي في الجزائر خلال هذه الفترة:

جدول رقم(III-01): وضعية القطاع الزراعي (2000-2008)

	2000	2004	2008
القيمة المضافة في القطاع الزراعي (م.دج)	24.13	34.2	37.09
نسبة القيمة المضافة من الناتج المحلي	8.87	9.9	6.68
الأراضي الزراعية (كلم^2)	400.210	411.450	413.090
العجز الغذائي (سعرة حرارية/الفرد/اليوم)	62	53	46

المصدر: **زواوي بومدين**، التمويل البنكي، **الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة محمد اسطنبولي معسكر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2015، ص: 170.

يبين الجدول أعلاه أن القيمة المضافة في القطاع الزراعي بلغت سنة2000 قيمة 24.3 مليون دج وهي تمثل نسبة 8.87٪ في الناتج المحلي الإجمالي، أما سنة 2004 فقد ارتفعت إلى 34.2 مليون دج بنسبة 9.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة ضئيلة جدا، ورغم الارتفاع المسجل سنة 2008 في القيمة المضافة للقطاع الزراعي 37.09 مليون دج إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت إلى 6.68٪.

أما عن الأراضي الزراعية فقد ارتفعت تدريجيا من 400210 مليون كلم سنة2000إلى 411450 مليون كلم سنة 2004 ثم 413090 مليون كلم سنة 2008، ويرجع هذا التحسن لسياسة استصلاح الأراضي التي تبنتها إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والامتيازات الممنوحة للمستثمرين.

نجح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في خفض قيمة العجز الغذائي من 62 سعرة حرارية/الفرد/اليوم سنة 2000 إلى 53 سعرة حرارية/ الفرد/ اليوم سنة 2004 ثم إلى 46 سعرة حرارية/ الفرد/ اليوم سنة 2008 أي بانخفاض قدره 16 سعرة حرارية/ الفرد/ اليوم.

المطلب الثاني: الاستثمار الزراعي في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009-2017)

ترتكز هذه السياسة على **قانون الزراعة التوجيهي** الصادر في **أوت سنة2008**[1]، حيث حدد معالمها الأساسية وإطارها العام بهدف مواصلة برنامج التنمية الفلاحية الذي أطلق في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بهدف تعزيز الأمن الغذائي والتماسك الاجتماعي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الأول: ماهية سياسة التجديد ألفلاحي والريفي

يضع هذا البرنامج الإطار القانوني وخارطة الطريق للسنوات الخمس الموالية (2009-2013)، حيث يتم خلالها التركيز على تكثيف إنتاج المواد الغذائية الأساسية من الحبوب، الحليب، البقول الجافة اللحوم وغيرها، إضافة إلى العمل على حماية دخول الفلاحين وكذا الحفاظ

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر -التجديد الفلاحي والريفي**- نشرية خاصة، الجزائر، 2012، ص ص: 2.1.

على القدرة الشرائية للمستهلكين، وتحرير المبادرات وبناء الثقة في المستقبل، بالإضافة إلى تعزيز الاستشارة والتشاور مع كل الفاعلين والمسؤولين في المجال ألفلاحي والزراعة الصناعية، مما يؤدي إلى حماية وتثمين الموارد الطبيعية، كما أكد البرنامج على أهمية الاستغلال العقلاني للمياه باستخدام تقنيات الري الحديثة، وحدد نمط وحيد لاستغلال الأراضي التابعة للدولة عن طريق الامتياز بعلاقة تعاقدية على المدى الطويل[1].

أولا: ركائز سياسة التجديد ألفلاحي والريفي

بدأ تطبيق هذا البرنامج بالتوقيع على عقود النجاعة في 48 ولاية سنة 2009 على أساس النتائج المحققة وخصوصية كل منطقة، تتمحور حول ثلاث ركائز متكاملة التجديد الريفي والتجديد الفلاحي وبرنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية وإطار تحفيزي كما يلي:[2]

1- عقود التجديد الفلاحي:

يركز هذا النوع من العقود على البعد الاقتصادي ومردود القطاع ألفلاحي لضمان الأمن الغذائي للبلاد بصفة دائمة، حيث يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج، زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية، تأمين استقرار عرض المنتجات وضمان حماية مدا خيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك من خلال نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، عصرنه وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية.

وبالتالي فإن هذه العقود تقوم الدولة من خلالها بدعم النشاطات الفلاحية المباشرة (دعم انتاج الحبوب،البقول الجافة، الحليب، البطاطا، وغيرها)، تقديم القروض الميسرة ومسح الديون، دعم استخدام تقنيات الري التكميلي واقتصاد المياه، وتوفير البذور والشتلات والأسمدة، ما يمثل متابعة الجهود المبذولة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بهدف تعزيز الجهاز الإنتاجي للمواد ذات الاستهلاك الواسع، ورفع المردودية وامتصاص مشكلة استراحة الأراضي.

2- عقود التجديد الريفي:

يهدف هذا النوع من العقود إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، بدعم وتشجيع سكان الأرياف على تطوير مناطقهم وتحسين ظروفهم المعيشية الخاصة، من خلال إنجاز

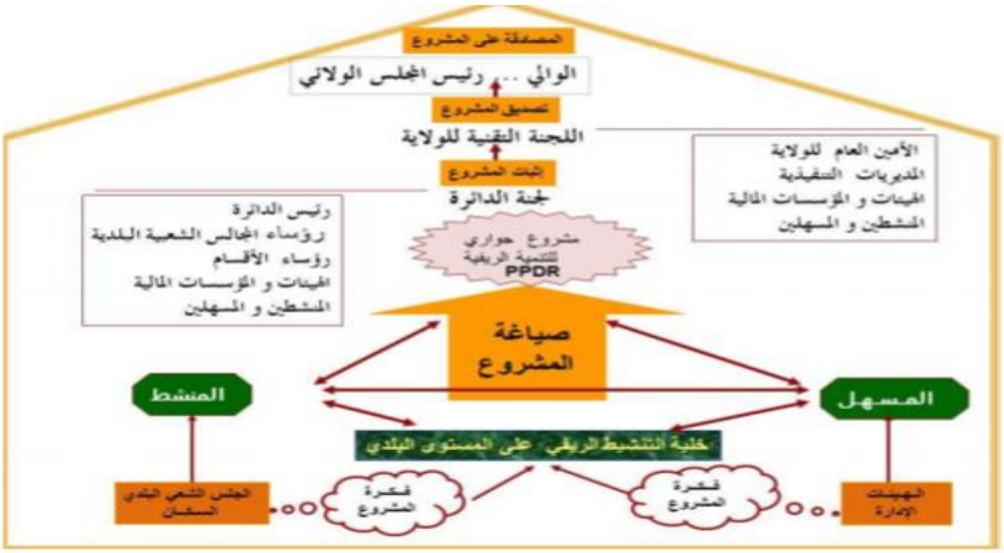
[1]- غردي محمد، مرجع سابق، ص: 60.

[2]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **مسار التجديد الفلاحي والريفي**، الجزائر، 2012، ص: 06.

مشاريع حيوية أطلق عليها مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتكاملة أو المندمجة، وتتجسد من خلال البرامج

الولائية للتنمية الريفية المتكاملة، التي تم إنشاؤها من الأسفل نحو الأعلى تحت المسؤولية المشتركة لمصالح الإدارة المحلية والمنتخبين المحليين والمواطنين والهيئات الريفية[1]،والتي يوضحها الشكل المبين في الصفحة الموالية:

شكل رقم (III-01): مخطط البرمجة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة



المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **مسار التجديد الفلاحي والريفي**، الجزائر، 2012، ص: 16.

يجسد الشكل أعلاه فكرة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، التي بادرت بها الدولة سنة 2002 في إطار مشروع التنمية الريفية، وقد تم الانطلاق فيها سنة 2006، وتعميمها سنة 2009، تتجسد هذه

العقود من خلال أربع أهداف أساسية هي:[1]

- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف؛
- تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لضمان تحسين المداخيل؛
- الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها؛

[1]- سفيان عمراني، مداخلة بعنوان: **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهانات الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، للملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الشلف 23-24 نوفمبر 2014، ص:07.

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **مسار التجديد الفلاحي والريفي**، مرجع سابق، ص: 25.

- حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي.

3- برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية:

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون في الاندماج في هذه السياسة الجديدة أي كل فاعلي التجديد الفلاحي والريفي ويتمحور حول مختلف أشكال أعمال تقوية القدرات البشرية ويفترض إن يقود هذا البرنامج البلاد إلى طريق:[1]

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛
- الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي لتشجيع وضع تقنيات جديدة في الوسط الإنتاجي؛
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي و متعاملي القطاع ؛
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والرقابة التقنية ومكافحة الحرائق.

ثانيا: جهود الدولة لتطبيق سياسة التجديد ألفلاحي والريفي

لتجسيد هذا البرنامج بشقيه تجديد الاقتصاد الزراعي والتجديد الريفي خصصت الدولة مبلغ **1000 مليار دج** أي ما يعادل 13.5 **مليار دولار** خلال الفترة **من 2009-2013**، وهو ما يمثل **200 مليار دج** سنويا لدعم النشاطات المذكورة سابقا وفق ما يلي:[1]

- تحمل الدولة تكاليف اقتناء البذور والشتلات وإعادة إنتاجها، كما يمنح دعم عمومي لأسعار اقتناء الأسمدة بالنسبة لكافة أنواع الإنتاج الفلاحي؛
- تخصيص مساعدات عمومية لاقتناء العتاد الفلاحي اللازم لكافة أنواع الإنتاج الزراعي وتربية الماشية، وعتاد الري المقتصد للمياه، يوجه للبيع بصيغة الإيجار للتجهيزات المصنعة محليا؛
- مواصلة دعم أسعار الحبوب حرصا على تشجيع الإنتاج المحلي ومنح الديمومة لأسعار محاصيل القمح والشعير التي تنتجها التعاونيات ،مع تقديم سعر تحفيزي لجمع محاصيل الخضر الجافة؛
- دعم تطوير إنتاج الحليب وجمعه من خلال دعم اقتناء البقر الحلوب، ودعم تجديد التجهيزات وشراء عتاد جمع الحليب وإنتاج العلف؛
- دعم إنتاج اللحوم بكل أنواعها؛

[1]- المرجع نفسه، ص: 07

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي**، مرجع سابق، ص: 26

- منح مساعدات هامة للإنتاج الذي تدره بعض الأنواع من الأشجار المثمرة، كما يستفيد إنتاج زيت الزيتون من دعم خاص يشمل اقتناء العتاد الموجه لإنجاز المعاصر؛
- كما يستفيد إنتاج التمور وتصديرها من دعم ملائم يشمل الحفاظ على غابات النخيل وتجديدها؛
- رفع كفاءات الإطارات العاملة في قطاع الفلاحة بتكوين المهندسين والتقنيين في الفروع والمهن الفلاحية، بالإضافة إلى استفادة التعاونيات الفلاحية وتعاونيات تربية المواشي من الإطارات الجامعية في إطار الإندماج المهني المرتبط بالقطاع الفلاحي.

الفرع الثالث: الأهداف الإستراتيجية لسياسة التجديد ألفلاحي والريفي لتحقيق الأمن الغذائي

حددت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر أهدافا استراتيجية من خلال سياسة التجديد ألفلاحي والريفي، وذلك في إطار الخطة الخماسية للتنمية (2010-2014)، والهدف من ذلك أساسا يتمحور حول إنعاش القطاع الفلاحي ككل، ودعم أسس تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، وقد تم اختيار الفترة من 2000 إلى 2020 لتحديد إنجازات هذه السياسة منذ انطلاقها سنة 2009 ويمكن رصد أهم هذه الأهداف في ما يلي:[1]

- تأمين المستثمرين الفلاحين فيما يخص العقار؛
- مواصلة التدعيم المالي في سبيل التجديد الفلاحي؛
- دعم الاستثمار العمومي في مجال الموارد المائية لتطوير الفلاحة؛
- تعبئة القطاع الصناعي لمرافقة التجديد الفلاحي؛
- تنظيم مهنة الفلاحة وفتح افاق مستقبلية للتصدير؛
- تجديد وفعالية متزايدة لأدوات التسيير العمومي؛
- إحداث أثر واضح على الأمن الغذائي والتنمية.

و في ما يأتي من البحث سنقوم بمحاولة تتبع الإنجازات المحققة والمتعثرة خلال تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وحصر انعكاساتها عل القطاع الزراعي وعلى الهدف الرئيسي لتبنيها وهو الاستثمار الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي، مع مقارنتها بما تحق خلال الفترة السابقة وهي فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من أجل تحديد أدق للسياسة الأنجح من بينهما.

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **مسار التجديد الفلاحي والريفي**، مرجع سابق، ص:27.

المبحث الثاني: مشاكل الاستثمار الزراعي والإجراءات المتخذة من قبل الدولة لمواجهتها

تتمثل مقومات الاستثمار الزراعي في القوانين والتشريعات والحوافز المادية المباشرة وغير المباشرة والعينية والنقدية، وكذلك البنية التحتية الأساسية خصوصا في المناطق الريفية ومناطق الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى وجود المؤسسات ذات الصلة المباشرة بالإنتاج الزراعي والتي تعمل على تطوير الاستثمار الزراعي من خلال وضع الخطط والبرامج المستقبلية، التي لها أهمية قصوى في خلق بيئة استثمارية ملائمة، وتقديم الدعم بالحجم المناسب والوقت اللازم.

المطلب الأول: أهم المشاكل التي واجهت الاستثمار الزراعي في الجزائر (2000-2017)

يتناول هذا المطلب أهم المشاكل والعراقيل التي تواجه تحقيق الاستثمار الزراعي لهدف الأمن الغذائي في الجزائر، خاصة بعد تكثيف الجهود في هذا الإطار، وقد تم التركيز على أهم العراقيل المتمثلة في مشكل العقار الفلاحي التي بقيت مطروحة منذ الاستقلال إضافة إلى مشكل ندرة الموارد المائية التي تعتبر أساس الزراعة.

الفرع الأول: إشكالية العقار الفلاحي

لطالما شغل موضوع العقار الفلاحي في الجزائر اهتمام السلطات والحكومات المتعاقبة والأفراد حتى قبل الاستقلال، ويعود هذا الاهتمام بالدرجة الأولى لسببين مهمين هما:

- ارتباط الأرض بالسيادة والوطنية؛
- ارتباط الأرض بمعركة الإنتاج والإنتاجية.

كما تشكل الأرض من منظور السلطة الأداة التي تراهن عليها لتحقيق الاكتفاء الذاتي للعديد من المنتجات الإستراتيجية، لكن هذين الارتباطين اصطدما بإشكالية عدم وجود نظام قانوني موحد للعقار الفلاحي حيث ورثت الجزائر أنظمة متناقضة لتسيير وتنظيم هذا المورد منذ الاحتلال الفرنسي، مما تسبب لا حقا في بروز ما يعرف بأزمة العقار الفلاحي، بعدما أصبح ينقسم العقار الفلاحي في الجزائر إلى ثلاث أقسام هي:[1]

[1]- سهيلة مصطفى، مرجع سابق، ص: 244.

- عقارات زراعية ملك للإدارة الاستعمارية؛
- عقارات زراعية تابعة للمعمرين؛
- عقارات زراعية تابعة للأهالي.

ويمكن القول أن العقار الفلاحي هو العامل الرئيسي في تحديد وتوجيه مسار التنمية الزراعة في الجزائر، وما يميز قاعدة الموارد الزراعية الأرضية في الجزائر هو أن الدولة تحوز على ثلث الأراضي الصالحة للزراعة، أي ما يعادل 2.5 مليون هكتار، وهي من أجود الأراضي الزراعية في الجزائر تدرج تسييرها من تسيير ذاتي للفلاحين إلى الثورة الزراعية ثم استصلاح الأراضي والانتفاع الدائم وصولا إلى حق الامتياز، وهو السبب الذي أدى إلى انفصال الفلاحين عن الأرض التي لم تعد ملكا لهم، مما جعلهم يدخرون كل الجهود لرفع إنتاجيتها والاعتناء بها، أما بالنسبة للقطاع الخاص وبالرغم من حيازته على ثلثي المساحة الصالحة للزراعة إلا أن أغلبها يقع في مناطق أقل جودة وخصوبة تتميز بتضاريسها الوعرة وكثرة الميلان، وتتركز غالبيتها في المناطق الداخلية للبلاد حيث يقل معدل تساقط الأمطار.[1]

أما عن استخدام الأراضي الزراعية على مستوى الوزارة فيشمل ما يلي:[2]

- الأراضي الفلاحية الكلية: وتشمل الأراضي المستغلة فعلا بالإضافة إلى المراعي، وتلك التي تتوفر على مقومات الزراعة لكنها تحتاج إلى استصلاح وتهيئة قبل زراعتها.
- الأراضي الصالحة للزراعة: وهي المساحات المستخدمة فعلا والتي تنقل داخلها الأراضي حسب نظام التبوير، مما يؤدي إلى تباين المساحة المزروعة من سنة إلى أخرى، وتشمل كل من الأراضي الموسمية والمستديمة والأراضي المتروكة.
- الأراضي المخصصة للمحاصيل الموسمية: تمثل مساحتها المساحة التي تزرع في سنة مضروبة في عدد المحاصيل التي تتعاقب عليها خلال تلك السنة، حيث تخضع للتناوب في زراعتها سواء تعلق الأمر بالأراضي المزروعة موسميا كزراعة البقوليات، أو ذات الزراعة السنوية
- الأراضي المخصصة للمحاصيل الدائمة: وتشير إلى الأراضي التي تزرع بمحصول واحد في السنة كالأشجار المثمرة.
- الأراضي المتروكة(المستريحة): وهي الأراضي الفلاحية غير الستغلة في أحد أو بعض المواسم الفلاحية (أقل من 05 سنوات)، لعدم كفاية المياه أو إراحتها لاستعادة قدرتها الإنتاجية.

[1]- المرجع نفسه، ص: 247.

[2]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مديرية العقار الفلاحي.

- المراعي: الأراضي غير المستغلة لأكثر من خمس سنوات، صالحة لرعي الحيوانات.

وفي ما يلي تطور توزيع الأراضي الزراعية في الجزائر للفترة 2000إلى2017:

جدول رقم(III-02): توزيع الموارد الأرضية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: ألف هكتار

السنوات	المساحة الكلية	الأراضي المستعملة في الزراعة		الأراضي غير الصالحة للزراعة		المرتفعات	
		المساحة	النسبة (٪)	المساحة	النسبة	المساحة	النسبة
2000	238174	40888.10	17.16	190144	79.83	2949	1.238
2001	238174	40983.84	17.20	190210	79.86	2745	1.15
2002	238174	40753.92	17.10	190433	79.95	2725	1.14
2003	238174	40817.94	17.13	190364	79.92	2735	1.14
2004	238174	42209.60	17.72	188969	79.34	2735	1.14
2005	238174	42380.60	17.79	188711	79.23	2793	1.17
2006	238174	42367.89	17.78	188710	79.23	2793	1.17
2007	238174	42448.84	17.82	189003	79.35	2504	1.05
2008	238174	42435.99	17.81	189032	79.36	2478	1.04
2009	238174	42466.92	17.83	188942	79.32	2504	1.05
2010	238174	42444.35	17.82	188969	79.34	2504	1.05
2011	238174	42443.86	17.82	188969	79.34	2504	1.05
2012	238174	42499.43	17.84	188908	79.31	2498	1.04
2013	238174	42889.30	18.00	188513	79.14	2498	1.04
2014	238174	42883.14	17.77	188228	79.02	2498	1.04
2015	238174	43395.42	18.22	188083	78.96	2475	1.04
2016	238174	43436.99	18.23	188178	79.00	2467	1.03
2017	238174	43725.83	18.35	188764	79.12	2274	0.95

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مصلحة الإحصائيات.

يبين الجدول رقم **(III-02)** التوزيع غير المتكافئ للأراضي الزراعية في الجزائر خلال الفترة2000-2017، حيث احتلت مساحة الأراضي غير الصالحة للزراعة حصة الأسد من المساحة الكلية بنسبة قدرت ب79.6% في متوسط الفترة 2000-2008، في حين قدرت خلال

متوسط الفترة 2009-2017 بحوالي 79.08%، ويعود هذا الانخفاض وإن كان طفيفا إلى زيادة استخدام الأراضي في البناء والأشغال العمومية، وتعد نسبة الأراضي غير الصالحة للزراعة مهمة جدا إذا ما قورنت بالمساحات الأخرى، حيث تشكل المرتفعات فقط 1.1% من المساحة الكلية للجزائر، في حين أن نسبة المساحية الكلية للأراضي المستغلة في الزراعة لم تتجاوز 17.5% منها خلال الفترة2000-2017 وهي نسبة مهمة جدا من منظور وفرة الموارد، ورغم ارتفاعها التدريجي من 40888.1ألف هكتار سنة2000 إلى 42435.99 سنة2008 إلا أن نسبة نموها لم تتعدى3.78% في الفترة2000-2008، أي نمو بوتيرة بطيئة جدا لا تخدم هدف تحقيق الأمن الغذائي بالاستثمار الزراعي في آجاله و قد استمر ارتفاع مساحة الأراضي المستخدمة في الزراعة خلال الفترة2009-2017 ليبلغ في المتوسط 43288.6ألف هكتار، أي بمعدل نمو بلغ 3.81 %عن متوسط الفترة السابقة، وبمقارنة المساحة الكلية للأراضي الزراعية 17.74% مع تلك المستغلة فعلا حوالي 8391.33 ألف هكتار في متوسط الفترة 2000-2017، نتأكد من وجود إمكانات كبيرة للاستصلاح الزراعي لاستغلالها في الاستثمار لزيادة الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي.

أما عن نصيب الفرد من المساحة المستغلة في الزراعة فهي مبينة في الجدول رقم **(III-03)** الموضح في الصفحة الموالية، حيث يبين أن مساحة الأراضي المزروعة في تزايد مستمر منذ سنة 2000 بفضل الإصلاحات المنفذة في ما يخص تسيير العقار الزراعي، لكن هذه الزيادة بلغت في مجمل الفترة 2000-2017 مساحة 250.75 ألف هكتار ورغم صدور القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008 والمتضمن التوجيه العقاري، إلا أن تغير مساحة الأراضي المزروعة لم يتغير، مما دفع بالدولة إلى إصدار قانون رقم 10-03 في 15 أوت 2010 والذي حددت من خلاله شروط وكيفيات تسيير الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وبعدها المرسوم التنفيذي رقم 11-06 المؤرخ في10جانفيي 2011 نتج عنهما تحسن طفيف في مساحة الأراضي المزروعة لم يتعدى13هكتار خلال الفترة2010-2013 بالمقابل عرف نصيب الفرد من الأراضي الزراعية انخفاضا مستمرا فهو يسير بشكل تنازلي منذ سنة2000إلى غاية سنة2014، حيث بعدما كان يصل 25٪ في الفترة 2000-2003، انخفض إلى24٪ في الفترة الموالية2004-2006، كما انخفض مرة أخرى بنفس النسبة ليصل إلى 23٪في الفترة2007-2009، ومن ثم

وصل إلى 22٪ بين سنتي2010و2011، واستقر عند 21٪ في الفترة2012-2015، مع انخفاضه إلى 20% في الفترة2016-2017.

جدول رقم(III-03): تطور نصيب الفرد من المساحة المستغلة في الفلاحة في الجزائر للفترة 2000-2017

السنوات	المساحة المزروعة ألف هكتار)	التغير النسبي في المساحة المزروعة	عدد السكان (ألف نسمة)	التغير النسبي في عدد السكان %	نصيب الفرد من المساحة المزروعة (هكتار/الفرد)
2000	8227.44	-	31710	-	0.25
2001	8193.74	0.04	32150	1.38	0.25
2002	8228.69	0.42+	32570	1.36	0.25
2003	8270.93	0.51+	33003	1.32	0.25
2004	8321.68	0.61+	33460	1.39	0.24
2005	8389.64	0.81+	33960	1.49	0.24
2006	8403.57	0.16+	34500	1.59	0.24
2007	8414.67	0.13+	35090	1.71	0.23
2008	8424.76	0.11+	35720	1.71	0.23
2009	8423.34	0.01-	36380	1.84	0.23
2010	8435.02	0.13+	37060	1.86	0.22
2011	8445.49	0.12+	37760	1.88	0.22
2012	8456.63	0.13+	38480	1.9	0.21
2013	8461.77	0.06+	39200	1.87	0.21
2014	8478.19	0.19+	39920	1.83	0.21
2015	8488.02	9.83+	39963	0.10	0.21
2016	8490.25	2.23+	40836	2.18	0.20
2017	8490.54	0.29+	41300	1.13	0.20

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مصلحة الإحصائيات

مما يعني أن نصيب الفرد من الأراضي الزراعية ينخفض كل ثلاث سنوات بنسبة01٪ وهو ما يعادل نسبة زيادة عدد السكان مما يظهر وبشكل واضح أن نصيب الفرد من العقار الزراعي لم يسجل أي ارتفاعا منذ سنة2000 بل فقط عدد السكان من يرتفع باستمرار دون تغطية من جانب العقار الزراعي

وهو أكبر عائق ومشكل يحول دون تنفيذ برامج الاستثمار الزراعي لعدم كفاية الأراضي وتغطيتها للنمو المتزايد للأفراد، وهو ما سيبعد البلاد كل البعد عن هدف تحقيق الأمن الغذائي.

الفرع الثاني: مشكل ندرة مياه الري الفلاحي

تعاني الجزائر كغيرها من الدول العربية من نقص الموارد المائية مقارنة بالمساحة الصالحة للزراعة ويبين الجدول أدناه تطور المساحة الزراعية المروية مقارنة بالمساحة المزروعة للفترة2000-2017.

جدول رقم(III-04): تطور المساحة الفلاحية المروية مقارنة بالمساحة المزروعة في الجزائر 2000-2017

الوحدة:(ألف هكتار)

السنوات	المساحة المزروعة	المساحة المروية	نسبة المساحة المروية إلى المساحة المزروعة (٪)
2000	8227.44	489.09	5.94
2001	8193.74	512.74	6.25
2002	8228.69	605.13	7.35
2003	8270.93	673.34	8.14
2004	8321.68	758.32	9.11
2005	8389.64	803.88	9.58
2006	8403.57	835.59	9.94
2007	8414.67	834.78	9.92
2008	8424.76	855.72	10.15
2009	8423.34	890.06	10.56
2010	8435.02	985.22	11.68
2011	8446.49	987.005	11.68
2012	8456.63	1042.92	12.33
2013	8461.77	1073.87	12.69
2014	8478.19	1141.077	13.45
2015	8488.02	1260.508	14.85
2016	8490.25	1325.371	15.61
2017	8490.54	1330.669	15.67

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مصلحة الإحصائيات

حيث عرفت المساحة المروية في الجزائر ارتفاعا متسلسلا ومتزايدا بشكل لافت منذ بداية سنة2000 أين كانت تقدر ب 489.09 ألف هكتار، لتصل سنة2004 إلى 758.32ألف هكتار أي ما يعادل تحسن بنسبة 64٪، وهي الفترة التي تزامنت مع تطبيق الدولة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ومع بداية الاهتمام بالقطاع الريفي تحسنت مساحة الأراضي المروية لتعادل ما قيمته 844.006 ألف هكتار على طول الفترة (2005-2008)، سنة2009 ومع تبني القطاع لإستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي بأهدافها الدقيقة التي تسعى إلى تحقيق أمن غذائي شامل ومستدام عن طريق

تكثيف الاستثمارات الزراعية، ارتفعت مساحة الأراضي المروية إلى 985.22ألف هكتار، واستمر التحسن حيث بلغ سنة2012 حوالي1042.92ألف هكتار، و1073.87ألف هكتار سنة2013أما سنة 2014 فقد بلغت المساحة المروية 1141.077ألف هكتار، واستمر التحسن ليبلغ في متوسط الفترة 2015-2017 حوالي 1305.516وهو ارتفاع مهم جدا يعكس فعالية إجراءات تشجيع الري الزراعي التي اعتمدتها سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

لكن رغم هذا التحسن في المساحة المروية إلا أنها تبقى قليلة جدا وغير كافية لتغطية مساحة الأراضي الزراعية المستغلة لنفس الفترة، فنسبة تغطيتها للأراضي الزراعية محتشمة جدا لم تصل إلى 10٪، منذ سنة2000إلى غاية سنة2007، وانطلاقا من سنة2008 وبعد الانطلاق في تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي تعدت هذه النسبة بصعوبة10٪ لكن الأمر المطمئن هو استمرارها في الارتفاع حيث بلغت في الفترة2010-2011ما يعادل 11.68٪، وتعدت12.5٪في الفترة 2012-2013 لتصل سنة2014إلى 13.45٪ وهو ما يعني أنها تحسنت بحوالي 120٪ في الفترة من 2000إلى2014 ثم

إلى 15.37% لمتوسط الفترة 2015-2017، وباعتبار الجزائر تقع في المنطقة العربية المتميزة بندرة سقوط الأمطار تبقى ضرورة بحث سبل زيادة مياه الري وتوفيرها أمرا يفرضه تحقيق الأمن الغذائي.

أما عن تطور المساحة المروية حسب المحاصيل الفلاحية فيوضحها الجدول **رقم(III-05)** في الصفحة الموالية:

جدول رقم(III-05): تطور المساحة المروية حسب المحاصيل الزراعية في الجزائر للفترة 2000-2017

الوحدة:(ألف هكتار)

السنوات	المساحة الكلية المسقية	الحبوب		الفاكهة		البقوليات		مزروعات صناعية		الكروم		مزروعات أخرى	
		المساحة	النسبة	المساحة	النسبة	المساحة	النسبة	المساحة	النسبة	المساحة	النسبة	المساحة	النسبة
2000	489.09	60.24	12.31	179.4	36.6	193.3	39.5	25.57	5.21	3.22	0.65	27.31	5.58
2001	512.74	72.47	14.13	188.9	26.99	198.7	38.7	23.89	4.67	5.75	1.12	21.89	4.23
2002	605.13	88.88	14.68	249.3	41.2	20.32	34.7	20.89	3.45	9.38	1.55	26.22	4.34
2003	673.34	78.42	11.64	294.4	43.72	234.7	34.8	22.42	3.32	7.78	1.15	35.57	5.28
2004	758.32	95.53	12.59	334.6	44.13	23.87	32.1	24.8	3.27	9.48	1.25	49.93	6.58
2005	803.88	82.99	10.32	372.8	46.38	263.7	32.7	22.76	2.83	22.66	2.82	39.42	4.9
2006	835.59	88.86	10.63	403.2	48.25	273.3	32.7	15.44	1.84	11.016	1.31	43.67	5.22
2007	834.78	79.81	9.56	419.4	50.24	267.3	32.0	16.91	2.02	11.14	1.33	40.1	4.8
2008	855.72	91.22	10.66	412.8	48.24	26.88	31.2	19.87	2.32	11.61	1.29	63.22	6.31
2009	890.06	90.43	10.15	426.8	47.95	289.8	32.5	18.0	2.02	10.005	1.12	54.86	6.16
2010	985.22	114.7	11.64	440.3	44.69	329.0	33.4	21.3	2.16	10.83	1.1	68.85	6.98
2011	987.05	130.4	13.21	446.4	45.22	319.7	32.4	23.3	2.36	9.43	0.95	57.65	5.84
2012	1042.9	138.9	13.32	456.3	43.75	337.2	32.3	23.6	2.26	8.92	0.85	77.8	7.45
2013	1073.8	144.7	13.47	446.4	41.75	358.2	33.3	21.85	2.03	8.68	0.8	93.95	8.74
2014	1141.7	147.5	12.92	461.8	40.46	379.4	33.2	22.8	1.94	9.18	0.8	120.3	10.54
2015	1325.3	210.7	15.89	406.8	30.69	----	---	30.53	2.30	----	---	0.6	0.04
2016	1330.6	256.7	19.29	449.4	33.77	----	---	29.80	2.23	----	---	2.43	0.18
2017	1359.1	214.4	15.77	410.1	30.17	----	---	32.02	2.35	----	----	1.651	0.12

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ولصيد البحري، مصلحة الإحصائيات.

حيث يظهر من خلال الجدول أن البقوليات والفاكهة تتصدران المساحة المروية في الجزائر، حيث تبلغ نسبة الري في كل منهما 39.5٪و36.6٪ على التوالي، فهاذين المحصولين يستهلكان أكبر قسط من مياه الري سنويا، بينما تتوزع النسبة المتبقية والمقدرة بحوالي 24٪ على باقي المحاصيل الزراعية الأساسية استمر هذا التفاوت في النسب على طول الفترة الممتدة من2000إلى 2017، وقد بلغت حصة محصول الحبوب وهو أهم المحاصيل الغذائية الإستراتيجية أقل من15٪ من مياه الري، أما المزروعات الصناعية والكروم فبلغت نسبت سقيها مجتمعة 8٪، ولم تتعدى نسبة ري باقي المحاصيل نسبة5٪ منذ سنة2000إلى غاية سنة2017، مع تسجيل تذبذب في توزيع حصص الري حسب المحاصيل طول هذه الفترة، وبالتالي فإن المساحة المروية في الجزائر لا

تتعدى في مجملها15٪ من إجمالي المساحة المزروعة مما يعني بقاء حوالي85٪ من المساحة المزروعة غير مروية وتعتمد فقط على تساقط الأمطار، والتي تتميز بالتذبذب وعدم الانتظام المكاني والزماني، مما يجعل الاستثمار الزراعي والأمن الغذائي مرهونين بالظروف المناخية غير المستقرة.

الفرع الثالث: تحليل أسباب فشل الاستثمارات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

إن حصة القطاع الزراعي الجزائري من إجمالي الاستثمار ضئيلة جدا خاصة في السنوات الأخيرة لم تتعدى 18٪ في أحسن حالاتها، زيادة على عجز مؤسسات الإقراض الزراعي عن القيام بتشجيع ومساندة هذا القطاع الحساس، وترجع هذه الضآلة في الاستثمارات الزراعية إلى عدة أسباب منها:

أولا: ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية

تبين المؤشرات الاقتصادية خاصة المتعلقة منها بالقطاع الزراعي والأمن الغذائي أن الإصلاحات الزراعية، التي تم اعتمادها لم تحقق تقدما ملموسا يذكر في زيادة المساحات المزروعة إذ تحسنت بمعدل ضعيف سنويا مقارنة بمستوى الطلب على الغذاء المتزايد والمقابل لنمو بطيء جدا للإنتاج. كما لم تنجح الإصلاحات الزراعية لضعف البنية التحتية لوسائل النقل والتخزين والتصنيع ولعدم الاهتمام الكاف بمعايير ومواصفات الجودة وشفع القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الجزائرية بالإضافة إلى نقص المتخصصين في التسويق الزراعي، وكل هذا راجع بالدرجة الأولى إلى:[1]

- سوء إدارة القطاع الزراعي؛
- إعطاء أولوية للأهداف السياسية؛
- قلة الاختصاصيين في علم الفلاحة.

ثانيا: ضعف سياسات البحث والإرشاد الزراعي والتقانة الحديثة

تعتبر مسألة توظيف البحوث الزراعية في تطوير الإنتاج الزراعي في الدول العربية ضرورة إستراتيجية في ضوء العجز الغذائي القائم والمتزايد، نظرا لكون الإنتاج الزراعي ذو طابع محلي تطبيقي من حيث الأساس، لذلك لا يمكنه الاعتماد كليا على أبحاث وتجارب الآخرين، كما أن

[1]- رزيق كمال، منصوري الزين، **الاستثمار الفلاحي والفجوة الغذائية في الجزائر – الطموح والتحدي**-، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد28، المجلد01، 2013، ص: 74.

كثيرا من المحاصيل والنظم الزراعية ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية ومنها الجزائر لم تعد تدرج في برامج أبحاث التكنولوجيا الحيوية للبلدان المتقدمة بسبب ضعف الطلب عليها في الأسواق العالمية.

إذ تعتمد زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي إلى حد كبير على التحديث التقني الذي يتوقف بدوره على البحوث الزراعية العلمية والتطبيقية بأنواعها المختلفة، يعتبر الاستثمار في مجال البحوث الزراعية وتطبيقها مجديا وذو عائد مرتفع، إذ تدل الدراسات التحليلية في هذا المجال أن متوسط عائد الاستثمار البحثي يبلغ حوالي40% سنويا، ولا يتجاوز حجم الاستثمار في ميدان البحوث الزراعية في الدول العربية عامة 0.5%من الناتج المحلي الزراعي، مقابل 1-2%في الدول المتقدمة[1].

في الجزائر، تفتقر مراكز الأبحاث الزراعية للكثير من التقنيات رغم الدور الفعال الذي تؤديه هذه المراكز بالتنسيق والتعاون مع المؤسسات البحثية العالمية وأهمها المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة الذي حقق تقدما ملموسا في هذا المجال خلال العقدين الماضيين، من خلال البرامج لبحثية المنفذة بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، كما أن نسبة المخصصات المالية المرصودة لدعم هذا النشاط لا تتجاوز 0.1%من الناتج المحلي الإجمالي[2].

إلا أن هذه المراكز لم تصل بعد إلى تحقيق الأهداف المنتظرة وذلك نتيجة عوامل عدة أهمها:[3]

- ضعف التنسيق بين المؤسسات المكلفة بالإرشاد الزراعي وهيئات البحث الزراعي؛
- ضعف الاستثمار في البحوث الزراعية؛
- عدم دراسة مواضيع البحث الزراعي واختيارها على أسس علمية وعدم توظيف نتائجها، وتحديد الأولويات؛
- عدم استقرار السياسات الزراعية واستمرارها لمدة زمنية لإعطاء النتائج المرجوة منها.

---

[1]- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد2017**، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص: 57.

[2]-أوسرير منور، بن خزناجي أمينة، مداخلة بعنوان: **تقييم تطور الوضعية الغذائية في الجزائر"دراسة تحليلية"**، الملتقى الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، جامعة برج بوعريريج، يومي /29أفريل2014، ص: 10.

[3]-رزيق كمال، منصوري الزين، مرجع سابق، ص: 75.

ثالثا: تحول الأسواق الخارجية وتدهور الزراعة المحلية

تتحول أسواق رأس المال الخارجية وكذا أسواق الإنتاج تدريجيا نحو سلوك جديد على وقع ارتفاع أسعار النفط لتهدد الأمن الغذائي في كل الدول المرتبطة بتلك الأسواق بشكل أو بآخر، وهكذا تحول الاستثمارات الخارجية من الطاقة إلى المعادن والحبوب مما زاد من الطلب الإجمالي على محزونات الغذاء فارتفعت أسعارها بعد أن شح المعروض منها، وتحولت الشركات الرأسمالية الكبرى من احتكار النفط إلى احتكار الحبوب والذهب، أما الدول الرأسمالية فتتحول تدريجيا إلى استغلال الأرض في إنتاج الطاقة الحيوية مما زاد من زراعة المنتجات النباتية المعدة للطاقة على حساب منتجات الغذاء أما المجتمعات كثيفة السكان مثل الهند والصين فقد تحول سلوكها الاستهلاكي إلى الطلب على اللحوم والأجبان مما ضاعف الطلب على غذاء الماشية وزاد من أسعارها، كل شيء يتحكم في اتجاهات الأسواق تغير عدا وضعية السياسات الاقتصادية في الدول النامية ومنها الدول العربية التي ازداد تدهورا.[1]

المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة من قبل الدولة لمواجهة مشاكل الاستثمار الزراعي في لبفترة 2000-2017

المقومات التشريعية والقانونية للاستثمار الزراعي هي كل النصوص التشريعية التي سنها المشرع الجزائري من أجل تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، والتي تعنى بتنظيم استغلال الأراضي وتسيير القطاع الزراعي بشكل عام، كذلك الحوافز التي نصت عليها سواء مالية أو تسهيلات قانونية.

الفرع الأول: الإجراءات القانونية و الحوافز المقدمة للمستثمرين في المجال الزراعي

استمرت الجزائر في تقديم تسهيلات وحوافز للفلاحين بغرض تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي ويظهر ذلك جليا من خلال تدرج النصوص التشريعية بمختلف أنواعها والتي تنصب في مجملها على تأطير تسيير العمل الزراعي.

[1]- رزيق كمال، منصوري الزين، مرجع سابق، ص: 76.

أولا: تطور قوانين وتشريعات الاستثمار الزراعي في الجزائر

عرفت المنظومة التشريعية تطورا مستمرا في القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار في القطاع الزراعي، خاصة بعد انطلاق سياسة التجديد الفلاحي التي تضمنها قانون التوجيه الفلاحي08-16المؤرخ في 03غشت 2008، إذ كرس الامتياز كنمط حصري لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة، وطبقا له تم وضع النصوص التالية:[1]

- القانون 10-03المؤرخ في 15غشت 2010، الذي حدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، عن طريق الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، الذي بعد دخوله حيز التنفيذ في مارس2011، تم إيداع أكثر من 195ألف ملف لدى مصالحه، من بين220ألف مستثمرة معنية بتحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق امتياز؛
- وضع فهرس للمستثمرات الفلاحية الذي يحين مع تسليم العقود الجديدة؛
- إعداد الأدوات القانونية ووضع هياكل الديوان الوطني للأراضي الفلاحية على المستوى المركزي، الجهوي والولائي؛
- المرسوم التنفيذي رقم 11-06 المؤرخ في 10جانفيي2011المحدد لكيفية استخدام الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة المخصصة أو الملحقة بالهيئات والمؤسسات العمومية؛
- القرار المؤرخ في 29مارس2011 والمتضمن المصادقة على دفتر الشروط الذي يحدد كيفيات الامتياز للهيئات العمومية على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة؛
- صدور النشور الوزاري المشترك رقم191المؤرخ في 29مارس2011 والمتعلق بنزع أراضي فلاحية لانجاز تجهيزات عمومية، حيث يضع هذا المنشور نظاما يسير نزع الأراضي الفلاحية لاستعمالها كوعاء عقاري لإقامة مختلف التجهيزات العمومية ذات المصلحة العامة؛
- صدور المنشور الوزاري المشترك رقم108المؤرخ في 23فيفري 2011والمتعلق بإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات، فبالنسبة للمستثمرات الخاصة تم استلام 1889ملف من المصالح المحلية للديوان الوطني للأراضي الفلاحية، تخص22960هكتار، منها 1063تمت المصادقة عليها لتكون موضع دعم مالي من الدولة بعد التوقيع على دفتر الشروط، وبالنسبة للأراضي الخاصة للدولة تم تحديد954محيط بمساحة تقدرب 453651هكتار، والتي ستكون بعد المصادقة على الدراسات موضوع تخصيص لصالح 22390 صاحب امتياز، وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أنه تم توقيع 172دفتر شروط؛

[1]-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **مسار التجديد الفلاحي والريفي**، مرجع سابق، ص: 26.

- صدور المنشور الوزاري المشترك رقم402المؤرخ في 06جانفيي2011 والمتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية، وتأمين العقار للمستثمرين، ولقد جاء هذا المنشور لاستدراك التأخير المسجل لإنهاء إجراءات تسليم العقود للمستثمرين المستفيدين من نظام حيازة الملكية العقارية الفلاحية؛

- صدور التعليمة الوزارية المشتركة رقم 196 في 14 مارس 2013 والمتعلقة بتخفيف إجراءات الوصول إلى العقار الفلاحي وإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية المواشي، بغرض استحداث مناصب شغل مستدامة في ولايات الجنوب؛

- صدور التعليمة الوزارية المشتركة رقم 981 في 25 نوفمبر 2015 والمتعلقة بتنشيط وتوجيه الاستثمار الفلاحي على المستوى المحلي؛

- صدور القانون رقم16-09المؤرخ في 03غشت سنة2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الذي يهدف إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي[1]؛

- صدور منشور وزاري مشترك رقم 1839 المؤرخ في 14 ديسمبر 2017 متضمن الاستفادة من العقار الفلاحي التابع للأسلاك الخاصة للدولة والمخصص للاستثمار في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

كل هذه القوانين والتشريعات أعطت دفعا جديدا للاستثمارات الفلاحية، خاصة بالنسبة للقطاع الخاص الذي أصبح يقوم بمعظم العمليات الإنتاجية والتجارية والتسويقية للمنتجات الزراعية، بينما بقيت الدولة تتكفل بالاستثمار في المشروعات المساهمة في تنمية القطاع، كتوفير البنية التحتية من فتح الطرق وتوصيل الكهرباء للمناطق الريفية ومناطق الاستصلاح وحماية الغابات وتوسيعها، وتوسيع الأراضي الفلاحية والرعوية وإنشاء شبكات الري وصرف المياه، وتقديم الخدمات المساندة للإنتاج الزراعي[2].

[1]-الجريدة الرسمية، عدد46، الصادرة في 03غشت2016، الجزائر، 2016، ص:17.

[2]-سهيلة مصطفى، مرجع سابق، ص: 222.

ثانيا: حوافز وبرامج تشجيع الاستثمار الزراعي

يعتبر الاستثمار الفلاحي في الجزائر أحد أهم مكونات السياسة الفلاحية، التي تهدف إلى إلى تحسين الإنتاج والإنتاجية وضمان دخول الفلاحين، وقد شكلت الإعانات المالية للدولة ومنح الاستثمار والإعفاءات الضريبية والجمركية أهم دعائم النظام التحفيزي من خلال:[1]

1- تحقيق أمن غذائي مستدام:

تهدف السياسة الفلاحية المعتمدة في الجزائر (سياسة التجديد الفلاحي والريفي)، إلى زيادة الاستثمارات الزراعية من أجل تحقيق أمن غذائي مستدام، وخلق تنمية بشرية متوازنة في الاقاليم الريفية التي أعيد إحياؤها دون استثناء وذلك بالاعتماد على مساهمة كل الفاعلين.

2- البرامج الموجهة لحكامة القطاع الفلاحي والريفي:

وتضمنت هذه البرامج تنظيم وهيكلة الفاعلين في الشراكة والتعاضد، دور الإدارة وعلاقاتها مع أصحاب المهنة، تقوية القدرات البشرية، وكذا تحديث كيفيات التسيير بالاعتماد على المسؤولية المشتركة لكل الفاعلين الخواص والعموميين.

3- البرامج الموجهة لإحداث نمو داخلي مدعم ومستدام:

تضمنت البرامج الخاصة بتطوير دور المستثمر كجالب للثروة ومسير للموارد الطبيعية، نمو الإنتاج والإنتاجية والنوعية، حماية الموارد الطبيعية، عصرنة الفروع وإدماج الفاعلين، تثمين وإعادة إحياء الأقاليم الريفية، كل ذلك تحت مسؤولية القطاع الخاص.

4- البرامج الموجهة لتجديد وإحداث فعالية متزايدة لأدوات التسيير العمومي:

تضمنت وضع إطار قانوني متطور ومتكيف مع التغيرات المدخلة، أدوات مالية وإجراءات دعم فعالة ضبط اقتصادي للإنتاج الفلاحي، عمليات الحماية والرقابة، وذلك تحت مسؤولية القطاع العام.

[1]-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **مسار التجديد الفلاحي والريفي**، مرجع سابق، ص: 12.

الفرع الثاني: التسهيلات الإدارية المفتوحة أمام الاستثمار الزراعي

منذ انطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي، تم إعادة تحديد أدوار عدد كبير من الفاعلين العموميين بمراجعة قوانينهم الأساسية، وتطهير وضعيتهم، إعادة هيكلة مصالحهم أو تجديد أجهزتهم للحكامة.

أولا: المؤسسات العاملة في مجال تطوير الاستثمار الزراعي

من بين عمليات إعادة التنظيم، وجهت بوجه خاص ثلاث تدابير نحو القطاع الخاص وهي:[1]

- إعادة تصويب مهام بنك الفلاحة والتنمية والريفية من حيث القروض والدعم العمومي؛
- الدخول الفعلي في العمل للديوان الوطني للأراضي الفلاحية لتسهيل وتأمين الوصول إلى العقار الفلاحي؛
- تنشيط ما بين المهن بإنشاء وتحميل المسؤولية للمجالس ما بين المهن حسب الفرع وحسب القطب الجهوي.

من جهة أخرى، فقد تمت دعوة المستثمرين الفلاحين إلى تجديد إنتماءهم إلى المنظمات المهنية كالجمعيات والتعاونيات الفلاحية والغرف الفلاحية والمجالس ما بين المهن وغيرها، للحصول على مختلف أشكال دعم الدولة وضمان تمثيلهم في الارتباطات الجديدة التي تقام بين الفاعلين.

كما تم إنشاء مختلف الفضاءات المشتركة (خاص/عام)، بالنسبة لخلية التنشيط الريفي للبلدية ولجانها التنفيذية للولاية، مقدرة عموما من طرف الفاعلين المشاركين فيها، فإن هذه الفضاءات المشتركة، تسمح بتقاسم المعلومة والحوار والتشاور حول الأعمال والمشاكل المعترضة والحلول الواجب تقديمها.

وقد تم في هذا الإطار الجديد للتشاور والشراكة إنشاء الهيئات التالية:[2]

- إنشاء مجالس ما بين المهن للفروع: مجلس وطني وستة مجالس جهوية وتسع لجان متخصصة حسب المواضيع بالنسبة لفرع الحبوب، مجلس وطني وتسعة مجالس جهوية وخمس لجان متخصصة حسب المواضيع بالنسبة لفرع الحليب، مجلس وطني على التوالي لفرع الطماطم الصناعية وفرع البطاطس وفرع زراعة الزيتون وفرع التمور وفرع تربية الدواجن وفرع الفلين؛
- إنشاء الديوان الوطني المهني للخضر؛
- إعادة إحياء وتصويب مهام الديوان الوطني المهني للحليب؛

---

[1]- غردي محمد، مرجع سابق، ص: 98.

[2]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **مسار التجديد الفلاحي والريفي**، مرجع سابق، ص: 14.

- تكييف النصوص المسيرة الغرفة الوطنية والغرف الفلاحية والولائية وتحديد كيفيات تجديدها؛
- تجديد أجهزة التداول للغرف والتعاضدية الفلاحية؛
- الوضع التدريجي ابتداءا من الفصل الأول سنة2012، على مستوى كل ولاية، اللجنة التنفيذية للتجديد الفلاحي والريفي، تضم مجموع الفاعلين (الإدارات المحلية، المهنيين، والمتعاملين)، لتنسيق برامج التجديد الفلاحي والريفي ومتابعتها.

وقد سجلت ثلاث أنواع جديدة من الشراكة في السنوات الأولى من تنفيذ هذه السياسة هي:[1]

1- تعميم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية:

حيث تم البحث عن دمج ما بين القطاعات، لعدة مصالح عمومية على نفس العملية وهذا انطلاقا من مرحلة التخطيط على المستوى القاعدي، كما تم توضيح عدة صعوبات هيكيلية خاصة بكل مؤسسة عمومية وتستوجب البحث على الحلول كلما ظهرت، فهي مسعى للتدريب، في نفس الوقت إيجاد الحل للشروع في التصحيحات في سير العلاقات بين الشركاء وتغطية كل مراحل سيرورة تنفيذ المشروع.

2- الشباك الوحيد الموضوع من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

والذي من خلاله خصصت شراكة ثلاثية الأطراف (الدولة-البنك-المتعاملين)، لتوفير الوصول الآلي للفرص التكميلية للقرض (الدعم-الضمان)، المرافقة لتنفيذ الاستثمارات المبادر بها من طرف المستثمرين والمتعاملين من الإنتاج الفلاحي وعصرنة الفروع، يمكن أيضا أن تتوسع هذه النظرة للشراكة لتشمل مصالح الدعم التقني وتقوية القدرات لمرافقة أحسن للمتعاملين في إنجاز مشاريعهم.

3- عقود النجاعة المعدة بين الإدارة المركزية ومديريات الولايات لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية:

تشكل تعهد بين وحدات نفس المنظمة، بالنظر إلى بلوغ النتائج، فقد بينت التجربة فائدة تطبيق هذا المبدأ للشراكة على كل المستويات، لاسيما أنه يضع مسؤوليات كل واحد مقارنة بالهدف المشترك المرغوب في تحقيقه ضمن مقاربة تشاركية، كما يعد مبدأ التعاضد أكثر أهمية من الشراكة، إذ التزم الفاعلون نحو أهداف مشتركة، فعليهم أيضا أن يلتزمو بتقاسم الأخطار الكبرى التي يمكن أن تمس بأحد الشركاء، ويمكن أن يتعلق الأمر بصفة واضحة بمصلحة تأمين وتعويض

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **مسار التجديد الفلاحي والريفي**، مرجع سابق، ص: 15.

مبنية على روح التضامن والتعاون كما هو منصوص عليه في قانون التوجيه الفلاحي لسنة2008، لايزال التعاضد وترجمته في واقع الوسط الريفي في بداياته، تحت قيادة الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية المعاد هيكلته و الذي أخذ مسؤولية مواصلة تطوير هذا المفهوم.[1]

ثانيا: إدراج كيفيات جديدة للتسيير لإشراك أفضل للفاعلين:

لضمان وتسهيل مساهمة الفاعلين، تم تطوير كيفيات جديدة للتسيير على وجه الخصوص مسعى برمجة تصاعدي وتساهمي (أنظمة إعلام، عقود نجاعة ومتابعة، تقييم دورية).

لقد تم تحديد مسعى البرمجة التشاركية والتصاعدية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، مع دليل برمجة المشاريع الصغيرة أو طلب دعم مالي، تم تقنين مختلف المراحل وكيفيات تقييم الطلب والمصادقة والدفع وإبرام الصفقات والغلق وتسوية النزاعات وسير هيئات التنسيق/التصديق/القرار وقد تم تسجيل انخراط كبير لسكان الأرياف والسلطات المحلية وسمحت فعلا كيفيات التسيير الجديدة، في زمن قصير بدمج أغلبية البلديات في تنفيذ هذه المشاريع.

أعطيت أهمية خاصة لاقتسام المعلومة، حيث تم إتمام النظام الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية الريفية، الذي يوفر معطيات حول حالة ظروف المعيشة في البلديات الريفية بمختلف قواعد المعطيات، ثم إثراءها وتحيينها من طرف مصالح الإدارة(المديرية العامة للغابات بالنسبة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والديوان الوطني للأراضي الفلاحية بالنسبة للعقار مثلا) لحفظ أحسن لأثر كل ما ينجز في القطاع الفلاحي والريفي وتوفير المعلومات لتسيير أو تحضير أعمال جديدة.

يجب أن تستغل مختلف أنظمة الإعلام بصفة أكثر لتوجيه الفاعلين وتعميق وتنويع التحاليل وتطوير وسائل الاتصال، و قد تم تحديد بعض طرق التحسين هي:[2]

- نظام الإحصائيات الفلاحية المعاد هيكلته مع التحضير للإحصاء العام للفلاحة الجديد في 2012؛
- تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة التي ستفيد في دمج كل هذه المعطيات في نظام إعلام فلاحي وريفي متفتح وسهل البلوغ؛

[1]-سهيلة مصطفى، مرجع سابق، ص: 224.

[2]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **مسار التجديد الفلاحي والريفي**، مرجع سابق، ص:17.

- تقوية القدرات في المتابعة والتقييم والاتصال لجمع وبث مختلف المعلومات التي تولدت عن نشاطات القطاع، بعيدا عن النتائج المرقمة التي في كثير من الأحيان، لا تعبر عن الواقع.

ثالثا: انطلاق برامج تقوية القدرات البشرية

منذ انطلاق برامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية، تم اتخاذ إجراءات مختلفة منها:[1]

- وضع هيكل وطني ينسق البحث الزراعي والغابي والمساعدة التقنية، قصد أقلمة مسؤولية برمجة ومتابعة وتقييم قدرات الفاعلين، تنوب عنها أيضا في هذا الإطار هيئات جهوية؛
- إعادة تأهيل المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية بتشكيل شبكة وطنية لمصالح الدعم التقني بالاتفاق مع 250 مكتب دراسات واستشارات فلاحية خاصة قيد التجسيد؛
- عصرنة المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي، وإعادة تأهيل دوره في نشاطات الاتصال والاعلام وترقية الدعم والاستشارة.

بالموازاة، فإن كيفيات تشخيص احتياجات التكوين وتقوية القدرات في مختلف المجالات طور الإعداد بينما تضاعفت جهود التكوين للفترة2009-2012، حيث مست أكثر من 50000شخص على كل

المستويات في عدة أشكال، تخص المجالات التالية:[2]

- إثراء مواضيع تقوية القدرات، لاسيما في تسيير المؤسسة، والتسيير العمومي والتساهمي؛
- تنويع وتكييف منتجات تقوية القدرات؛
- دعم التكوين المتواصل و تحيين مجموعة معارف ومؤشرات التكوين المتوجة بشهادات؛
- القيام بشراكات لتقوية قدرات ممولي الدعم التقني؛
- تحسين استعمال وتنسيق المساعدة التقنية للدولة.

رابعا: البنية الأساسية في المناطق الريفية ومناطق الإنتاج الزراعي

تعتبر البنية الأساسية من مقومات الاستثمار الزراعي خاصة في المناطق الريفية وماطق تواجد الإنتاج الزراعي الكبير، غير أن هذه البنيات الاساسية قليلة عبر التراب الوطني، مما دفع الدولة للاستثمار في هذا المجال لتوفير المياه عن طريق بناء السدود والحواجز المائية وحفر الآبار وتهيئتها، وإنشاء الطرق وإيصال الكهرباء إلى الأرياف ومناطق الإنتاج الزراعي، وتشجيع

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **مسار التجديد الفلاحي والريفي**، مرجع سابق، ص ص: 18-19.

[2]- سهيلة مصطفى مرجع سابق، ص:225.

الاستثمار باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز في المناطق و الولايات التي تتوفر على إمكانيات البنية الاساسية للإنتاج الفلاحي، مما شجع الفلاحين الخواص على الاستثمار حتى في المناطق النائية خاصة بعد إيصالها بالكهرباء، وفتح الطرق وتوفير المياه في تلك المناطق، مما مكن المستثمرين من تخفيض أعباء الاستثمار الفلاحي.[1]

الفرع الثالث: الدعم المالي والتمويل المقدمين لتشجيع الاستثمار الزراعي

تتمثل المقومات المالية للاستثمار الزراعي في الدعم والتمويل الزراعيين فهما محور العملية الاستثمارية.

أولا: سياسة الدعم الزراعي في الجزائر

انتهجت الجزائر سياسة دعم القطاع الزراعي منذ الاستقلال، باعتباره أهم حوافز تشجيع الاستثمار الزراعي من جهة، وسبيل لمحافظة تدخل الدول في تسيير ومراقبة وتمويل القطاع الزراعي من جهة أخرى، من خلال العديد من المخططات الفلاحية التي تهدف إلى الحفاظ على دوام النشاط الزراعي.

1- تطور سياسة الدعم في الجزائر:

يمكن تقسيم تطور سياسة الدعم في الجزائر منذ سنة 2000 حسب أهم المخططات الفلاحية كما يلي:

أ- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية2000-2008

تم تخصيص من خلال هذا المخطط ما يقارب 55.9 مليار دج في شكل دعم مباشر وغير مباشر من أجل رفع معدلات النمو داخل القطاع الزراعي، هذا ما تحقق خلال فترة وجيزة إذ ارتفع معدل النمو بين سنتي 2000-2002 بمعدل 18.7٪.

استخدم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أسلوب التدخل المباشر للدولة من أجل حماية الموارد المالية وضمان برنامج الدعم المستمر لجميع المشاريع، وفق الأساليب التالية: [2]

- دعم مداخيل الفلاحين على المدى المتوسط والقصير؛
- إعطاء الأولوية لدعم المنتجات الأساسية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي؛

[1]- غردي محمد، مرجع سابق، ص: 98.

[2]- وزارة الفلاحة والتنمية والريفية، **الدعم الفلاحي في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي**، مرجع سابق، ص: 04.

- دعم استصلاح الأراضي خصوصا تلك المتحصل عليها عن طريق الامتياز أو المتواجدة في مناطق صعبة مثل الصحراء والهضاب العليا؛
- دعم البحوث الزراعية بهدف تطوير الزراعة البيولوجية والاستخدام الأمثل للأسمدة.

ب- سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2009-إلى 2017

وضع برنامج التجديد الفلاحي والريفي الأسس الضرورية لتوجيه الدعم الفلاحي نحو تنمية الأقاليم الريفية ودعم البنى التحتية من تكوين وتأهيل إضافة إلى توجيه أهداف الدعم باتجاه فكرة تحقيق الأمن الغذائي، باستخدام العديد من الأساليب الداعمة والمحفزة للنشاط الفلاحي كأسلوب مسح ديون الفلاحين خلال فترات متفرقة آخرها سنة2009 والذي بلغ حوالي41مليار دج، مع تقسيمها ا لجزأين هما:[1]

الجزء الأول قدر ب46.8 مليار دج خصص لدعم النشاطات التالية:

- تكثيف الإنتاج الزراعي؛
- تطوير و تحديث نظم الإنتاج بما يتناسق مع التطور التكنولوجي في مجال البحوث الزراعية؛
- حماية الصحة النباتية والحيوانية و مكافحة الكوارث التي تعترض الإنتاج الزراعي.

أما الجزء الثاني خصص له اعتماد بمقدار 9.1 مليار دج من أجل:

- حماية الموارد المائية من سدود وآبار ومناطق استجماع المياه وتقديم الدعم من أجل تحديث وتجهيز أفضل الطرق في استغلال المياه؛
- تمديد العمالة في المناطق الريفية باختلاف نشاطاتها لإنعاش الوسط الريفي؛
- توسيع نشاط القطاع الزراعي داخل المناطق المحرومة.

1- أهم صناديق الدعم الزراعي

في إطار تنظيم السياسات الداعمة للقطاع الزراعي تم إنشاء عدة صناديق هدفها تسهيل وصول الإعانات المالية في شكل مساهمات حكومية للعديد من النشاطات الزراعية، بما يتوافق مع أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي، عملت هذه الصناديق على تقديم دعم بنسب تتراوح بين30إلى 50٪ من حجم الاستثمارات الفلاحية المنجزة مؤخرا، وتتمثل أهم هذه الصناديق في ما يلي:[2]

---

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية والريفية، **الدعم الفلاحي في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي**، متاح على موقع الوزارة.

[2]-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي**، مرجع سابق، ص: 28.

- صندوق الضمان الفلاحي؛
- صندوق الضمان على الكوارث الفلاحية؛
- الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية؛
- صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي؛
- صدوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؛
- صندوق ترقية الصحة الحيوانية والنباتية؛
- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية؛
- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب؛
- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؛
- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي؛
- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي؛
- صندوق دعم مربي المواشي وصغار الفلاحين.

2- أنواع الدعم الفلاحي في الجزائر

يمكن حصر أهم أنواع الدعم المقدمة في الجزائر للقطاع الفلاحي في ما يلي:

أ- الدعم المباشر: يتمثل في الأشكال التالية:

- دعم الأسعار؛
- دعم المدخلات والاستثمار؛
- دعم الإنتاج الفلاحي؛
- دعم أسعار الفائدة ومسح الديون البنكية؛
- دعم الكوارث الطبيعية.

ب-الدعم غير المباشر: كما تقوم الدولة بدعم الفلاحين بطريقة غير مباشرة من خلال:

- دعم الضرائب على الإنتاج الزراعي؛
- حماية المنتجات الزراعية.

ثانيا: الإقراض الزراعي

انطلاقت منذ سنة 2000 البرامج التنموية الهادفة لإنعاش الاقتصاد الوطني في مختلف القطاعات وانتهاج سياسة جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي تتمثل في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الذي ارتبط نجاحه بتفعيل دور القطاع المصرفي بتحديث مختلف هياكله، حيث تضاعفت مشاريع واستثمارات البنك الوطني للفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتعاضدية

الفلاحية[1]، مما مكنهم من توفير الاحتياجات المالية للمستثمرين الزراعيين بصفة فردية أو جماعية في شكل جمعيات أو تعاونيات، درست المؤسستين سنة2008 أكثر من 185 ألف مشروع بتكلفة إجمالية بلغت 195مليار دج، تكفلت المؤسستين بتقديم 115 مليار دج كقروض بنكية متعددة الأنواع وبمعدلات فائدة مختلفة، يتكفل الصندوق الوطني للدعم الفلاحي بتقديم 80 مليار دج كدعم زراعي.[1]

خصصت الدولة ما يفوق 300مليار دج بهدف تثبيت وتقوية الاستثمارات الزراعية التي تم إنشاؤها مع الحفاظ على المسار المنتهج من قبل، والهادف إلى إنعاش القطاع الزراعي.

لكن سرعان ما واجهت البنوك المناحة للقروض الزراعية وعلى الخصوص الصندوق الوطني للضبط الفلاحي مشكل عدم السداد مما جعله عرضة للإفلاس وحل جميع فروعه ووحداته الجهوية والمحلية ويعود السبب الرئيسي لعدم سداد المستثمرين الزراعيين لديونهم لتنوع المخاطر التي يتعرض لها الإنتاج الزراعي خصوصا تلك المتعلقة بالتقلبات المناخية والتي لا يمكن التنبؤ بها، إضافة إلى هشاشة مؤسسات التأمين النشطة في مجال التأمين على المنتجات والاستثمارات الزراعية، دون أن ننسى سياسة مسح الديون من فترة إلى أخرى وهي إحدى دوافع تغاضي المستثمرين عن السداد.

وبعد إطلاق برنامج التجديد الفلاحي والريفي سنة2008، وبفضل الشباك الوحيد الذي تم وضعه بالشراكة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أصبح من السهل على المستثمر أن يحصل على القرض والدعم المناسبين لمشروعه بعد دراسة المشروع على هذا المستوى، تطلبت هذه السياسة إعادة توجيه مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بتكريسها أكثر للفلاحة والتنمية الريفية والزراعة الغذائية إضافة إلى إنشاء صندوق الضمان على مستوى صندوق ضمان القروض لمرافقة القروض في القطاع الزراعي.

يمكن تقدير المستوى الحالي للاستثمار الزراعي والريفي من مستويات القرض والدعم مع إضافة:

- التطهير المالي لجميع البرامج التي أطلقها القطاع منذ 2000 وتحديد النزاعات قيد المعالجة؛
- مسح الديون البنكية للفلاحين المقدرة ب41مليار دج سنة2009؛

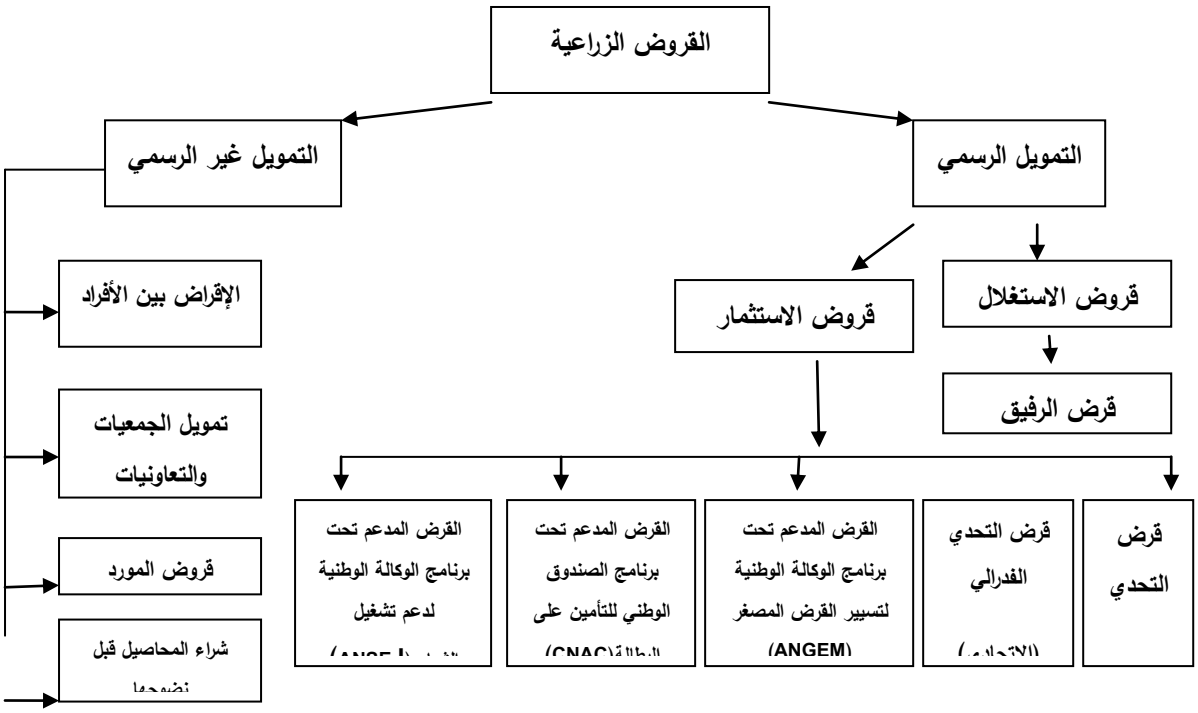
[1]– زواوي بومدين مرجع سابق، ص: 150.

[1] BADR,D.F,A : Situation des crédits investissement secteur prive et coopératif, 2001,p01.

- حصة هامة من الاستثمارات الزراعية تحققت بأموال خاصة.

أما عن أنواع القروض الزراعية المقدمة فيمكن تلخيصها في المخطط الموضح في الصفحة الموالية:

شكل رقم(III-02): أنواع القروض الزراعية الممنوحة للفلاحين في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على زواوي بومدينن مرجع سابق، ص ص:188-203.

إضافة إلى ذلك تم تقديم مساعدات أخرى للفلاحين تتمثل في كل من قرض التأجير الذي استحدث إلى جانب إنشاء صندوق ضمان القروض الموجهة للمزارعين، دون ان ننسى مساعدات الدولة لدعم أسعار الطاقة المستخدمة في الزراعة ومساعدات الدولة لتطوير الري من خلال الدعم المذكور سابقا[1].

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **اللقاء القومي حول الاستثمار الزراعي المسؤول من أجل الأمن الغذائي العربي**، مرجع سابق، ص: 21.

المبحث الثالث: تطور مقومات و مخصصات الاستثمار الزراعي في الجزائر في الفترة 2000-2017

سنتناول في هذا المبحث تطور مقومات الاستثمار الزراعي وكذا المخصصات المالية، بشقيها العامة والخاصة، مع الوقوف على مساهمة الوكالات والصناديق الوطنية في تمويل هذا النوع من الاستثمارات منذ سنة 2000إلى غاية سنة 2017، وهو ما سيجعلنا نرى بوضوح أهم المشاكل التي تعيق تطور الاستثمار في القطاع الزراعي خلال هذه الفترة.

المطلب الأول: تطور المقومات الطبيعية للاستثمار الزراعي 2000-2017

ساهم موقع الجزائر واتساع رقعتها الجغرافية في تنوع تضاريسها التي تشكل سطح الجزائر، وتقسمه إلى قسمين متباينين يؤثران على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبشرية عبر العصور، هما: الإقليم الشمالي وهو منطقة مرتفعة ذات تضاريس متنوعة تنتمي بنيتها إلى تضاريس منطقة البحر الأبيض المتوسط الحديثة، والإقليم الجنوبي وهو منطقة صحراوية تسودها الرتابة والجفاف.
إضافة إلى تنوع المناخ في الجزائر، الذي يتميز بكونه حار وجاف صيفا و معتدل ممطر شتاء في الشمال، قاري وحار وجاف في الجنوب.

الفرع الأول: وضعية الأراضي الزراعية

تعبر الأراضي الزراعية عن تلك الأراضي المستخدمة لزراعة المحاصيل الغذائية وتعتبر البنية الأساسية لقيام الاستثمارات الزراعية باعتبارها بيت النبات.

أولا: استخدام الأراضي في الزراعة:

يبين الجدول في الصفحة الموالية توزيع الأراضي الزراعية في الجزائر حسب الاستخدامات في الفترة 2000-2017

جدول رقم(III-06): توزيع الأراضي الزراعية في الجزائر للفترة 2000-2017

الوحدة:(ألف هكتار)

السنوات	المحاصيل الموسمية	الأراضي المستريحة	المحاصيل الدائمة	الاستخدام الفعلي	الأراضي غير المستعملة	مساحة الأراضي الزراعية الكلية
2000	**4141.13**	**3521.29**	**565.02**	**8227.45**	**866.34**	**40888.1**
2001	**3839.85**	**3743.42**	**610.47**	**8193.74**	**875.34**	**40983.84**
2002	**3812.76**	**3733.75**	**682.18**	**8228.69**	**882.46**	**40735.92**
2003	**3802.22**	**3701.47**	**767.24**	**8270.93**	**911.77**	**40817.94**
2004	**4109.96**	**3382.92**	**828.795**	**8321.68**	**1063.51**	**42209.6**
2005	**3921.19**	**3589.89**	**878.56**	**8389.64**	**1169.44**	**42380.63**
2006	**4064.85**	**3404.75**	**933.95**	**8403.57**	**1187.65**	**42367.89**
2007	**3895.53**	**3573.01**	**946.132**	**8414.67**	**1196.94**	**42448.84**
2008	**3925.97**	**3563.3**	**935.487**	**8424.76**	**1126.55**	**42435.99**
2009	**4069.38**	**3423.5**	**930.46**	**8423.34**	**1087.7**	**42466.00**
2010	**4225.78**	**3275.71**	**933.54**	**8435.02**	**1071.02**	**42444.35**
2011	**4254.88**	**3246.51**	**944.09**	**8445.49**	**1056.28**	**42443.86**
2012	**4354.24**	**3152.33**	**948.06**	**8454.63**	**1101.11**	**42499.43**
2013	**4452.18**	**3044.4**	**965.202**	**8461.77**	**1458.09**	**42889.31**
2014	**4487.93**	**3016.83**	**973.431**	**8478.19**	**1431.77**	**42883.41**
2015	**4368.61**	**3093.66**	**1025.75**	**8488.02**	**1938.87**	**43395.42**
2016	**4399.32**	**3046.32**	**1044.61**	**8490.25**	**2036.08**	**43436.99**
2017	**4531.97**	**2909.41**	**1057.67**	**8499.05**	**2436.61**	**43725.83**

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مصلحة الإحصائيات.

مساحة الأراضي الزراعية المستخدمة فعلا في الزراعة و إنتاج الغذاء عرفت ارتفاعا محتشما خلال الفترة2000-2017، حيث بعدما كانت سنة2000 تمثل 8227.44 ألف هكتار ورغم الانخفاض المسجل سنة2001 إلا أن الارتفاع تواصل تدريجيا ليصل سنة2008 حوالي 8424.76 ألف هكتار بمتوسط قدره 8319.45 ألف هكتار على طول الفترة 2000-2008 واستمر التحسن ليصل إلى 8435.02 ألف هكتار و8445.49 ألف هكتار سنتي 2010و2011 على الترتيب، في حين تجاوزت مساحة الأراضي المستغلة فعلا في الفلاحة 8461.71 ألف هكتار سنة2013 بعدما كانت تمثل 8454.63 ألف هكتار سنة2012، ثم 4878.19 سنة 2014، أي بزيادة قدرها 130.29 ألف هكتار في متوسط الفترة2009-2014 مقارنة بمتوسط الفترة2000-2008 وهي فترة تنفيذ الدولة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي من خلال الإجراءات التحفيزية التي فرضتها

لزيادة استصلاح الأراضي واستغلالها في إطار عقود الامتياز بتمويل من صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز والذي يهدف إلى توسيع المساحات الزراعية المستغلة فعلا.

أما الفترة 2015-2017 فقد تميزت بتباطؤ نمو مساحة الأراضي المستخدمة فعلا في الزراعة إذ لم تتجاوز الزيادة 11.03 ألف هكتار على طول الفترة.

تمثل المساحات المخصصة للمحاصيل **الموسمية** نسبة 50.33٪ من مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر، وقد شهدت تذبذبا خلال الفترة2000-2008، فبعد أن قدرت سنة2000 ب4141.13 ألف هكتار، انخفضت إلى 3839.86ثم 3812.76ثم 3802.22 ألف هكتار خلال السنوات 2001،2002و2003على التوالي، لكنها ارتفعت نسبيا سنة2004 لتصل إلى 4109.96 ألف هكتار، لكن سرعا نما انخفضت مجددا إلى 3921.19 ألف هكتار سنة2005، واستمر الأمر على حاله تنخفض سنة وترتفع سنة بنسبة صغيرة حيث بلغت نسبتها في المتوسط للفترة2000-2008 حوالي 3945.94ألف هكتار.

بعد سنة 2008 عرفت المساحات المخصصة للزراعات الموسمية ارتفاعا مستمرا بشكل متزايد بلغ في متوسط الفترة2009-2014 حوالي4307.39ألف هكتار، وهذا التحسن إنما يعكس نجاعة المشاريع المتخذة في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي بارتفاع قدره 361.45 ألف هكتار أي بنسبة نمو تعادل 9.16٪.

وقد استمر تركيز الدولة على الاستثمار في المحاصيل الموسمية من خلال رفع حجم المساحة المخصصة لها بعد سنة2015 حيث بلغ حجمها 4531.74 ألف هكتار سنة2017، أي بتحسن قدره 163.36 ألف هكتار.

أما عن المساحة الفلاحية المخصصة لزراعة المحاصيل **الدائمة** فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعا تدريجيا منذ سنة2000 (565.02ألف هكتار) إلى غاية سنة2008(935.48 ألف هكتار)، وبمتوسط قدر خلال الفترة2000-2008 بحوالي 794.2 ألف هكتار، واستمر الارتفاع خلال الفترة2009-2017 لتصل إلى 1057.67ألف هكتار بمعدل ارتفاع قدر ب 13.67٪ وهي نسبة مهمة تفسرها إجراءات غرس الأشجار المثمرة وتدعيم الزراعات المحمية، ورغم التحسن المسجل خلال تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي، إلا أن نسبة الأراضي المتروكة بقيت مرتفعة جدا 37.79٪ في متوسط الفترة2009-2014، حيث فاقت ثلاث أضعاف المساحة المستغلة في

زراعة المحاصيل الدائمة (11.23٪) من المساحة الكلية المستغلة فعلا وبقيت المساحة المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية تستحوذ على أكبر نسبة ب51.77٪ ما يفسر توجه الفلاحين إلى الاستثمار في الزراعات المدرة للدخل السريع (المحاصيل الموسمية) ما يجعل الإنتاج الزراعي في تذبذب مستمر.

ثانيا: المراعي الطبيعية:

يبين الجدول التالي تطور مساحة المراعي الطبيعية في الجزائر للفترة2000-2017

جدول رقم(III-07): تطور مساحة المراعي الطبيعية في الجزائر للفترة2000-2017

الوحدة: (ألف هكتار)

السنوات	مساحة الأراضي الزراعية الكلية	مساحة المراعي	نسبة مساحة المراعي من المساحة الزراعية الكلية (٪)
2000	40888.1	31794.32	%77.75
2001	40983.84	31914.7	%77.87
2002	40735.92	31624.77	%77.63
2003	40817.94	31635.24	%77.50
2004	42209.6	32824.41	%77.76
2005	42380.63	32821.55	%77.44
2006	42367.89	32776.67	%77.36
2007	42448.84	32837.22	%77.35
2008	42435.99	32884.87	%77.49
2009	42466.00	32955.88	%77.60
2010	42444.35	32938.3	%77.61
2011	42443.86	32942.08	%77.61
2012	42499.43	32943.69	%77.51
2013	42889.31	32969.43	%76.87
2014	42883.41	32973.18	%76.89
2015	43395.42	32968.51	%75.97
2016	43436.99	32910.65	%75.76
2017	43725.83	32798.67	%75.00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

انخفضت مساحة المراعي الطبيعية من 32968.51 ألف هكتار سنة 2015 إلى 32910.65 سنة2016 حسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية[1]، بسبب توجه الدولة لاستصلاح الأراضي الرعوية واستغلالها في إنتاج المحاصيل الغذائية.

أما وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري فتعتبر بأن مساحة المراعي الطبيعية في الجزائر لم تتجاوز في المتوسط 31742.25 ألف هكتار في الفترة 2000-2003 حسب إحصائيات الجدول رقم(**III-07**)، وهي فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لكنها تحسنت بعد ذلك بفضل مخططات التجديد الزراعي انطلاقا من سنة 2004، أين بلغت 32824.41ألف هكتار، أي بمعدل نمو 3.75% عن سنة2003، وهي نسبة معتبرة، وقد استمر هذا التحسن تصاعديا إلى غاية سنة 2008 أين بلغت مساحة الأراضي الرعوية 32884.87 ألف هكتار، ثم تواصل الارتفاع بنفس الوتيرة ليصل في متوسط الفترة 2009-2014 إلى 32953.76ألف هكتار، أي بمعدل زيادة قدرت ب1.87% عن الفترة 2000-2008، وهذا نتيجة انطلاق برنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي أولى اهتماما كبيرا لموضوع المراعي الطبيعية، ويبدو جليا من خلال الجدول أعلاه أن مساحة المراعي تأخذ حصة الأسد من مساحة الأراضي الزراعية الكلية 77.57% للفترة 2000-2012، لكن رغم شساعة المساحة الرعوية في الجزائر إلا أن 04 مليون هكتار منها فقط تعتبر مراعي جيدة، أما الباقي فتشهد حالة تدهور شديد حيث لا يتجاوز متوسط إنتاجية الهكتار منها 7.1 كلغ من اللحوم الحمراء وهو يعادل ثلث إنتاجية الهكتار في الدول المتقدمة، وحوالي نصف إنتاجية الهكتار في الدول النامية ويرجع هذا الانخفاض للعديد من الأسباب منها ضعف الإدارة الرعوية والممارسات الخاطئة كالرعي الجائر والمبكر، قلع الأعشاب، حراثة الأراضي الرعوية إضافة إلى إهمال التجديد والتسميد وتكرر فترات الجفاف وسوء توزيع الموارد المائية، كل هذه الأسباب تفسر انخفاض مساحة المراعي إلى 32798.67ألف هكتار سنة2017، أي بتراجع قدره 170.76ألف هكتار مقارنة بسنة2013 وهو ما يعادل تراجع نسبة المراعي من الأراضي الزراعية الكلية إلى حوالي 75% في الفترة2013-2017.

[1]-الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية2017، مرجع سابق، ص: 10.

ثالثا: الغابات:

تتطلب حماية الغابات إيلاء المزيد من الاهتمام لهذا المورد الهام والعمل على دمج سياسات وخطط وبرامج وإجراءات حمايتها ضمن السياسات الزراعية وخطط التنمية الوطنية وإدراجها ضمن مخططات متكاملة لاستخدامات الأراضي، إذ هناك العديد من الدول استطاعت تحسين أمنها الغذائي وزيادة مساحة الغابات على التوازي أو حافظت عليها دون أي نقص على غرار تونس.

يبيت الجدول التالي تطور مساحك الغابات في الزائر خلال الفترة 2000-2017:

جدول رقم(III-08): تطور مساحة الغابات في الجزائر للفترة2000-2017

الوحدة: ألف هكتار

السنوات	المساحة الكلية	مساحة الأراضي الزراعية الكلية	مساحة الغابات	نسبة مساحة الغابات إلى مساحة الأراضي الزراعية الكلية	نسبة مساحة الغابات إلى المساحة الكلية
2000	238174	40888.1	4223	%10.30	%1.77
2001	238174	40983.84	4235	%10.33	%1.77
2002	238174	40735.92	4228	%10.38	%1.77
2003	238174	40817.94	4257	%10.43	%1.78
2004	238174	42209.6	4260	%10.09	%1.78
2005	238174	42380.63	4289	%10.12	%1.8
2006	238174	42367.89	4303	%10.15	%1.8
2007	238174	42448.84	4216.38	%9.93	%1.77
2008	238174	42435.99	4228	%9.96	%1.77
2009	238174	42466.00	4227	%9.95	%1.77
2010	238174	42444.35	4254.8	%10.02	%1.78
2011	238174	42443.86	4255.84	%10.02	%1.78
2012	238174	42499.43	4268.11	%10.04	%1.79
2013	238174	42889.31	4273.67	%9.96	%1.79
2014	238174	42883.41	4318.4	%10.07	%1.81
2015	238174	43395.42	4220.03	%9.72	%1.77
2016	238174	43436.99	4090.90	%9.41	%1.71
2017	238174	43725.83	4082.45	%9.33	%1.71

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

أوردت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في كتابها السنوي للإحصاءات الزراعية لسنة2017 انخفاض مساحة أراضي الغابات في الجزائر سنة2016إلى 4090.99 ألف هكتار بعدما كانت تقدر سنة2015 بحوالي 4220.31ألف هكتار، ويرجع هذا الانخفاض في مساحة الغابات إلى الضغوط الزراعية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الغابات وأراضي الأحراج، مثل التعديات والحرق للاستيلاء على الأرض للتوسع الزراعي، والاستغلال الجائر بحكم طبيعة الغابات كملكية عامة معرضة للاستنزاف وضعف آليات تنفيذ الأنظمة والقوانين ذات الصلة، إضافة إلى تزايد الطلب على الأراضي والأخشاب والوقود تحت ضغط النمو السكاني، و تزايد العمران الفقر.[1]

أما في الجزائر فلم تتجاوز مساحة الغابات 4248.66 ألف هكتار في متوسط الفترة 2000-2005 حسب إحصائيات الجدول رقم(**III-08**)، وهي فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لكنها تحسنت بعد ذلك بفضل مخططات التجديد الزراعي انطلاقا من سنة 2006، أين بلغت 4303ألف هكتار، أي بمعدل نمو 1.28%، هذا التحسن لم يسمر كثيرا وعادت مساحة الغابات للانخفاض مجددا سنة2007 لتصل 4216.38 ألف هكتار، وقد شهدت الفترة 2008-2009 تذبذبا بين الارتفاع و الانخفاض بنسب قليلة جدا لم تتجاوز1%، وانطلاقا من سنة 2010 تحسنت مساحتها تدريجيا وبشكل متواصل لتصل سنة 2014إلى 4318.40ألف هكتار أي بتحسن قدره 1.64%، لكن تشجيع الدولة للاستثمار الزراعي ودعم برامج استصلاح الأراضي الذي مس الغابات بشكل كبير نظرا لخصوبة أراضيها جعل مساحة هذه الأخيرة تنخفض مجددا، بشكل مستمر منذ سنة 2015 إلى غاية سنة2017 لتصل إلى 4082.45 ألف هكتار وهي أقل مساحة تبلغها الغابات في الجزائر منذ سنة2000، أي تراجعت ب 235.95 ألف هكتار فقط في خلال ثلاث سنوات متتالية وهو رقم مرعب يقف حاجزا وعائقا كبيرا أمام تحقيق هدف الأمن الغذائي خاصة لما للغابات من دور هام في تحقيقه بما تنتجه من أغذية للحيوان وللإنسان نباتية كانت أو حيوانية.

كذلك فإن الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مساحة الغابات تأخذ أقل حصة من مساحة الأراضي الزراعية الكلية فهي لم تتجاوز منذ سنة2000 وإلى غاية سنة2017 نسبة10 %، كما تمثل أيضا أقل نسبة في المساحة الكلية للبلاد فهي لا تتعدى 1.8% وتتناقص باستمرار بسبب

[1]-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص: 50.

ضعف جهاز إدارة الغابات وتغاضي المسئولين عن بعض الممارسات الخاطئة كالرعي الجائر والمبكر في الغابات، قلع الأشجار بشكل غير قانوني لاستخدامها في الصناعة، حراثة الغابات واستخدامها في الزراعة من قبل بعض الفلاحين الخواص بدون أي رخصة إضافة إلى تكرار الحرائق خاصة في فصل الصيف.

الفرع الثاني: تطور الموارد المائية

تعتبر الجزائر من بين البلدان العربية التي تقل حصة الفرد فيها من المياه المتجددة سنويا عن حدود "الندرة الشديدة للمياه" البالغة 500م^3، كما تصل "نسبة الاعتماد" على الموارد المائية المتجددة (الجوفية والسطحية) المتدفقة من خارج حدود كل بلد إلى إجمالي موارده المائية المتجددة سنويا تتراوح بين 1 وأقل من10% فيها.

وتكتمل الرؤية حول أوضاع المياه في المنطقة من خلال مؤشر" الفقر المائي" وهو مؤشر شامل يأخذ في الاعتبار، بالإضافة إلى حصة الفرد السنوية من المياه المتجددة، أربع جوانب أخرى، حددها البرنامج الدولي للمياه لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة(اليونيسكو)، وهي:[1]

- سهولة النفاذ إلى موارد وخدمات المياه؛
- مقدرة المجتمع وكفاءته في إدارة موارده المائية؛
- مجالات استخدام المياه؛
- الاستدامة البيئية للموارد المائية.

وقد صنف هذا المؤشر الجزائر سنة2016 كبلد يشهد فقر مائي شديد.

أولا: الأمطار:

يتميز القطاع الزراعي في الجزائر بطابعه التقليدي حيث يعتمد بشكل كبير على الزراعة المطرية، التي تحقق غاياتها فقط في حال تجاوز الكميات المتساقطة 450ملم سنويا، والتي تستفيد منها فقط الأراضي الزراعية الواقعة في الشمالية الوسطى والشرقية وأحيانا فقط الغربية حسب ما يبينه الجدول التالي:

[1]– التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص: 78.

جدول رقم(III-09): متوسط سقوط الأمطار في الجزائر

المناطق	الغرب	الوسط	الشرق
المنطقة الساحلية	400	700	900
الأطلس التلي	600	1000-700	1600-800
الهضاب العليا	250	250	400

المصدر: سهيلة مصطفى، مرجع سابق، ص: 254.

يبين الجدول اختلاف كمية الأمطار المتساقطة في الجزائر حيث أكبر كمية منها في الأطلس التلي إذ تصل 1000مم في السنة وأحيانا تفوق ذلك، في المرتفعات الجبلية الشمالية، أما الهضاب العليا والأطلس الصحراوي فتتراوح بين250و400مم سنويا، كما تصل في بعض المرتفعات إلى 600ملم سنويا، أما الصحراء الجنوبية فأمطارها ترتبط بأمطار المنطقة المدارية حيث تعتبر صيفية وقليلة.

من أهم خصائص المناخ الجزائري، تناقص كمية الأمطار المتساقطة من الشرق إلى الغرب وذلك راجع لاعتراض جبال الريف والأطلس المتوسط في المغرب وشبه الجزيرة الأيبيرية الرياح المحيطة الممطرة كما أن ارتفاع المناطق الشرقية في الجزائر أعلى من المناطق الغربية فيها.

ثانيا: المياه الجوفية

تتمثل المياه الجوفية في كل من الحفر، الآبار والينابيع المستخدمة في ري الأراضي الزراعية سواء من قبل الدولة أو المستثمرين الخواص أو حتى صغار الفلاحين، و يبين الجدول التالي هذه المصادر والمساحة المروية بواسطة كل مصدر منها خلال الفترة2000-2017 :

جدل رقم(III-10): توزيع مصادر مياه الري في الجزائر خلال الفترة2000-2017

مصادر مياه الري	نوع المصدر	2008-2000			2014-2009			2017-2015		
مصادر المياه السطحية		عدد المصادر	المساحة المروية	النسبة %	عدد المصادر	المساحة المروية	النسبة %	عدد المصادر	المساحة المروية	النسبة %
	السدود الكبرى	38	63.4	7.41	42	9.616	7.83	---	---	----
	السدود الصغرى	118	6.33	0.74	152	10.07	0.82	168	10.68	0.81
	سدود التل	209	3.85	0.45	294	6.877	0.56	278	6.51	0.49
	خطوط الماء	12017	60.67	7.09	12448	89.038	7.25	----	---	----
مصادر المياه الجوفية	الحفر	70718	403.9	47.2	72608	596.49	48.57	73244	633.88	48.55
	آبار	151007	258.8	30.17	15841	386.36	31.46	15643	357.51	27.38
	ينابيع	6110	11.94	1.39	6438	21.49	1.75	5349	23.031	1.76
مصادر أخرى		1218	12.66	1.48	1384	21.12	1.72	1817	273.7	20.96
إجمالي المساحة المروية		855.7		100	1141.0		100	1305.5		100

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مديرية الري

عرفت المساحة المروية في الجزائر ارتفاعا مهما منذ سنة 2000، فبعد أن كانت لا تتعدى 855.7ألف هكتار في متوسط الفترة 2000-2008، تمثلت حصة الأراضي المروية عن طريق المياه السطحية في 15.69% من خلال 12382مصدرا متنوعا، بينما بلغت حصة الأراضي المروية عن طريق المياه الجوفية 78.76%، موزعة على 227835 مصدر متنوع، وتبقى نسبة 5.55% مروية من قبل مصادر أخرى بلغ عددها 1218 مصدرا، وارتفعت مع بداية تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي سنة 2009 لتصل في متوسط الفترة2014/2009 حوالي 1141.0ألف هكتار

اعتمدت 16.46% منها في ريها على المياه السطحية عبر 13236 مصدر، و83.5% منها على 238845 مصدرا جوفيا، أي ارتفاع المساحة المروية بحوالي 33.34% بعد أزمة الغذاء العالمي لسنة2008 مقارنة بالفترة السابقة لها، وهي نسبة مهمة جدا تفسر الإجراءات المتخذة لتشجيع الري الزراعي في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي والمتمثلة في ما يلي:[1]

- دعم30% لإنجاز الآبار العميقة بالضرب بسقف 2000دج للمتر طولي، من أجل تجنيد الموارد المائية؛
- دعم 30% لإنجاز الآبار العميقة بالدوار بصفيحة سوداء مملسة ملحمة بسقف 8000دج للمتر طولي؛
- دعم 30% لإنجاز الآبار العميقة بالدوار من مادة الاينوكس بسقف 15.000دج للمتر طولي؛
- دعم 30%إنجاز الآبار العميقة الجماعية بالضرب سقف الدعم 2400دج /المتر طولي؛
- دعم 30% لإنجاز الآبار العميقة الجماعية بالدوار بصفيحة سوداء مملسة ملحمة يسقف الدعم 9000دج للمتر طولي؛
- دعم 30% لإنجاز الآبار العميقة الجماعية بالدوار من مادة الاينوكس بسقف 20000دج للمتر طولي؛
- دعم 30%حفر الآبار وأعمال البناية بسقف 5000دج /المتر طولي؛
- دعم 30% لمشروع جماعي خاص بإقامة شبكة لجلب مياه السقي بالتجهيزات والنهايات لمساحة سقي من سد مياه؛
- يقدم دعم ب30% لأجهزة الضخ ذات الاستعمال الفردي أو الجماعي؛

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية والريفية، **الدعم الفلاحي في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي**، مرجع سابق.

وبخصوص إنشاء هياكل التخزين الوسيطية للمياه:

- يقدم دعم 30% بسقف 150000دج للمنشأ لأحواض الجمع من الإسمنت بسعة قصوى 10م^3

-دعم 30% بسقف 400000دج للمنشأ لأحواض الجمع بالغلاف الأرضي بسعة 1500م^3 وبسمك 1.5مم فما فوق؛

- دعم 30% بسقف 500000دج للمنشأ لأحواض الجمع الجماعية بالغلاف الأرضي بسعة تفوق 1500م^3 إلى غاية 4500م^3 وبسمك 1.5 مم فما فوق؛

- يقدم دعم بنسبة 30% لأجهزة الري بالرش في إطار قرض الإيجار في حدود 24 مرش لسقي مساحة مابين 01إلى 10 هكتارات ولفافة واحدة لكل مستثمرة قدرتها من 05 هكتارات فأكثر؛

- دعم بنسبة 30% في شكل قرض إيجار لأجهزة الري الموضعي لمساحة أقل من 10 هكتار؛

- بهدف إعادة الاعتبار للفقرات (زراعة الوحدات) يقدم دعم 30% لإقامة أنظمة مقتصدة للري على مستوى لكل من الساحات المسقية والحابسة للمياه؛

وارتفعت مجددا مع نهاية المرحلة الأولى لتطبيق البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، حيث بلغت في متوسط الفترة2015-2017 حوالي 1305.5 ألف هكتار حيث رويت نسبة 1.3% فقط منها عن طريق المياه السطحية عبر 446 مصدر، و77.69% منها على 225023 مصدرا جوفيا، أي ارتفاع المساحة المروية بحوالي 14.41% بفضل الإجراءات المتخذة في إطار المكون الثاني من مكونات البرنامج وهو استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المالية لترشيد استخدام مياه الري و مصادر المياه غير التقليدية إذ نفذت الجزائر في هذا الصدد عدة مشاريع تتمثل في:[1]

- الري التكميلي للحبوب لمساحة 201 ألف هكتار؛
- تحسين الري السطحي التقليدي على مساحة 214.8 ألف هكتار؛
- تجهيز نحو207.7 ألف هكتار بتقنيات الري الموضعي؛
- تقدر كميات المياه المتوفرة نحو 10مليار متر مكعب؛
- بلغت التكاليف الاستثمارية لمشروع واحد من 04 مشروعات معدة للتنفيذ نحو2.00 مليون$.

[1]- موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية **http://www.aoad.org/** ، تقارير مختلفة

إضافة إلى برامج أخرى أو مشروعات مقترحة ومعدة للتنفيذ والتي تحتاج إلى تمويل على غرار:[1]

- مشروع تطوير تقنيات الري المقتصدة –الري بالتنقيط؛
- مشروع استعمال المياه المعالجة في 05 مناطق نموذجية ومساحة 5950 هكتار مستعملة.

المطلب الثاني: تطور المقومات البشرية للاستثمار الزراعي 2000-2017

تتمث المقومات البشرية في كل من عدد السكان الذين يقطنون الأرياف حيث تعتبر الزراعة نشاطهم الأساسي، وهو ما يحدد حجم القوى العاملة في هذا القطاع.

الفرع الأول: عدد السكان الريفيين

تغير عدد السكان الريفيين في الجزائر للفترة2000-2017 حسب الجدول التالي:

جدول رقم(III-11): عدد السكان الريفيين في الجزائر للفترة2000-2017

الوحدة (ألف نسمة)

السنوات	عدد السكان الكلي	عدد السكان الريفيين	نسبة عدد السكان الريفيين إلى عدد السكان الكلي
2000	31710	12852	%40.52
2001	32150	12859	%39.99
2002	32570	12224	%37.53
2003	33003	13000	%39.39
2004	33460	13825	41.31%
2005	33960	13158	38.74%
2006	34500	13320	38.60%
2007	35090	13684	38.99%
2008	35720	13843	38.75%
2009	36380	13970	38.40%
2010	37060	13970	37.69%
2011	37760	13970	36.99%
2012	38480	10065	26.15%
2013	39200	9926	25.32%
2014	39920	9792	24.52%
2015	39963	10357	25.91%
2016	40836	10413	25.49%
2017	41300	10531	%25.50

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية أعداد متفرقة

[1]- المرجع نفسه.

بلغت نسبة عدد السكان الريفيين إلى إجمالي عدد السكان في الجزائر حوالي 36.43% خلال الفترة 2000-2017 حسب إحصائيات الجدول رقم(**III-11**)، وهي نسبة معتبرة لكنها تظل قليلة مقارنة بالمتوسط العالمي كما سبق الذكر، وقد تميز عدد السكان الريفيين بالتذبذب حيث بعد أن كان يفوق 40% من إجمالي السكان، انخفض إلى 37.53% سنة2002، ما دفع بالجزائر للتفكير في إضافة البعد الريفي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية الهادف إلى تنمية الريف الجزائري و عصرنته مما يشجع السكان خاصة الأصليين الذين هاجرو إلى المدن بسبب الظروف السياسية وانعدام الأمن سنوات التسعينات على العودة والاستقرار مجددا في الأرياف خصوصا بعد تعودهم على نمط الحياة في المدن، ونتيجة لذلك ارتفع عدد السكان الريفيين إلى 13825ألف نسمة بنسبة 41.31% من إجمالي السكان وهو ما يعني نجاح هذا المخطط في إحداث هجرة عكسية نحو الأرياف، لكنها سرعان ما تراجعت تدريجيا حيث بلغت هذه النسبة في المتوسط 39.31% خلال الفترة 2000-2008، ولعل أهم أسباب تراجع عدد السكان الريفيين رغم الحوافز المعلنة من قبل الدولة هو تأخر هذه الأخيرة في تنفيذ مشاريع التنمية المحلية، ارتباط معظم السكان العائدين من المدن بوظائف خارج الريف دفعتهم للتراجع نحو المدن، أيضا افتقار وحتى انعدام معظم النشاطات المهنية في الريف للتأمين الصحي والاجتماعي، إضافة إلى قلة وانعدام البنى التحتية والمرافق العمومية الضرورية في الأرياف.

ورغم اتخاذ الدولة لإجراءات تحفيزية جديدة هدفها جلب السكان نحو الريف من أجل رفع نسبة اليد العاملة في القطاع الزراعي وتربية الحيوانات إلا أن عدد السكان الريفيين ارتفع قليلا (127ألف نسمة) سنة2009 بينما ارتفع عدد السكان الإجمالي ب660ألف نسمة في نفس السنة، وهو ما يفسر انخفاض نسبة عدد السكان الريفيين إلى إجمالي عدد السكان إلى حدود 30% في متوسط الفترة2009-2017، رغم ارتفاع إجمالي عدد السكان بحوالي 16.11% خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة2000-2008، وهي نسبة ضئيلة جدا باعتبار المورد البشري الريفي العنصر الحاكم والفاعل في عملية التنمية وإنتاج الغذاء، وفي ذات الوقت يعتبر غاية الأمن الغذائي بتمكينه من الحصول على الغذاء الصحي والمستدام، ومن ثم فإن أهمية السكان الريفيين لا تكمن فقط في عددهم بل في خصائص هذه الفئة وسماتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهي أهم مدخلات الإنتاج الزراعي.

الفرع الثاني: القوى العاملة الزراعية

يوضح الجدول التالي تغير حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017):

جدول رقم(III-12): القوى العاملة الكلية والزراعية في الجزائر للفترة2000-2017

الوحدة (مليون عامل)

الفترة	اليد العاملة الكلية	اليد العاملة الزراعية	نسبة اليد العاملة الزراعية إلى اليد العاملة الكلية(٪)
2000	8.802	2.824	32.03
2001	9.059	2.898	31.9
2002	9.249	2.204	23.78
2003	9.518	2.287	23.95
2004	9.747	2.234	22.87
2005	9.986	2.237	22.33
2006	10.202	2.212	21.66
2007	10.436	2.220	21.27
2008	10.678	2.244	21.97
2009	10.91	2.358	21.53
2010	11.207	2.42.	21.59
2011	11.474	2.442	19.52
2012	11.727	2.476	21.75
2013	11.968	2.528	21.07
2014	12.199	2.550	20.91
2015	10.594	2.559	24.15
2016	10.895	2.546	23.36
2017	11.164	2.608	23.36

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات

حجم العمالة الزراعية قد انخفض من 2.824 مليون عامل سنة2000إلى 2.204 مليون عامل سنة2002أي بتراجع قدره 0.62 مليون عامل، وعلى العموم بلغ حجم العمالة الفلاحية 2.2441 مليون عامل في متوسط الفترة 2000-2008، مع ارتفاع تدريجي مستمر بعد ذلك خلال الفترة2009-2014، حيث انتقل من 2.35 مليون عامل سنة 2009إلى 2.55 مليون عامل سنة 2014 أي بمعدل ارتفاع 6.44%، مع تسجيل انخفاض نسبة اليد العاملة الزراعية إلى اليد العاملة الكلية من 32.03% سنة 2000إلى 31.9%، ثم استقرت في حدود 20% على

طول الفترة 2000-2017 أي انخفاض نسبة اليد العاملة الزراعية من اليد العاملة الكلية بنسبة39.05%خلال الفترة2000-2017، وهو رقم مريب ترجع أسبابه الرئيسية إلى مالي:[1]

- الهجرة المتتالية من الريف إلى المدن بحثا عن الخدمات العامة غير المتوفرة في الأرياف وكذا البحث عن فرص عمل خارج القطاع الزراعي بسبب قلة الامتيازات الممنوحة في هذا القطاع وارتفاع حجم المخاطرة فيه.
- الظروف السياسية التي عاشتها الجزائر خلال العشرية وعدم توفر الأمن في الأرياف دفع العديد من أصحاب الأراضي إلى هجرة أراضيهم والتوجه نحو المدن بحثا عن الأمن والاستقرار.

ورغم التحسينات المسجلة بعد سنة2008 في مجال التشغيل الزراعي إلا أن الإحصائيات لا تشير إلى اليد العاملة الفعلية على اعتبار أن اليد العاملة الدائمة تمثل 39% فقط من اليد العاملة الكلية في حين تعبر النسبة الباقية عن عمال مؤقتين، ويرجع التحسن في اليد العاملة الزراعية إلى ما تضمنته سياسة التجديد الفلاحي والريفي من برامج وظروف تخدم التوسع الأفقي والرأسي من خلال برامج الدعم والمساندة والتي نتج عنها التوجه نحو الاستثمار الزراعي بمختلف أشكاله، بهدف تقوية الأمن الغذائي والتنمية البشرية والقضاء على الجوع.

الفرع الثالث: المقومات المادية والبيولوجية للاستثمار الزراعي

لا تكفي الموارد الطبيعية وحدها لقيام استثمار كامل، بل لابد من استخدام الأموال والوسائل المادية والتكنولوجية ونتائج البحوث البيولوجية لتكييف الموارد الطبيعية والبشرية في ما يخدم هدف العملية الاستثمارية.

أولا: الموارد المادية (التكنولوجية)

يظهر جليا من خلال الجدول رقم **(III-13)** الموجودة في الصفحة الموالية التغيرات المستمرة في اقتناء العتاد الزراعي من قبل المستثمرين في القطاع خلال الفترة2000-2017، على اعتبار أن العتاد الزراعي كله عتاد ذو عمر اهتلاك طويل، مما يفسر الفرق الكبير في أرقام المبيعات منه من سنة إلى أخرى حيث:

[1]-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص: 54.

جدول رقم(III-13): عدد الجرارات والحاصدات في الجزائر للفترة2000-2017

السنوات	عدد الجرارات	عدد الحاصدات	معدات الري	معدات النقل
2000	1077	1026	1761	1943
2001	1086	1026	1761	1948
2002	1494	1058	9540	2436
2005	2156	488	5816	1330
2006	970	435	1124	1593
2007	1163	613	1328	2657
2008	994	347	801	1421
2009	1090	646	1131	971
2010	1029	861	1540	2066
2011	1177	768	1636	2346
2012	1142	743	1544	3740
2013	994	660	1860	1426
2014	139	792	1765	2204
2015	9467	2292	27337	12255
2016	5626	408	12455	2013
2017	9190	176	6248	4573

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات.

عدد الجرارات: تم اقتناء أكثر من 1277 ألف جرار في متوسط الفترة 2000-2008 المتزامنة مع تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، مما يعني إقبال المستثمرين بشكل معتبر على الاستثمار واقتناء العتاد الخاص به في هذه الفترة، وبعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي ارتفع عدد الجرارات المقتناة حديثا من قبل المستثمرين إلى 3317.11ألف وحدة مما يفسر ارتفاع حجم الاستثمارات الزراعية بفضل هذه السياسة.

عدد الحاصدات: لم يتجاوز مجموع المبيعات منها 774.33 ألف وحدة في متوسط الفترة 2000-2008 المتزامنة مع تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، مما يعني إقبال المستثمرين بشكل معتبر على الاستثمار واقتناء العتاد الخاص به في هذه الفترة، وبعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي ارتفع عدد الحاصدات المقتناة حديثا من قبل المستثمرين إلى 816.22ألف وحدة أي ب5.41%.

معدات الري: وتجاوز مجموع المبيعات من معدات الري 3688.5 ألف وحدة في متوسط الفترة 2000-2008 وهو ما يفسر بالإقبال المتزايد للمستثمرين على القطاع الفلاحي في هذه الفترة،

بتطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي تضاعف مجموع عتاد الري المقتنى حديثا إلى 6168.44ألف وحدة.

معدات النقل: بلغ مجموع معدات النقل المباعة للمستثمرين حوالي 1904 ألف وحدة في متوسط الفترة 2000-2008، وارتفع بعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي إلى 3510.44ألف.

ثانيا: الموارد البيولوجية

تساهم الموارد البيولوجية في تحسين الناتج الزراعي من حيث النوعية والكمية في نفس الوقت، إذ تعمل الأسمدة الزراعية على تحسين جودة التربة وتزويدها بالعناصر الغذائية الخاصة بالمنتجات الزراعية كما تقوم بالقضاء على الأوبئة والحشرات والأمراض المضرة بصحة النباتات.

1- إنتاج الأسمدة الزراعية

يبين الجدول التالي حجم إنتاج واستهلاك الجزائر من الأسمدة الزراعية للفترة2014-2016.

جدول رقم(III-14): إنتاج واستهلاك الجزائر من الأسمدة الزراعية للفترة2014-2016

الوحدة(ألف طن)

	2014		2015		2016	
	إنتاج	استهلاك	إنتاج	استهلاك	إنتاج	استهلاك
أسمدة آزوتية(ألف طن نتروجين صافي)	-	121.37	-	139.19	-	126.72
أسمدة فوسفاتية(ألف طن فوسفور صافي)	-	41.05	-	28.5	-	29.45
أسمدة بوتاسية(ألف طن فوسفور صافي)	-	193.48	-	220.12	-	238.2
أسمدة ثلاثية مركبة (ألف طن)	199.893	-	178.451	-	-	-

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية2017، مرجع سابق.

بلغ إنتاج الأسمدة الثلاثية المركبة سنة 2014 حوالي 199.893ألف طن بينما بلغ في نفس السنة حجم الاستهلاك من الأسمدة الآزوتية 121.37 ألف طن، و41.05 ألف طن من الأسمدة الفوسفاتية إضافة إلى 193.48 ألف طن من الأسمدة البوتاسية، وارتفع الاستهلاك من كل هذه الأسمدة تدريجيا ليبلغ سنة 2016 حوالي 126.72ألف طن نتروجين صافي من الأسمدة الآزوتية، و29.45 ألف طن فسفور صافي من الأسمدة الفوسفاتية و238.2 ألف طن فوسفور صافي من الأسمدة البوتاسية، مع انخفاض إنتاج الأسمدة ثلاثية المركبة إلى 178.451ألف طن سنة2015.

2- المبيدات واللقاحات:

في ما يلي تطور اللقاحات والمبيدات الحشرية في الجزائر خلال الفترة 2014 -2016:

جدول رقم(III-15): المبيدات واللقاحات في الجزائر للفترة2014-2016

الوحدة:(ألف دولار)

	2014	2015	2016
جملة المبيدات	4065	4547	2393.78
مبيدات فطرية	2005	2899	1414.26
مبيدات حشائش	830	605	420.08
مبيدات حشرية	1230	1043	559.44
لقاحات	15624.03	15577.47	13823.27
مستحضرات علاجية	73451.71	77165.49	68757.52
مكملات غذائية	111813.12	111636.72	78773.76
مستحضرات كيماوية ومطهرات	275.69	209.27	188.29

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية2017، مرجع سابق.

يبين الجدول رقم(**III-15**) ارتفاع جملة المبيدات المستخدمة في الزراعة من 4065 ألف دولار سنة2014إلى 4547ألف دولار سنة2015 ويعود ذلك لارتفاع الأوبئة والحشرات الضارة من جهة ومن جهة أخرى يفسر جهود الدولة لحماية صحة النباتات من خلال تكثيف عمل مخابر البحث خاصة بعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي أولت اهتماما بالغا للبحث الزراعي، وانخفضت سنة2016إلى 2393.78ألف دولار

أما عن اللقاحات فقد انخفضت تدريجيا من 15624.03ألف دولار سنة2014إلى 15577.47سنة2015 ثم إلى 13823.27 ألف دولار سنة 2016 مما يدل على تراجع الأمراض وتحسن صحة النبات، في نفس الوقت ارتفعت قيمة المستحضرات العلاجية من 73451.71ألف دولار سنة2014إلى 77165.49ألف دولار سنة2015 ثم انخفاضها إلى 68757.52ألف دولار سنة2016، كما انخفضت قيمة المكملات الغذائية المستخدمة باستمرار من 111813.12ألف دولار سنة2014إلى 111636.72ألف دولار سنة2015 ثم إلى 78773.76ألف دولار سنة2016 مما يعني تحسن صحة التربة وغناها مع الوقت بالعناصر الغذائية اللازمة.

المطلب الثالث: تطور مخصصات الاستثمار الزراعي في الجزائر

يمكن تحديد تطور الأهمية الإستراتيجية للقطاع الزراعي في الجزائر من خلال تتبع تطور الميزانية الممنوحة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري والتي توجه لتمويل الاستثمار الزراعي العام وكذلك من خلال الوقوف على تغيرات حجم القروض الممنوحة للخواص في إطار مختلف الأجهزة والهيئات المكلفة بتشجيع الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي.

الفرع الأول: تطور مخصصات الاستثمار الزراعي العام في الجزائر

من خلال قراءة الميزانية الممنوحة للوزارة الوصية، نجد أنها خصصت أكبر حصة من الميزانية لدعم الأسعار عند الاستهلاك، خلال الأزمة العالمية للغذاء سنة2008، حيث تنوعت حسب نتائج الموسم الفلاحي وتذبذب أسعار المنتجات المستوردة، ويوضح الجدول التالي تطور المخصصات المالية للقطاع في إطار ميزانية الدولة والتي تمثل حجم الاستثمارات الزراعية العامة المنفذة من قبل الحكومة في الفترة 2000إلى 2017.

حيث يبين الجدول أدناه الارتفاع المستمر والمتزايد للمبالغ المالية المرصودة من قبل الدولة للاستثمار في القطاع الزراعي، فبعد أن كان سنة2000 لا يتعدى 43.53 مليار دج، ارتفع بنسبة 57٪ سنة 2001 ليصل إلى 75.45 مليار دج، ثم إلى 94.21مليار دج سنة2002، لكنه تراجع نسبيا سنة2003 لينزل إلى 85.11 مليار دج، وعاود الارتفاع مجددا سنة2004 ليبلغ 96.046 مليار دج بعد اتخاذ الدولة قرار توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ليشمل تنمية القطاع الريفي إلى جانب ترقية الاستثمار الزراعي، وهو ما جعلها تخصص أموال جديدة في ميزانية الدولة خاصة بالقطاع الفلاحي ابتداء من سنة2004 لتغطية هذا المجال، حيث تجسد ذلك من خلال ارتفاع مخصصات الاستثمار الزراعي في ميزانية الدولة التي بلغت 112.92 مليار دج سنة2005، و حوالي 201.03 مليار دج سنة2006 و308.55 مليار دج سنة2007، أي بزيادة بلغت في المتوسط للفترة 2000-2007 ما قيمته 265.02 مليار دج وهو المبلغ المرصود لتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبتبني الدولة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي سنة 2008 قامت برفع الاعتمادات المخصصة لتشجيع الاستثمار الزراعي في ميزانية الدولة إلى 393.44 مليار دج وهي أكبر ميزانية حصل عليها القطاع الزراعي منذ سنة2000إلى غاية سنة2017، انخفض هذا

المبلغ سنة2009 إلى 335.592 مليار دج بسبب تخصيص الدولة لأكبر حصة من الميزانية لدعم الأسعار عند الاستهلاك أزمة الغذاء

جدول رقم(III-16): تطور مخصصات الاستثمار الزراعي العام في الجزائر خلال الفترة2000-2017

السنوات	الاستثمار الزراعي(مليار دج)	الاستثمارات الكلية (مليار دج)	نصيب الزراعة من الاستثمارات الكلية (٪)
2000	43.53	439.07	16.37
2001	75.45	265.83	16.9
2002	94.21	446.44	18.57
2003	85.11	507.26	16.75
2004	96.046	508.1	17.36
2005	112.91	553.12	11.7
2006	201.03	1019.73	12.048
2007	308.55	1168.47	16.18
2008	393.74	1906.16	18.43
2009	335.52	2136.39	13.4
2010	392.44	2503.42	14.12
2011	301.25	2778.92	14.04
2012	129.61	2144.35	7.15
2013	209.52	1811.97	9.95
2014	229.13	2050.34	11.17
2015	315.97	2802.09	11.27
2016	271.43	2403.39	11.29
2017	257.70	1620.43	15.90

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون المالية لكل سنة بداية من سنة1999إلى سنة2016، الصادرة نهاية شهر ديسمبر للسنة السابقة.

العالمية لسنة2008، لكن سرعا نما تداركت الجزائر هذا الخلل وقامت بإعادة إنعاش القطاع الزراعي برفع مخصصات الاستثمار إلى 392.44 مليار دج سنة2010 بفضل البحبوحة المالية التي كانت تعيشها الجزائر، لكن هذا الوضع لم يدم طويلا حيث انخفضت مجددا إلى 301.25 مليار دج سنة2011 و129.61 سنة2012 وإلى 209.52 سنة2013 وعاودت الارتفاع سنة2014 إلى 315.95مليار دج، وارتفعت مجددا سنة 2015 إلى 315.97 مليار دج بعد انطلاق الجزائر في تنفيذ النموذج الجديد للنمو الاقتصادي الذي يهدف إلى عصرنة هذا القطاع

قصد تحسين الأمن الغذائي وتنويع الصادرات، وزيادة نموه بنحو 6,5%[1]، لكنها تراجعت مجددا إلى 271.43 مليار دج سنة2016 ثم 257.70مليار دج سنة2017.

أما عن نسبة مساهمة الاستثمار الزراعي في الاستثمارات الكلية فتضل ضئيلة جدا نظرا للأهمية البالغة لهذا القطاع الحساس كونه المسئول الرئيسي عن توفير الغذاء حيث بلغت في المتوسط خلال الفترة 2000-2004 ما يعادل 17.19٪، وانخفضت هذه النسبة بشكل كبير سنة2005 لتصل إلى 11.7٪ ثم تحسنت نسبيا إلى 12.04٪ سنة2006، وبقيت في تذبذب كبير بلغ في المتوسط للفترة 2007-2011 نسبة 15.23٪، أما سنة 2012 فسجلت أقل نسبة للاستثمارات الزراعية في الاستثمارات الكلية ب7.15٪، التي ارتفعت سنة2013إلى 9.95٪، ثم إلى 11.27٪ سنة2014، أما في سنة 2015 فارتفع حجم الاستثمار الزراعي العام إلى 315.97 مليار دج، مما رفع نصيب الفلاحة من الاستثمارات الكلية إلى 11.27%، لكنه انخفضت مجددا إلى 271.43مليار دج سنة 2016 لكن الملاحظ هو ارتفاع نصيب الزراعة من الاستثمارات الكلية إلى 11.29%، مما يعني أن الانخفاض الحاصل راجع للإجراءات السياسة التقشفية التي اتخذتها الجزائر ابتداء من هذه السنة حيث خفضت حجم الاستثمارات الكلية إلى 2403 مليار دج، وهو الحال في سنة2017 إذ بالرغم من انخفاض حجم الاستثمارات الكلية بحوالي 32.56% والذي نتج عنه تخفيض حجم الاستثمارات العامة في القطاع الزراعي ب13.73 مليار دج إلا أن نصيب القطاع الزراعي من الاستثمارات العامة ارتفع إلى 15.90%، أي بنسبة نمو قدرها41.08% خلال الفترة2015-2017 مما يعكس الإرادة السياسية القوية والجادة للدولة في تشجيع الاستثمار في الزراعي، لتحقيق الأمن الغذائي وطنيا وعربيا ودوليا.

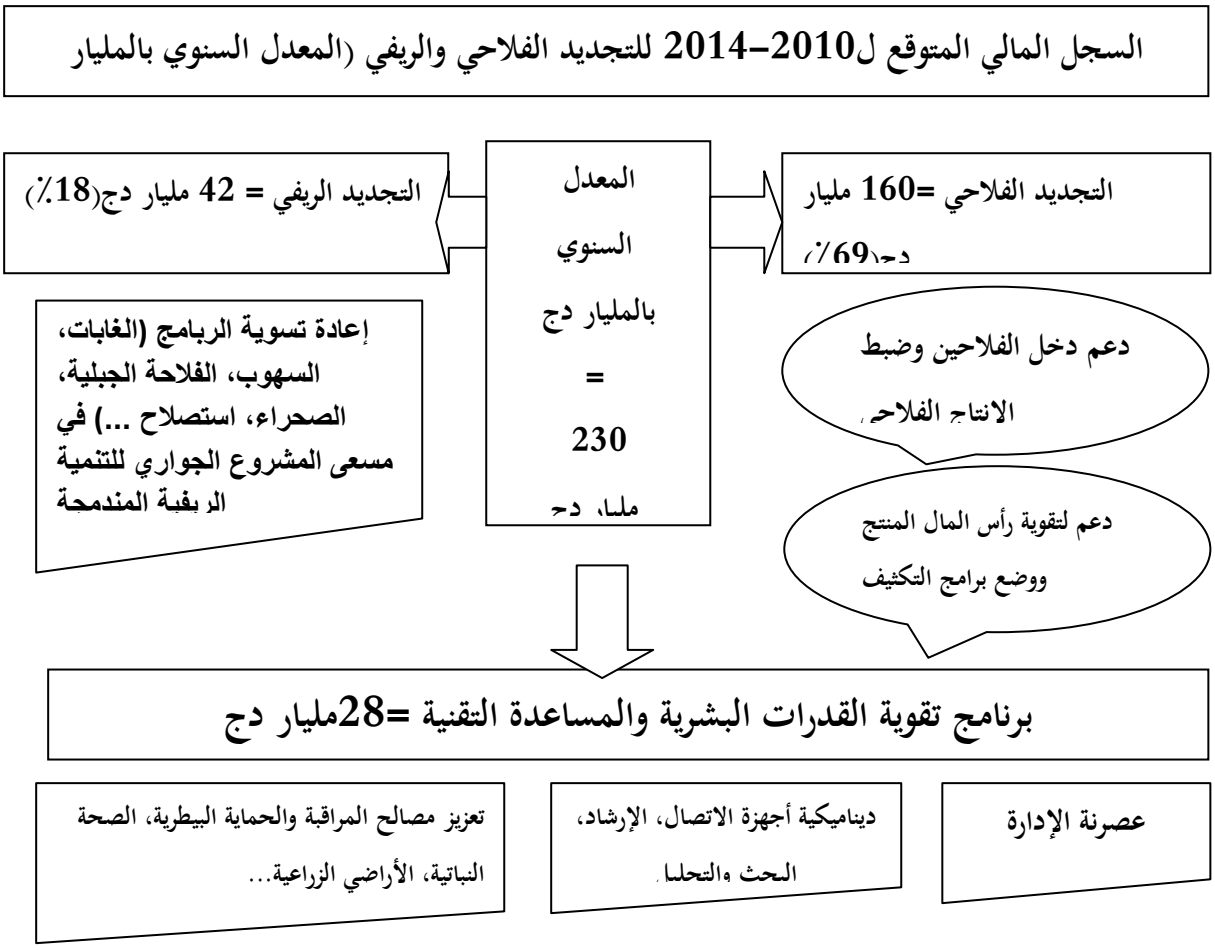
هذا دون أن ننسى المخصصات المالية التي وفرتها الدولة ابتداء من سنة2009، المتعلقة بتنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والموضحة في الشكل رقمIII-03 في الصفحة الموالية:

حيث قامت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بوضع سجل مالي متوقع لسياسة التجديد الفلاحي والريفي في الفترة 2010-2014 كما هو مبين في الشكل أعلاه، بلغ 230مليار دج سنويا قسمت على ركائز السياسة الثلاث كما يلي:

1_ République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des Finances **LE NOUVEAU MODELEDE CROISSANCE (SYNTHESE)**, Juillet 2016, p p : 11-12.

التجديد الفلاحي 160مليار دج أي ما يعادل 69٪ و 42 مليار دج للتجديد الريفي بنسبة 18٪ وهو ما يبين أن برنامج التجديد الفلاحي أهم بكثير من برنامج التجديد الريفي، لكن هنا يجب الإشارة إلى أن هذه المبالغ لا تعكس إلا الدعم الذي يقدمه القطاع الزراعي، دون الأخذ في الحسبان مساهمات القطاعات الوزارية الأخرى في الوسط الريفي وكذا المخصصات التي تدخل في ميزانيات البلديات، أما برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية فخصص لها مبلغ 28 مليار دج وبذلك تكون نسبته في السجل المالي لا تتعدى13٪، توزع على عصرنة الإدارة، ديناميكية أجهزة الاتصال، الإرشاد والبحث الزراعي وتعزيز مصالح المراقبة والحماية البيطرية والصحة النباتية للأراضي الزراعية.

شكل رقم(III-03): الميزانية المخصصة للتجديد الفلاحي والريفي



المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، مرجع سابق، ص:28

الفرع الثاني: تطور مخصصات الاستثمار الزراعي الخاص في الجزائر للفترة2000-2017

يمكن تتبع تطور مخصصات الاستثمار الزراعي المنفذ من قبل القطاع الخاص من خلال تتبع تطور حجم المشاريع المودعة لدى الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار، وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم(III-17): تطور عدد المشاريع الاستثمارية الزراعية الخاصة المودعة لدى الوكالة الوطنية لدعم ترقية الاستثمار للفترة2009-2017

السنوات	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل المفتوحة	المبلغ الإجمالي للاستثمار (مليون دج)
2009	11	174	170
2010	26	462	1402
2011	31	31504	18496
2012	85	1144	7284
2015-2017	1189	1148384	13524134

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار

عرف عدد المشاريع الاستثمارية في المجال الزراعي المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير وترقية الاستثمار ارتفاعا كبيرا ومستمرا منذ سنة2009 حسب ما هو مبين في الجدول أعلاه، حيث بعدما قدر سنة2009 ب11مشروعا فقط، يمكنها توفير 174 منصب عمل في القطاع الزراعي وبتكلفة إجمالية تبلغ 170 مليون دج، ارتفع سنة2010إلى 26 مشروعا من شئنها توفير 462 منصب عمل وبتكلفة استثمارية تصل إلى 1402 مليون دج، وهو ما يعني تضاعف عدد المشاريع الاستثمارية الخاصة في القطاع الزراعي خلال سنة واحدة، كما استمر الارتفاع سنة 2011ليصل إلى 31 مشروعا استثماريا كفيل بفتح 31504 منصب شغل، وبتكلفة استثمارية إجمالية تبلغ

7284مليون دج، أما الفترة2015-2017 فقد عرفت قفزة نوعية في عدد المشاريع المودعة لدى الوكالة إذ بلغ عددها 1189 مشروعا مع إمكانية توفير 1148384 منصب شغل وبتكلفة استثمارية تصل إلى 132524134 مليون دج، ولعل السبب الرئيس في اتجاه الخواص نحو الاستثمار في القطاع الزراعي بكل مجالاته هو الامتيازات الكبيرة الممنوحة لهم من قبل الدولة خاصة في ما يتعلق بالدعم المالي ودعم أسعار الفائدة على القروض الزراعية.

خلاصة:

تبنت الجزائر غداة الاستقلال العديد من سياسات الاستثمار الزراعي التي كانت تهدف في مضمونها إلى ترقية القطاع الزراعي والحفاظ على مستوى مقبول من الأمن الغذائي والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، حيث كانت مرحلة التسيير الذاتي(1963) والثورة الزراعية(1971) المرحلة الأولى للسياسات الزراعية المتبناة والتي كان الهدف منها الاستجابة لتطلعات الإنصاف والعدالة الاجتماعية للأمة الجزائرية المستقلة، وتلتها منذ 1980 مرحلة ثانية اتسمت بتراجع الدولة عن بعض الوظائف، وتحرير أهم النشاطات المأطرة للعمل الإنتاجي وتثمينه، ومع الاستقرار والتقويم التدريجي للموارد المالية للبلاد في بداية سنوات2000، جاءت المرحلة الثالثة التي تميزت بتنفيذ التدابير الموجهة لتدعيم سياسة المصالحة الوطنية، وتنشيط التنمية الريفية، وفي شهر فيفري 2009 تم الشروع في مرحلة رابعة مع إطلاق السياسة الحالية للتجديد الفلاحي والريفي، هذه الأخيرة مثلت الإطار المرجعي الذي تبنته الدولة للاستثمار الزراعي بغرض تحقيق الأمن الغذائي الذي دعت إلية منظمة الأغذية والزراعة في قمة الغذاء العالمي1996، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية المستدامة في قمة الرياض2009.

عرفت الاستثمارات الزراعية في الجزائر بعد أزمة الغذاء العالمي لسنة2008، تطورات ملحوظة في المشاريع الاستثمارية الهادفة إلى تحسين الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني ورفع الإنتاجية الزراعية، بالإضافة إلى المشاريع الاستثمارية الخاصة ببناء السدود والحواجز المائية واستصلاح الأراضي الزراعية والبنى التحتية، والتي تمثل الدعامة الحقيقية لاستقطاب المزيد من الاستثمارات في القطاع الزراعي، وكذا مشاريع تحقيق التنمية الريفية المستدامة مع التركيز على الأنشطة المدرة للدخل كل هذا بفضل المخصصات المالية المحددة في ميزانية الدولة لتنمية الاستثمارات الزراعية، مما يعكس الإرادة السياسية القوية والجادة للدولة في تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، لتحقيق الأمن الغذائي المنشود وطنيا وعربيا ودوليا ويشير تراجع مخصصات الاستثمار الزراعي العام إلى تراجع دور الدولة في القطاع الفلاحي والتعويل أكثر على القطاع الخاص، والاكتفاء فقط بدعم هذا القطاع.

لكن رغم الموارد الضخمة التي يتمتع بها القطاع الزراعي ورغم الجهود التي تبذلها الدولة سواء المالية من خلال رفع نصيب القطاع الزراعي من مخصصات الاستثمار العام أو بفتح الطريق أما

المستثمرين الخواص من خلال الحوافز والتسهيلات العديدة وإجراءات الإعفاء من الضرائب وتخفيض أسعار الفائدة وحتى مسح الديون إلا أن القطاع الزراعي لا يزال يعاني من عدة مشاكل وعراقيل تحول دون تحقيق الأمن الغذائي المنشود، ولعل أهمها يرتبط بمشكل العقار الفلاحي الذي لا يزال مطروحا منذ الاستقلال رغم محاولة تقنينه ووضع إطار واضح المعالم لاستغلاله عبر مختلف النصوص والقوانين الصادرة في الفترة2008-2012، إلا أن نمو الأراضي الزراعي لم يتجاوز 0.42% في متوسط الفترة 2000-2017، وهو ما لا يتانسب مع نمو عدد السكان، مما يعني عدم نمو نصيب الفرد من الأراضي الزراعية بأي نسبة منذ سنة2000إلى غاية سنة2017، كذلك بالنسبة للمياه فرغم تطور المساحة المروية في الجزائر بفضل برامج دعم تطوير الري الزراعي التي جاءت بها سياسة التجديد الفلاحي والريفي والتي ساهمت بتحسين نسبتها إلى نسبة الأراضي الزراعية المستغلة فعلا من 8.43% قبل سنة2008 إلى أكثر من 15% سنة 2017، لكنها تبقى نسبة قليلة مقارنة بحجم الجهود المبذولة لترقية الاستثمار في هذا المجال.

بعد التطرق لكل السياسات الزراعية في الجزائر منذ الاستقلال، وبعد الوقوف على جهود الدولة لتشجيع الاستثمار الزراعي من خلال توفير مقوماته المالية من دعم وإقراض ومخصصات مالية والقانونية من تسهيلات وحوافز، وبعد تحديد المشاكل والعراقيل التي تعيق تحقيق الاستثمار الزراعي لهدفه الأول ألا وهو الوصول للأمن الغذائي، كان لزاما علينا متابعة وتحليل انعكاسات كل هذه الإجراءات والجهود على وضعية الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، على اعتبار أن هذه الفترة تعتبر حافلة بالأحداث العالمية والعربية والوطنية التي مست الاستثمار الزراعي وهدف تحقيق الأمن الغذائي، وهو ما سوف نتطرق إلية في الفصل الموالي.

الفصل الرابع

تحليل تأثير الاستثمار الزراعي على مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر

–رؤية إستراتيجية–

تمهيد:

تعتمد قدرات الجزائر وإمكاناتها للإنتاج الغذائي، ومدى ما تحققه في مجال أمنها الغذائي على الرصيد الذي تمتلكه من الموارد الزراعية الأساسية، وأيضا على ما تبلغه من مستويات الكفاءة في استغلال وتوزيع تلك الموارد بين أوجه استعمالاتها البديلة، والتوليف الأمثل فيما بينها، وبصفة عامة يمنح الموقع الجغرافي والفلكي للجزائر بامتلاك قدر وافر من الموارد الزراعية الطبيعية التي تتيح لها إمكانية زيادة الإنتاج وتحقيق مستويات أفضل من الأمن الغذائي، إذا ما أحسن استخدام تلك الموارد، وتوفر مناخ الاستثمار الزراعي الملائم بما في ذلك الآلية المناسبة لتوفير التمويل اللازم لتحقيق الأمن الغذائي، وهو ما تسعى إليه الجزائر منذ سنة2009 بعد اعتماد سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي تبنتها في إطار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، الذي قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بصياغته بما يتناسب والتزامات برنامج الغذاء العالمي وأهداف التنمية الزراعية المستدامة2030، والعربية للعقدين القادمين2005 و2025، خاصة بعد أزمة الغذاء العالمي لسنة2008.

في هذا الفصل سنحاول تبيان أثر الاستثمارات الزراعية المحققة في الجزائر خلال الفترة2000–2017، والرامية لتحقيق الأمن الغذائي على تطور الموارد الزراعية.

ثم ننتقل إلى تحليل تأثير هذه الاستثمارات على ركائز الأمن الغذائي من إتاحة الغذاء، إمكانية الحصول عليه، استقرار إمداداته و إمكانية الاستفادة القصوى منه، من خلال تقديم استعراض تطورات إنتاج وتجارة مجموعة من السلع الإستراتجية المختارة بعناية والتي يرتكز عليها النظام الغذائي للمستهلك الجزائري، إضافة إلى الوقوف على تأثير الاستثمار الزراعي على الأبعاد التغذوية للأمن الغذائي والمتمثلة في الكميات المتاحة للاستهلاك من هذه السلع الغذائية الرئيسية، معدلات الاكتفاء الذاتي منها و تقديرات الفجوة الغذائية للفترة 2000–2017.

وفي الأخير وبعد إجراء مسح للوضع الغذائي في الجزائر من خلال تحديد قيم المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي، مؤشرات نقص التغذية وسلامة الغذاء لسنة2017، سنحاول طرح رؤية إستراتيجية لتفعيل الاستثمارات الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر بحلول سنة2022.

المبحث الأول: تطور الأهمية الإستراتيجية للقطاع الزراعي

تحتل الثروة الحيوانية والسمكية موقعا هاما في الأمن الغذائي، حيث توفر العناصر الغذائية اللازمة لضمان غذاء صحي وآمن، واهتمام الجزائر بالاستثمار في هذين القطاعين خاصة بعد أزمة الغذاء العالمي لسنة2008، كان له تأثير واضح على تغيرات حجم هذه الثروة، إضافة إلى تأثيرها المباشر على إجمالي الناتج الزراعي من خلال تغيرات الكميات المنتجة منها، مما سيرفع من مساهمته في إجمالي الناتج المحلي، كما أن ارتفاع الإنتاج إذا تم بشكل متناسب مع النمو السكاني، فإنه سيؤدي حتما إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الزراعي وهو ما يعني تحسن مؤشر الأمن الغذائي الوطني.

المطلب الأول: تطور الاستثمار في الثروة الحيوانية والسمكية وأثره على الأمن الغذائي

تتمثل الثروة الحيوانية في رصيد البلاد من الأبقار، الغنم، الماعز، الإبل والخيول، وهي تشكل إلى جانب الثروة السمكية موردا هاما في قاعدة الموارد الزراعية التي ترتفع فيها فرصة الاستثمار ويمكن الاعتماد عليها لسد الفجوة الغذائية، خاصة في مجال البروتينات الحيوانية، وتعتبر الثروة الحيوانية والسمكية من الموارد القليلة التي يحقق الإنتاج منها فائضا تجاريا موجبا بشكل عام.

الفرع الأول: تأثير الاستثمار في الثروة الحيوانية على الأمن الغذائي

تمتلك الجزائر ثروة حيوانية معتبرة تعتمد عليها في إنتاج اللحوم الحمراء بالدرجة الأولى، حيث تتنوع هذه الثروة بين مختلف أنواع الماشية من أبقار، أغنام، ماعز، خيول وإبل كما هو مبين في الجدول **رقم(IV–01)** في الصفحة الموالية، حيث بلغ إجمالي عدد المواشي في الجزائر سنة2000 نحو 22736.46ألف رأس وقد انخفضت سنة 2001إلى 22554.17ألف رأس، لكنه ارتفع تدريجيا ليصل سنة 2006 إلى 25503.75ألف رأس قبل أن ينخفض بعدها مباشرة إلى 21155.01 ألف رأس سنة2007 أي بعدما تحسن بمعدل 13.07% تراجع في خلال سنة واحدة ب17.05%، وبعد تبني الدولة سياسة التجديد الفلاحي التي تهدف بالدرجة الأولى لتحقيق الأمن الغذائي بجميع جوانبه و توفير غذاء صحي للفرد قامت بتشجيع الاستثمار الفلاحي في القطاع

الحيواني والنباتي على حد سواء مما ساهم في رفع عدد المواشي سنة2008 إلى 25863.77ألف رأس، واستمر هذا الارتفاع بشكل تدريجي ومتواصل ليصل إلى 30734.52ألف رأس سنة2011أي بانتهاء المرحلة الأولى لتطبيق البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي الذي تعتبر الجزائر من أهم الدول الراعية له، شهدت سنة2012 انخفاضا واضحا في عدد رؤوس الماشية ب 9543.37ألف رأس، سرعان ما تدارك القطاع هذا الخلل وتمكن المستثمرون من رفع عدد المواشي تدريجيا ليصل إلى 43424.06 ألف رأس سنة2016 مع تراجع طفيف ب0.12لف رأس سنة2017.

جدول رقم(IV–01): تطور تركيبة المواشي في الجزائر للفترة2000–2017

الوحدة: ألف رأس

الفترة	عدد الأبقار	عدد الأغنام	عدد الماعز	عدد الخيول	عدد الإبل	إجمالي عدد المواشي	التغير السنوي الإجمالي في عدد المواشي
2000	1595.38	17615.93	3026.73	264.20	234.22	22736.46	–
2001	1613.04	17298.79	3129.4	267.45	245.49	22554.17	-0.8
2002	1551.57	17587.74	3280.54	261.72	249.69	22931.26	+1.67
2003	1560.54	17502.79	3324.74	262.72	253.05	22903.84	-0.11
2004	1613.70	18293.3	3450.58	245.78	273.14	23879.50	+4.24
2005	1586.07	18909.11	3589.88	243.67	268.56	24597.29	+3.01
2006	1607.89	19615.73	3754.59	238.87	286.67	25503.75	+3.68
2007	1633.81	20154.89	3837.86	237.08	291.36	21155.01	+2.55
2008	1640.73	19946.15	3751.36	230.45	295.08	25863.77	-1.11
2009	1682.43	21404.58	3962.12	235.89	301.11	27586.13	+6.65
2010	1747.70	22868.77	4287.30	220.04	313.99	29437.80	+6.71
2011	1790.14	23989.33	4411.02	225.28	318.75	30734.52	+4.4
2012	1843.93	25194.10	4594.52	218.4	340.14	21191.15	+4.73
2013	1909.45	26880.41	4939.20	210.09	344.01	34283.16	+6.49
2014	1918.32	27031.21	4980.90	207.41	348.14	34485.98	+0.59
2015	2149.55	28111.77	5013.95	423.66	362.26	36061.19	+0.36
2016	1642.68	32188.98	2903.14	493.47	379.09	43424.06	+0.20
2017	1662.91	32514.40	2949.64	468.41	381.88	37977.24	-0.12

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مديرية الإحصائيات

وعلى العموم فإن عدد المواشي بلغ في متوسط الفترة 2000–2004 والتي تزامنت مع تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 28750.30ألف رأس منها أكثر من 60%أغنام وحولي 15%ماعز وما نسبته 5.68% بقار أما لخيول والإبل فيشكلان نسب متقاربة تبلغ في مجموعهما 18.45%، وفي متوسط الفترة 2005–2011 انخفض إلى 26411.18ألف رأس أين قامت الجزائر بتغيير بعض سياسات الاستثمار في القطاع الزراعي بما يتلاءم ومتطلبات تطبيق الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية والبرنامج الطارئ للأمن الغائي العربي وقد حافظت تركيبة المواشي على نفس نصيب كل نوع حسب الفترة السابقة، لكن بانطلاق المرحلة الثانية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي تحسن عدد الماشية في الجزائر ليصل إلى 34570.46ألف رأس في متوسط الفترة2012–2017 أي بمعدل تحسن بلغ 30% مقارنة بالفترة السابقة، مما يؤكد نجاعة البرنامج ونجاح إستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي في تحقيق الهدف الاستراتيجي لها وهو زيادة الإنتاج الغذائي لتحقيق الأمن الغذائي المستدام.

الفرع الثاني: تأثير الاستثمار في الثروة السمكية على الأمن الغذائي

يتمثل قطاع الصيد البحري في الواجهات والخصائص التي تشكل ثروة طبيعية لا يستهان بها فهي تعتبر مصدر فخر لقطاع الصيد البحري والموارد الصيديه، كما توفر هذه الظروف الطبيعية المواتية فرصا عديدة للاستغلال، الترقية والتثمين حيث:[1]

– إن العوامل المناخية المناسبة عموما لا تعيق بشكل كبير نشاط الصيد البحري، ويمكن التأكد من ذلك من خلال عدد أيام الإبحار أو أيام النشاط، الذي يقدر بمعدل 210 أيام في السنة حيث يعتبر هذا العدد مؤشرا اقتصاديا مقبولا لنشاط الصيد البحري في مجال الربح أكثر منه بالنسبة لأمن الملاحة؛

يوفر التكوين الجغرافي للساحل ذرائع هامة للصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر، إذ يمثل الساحل الجزائري بمنطقة البحرية مواقع معتبرة ومتنوعة من حيث شكلها وعددها وطبيعتها؛

– تسمح الحالة الوعرة لتضاريس الأعماق البحرية بالحد من الصيد البحري باستعمال الجياب وبالتالي المحافظة على المخازن من الاستغلال المفرط بشتى أشكاله؛

[1]– وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **الإستراتيجية الوطنية تنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات**، الجزائر، 2003، ص:50.

- تأوي الأعماق الوعرة أيضا، أنواعا من الأسماك الجد قيمة مثل الطرستوج وسمك المارة حيث أنها تمثل المناطق المفضلة لبعض الأنواع الحساسة، كما توفر المواد الضرورية لنمو الأنواع الحيوانية ذات الأهمية في السلسلة الغذائية، مثل الطحالب، الاسفنجيات وكذا المرجان الأحمر الذي يعد أحد أهم هذه الموارد؛

–المناطق الرطبة الساحلية(مثل بحيرات القالة) تشكل باتصالها بالبحر، نظاما بيئيا ساحليا يوفر تنوعا بيولوجيا قيما، يجذب العديد من الأسماك البحرية للتوالد فيها إضافة إلى الأنواع الأصلية؛

- يقدم القسم الغربي من الساحل الجزائري ثروة صيديه وذلك بفضل التيار الأطلسي، حيث توفر هذه الحركية المائية، الظروف الطبيعية الملائمة لتشكل ثروة صيديه جد معتبرة، وهكذا فإن هذا الجزء الغربي يأوي كتلة صيديه كبيرة وأنواعا قيمة مثل السردين و الأنشوقة وغيرها.

- خلجان و خلجان صغيرة.
- مناطق رطبة ساحلية بمياه عذبة و/أو أجاج.
- أعماق رملية وموحلة وحصوية.
- سواحل رملية وصخرية من شواطئ و/أو أجراف.
- كما يجوب معظم الساحل الجزائري موردا متحركا ذا قيمة تجارية مهمة يتمثل في الأسماك الكبيرة المهاجرة وخاصة منها التونة الكبيرة وسمك أبو سيف.

ونشير أيضا إلى أنه إضافة إلى حجم هذه الثروة وتنوعها، فإن منتجاتها الصيدية تتميز بذوقها الرفيع مما يساهم بشكل كبير في نجاح استغلالها.

يتمركز أغلب سكان الجزائر في الجهة الشمالية وبالأخص على الشريط الساحلي، ويوفر هذا التمركز الذي أدى إلى كثافة كبيرة على الساحل الوطني فرصة جد مهمة، حيث أن السمك منتوج كثير الاستهلاك إذ يضمن قرب المدن الساحلية استنزافا سريعا لمنتجات الصيد البحري.

أولا: قدرات قطاع الصيد البحري

يتوفر قطاع الصيد البحري على ثروة هائلة نذكر منها مايلي:[1]

- مساحة بحرية خاضعة للقضاء الوطني، توفر حوالي **9.2 مليون هكتار** للصيد البحري؛
- واجهة بحرية يتعدى طول ساحلها 1280 كم؛
- كتلة حيوانية أو مخزون صيدي يقدر ب 500000 طن؛
- مخزون هام من الاسماك المهاجرة الكبيرة، وكذا أنواعا أخرى من الأسماك ذات القيمة التجارية العالمية (الأسماك البيضاء، القشريات، الأصداف...الخ)؛
- حوالي 600 نوع من الطحالب البحرية التي يمكن تثمينها عبر تربية المائيات؛
- مخازن هامة من المرجان الأحمر والإسفنجيات؛
- هياكل قاعدية مشكلة من 10 موانئ مختلطة و20 ميناء وملجأ صيد؛

سيساهم تثمين هذه القدرات بقدر كبير في مجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيم في مجال المساهمة في الاستجابة لطلبات السكان على الغذاء المتزايدة باستمرار.

ثانيا: حجم وقدرات المصايد الطبيعية والمزارع السمكية

يمثل الجدول التالي الثروة السمكية المقدرة في المصايد الطبيعية والمزارع السمكية خلال سنة 2016

جدول رقم (IV–02): أطوال ومساحات المصايد الطبيعية والمزارع السمكية

حسب تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2016	المصايد الطبيعية			المزارع السمكية والاقفاص			
	رصيف قاري (كلم^2)	مياه عذبة (كلم^2)	مياه شروب (كلم^2)	أحواض إسمنتية وترابية (هكتار)	برك ري (هكتار)	أقفاص عائمة (هكتار)	سدود مستزرعة
	95000	500	8.64	0.33	90983	0.14	38000

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية 2016.

[1]– سعيج مونيرة، كتمير حورية، **تحليل إقتصادي للعوامل المؤثرة في الكميات المطلوبة من لحوم الأسماك في الجزائر للفترة 2001–2016**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثامن بعنوان: التنمية الزراعية المتواصلة، كلية الزراعة، جامعة الفيوم، مصر، من 05إلى 07 مارس 2018، ص: 10.

حسب الجدول رقم (**IV–02**)، بلغت المصايد السمكية الطبيعية سنة 2016 حوالي 95508.64 كلم^2، منها99.46% ضمن الريف القاري، و0.52% فقط مياه عذبة، ولا تحوز مياه الشرب إلا على 0.009%

أما المزارع السمكية والأقفاص فقد حجمها ب128983.47 هكتار، 70.53% منها عبارة عن برك ري، وتحوز السدود المستزرعة على نسبة 29.46%، أما الأقفاص العائمة والأحواض الإسمنتية والترابية فلم تتعدى مجتمعة نسبة0.01%.

المطلب الثاني: تطور الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه في الجزائر–2000–2017–

يمكن إبراز أكثر الأهمية الإستراتيجية للقطاع الزراعي من خلال، دراسة تأثير الاستثمار الزراعي على تطور الناتج المحلي الإجمالي، الناتج الزراعي و نصيب الفرد من الناتج الزراعي لما لها من تأثيرات مباشرة على وضعية الأمن الغذائي.

الفرع الأول: تطور الناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000–2017

يأخذ الناتج الزراعي في الجزائر أهمية بالغة من حيث مساهمته في الدخل الوطني، كما أنه يعتبر مصدر دخل فئة واسعة من السكان الريفيين خاصة، وبالتالي المساهمة في الرفع من نصيب الفرد من هذا الدخل، دون أن ننسى أن القطاع الزراعي هو القطاع الوحيد الذي يأخذ على عاتقه مهمة توفير الغذاء للسكان، وبالتالي فإن ارتفاع مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الإجمالي سيقودنا حتما لحالة الأمن الغذائي الجزئي ثم الكلي ومن ثمة المستدام.

الجدول في الصفحة الموالية يبين تطور مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي في الجزائر للفترة 2000–2017.

جدول رقم(IV–03): تطور مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة2000–2017

الوحدة: مليار دج

الفترة	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج الزراعي	نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي(٪)	عدد السكان مليون نسمة	نصيب الفرد من الناتج الزراعي ألف دج/للفرد
2000	3698.68	359	9.7	31.71	11.31
2001	3754.87	421	11.21	32.15	13.09
2002	4023.41	482	11.97	32.57	14.79
2003	4700.04	529	11.25	33.003	16.02
2004	5545.85	624	11.25	33.46	18.64
2005	6930.15	647	9.33	33.96	19.05
2006	7823.79	694	8.87	34.5	20.11
2007	8554.26	738	9.15	35.09	21.03
2008	9968.9	757	7.53	35.72	21.09
2009	8770.80	974	11.1	36.38	26.62
2010	10404.47	1023	9.91	37.06	27.84
2011	12139.97	1197	9.85	37.76	31.7
2012	13469.99	1457	10.82	38.48	37.86
2013	14044.75	1677	11.94	39.2	42.78
2014	15108.17	1744	11.52	39.92	43.68
2015	16712.68	1830	10.94	39.96	45.79
2016	17525.10	1863	10.63	40.12	46.43
2017	18594.11	2398	12.86	41.30	58.06

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات:

– وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات للفترة2000–2014

– الديوان الوطني للإحصائيات للفترة2015–2017.

حيث يظهر من خلال الجدول رقم**(IV–03)** ارتفاع مساهمة القطاع الزراعي من359 مليار دج سنة2000إلى 624 مليار دج سنة2006أي أنه تضاعف خلال فترة تطبيق الجزائر للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وقد بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في متوسط الفترة2000–2004 بلغت11.07%.

بحلول سنة 2005 وتبني الجزائر للإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة للعقدين2005–2025 تحسن مستوى الناتج الزراعي إلى 647مليار دج بنسبة 9.33% من الناتج المحلي الإجمالي، واستمر التحسن ليبلغ سنة2008 ما قيمته 757 مليار دج خاصة بعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي تعتبر الإطار المرجعي للاستثمار الزراعي بغرض تحقيق الأمن الغذائي في إطار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي وبرنامج الغذاء العالمي وما رافقهما من مشاريع للاستثمار الزراعي الخاص، حيث بلغ الناتج الزراعي سنة 2009 حوالي 974 مليار دج واستمر هذا الارتفاع ليبلغ 1032 مليار دج سنة2010 و1197 مليار دج سنة2011 وتجاوزت القيمة 1744 مليار دج سنة2014 و 1830 مليار دج سنة2015 ثم إلى 1863 مليار دج سنة2016، أي بمتوسط 1679.44 مليار دج في متوسط الفترة2009–2017، حيث بلغت قيمته أكثر من أربع أضعاف ما كانت عليه في متوسط الفترة 2000–2006 وهو ما يمثل زيادة قدرها 1196.44 مليار دج مقارنة بالفترة السابقة لانطلاق كل برامج الأمن الغذائي العالمية والعربية.

كذلك بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فقد تطور في نفس الفترة من 3698.86 مليار دج سنة2000إلى 5545.85 مليار دج سنة2004، وبمتوسط بلغ 7769.40 في الفترة2000–2007 وبلغ سنة2008 ما قيمته 9968.9 مليار دج أي ثلاث أضعاف قيمته سنة2000، وتراجع بشكل طفيف سنة2009 إلى 8770.7 مليار بسبب انهيار أسعار البترول الذي يعتبر المورد الأول للجزائر، لكنه عاد للارتفاع المتواصل حيث بلغ سنة 2014 ما قيمته 15108.17 مليار دج أي بمتوسط بلغ 13031.67 مليار دج للفترة 2010–2014، كما استمر في التحسن في الفترة 2015–2017 ليصل إلى 42210.07مليار دج، إذن فمن الملاحظ أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يتزامن مع نمو الناتج الزراعي في نفس الفترة وبنفس الوتيرة، وهو ما يبنه تطور نسبة نصيب الناتج الفلاحي من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت 9.7% سنة2000 وارتفعت إلى أكثر من 11% في متوسط الفترة2001–2004، أما الفترة من 2005–2008 فقد تميزت بالتذبذب، لكن هذه النسبة استقرت في شكل تصاعدي ابتداء من سنة 2009 التي تعتبر منعطفا حاسما في مسألة الأمن الغذائي في الجزائر لتعود في نهاية الفترة إلى 4.37% لكنها تبقى نسبة ضعيفة مقارنة بالأهمية الإستراتيجية للقطاع الزراعي ومكانته في الاقتصاد الوطني، كما أن نمو

القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة2009–2017 عرف ارتفاعا بنسبة 85% مع العلم أن الأسعار في هذه الفترة عرفت شبه استقرار(أنظر ملحق رقم01)، مما يعني أن الزيادة الحاصلة في الإنتاج هي نتيجة لزيادة الاعتمادات المالية الموجهة لتشجيع الاستثمار الزراعي وزيادة الدعم لمعظم الفروع، فضلا عن فتح المجال للمستثمرين الخواص للاستثمار في القطاع الزراعي.

الفرع الثاني: تطور نصيب الفرد من الناتج الزراعي

بتتبع تطور نصيب الفرد من الناتج الزراعي خلال الفترة2000–2017 فقد سجل ارتفاعا من سنة إلى أخرى، حيث انتقل من 11.31 ألف دج للفرد سنة2000إلى 21.19ألف دج للفرد سنة2008 وبمتوسط قدره 17.24 ألف دج للفرد خلال الفترة2000–2008، وتشير الأرقام المبينة في الجدول رقم(**IV–03**)، إلى استمرار ارتفاع هذا الأخير بعد سنة2008، حيث بلغ سنة 2009حوالي 26.62ألف دج للفرد، و27.84ألف دج للفرد سنة2010، ليستمر الارتفاع بعد ذلك في سنة2011، و2012 إلى 31.7ألف دج للفرد و 37.8 ألف دج للفرد على التوالي، وتجاوز الارتفاع في سنتي 2013و2014 ما يقارب 42.78ألف دج للفرد و43.68ألف دج للفرد على الترتيب، هذا وقد سجلت سنة 2015 ما قيمته 45.81 ألف دج للفرد كنصيب الفرد من الناتج الزراعي، كذلك في سنة2016 بلغ 46.45ألف دج للفرد، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في متوسط الفترة2009–2017بلغ 37.84ألف دج للفرد، وبنسبة نمو بلغت الضعف مقارنة بالفترة السابقة لأزمة الغذاء العالمي2008.

وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع كميات الإنتاج الزراعي من جهة وارتفاع أسعار بعض المنتجات الزراعية نتيجة تحرير الأسعار وتقليص الاستيراد، نظرا لتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية خاصة ما مس منها فرع الحبوب في الجزائر.

الفرع الثالث: القيمة المضافة للناتج الزراعي في الناتج المحلي الوطني

للتعمق أكثر في الأهمية الإستراتيجية للقطاع الزراعي نستعرض في الجدول أدناه تطور القيمة المضافة للقطاع ونسبتها في القيمة المضافة الكلية، مع تحديد نصيب كل من القطاعين الخاص والعام فيها.

جدول رقم(IV–04): تطور القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الفترة2000–2017

السنوات	القيمة المضافة الإجمالية	القيمة المضافة للقطاع الزراعي	مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في القيمة المضافة الإجمالية	القطاع العام		القطاع الخاص	
				القيمة المضافة للقطاع الزراعي العام	نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي العام في القيمة المضافة الإجمالية	القيمة المضافة للقطاع الزراعي الخاص	نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي العام في القيمة المضافة الإجمالية
2000	3430.85	346.171	10.08	1.551	1.43	344.62	99.57
2001	3451.95	412.119	11.93	1.628	0.39	410.49	99.6
2002	3645.91	417.255	11.44	1.31	0.31	415.94	99.69
2003	4296.96	515.281	11.99	1.245	0.24	514.03	99.76
2004	5099.67	580.505	11.38	2.56	0.44	577.94	99.51
2005	6436.13	581.615	9.03	2.826	0.48	578.78	99.52
2006	7332.26	641.285	8.74	2.654	0.41	638.63	99.59
2007	8021.81	708.072	8.82	3.166	0.44	704.906	99.51
2008	9314.97	727.413	7.8	3.582	0.49	723.83	99.51
2009	8054.98	931.349	11.56	1.377	0.19	929.97	99.96
2010	9656.78	1015.258	10.51	8.037	0.79	1007.22	99.31
2011	11285.34	1183.21	10.48	7.804	0.65	1175.406	99.45
2012	12383.48	1421.69	11.48	9.931	0.69	1411.75	99.41
2013	12808.85	1627.762	12.7	14.817	0.91	1612.95	99.09
2014	12978.74	1724.315	13.28	15.03	0.87	1709.28	99.15
2015	12459.027	1935.113	12.1	13.25	0.7	1921.85	99.3
2016	13069.857	2140.304	12.7	14.90	0.7	2125.39	99.3
2017	14073.750	2281.851	12.7	17.51	0.8	2264.33	99.2

source: **rétrospective des comptes économiques de 1963 a 2014**, **ONSP**, **divers N**.

حيث يظهر أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي العام في القيمة المضافة الإجمالية لم تتجاوز نسبة 05% في المتوسط للفترة 2000–2012، لكنها تحسنت بشكل ملحوظ ابتداءا من سنة 2013 حيث بلغت في متوسط الفترة 2014–2017 نسبة 14.5%، في حين يبقى القطاع الخاص يستحوذ على نسبة تفوق 90% مع استبعاد الشريك الأجنبي لانه يمثل نسبة ضئيلة جدا، كما أن المعلومات المتاحة عنه شبه منعدمة.

وتفسر الأرقام التخلي التدريجي للدولة عن القطاع الزراعي والاكتفاء بدور المدعم فقط، حيث منذ سنة 2008 بعد تأطير قضية العقار الفلاحي تم اعتبار القطاع الخاص هو المحرك الأساسي لنمو القطاع الزراعي والريفي، وتركز دور الدولة في التنظيم فقط، الضبط ومراقبة الدعم المتعدد الأشكال، التي طورتها سياسة التجديد الفلاحي والريفي، إلى جانب مختلف الطرق الموجهة للاستثمار الخاص وتطوير نشاطاته، حيث تم تكليف الغرف الفلاحية للولايات بتحيين سجل الفلاحين.

المبحث الثاني: تأثير الاستثمار الزراعي على محاور الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 200-2017

نستهدف من خلال هذا المبحث دراسة أثر الاستثمار الزراعي في الجزائر على الركائز (المحاور) الأساسية للأمن الغذائي، والمتمثلة في إتاحة الغذاء، إمكانية الحصول على الغذاء، الاستفادة من الغذاء واستقرار الإمدادات الغذائية، وسيتم ذلك من خلال مقارنة الطلب المحلي على السلع الغذائية ومدى تغطيتها بالإنتاج المحلي الناتج عن الاستثمار في القطاع الزراعي.

المطلب الأول: دور الاستثمار الزراعي في إتاحة الغذاء

يقصد بإتاحة الغذاء توفير السلع الغذائية الرئيسية للمستهلك في الأوقات وبالكميات المناسبة، عن طريق زيادة حجم الاستثمار في إنتاج الغذاء، أو باستيراد ذات العجز الإنتاجي منها لعدم توفر الموارد الطبيعية والمادية لإنتاجها.

الفرع الأول: تطورات أوضاع إنتاج السلع الغذائية

يتحدد تأثير الاستثمار الزراعي على الأمن الغذائي في محوره الأول إتاحة الغذاء، من خلال أهم مؤشر وهو الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني والسمكي.

أولا: الإنتاج النباتي

يتضمن هذا الجزء تحليل تطور أهم المحاصيل الغذائية ذات الأصل الحيواني، التي حصرناها في القمح بنوعيه، البقوليات، الطماطم، البطاطا، الحمضيات و التمور، خلال الفترة 2000-2017 والوقوف على أهم الإنجازات المحققة فيها من تطور الإنتاج و الإنتاجية منها:

1- المساحة المزروعة

قبل أن نتطرق لكمية الإنتاج من أي محصول يجب أن نقف عند تطور المساحات المزروعة منه حيث أنها عامل مرتبط بشكل وثيق بكمية الإنتاج وهو المحدد الرئيسي لإنتاجية المحاصيل.

يبين الجدول رقم **(IV-05)**، في الصفحة الموالية تطور المساحات المزروعة من هذه السلع الغذائية في الجزائر للفترة 2000-2017:

بالنسبة لمحصول القمح: تضاعفت المساحة المزروعة من القمح بنوعيه الصلب واللين سنة 2001 إلى1836.41ألف هكتار بعدما كانت سنة2000لا تتجاوز826.57ألف هكتار وهذا من النتائج الإيجابية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية في بدايات تنفيذه، لكنها انخفضت سنة2002إلى 1398.46 ألف هكتار أي تراجع بقيمة 437.95ألف هكتار بسبب الظروف المناخية القاسية التي شهدتها البلاد في هذه السنة خاصة شح مياه الأمطار التي يعتمد عليها محصول القمح بالدرجة الأولى، لكن بعد ذلك تحسنت المساحات المزروعة من هذه السلعة الإستراتيجية بفضل انطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سنة2004 وقيام الدولة باتخاذ تدابير جديدة لتوفير مياه الري في شكل سدود وزيادة عدد الآبار (انظر جدول رقم **(IV–05)**، حيث بلغت المساحة المزروعة من القمح بنوعيه في متوسط الفترة 2004–2007 حجم 1804.51ألف هكتار.

جدول رقم(IV–05): تطور المساحة المزروعة من المحاصيل الغذائية الرئيسية 2000–2017

الوحدة: ألف هكتار

الفترة	القمح الصلب	القمح اللين	البقوليات	البطاطا	الطماطم	الحوامض	التمور
2000	544.470	282.1	63.14	72.69	16.71	41.38	101.82
2001	1112.18	724.23	59.47	65.79	16.76	41.68	104.39
2002	813.890	584.57	62.16	72.56	17.82	42.25	120.83
2003	1265.37	782.2	68.01	88.66	18.65	42.942	128.8
2004	1307.59	703.01	72.063	93.144	19.432	43.56	136.774
2005	1042.894	560.85	69.24	99.717	21.089	43.995	147.906
2006	1162.88	620.945	66.89	98.825	20.436	45.859	154.372
2007	1187.62	632.257	63.1	79.339	20.079	47.57	159.871
2008	726.105	280.466	61.211	91.841	19.655	50.012	162.033
2009	1262.842	585.733	67.448	105.121	20.789	50.567	160.867
2010	1181.774	573.954	74.22	121.996	21.358	53.977	161.091
2011	1230.414	442.07	87.296	131.903	20.575	55.227	162.134
2012	1342.881	602.895	85.295	138.66	20.542	57.157	163.985
2013	1180.332	546.91	84.993	161.156	22.497	57.479	164.695
2014	1214.23	600.381	85.314	164.14	22.384	57.970	164.789
2015	1314.014	500.708	85.068	153.313	24.065	59.943	155.085
2016	1094.636	351.423	77.408	156.298	22.556	58.295	157.336
2017	1175.537	361.794	100.407	148.692	23.977	60.579	156.386

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مديرية الإحصائيات

أما سنة 2008 فقد شهدت أزمة الغذاء العالمية حيث انخفضت فيها المساحة المزروعة من القمح الصلب ب416.51 ألف هكتار، لكنها عادت للانتعاش بعد سنة2009 حيث بلغت في متوسط الفترة 2009–2015 مساحة 1246.64 ألف هكتار بالنسبة للقمح الصلب و466.70 ألف هكتار من القمح اللين أي بمساحة إجمالية بلغت 1713.34 ألف هكتار، وهذا بفضل الجهود المبذولة من قبل الدولة في دعم المستثمرين وتحفيزهم بشتى الطرق للاستثمار في القطاع الزراعي من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي تصب في هدف الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، أما سنتي 2016و2017 فعرفتا انخفاضا في المساحة المزروعة من محصول القمح بنوعيه إلى 1448.05ألف هكتار سنة2016 وهي السنة الأخيرة لتطبيق أول مرحلة للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، مما استدعى مراجعة النقائص وتداركها في المرحلة الثانية منه من قبل دول الإطار الجغرافي للبرنامج وهو ما نتج عنه تحسن المساحة المزروعة من القمح سنة 2017 إلى 1537.33ألف هكتار.

بالنسبة للبقوليات: تحسنت المساحة المزروعة منها بشكل تدريجي ومتواصل في الفترة 2000–2017 لتصل إلى 100.40 ألف هكتار سنة2017 بعدما كانت لا تتجاوز 63.14ألف هكتار سنة 2000أي بنمو قدره 37.26ألف هكتار و هو ما يعادل نسبة نمو ب59%.

أما البطاطا: تحسنت المساحة المزروعة منها بشكل تدريجي ومتواصل في الفترة 2000–2017 لتصل إلى 148.69 ألف هكتار سنة2017 بعدما كانت لا تتجاوز 72.69ألف هكتار سنة 2000أي بنمو قدره 76ألف هكتار و هو ما يعادل نسبة نمو ب104.55%، بفضل تضافر الجهود بين الدولة والفلاحين كون البطاطا محصول استراتيجي يعتبر محور النظام الغذائي للفرد.

نفس الأمر بالنسبة للطماطم: تحسنت المساحة المزروعة منها بشكل تدريجي ومتواصل في الفترة 2000–2017 لتصل إلى 23.977 ألف هكتار سنة2017 بعدما كانت لا تتجاوز16.71ألف هكتار سنة 2000أي بنمو قدره 7.26ألف هكتار و هو ما يعادل نسبة نمو قدرها 43.48%، و الطماطم المقصودة هنا هي الطماطم الطازجة الموجهة للاستهلاك وليست الموجهة للتصنيع.

وفي ما يخص الحوامض: تحسنت المساحة المزروعة منها بشكل تدريجي ومتواصل في الفترة 2000–2017 لتصل إلى 60.57 ألف هكتار سنة2017 بعدما كانت لا تتجاوز 41.38ألف هكتار سنة 2000أي بنمو قدره 19.19ألف هكتار و هو ما يعادل نسبة نمو 46.37%.

أما التمور: فقد شهدت هي الأخرى تحسنا واضحا في المساحة المزروعة منها بشكل تدريجي ومتواصل في الفترة 2000–2017 لتصل إلى 156.38 ألف هكتار سنة2017 بعدما كانت لا تتجاوز 101.82ألف هكتار سنة 2000أي بنمو قدره 54.56ألف هكتار و هو ما يعادل نسبة نمو ب53.58%، بفضل الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي لزيادة المساحة المزروعة من هذا المحصول الهام بالنظر إلى النوعية الجيدة التي تتميز بها التمور الجزائرية، حيث قامت بإعادة الاعتبار لبساتين النخيل من خلال:[1]

- تقديم دعم قدره 30% وبسقف 1200 دج للنخلة لاقتلاع الأشجار المسنة؛
- تقديم دعم ب10000دج للهكتار أقصاه 02 هكتار من أجل تخصيب الأراضي بالرمل؛
- دعم ب30% وبسقف 70000 ألف دج للهكتار بحدود 10 هكتار للغراسات الجديدة.

إن تقديم الدولة للتحفيزات والامتيازات للاستثمار الفلاحي والعمل على زيادة المساحات المزروعة إنما يرمي إلى تحسين الإنتاج والإنتاجية وهو أهم محاور سياسة التجديد الفلاحي والريفي الذي يصب في المكون الأول للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي وهو تحسين الإنتاج.

2– الكمية المنتجة

ولتتبع تطور الإنتاج الزراعي لهذه المحاصيل نستعرض إحصائيات الجدول رقم **(IV–06)** الموجود في الصفحة الموالية:

[1]– وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **الدعم الزراعي في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي**، مرجع سابق.

جدول رقم(IV–06): تطور الكمية المنتجة من المحاصيل الغذائية النباتية الرئيسية في الجزائر للفترة 2000–2017

الوحدة: ألف طن

الفترة	القمح الصلب	القمح اللين	البقوليات	البطاطا	الطماطم	الحوامض	التمور
2000	468.334	274.027	21.864	1207.69	341.447	432.635	365.616
2001	1238.865	800.348	38.436	967.232	373.534	469.96	437.332
2002	950.967	550.836	43.534	1333.465	401.364	519.459	418.427
2003	1802.293	1162.559	57.748	1879.918	456.933	559.93	472.304
2004	2001.70	729.000	58.000	1896.27	512.195	609.11	442.600
2005	1568.709	846.018	47.106	2156.549	513.779	627.406	516.293
2006	1772.80	915.13	44.069	2180.961	548.933	680.345	492.188
2007	1528.998	789.964	50.083	1506.85	567.313	689.467	526.921
2008	813.811	297.221	40.172	2171.058	559.249	697.366	552.765
2009	2335.787	1109.312	64.289	2636.057	641.034	844.495	600.696
2010	2038.5	914.2	72.345	3300.31	718.235	788.11	644.741
2011	2195.79	715.1	78.817	3862.19	771.605	891.078	724.894
2012	2407.118	1025.112	84.29	4219.47	796.963	1087.832	789.357
2013	2332.369	966.679	95.833	4886.53	975.075	1204.851	848.199
2014	2481.24	1038.142	98.41	4894.13	978.114	1207.312	853.479
2015	2019.939	6367.916	87.39	4539.57	1163.76	1341.99	990.377
2016	1937.617	5024.791	77.31	4758.13	1280.57	1203.19	1029.595
2017	1990.957	4455.460	107.21	4603.40	1286.28	1344.27	1058.55

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مديرية الإحصائيات

تظهر من خلاله التغيرات الحاصلة في كمية إنتاج المحاصيل الغذائية الرئيسية ذات الأصل النباتي في الجزائر للفترة2000–2017.

القمح: تبين إحصائيات الجدول أعلاه أن إنتاج القمح بنوعيه في الجزائر عرف العديد من التطورات خلال فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000–2008 وسياسة التجديد الفلاحي والريفي2008–2017 التي تزامنت مع تطبيق البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي حيث تراوحت الكمية المنتجة منه ما بين 486.33 ألف طن سنة2000 و1990.95ألف طن سنة2017 بالنسبة للقمح الصلب، أما عن الكمية المنتجة من القمح اللين فقد تراوحت هي الأخرى بين 274.027ألف طن سنة2000و 4455.46ألف طن سنة2017 أي شهد النوعين تحسنا في

الكمية المنتجة خلال الفترة 2000–2017 ب1522.62ألف طن ما يعادل نموا ب325.11% بالنسبة للقمح الصلب، و3910.99ألف طن للقمح اللين وهو ما يعادل نموا ب718.31%والملاحظ أن إنتاج القمح الصلب يمثل أكثر من 50% من إنتاج القمح ككل.

بالنسبة للقمح الصلب فإننا نلاحظ ارتفاع الكميات المنتجة منه من 468.33ألف طن سنة2000إلى 1528.99ألف طن سنة2007، مع تسجيل انخفاض حاد إلى حوالي نصف الكمية المنتجة سنة2008(813.811)ألف طن تزامنا مع أزمة الغذاء العالمية والتي جاءت نتيجة حالات الجفاف التي شهدتها العديد من مناطق الإنتاج في الجزائر والعالم، في حين قدر متوسط الإنتاج خلال الفترة 2000–2008 ب1351.60 ألف طن، واستمر الارتفاع بعد سنة2008 ليصل إلى 2335.78 سنة2009، ورغم الانخفاض المسجل في كمية القمح الصلب المنتجة سنة2010 والتي ترجع لانخفاض المساحة المخصصة له ب6.41% مقارنة بسنة2009 إلا أنها عادت للارتفاع بعد ذلك لتصل سنة2012إلى 2407.11ألف طن ثم إلى 2481.24 ألف طن سنة2014 ثم1937.61ألف طن سنة2016 بنهاية المرحلة الأولى لتنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي وشارفت 2000طن سنة 2017 بانطلاق المرحلة الثانية لتنفيذه.

كما نلاحظ كذلك ارتفاع إنتاج القمح اللين من 707.23ألف طن كمتوسط للفترة 2000–2008إلى 1109.31 ألف طن سنة2009، ورغم الانخفاض المسجل في الكمية المنتجة منه سنتي 2010و2011إلا أنها انتعشت مجددا لتصل إلى 1025.11ألف طن سنة2012 و1038.14 ألف طن سنة2014، هذا بعدما بلغت سنة2013 حوالي 966.67 ألف طن بمتوسط قدر خلال الفترة2009–2014 ب 961.42ألف طن، ارتفعت ستة أضعاف سنة2015 لتصل إلى 6367.91 ألف طن وهي أعلى كمية منتجة منذ سنة2000 ثم تراجعت قليلا سنة2015 إلى 5024.79 ألف طن وبعدها إلى 4455.46ألف طن سنة2017 والذي يرجع لانخفاض المساحة المخصصة لزراعة القمح اللين لنفس السنتين على التوالي.

وتعود أسباب تسجيل هذه النتائج الإيجابية إلى الدعم الكبير الذي وفرته الحكومة للفلاحين من خلال سياسة مدروسة لتشجيعهم على الاستثمار في زراعة هذا المحصول الاستراتيجي بعد أزمة الغذاء العالمي لسنة2008، حيث تتحدد إجراءات التحفيز على زراعة الحبوب حسب الشروط

التقنية المنصوص عليها في دفتر الشروط الذي يعده المعهد التقني للزراعات الكبرى، إضافة إلى التحفيز على معالجة بذور الفلاحين لتفادي الأمراض الناجمة عن عملية حماية الصحة النباتية كما تضمن الدعم دعم التكاليف والهوامش الناجمة عن نشاط المؤسسات المنتجة.

البقوليات: ارتفعت الكمية المنتجة منها بشكل مستمر من 21.86ألف طن سنة2000 إلى 58ألف طن سنة2004، ورغم الانخفاض المسجل سنتي 2005 و2006 حيث بلغت كمية الإنتاج منها 47.10ألف طن و44.06ألف طن على التوالي، إلا أنها عاودت الارتفاع سنة2007إلى 50.08ألف طن، لتنخفض ثانية سنة2008إلى40.17ألف طن تزامنا مع أزمة الغذاء العالمية ومنه فإن متوسط إنتاج هذه السلعة بلغ 40.11ألف في متوسط الفترة 2000–2008.

ابتداء من سنة2009 عرفت الكمية المنتجة من البقوليات ارتفاعا مهما بلغ 64.28ألف طن واستمر تصاعديا ليصل إلى 78.81 ألف طن سنة2011 بعدما كان لا يتعدى 72.34ألف طن سنة2010، ثم وصل إلى 95.83ألف طن سنة2013 بعدها إلى 98.41 سنة 2014، تراجع الإنتاج قليلا سنتي 2015و2016إلى 87.39ألف طن و77.31ألف طن على الترتيب، أما سنة2017 فكانت مهمة جدا لإنتاج البقوليات حيث تجاوز عتبة 100ألف طن وهي كمية مهمة.

البطاطا: يمثل محصول البطاطا أحد أهم السلع المستهلكة في الجزائر خاصة من قبل الطبقة ذات الدخل المتوسط والمنخفض، كما يطلق عليها لقب" الكنز الدفين" لسرعة نموها وقابليتها للتكييف ما يمثل فرصة مهمة للاستثمار في هذا المحصول في المناطق غير المناسبة للمحاصيل الأخرى ويظهر من خلال الجدول أعلاه ارتفاع الكمية المنتجة من البطاطا من 1207.69 ألف طن سنة2000إلى 2156.54 سنة2005، و2180.96 سنة2006 ثم 2171.05 سنة2008أي بمتوسط بلغ 1700ألف طن في الفترة2000–2008التي تزامنت مع تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، أما بعد اعتماد الجزائر لإستراتيجية الاستثمار الزراعي بهدف تحقيق الأمن الغذائي انطلاقا من سنة2009 سجل إنتاج محصول البطاطا قفزة نوعية بزيادة بلغت500ألف طن في هذه السنة، واستمر الارتفاع ليبلغ 3300.31ألف طن سنة 2010 وحوالي 3862.19 ألف طن سنة 2011، في حين تجاوزت الكمية المنتجة 4886.53 ألف طن سنة سنة2013، و4894.13ألف طن سنة2014 بعدما شهدت انخفاضا قليلا سنة2012 إلى

4219.47 ألف طن، ومنه فإن متوسط الإنتاج بلغ 3966.41ألف طن في الفترة2009-2014 أما سنة 2015 فقد انخفض فيها الإنتاج قليلا إلى 4539.57 ألف طن بسبب انخفاض المساحة المزروعة منها في نفس السنة، وبتحسنها قليلا سنة2016 ارتفع الإنتاج إلى 4758.13ألف طن لكنه عاد للانخفاض سنة2017 إلى 4603.40كذلك لتراجع المساحة المخصصة لزراعتها، ومنه فإن متوسط الإنتاج للفترة 2015-2017 بلغ 4633.7ألف طن، وبمقارنة متوسط الكمية المنتجة خلال الفترات الثلاث نلاحظ التطور الكبير الحاصل في إنتاج البطاطا في الجزائر إلى ثلاث أضعاف ويرجع ذلك إلى زيادة المساحة المزروعة منها مما يعني أن زيادة إنتاج البطاطا يرتبط بشكل وثيق بالمساحة، إلى جانب الدعم المقدم من قبل الدولة والمتمثل في:[1]

- ضمن برنامج تطوير إنتاج بذور البطاطا حيث: تستفيد المؤسسات المنتجة من دعم 30% بسقف لا يتعدى 200000دج بالنسبة للبيت البلاستيكي بمساحة 400م2، إضافة إلى دعم 30% بسقف لا يتعدى 3.500.000دج لتجهيز مخبر للمراقبة الذاتية لصحة الشتلات، ودعم 30% بسقف 1.500.000دج لاقتناء عتاد التوضيب.

- برنامج تطوير زراعة بذور وشتلات البطاطا: يستفيد المنتجين والمتعاملين الاقتصاديين من منحة تخزين شتلات البطاطا تحت التبريد بسقف 0.75 دج /كغ/الشهر لمدة أقصاها 06 أشهر إضافة إلى منحة بقيمة 1.80دج/كغ/الشهر لتخزين البطاطا الموجهة للاستهلاك تحت التبريد والمعبئة في أكياس شبكية، و 1.50دج/كغ/الشهر بدون تعبئة.

الطاطم: لا يقل محصول الطاطم أهمية عن محصول البطاطا استهلاكا في الجزائر، ويظهر من خلال الجدول أعلاه ارتفاع الكمية المنتجة منه من 341.44 ألف طن سنة2000إلى 559.24 ألف طن سنة2008، أي بمتوسط بلغ 441.638ألف طن في الفترة2000-2008التي تزامنت مع تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، أما بعد اعتماد الجزائر لإستراتيجية الاستثمار الزراعي بهدف تحقيق الأمن الغذائي انطلاقا من سنة2009 تطور إنتاج محصول الطماطم إلى84.2%في المتوسط للفترة2009-2014، أما سنة 2015 فقد تجاوز فيها الإنتاج عتبة1000 ألف طن بسبب ارتفاع المساحة المزروعة منها في نفس السنة، ورغم تراجع المساحة المزروعة

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **الدعم المقدم في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي**، مرجع سابق.

منها سنة2016 إلا أن الإنتاج ارتفع إلى 1280.57ألف طن، استمر في الارتفاع سنة2017 ليصل إلى 1286.28 ألف طن، ومنه فإن متوسط الإنتاج للفترة 2015–2017 بلغ 3730.61ألف طن، وبمقارنة متوسط الكمية المنتجة خلال الفترات الثلاث نلاحظ التطور الكبير الحاصل في إنتاج الطماطم في الجزائر إلى ثلاث أضعاف ويرجع ذلك إلى زيادة المساحة المزروعة منها مما يعني إنتاج الطاطم هو الآخر يرتبط بالمساحة.

الحمضيات: يظهر من خلال الجدول رقم(**IV–06**) أعلاه ارتفاع الكمية المنتجة من الحمضيات من 587.29 ألف طن في متوسط الفترة2000–2008 إلى 840.76 في متوسط الفترة2009–2014، أما سنة 2015 فقد استمر فيها تحسن الإنتاج ليصل إلى 1341.99ألف طن وتراجع قليلا إلى1203.19ألف طن سنة2016 لكنه تدارك هذا الانخفاض وارتفع مجددا ل1344.28ألف طن سنة 2017أي بمتوسط إنتاج بلغ 1296.48ألف طن للفترة2015–2017 وهذا راجع لارتفاع المساحة المزروعة منها في نفس الفترة، وبمقارنة متوسط الكمية المنتجة خلال الفترات الثلاث نلاحظ التطور الكبير الحاصل في إنتاج الحمضيات في الجزائر إلى ثلاث أضعاف ويرجع ذلك إلى زيادة المساحة المزروعة منها إضافة التي تضمنها برنامج تطوير زراعة الحمضيات وهي:[1]

- برنامج تطوير زراعة الحمضيات: ووزع الدعم المقدم للقطاع الفلاحي إذ يقدر الدعم المقدم لاقتلاع المغروسات الهرمة لأشجار الحمضيات : ب 70 دج للشجرة الهرمة بسقف 18.000 دج.
- يقدر الدعم ب 60 % بسقف محدد ب 25.000دج /هـ، لتجديد الغرسات ب 30% بسقف 50 دج للجذل و حد أقصاه 13.000دج /هـ للغراسات جديدة في المناطق الساحلية و شبه الساحلية.

التمور: من خلال الجدول رقم(**IV–06**) نلاحظ أن إنتاج التمور ارتفع لأكثر من ثلاث أضعاف سنة2017 حيث بلغ 1058.55ألف طن بعدما كان سنة 2000 يقدر ب365.61ألف طن، أي بزيادة قدرها 692.94ألف طن خلال الفترة2000–2017، ويرجع هذا التحسن في إنتاج التمور إلى زيادة المساحة المزروعة منها بفضل الدعم الموجه لذلك(أشرنا إلى ذلك سابقا)، أيضا لزيادة اهتمام الدولة بهذا المنتوج نظرا للميزة النسبية التي يتميز بها عن بقية الأصناف الأخرى، إذ تحتل

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **الدعم المقدم في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي**، مرجع سابق.

الجزائر المرتبة السادسة عالميا والثانية إفريقيا، وتشتهر الجزائر بصنف مميز من التمور "دقلة نور" والتي هي الآن من أحسن الأصناف التجارية في العالم حيث تلقى رواجا في الأسواق الدولية و الإقليمية، كما تملك أزيد من 800صنف من التمور، مما يشكل مخزونا وراثيا هاما وبالتالي يشكل ناتج التمور دورا بارزا في البنيان الاقتصادي الفلاحي في الجزائر، كما يعتبر محصولا استراتيجيا يمكن الاعتماد عليه كأحد البدائل التنموية في الاقتصاد الوطني.

3- إنتاجية المحاصيل الغذائية الرئيسية

يبين الجدول التالي يبين تطور إنتاجية المحاصيل الغذائية الرئيسية في الجزائر للفترة2000-2017.

جدول رقم(IV-07): تطور الإنتاجية الزراعية للمحاصيل الغذائية النباتية الرئيسية في الجزائر للفترة 2000- 2017

الوحدة: طن/الهكتار

الفترة	القمح الصلب	القمح اللين	البقوليات	البطاطا	الطماطم	الحوامض	التمور
2000	0.86	0.97	0.35	16.61	22.04	10.46	3.59
2001	1.11	1.11	0.65	14.7	22.29	11.28	4.19
2002	1.17	0.94	0.7	18.38	22.52	12.29	3.46
2003	1.42	1.49	0.85	21.2	24.50	13.04	3.67
2004	1.53	1.04	0.8	20.36	26.36	13.98	3.24
2005	1.5	1.51	0.68	21.63	24.36	14.26	3.49
2006	1.52	1.47	0.66	22.07	26.86	14.84	3.19
2007	1.29	1.25	0.79	18.99	28.25	14.49	3.30
2008	1.12	1.06	0.66	23.64	28.45	13.94	3.41
2009	1.85	1.89	0.95	25.08	30.84	16.70	3.73
2010	1.72	1.59	0.97	27.05	33.63	14.60	4.00
2011	1.78	1.62	0.9	29.28	37.5	20.04	4.47
2012	1.79	1.7	0.99	30.43	37.00	19.03	4.81
2013	1.98	1.77	1.13	30.32	43.34	20.96	5.51
2014	2.043	1.729	1.153	29.81	43.697	20.82	5.179
2015	1.53	12.71	1.02	29.61	48.35	22.38	6.38
2016	1.77	14.29	0.99	30.44	56.77	20.63	6.54
2017	1.69	12.31	1.06	30.97	53.64	22.19	6.76

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مديرية الإحصائيات

تحسنت إنتاجية القمح الصلب في الجزائر منذ سنة2000إلى غاية سنة2017 حيث ارتفعت من 0.86 طن للهكتار سنة2000إلى 1.85 طن للهكتار سنة2009، أي بمتوسط إنتاجية بلغ 1.28 طن للهكتار خلال فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، أما فترة تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي والتي تترجم المقاصد العالمية والعربية لتحقيق الأمن الغذائي من خلال الاستثمار الزراعي فقد تحسنت فيها إنتاجية القمح الصلب إذ وصلت في المتوسط إلى 1.79طن للهكتار خلال الفترة 2009–2017 مع تسجيل رقم مهم جدا سنة2013 يقدر ب1.98 طن للهكتار و2.043 طن للهكتار سنة2014 وبالرغم من التراجع المسجل في المساحة المخصصة لزراعة القمح اللين في الجزائر إلا أن الأرقام تشير إلى ارتفاع متوسط إنتاجية القمح اللين من 1.204 طن للهكتار خلال الفترة 2000–2008إلى 1.76 طن للهكتار في متوسط الفترة 2009–2014.

أي بارتفاع قدره 46.17% مقارنة بالفترة 2000–2008، أما الفترة 2015–2017 فقد عرفت طفرة في إنتاجية القمح اللين في الجزائر حيث بلغت في المتوسط 13.10طن للهكتار ما يعني نموا قدره سبعة أضعاف مقارنة بالفترة السابقة، كل هذا بفضل الدعم المقدم في إطار تشجيع الاستثمار الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي في الحبوب والمتمثل في ما يلي:[1]

- في ما يخص برنامج تطوير الحبوب قدم فيها الدعم في شكل منح متعددة حيث يقدر الدعم لمنحة تكثير بذور الحبوب ب20% بالنسبة للسعر لكل من G1–G4و R1، و 15% ل–R2 R3، وتصل قيمة سقف الدعم إلى 450دج/للقنطار بالنسبة لمنحة جمع الخرطال، أما منحة صيانة أصناف الخرطال فيصل سقف الدعم فيها إلى 500دج/القنطار؛
- دعم ب30% بالنسبة لمنشأة تخزين البذور في مزارع الفلاحين المكثرين ويصل إلى 500.000دج كحد أقصى ضمن برنامج إنتاج بذور الحبوب؛
- أما الدعم المقدم للمؤسسات المنتجة فيقدر ب30% من التكلفة لمنشأة تخزين البذور 2000000دج كحد أقصى.

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **الدعم المقدم في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي**، مرجع سابق.

أما في ما يخص البقوليات فنتيجة لارتفاع المساحة المخصصة لزراعتها فإن إنتاجيتها ارتفعت بشكل مستمر من 0.35طن للهكتار سنة2000، إلى 1.06 طن للهكتار سنة2017، مع تسجيل رقم مهم سنتي 2013 و2014 قدرا ب1.13طن للهكتار و1.15 طن للهكتار على التوالي، مما يعني نمو إنتاجية البقوليات بمعدل ثلاث أضعاف خلال الفترة 2000–2017 ويرجع هذا التحسن إلى الإجراءات المتخذة لتشجيع إنتاجها والتي شملت منحة الجمع والمقدرة ب2600دج لكل 0.1 طن بالنسبة للعدس و3000دج لكل 0.1 طن بالنسبة للحمص ومنحة تكثيف البذور والتي تراوحت ما بين 20%و35% بالنسبة للسعر.[1]

بالإضافة إلى ذلك فقد سجلت إنتاجية محصول البطاطا ارتفاعا هي الأخرى من 19.73 طن للهكتار في متوسط الفترة 2000–2008إلى 29.92 ألف طن للهكتار في متوسط الفترة 2009–2017، حيث بعد أزمة الغذاء العالمي لسنة2008 وبالنظر للأهمية الإستراتيجية لهذا المحصول عملت الجزائر على تشجيع الاستثمار فيه، وتضمن ذلك تطبيق إجراءات دعم برنامج تطوير إنتاج البطاطا وتطوير شتلات البطاطا التي ذكرناها سابقا، إضافة إلى منحة تخزين البطاطا الموجهة للاستهلاك تحت التبريد (سيريلاك).

كما عرفت إنتاجية الطماطم هي الأخرى ارتفاعا مهما حيث انتقلت من 22.04 طن للهكتار سنة2000إلى 28.45 طن في الهكتار سنة 2008، وبمتوسط 25.07 طن للهكتار خلال الفترة 2000–2008 إلى 37.66 طن للهكتار في الفترة 2009–2014، ثم إلى 52.92طن للهكتار في الفترة2015–2017 أي بتحسن قدره 140% عن الفترة السابقة، ومما لاشك فيه هو أن التحسن الواضح في الإنتاجية لمحصول الطماطم يرجع بالدرجة الأولى إلى الدعم المقدم للمستثمرين في هذا المحصول، ويجب الإشارة إلى أن ما يفوق 60% من إنتاجية الطماطم يعود للأصناف الهجينة منها و40% الباقية فتخص الأصناف الثابتة.

نسجل أيضا ارتفاع إنتاجية التمور من 3.504 طن للهكتار في متوسط الفترة 2000–2008 إلى 6.059 في المتوسط للفترة2009–2017 رغم تراجع المساحة المخصصة لها في الثلاث سنوات

[1]– وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **الدعم المقدم في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي**، مرجع سابق.

الأخيرة مما يفسر في نفس الوقت الاعتماد على عمليات التوسع الزراعي الرأسي أكثر من الأفقي ويرجع هذا التحسن كذلك لإجراءات الدعم الموجهة لذا المحصول التي ذكرناها سابقا إضافة على دعم آخر موجه لحماية النباتات ويتمثل في:[1]

- دعم يقدرب30% وبسقف 1400دج للنخلة من أجل إتلاف أشجار النخيل المصابة بمرض البيوض؛
- دعم قدره 30% وبسقف 5000دج للهكتار لإبادة الأعشاب الضارة المحيطة بالنخيل؛
- دعم قدره 30% وبسقف 12000 دج للهكتار بكثافة 120نخلة لحماية عراجين تمر دقلة نور؛

ولقد كان للتوسع في المساحة المخصصة لغرس الحمضيات انعكاسا إيجابيا على إنتاجية هذه الأخيرة، حيث قفزت من 44.35طن للهكتار في متوسط الفترة2000–2008إلى 48.09 طن للهكتار في متوسط الفترة2009–2017 أي بمعدل نمو 8.43% بفضل الإرادة السياسية الكبيرة لتشجيع الاستثمار فيها من خلال الدعم والمنح المختلفة المقدمة للمستثمرين في هذا المحصول.

ثانيا: تطور الإنتاج الحيواني والسمكي

على غرار الإنتاج النباتي يؤثر الاستثمار الزراعي على كميات الأغذية المنتجة من المصادر الحيوانية والسمكية، حيث لا يمكن إهمال هاتين الشعبتين من تركيبة الغذاء الصحي والضروري للمستهلك، لذا سطرت الدولة برامج واستراتيجيات في إطار السعي لتحقيق الأمن الغذائي تعنى بالاستثمار في هاتين الشعبتين، خاصة بعد أزمة الغذاء العالمي وسير الجزائر على خطى العالم والدول العربية لتشجيع الاستثمار الزراعي بغرض القضاء على الجوع.

1- الإنتاج الحيواني و الداجني

يشمل الإنتاج الحيواني كل من إنتاج الدواجن من لحوم وبيض ومنتجات الماشية من لحوم حمراء وحليب، وتعد اللحوم ذات أهمية بالغة في التركيبة الغذائية للمستهلك فهي مصدر أساسي للبروتين والدهون، وتنقسم اللحوم إلى صنفين هما اللحوم الحمراء التي يعد مصدرها الأساسي الأبقار والغنم

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **الدعم المقدم في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي**، مرجع سابق.

ثم تليها الماعز والإبل والخيل، واللحوم البيضاء المنتجة من قبل الدواجن، وقد تطور إنتاج النوعين من اللحوم الحمراء والبيضاء في الجزائر خلال الفترة2000-2017 كما هو موضح في الجدول:

جدول رقم(IV-08): تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر للفترة2000-2017

الفترة	إنتاج اللحوم الحمراء (ألف طن)	إنتاج اللحوم البيضاء (ألف طن)	إنتاج الحليب ومشتقاته(ألف لتر)	إنتاج بيض المائدة(وحدة)
2000	251.783	198.136	1583.590	2020.000
2001	259.855	201.000	1637.210	2160.000
2002	290.762	150.700	1544.000	3220.000
2003	300.459	156.800	1610.000	3302.000
2004	320.000	170.000	1915.000	3500.000
2005	301.568	168.500	2092.000	3444.978
2006	298.500	145.300	2244.000	3570.000
2007	320.124	260.585	2184.846	3813.544
2008	315.757	305.695	2219.708	3507.575
2009	346.596	209.295	2394.200	3838.298
2010	381.612	281.635	2632.911	4379.713
2011	419.562	336.127	2926.959	4822.477
2012	439.778	365.398	3088.190	5326.572
2013	467.199	418.396	3368.067	5987.024
2014	468.419	419.218	3548.825	6060.558
2015	525.647	496.441	3753.766	6644.517
2016	537.754	515.435	3597.017	6691.912
2017	543.902	529.806	3521.210	6570.417

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مديرية الإحصائيات

من خلال إحصائيات الجدول رقم(**IV-08**) نلاحظ الارتفاع المستمر في الكميات المنتجة من اللحوم الحمراء في الجزائر، حيث انتقلت من 251.78 ألف طن سنة2000إلى 315.75 ألف طن سنة2008 مع تذبذب في الكمية المنتجة من سنة إلى أخرى وبمتوسط قدره 295.42 ألف طن خلال الفترة200-2008 واستمرت هذه الزيادة في الإنتاج لتبلغ 543.90 ألف طن سنة2017 بعدما كانت تمثل 346.59 ألف طن سنة2009 وبمتوسط بلغ 506.95 ألف طن في الفترة2009-2017 حيث بلغت الزيادة في الكمية المنتجة 292.12ألف طن خلال الفترة2000-2017، لكن لابد من الإشارة إلى أنه لضمان التحسن المستمر يجيب أن يتزامن مع تحسن أعداد الماشية وإلا فسيكون التحسن في إنتاج اللحوم مجرد استنزاف لرأس المال الإنتاجي وهو المواشي بسبب زيادة عدد الذبائح خاصة في سنوات الجفاف وانتشار الأمراض.

والملاحظ هو أن إنتاج اللحوم الحمراء يمثل أكثر من 50% من إنتاج اللحوم في الجزائر، إلا أن استهلاك اللحوم البيضاء يعد أوسع بسبب تناسب أسعاره مع القدرة الشرائية للأفراد، لكن ما يعاب على هذا النوع من الإنتاج أنه يعتمد فقط على طيور الدواجن، الأمر الذي يفسر سعي الحكومة إلى تنويع إنتاج اللحوم البيضاء من خلال التركيز على إنتاج طيور الديك الرومي، حيث ارتفع إنتاجها بشكل متزايد ومستمر من 198.13 ألف طن سنة2000إلى 529.80الف طن سنة2017 أي بزيادة قدرها 331.67ألف طن ما يعني نموا 167% منذ سنة2000، وما يمكن استنتاجه هو أن إنتاج اللحوم البيضاء تضاعفت بحوالي أربع مرات خلال فترة تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي والتي رسمت بها الدولة سياسة الاستثمار من أجل الأمن الغذائي حيث عملت في إطارها على تشجيع هذا النوع من الاستثمار من خلال:[1]

- يقدر الدعم المقدم لاقتناء تجهيزات خاصة بتربية الديك الرومي ب30% بسقف محدد ب 160000دج لكل مستثمر يملك منشأة لتربية الحيوانات؛
- يقدر الدعم المقدم لاقتناء تجهيزات خاصة بتربية الأرانب ب30% بسقف محدد ب 500000دج ، والمقدم لاقتناء قطيع للتكاثر(50فرد) يقدر ب 30% بسقف 40000 دج؛
- عند إنشاء ورشة ذبح وتقطيع الدواجن أو الأرانب يقدم دعم 20% لتجهيزات الذبح بسقف محدد 1.000.000دج؛
- عند تهيئة مباني تربية الدواجن يقدم دعم ب20% بسقف محدد ب1.000.000دج.

كما تطور إنتاج الحليب بشكل متسارع جدا خلال الفترة 2000–2017، فبعد أن كان لا يتعدى 1583.59ألف لتر سنة2000 إلى 3521.21ألف لتر سنة2017 أي بزيادة قدرها 1937.62ألف لتر ونسبة نمو تقدر ب122%، ويرجع هذا التحسن في إنتاج الحليب إلى إستراتيجية الدولة لترقية إنتاجه كونه سلعة أساسية في تركيبة الغذاء عند المستهلك الجزائري، من خلال الحوافز المقدمة للمستثمرين في هذا المجال وهي:[2]

- دعم 12 دج/ لتر من حليب البقر، الماعز، النعجة والناقة، لرفع إنتاج الحليب وتسليمه لكل مربي منتج؛

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **الدعم المقدم في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي**، مرجع سابق.

[2]- المرجع نفسه.

- دعم 05 دج/ لتر بهدف التحفيز على جمع الحليب لكل جامعي الحليب و مراكز الجمع؛
- دعم مابين 02 و04دج /ل لكل محول مصنع للحليب المبستر المعبئ؛
- دعم يصل إلى 30% بسقف لا يتعدى 40000دج لكل مربي إسطبل به على الأقل 06 بقرات حلوب من أجل اقتناء أحواض شرب إلية وكذا أنابيب التوصيل؛
- دعم بنسبة 30% بسقف محدد حسب طبيعة العتاد المشترى، دعم بنسبة 30% بسقف لا يتعدى 500000 دج لتهيئة منشاة التربية؛
- دعم بنسبة 30% بسقف لا يتعدى 160000 لبرميل ذو سعة 500لتر بالنسبة لمركز الجمع الأولي ويتحدد حسب سعة البرميل بالنسبة للمركز الرئيسي،و يدعم نقل الحليب بنسبة 30% وبسقف محدد حسب سعة الصهريج.
- يدعم اقتناء حقيبة مراقبة نوعية الحليب ب30% بسقف لا يتعدى 35500دج.

تضاعف إنتاج بيض المائدة هو الآخر ثلاث مرات خلال الفترة 2000–2017 إذ انتقل من 2020 ألف وحدة سنة2000إلى 6570.41ألف وحدة سنة2017 أي بتحسن قدره 4550.41ألف وحدة خلال هذه الفترة، كما يجب الإشارة إلى أن التحسن في إنتاج بيض المائدة يعود بالدرجة الأولى للدعم الموجه لتربية الطيور المنتجة للحوم والمنتجة للبيض على حد سواء، حيث يعتبر البيض مادة واسعة الاستهلاك ومفيد لتلبية الحاجات الغذائية من البروتين عند المستهلكين ضعاف الدخل.

2- تطور إنتاج الأسماك في الجزائر

تعتبر الأسماك سلعة غذائية رئيسية نظرا لتركيبتها الغنية بالمواد البروتينية والفيتامينات والدهون التي توجد في غيرها من المواد الغذائية، لذا ولأجل ضمان أمن غذائي صحي ومتوازن كما أوصت بذلك المنظمة العالمية للصحة ومنظمة الأغذية والزراعة فلا بد من توفير هذه المادة ضمن التركيبة الغذائية للمستهلك الجزائري، وهو ما لم تهمله الجزائر منذ سنة 2000 حيث عملت على رفع إنتاج هذا القطاع من خلال دعم المستثمرين فيه وإعداد برامج وخطط لترقيته، ويبين الجدول التالي تطور إنتاج الجزائر من الأسماك خلال الفترة 2000–2016 ضمن المصايد الطبيعية وكذا مزارع الاستزراع السمكي الحديثة.

جدول رقم(IV–09): تطور إنتاج الأسماك في الجزائر خلال الفترة2000–016

الفترة	إنتاج المصايد ألف طن	إنتاج المزارع ألف طن	الإنتاج الكلي
2000	97.40	0.09	97.49
2001	110.06	0.12	110.18
2002	111.40	0.72	111.72
2003	110.63	0.18	110.81
2004	112.54	0.25	112.79
2005	117.23	0.25	117.48
2006	156.73	0.29	157.02
2007	148.44	0.4	148.84
2008	139.26	2.78	142.04
2009	130.12	2.15	132.27
2010	223.50	1.03	224.53
2011	227.00	2.10	229.10
2012	101.80	1.76	103.56
2013	101.80	2.19	103.99
2014	152.40	2.89	155.29
2015	105.20	1.32	106.52
2016	102.14	2.10	104.24

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مديرية الإحصائيات

تشير بيانات الجدول رقم **(IV–09)** إلى الارتفاع التدريجي لإنتاج الأسماك من 97.49 ألف طن سنة2000 إلى 111.72ألف طن سنة2002 بعدما كان يمثل سنة2001 حوالي 110 ألف طن لترتفع بشكل تدريجي سنتي 2004و2005على التوالي حيث تجاوزت الكمية المنتجة 157 ألف طن سنة2006 وعرفت كل من سنتي 2007و 2008انخفاضا حادا في الكمية المنتجة وصل إلى 8.18 ألف طن و 14.95 ألف طن على الترتيب تزامنا مع أزمة الغذاء العالمي، وبذلك يكون متوسط الإنتاج للفترة 2000–2008 حوالي 123.15 ألف طن، ورغم أن الإنتاج واصل انخفاضه سنة2009 إلى ما يقارب 132.27ألف طن إلا أن هذا الأخير قارب الضعف في سنتي 2010 و2011 على التوالي حيث بلغت الكمية المنتجة سنة 2010 ما يفوق 224.53 ألف طن و229.1 ألف طن سنة2011 ولم تتواصل هذه الزيادة في سنتي 2012و2013 حيث عادت مستويات الإنتاج إلى 103ألف طن لترتفع مجددا سنة 2014 إلى 155.29 ألف طن في حين بلغ متوسط الإنتاج خلال الفترة 2009–2014 حوالي 189.74ألف طن وبزيادة فاقت 66ألف

طن مقارنة بالفترة 2000–2008، وبلغ الإنتاج في الفترة2015–2016 حوالي 105.38ألف طن أي بتراجع قدره84.36ألف طن عن الفترة السابقة.

ورغم النتائج الإيجابية المسجلة في إنتاج الأسماك في الجزائر بعد أزمة الغذاء العالمي2008، إلا أن مستوياته لا تزال ضعيفة مقارنة بنظيراتها من اللحوم الحمراء والبيضاء، ولا يمكن إرجاع أسباب التراجع المسجل في الكمية المنتجة والتي تساهم فيها المصايد بنسبة 99.5% إلى نقص الإمكانيات أو المؤهلات فهي متوفرة كما رأينا سابقا.

الفرع الثاني: التجارة الخارجية للسلع الغذائية الرئيسية

تعتبر التجارة الخارجية للسلع الغذائية الرئيسية ثاني مؤشرات الأمن الغذائي في محوره الأول إمكانية الحصول على الغذاء، فالأمن الغذائي يوفر إما بالإنتاج المحلي أو عن طريق الاستيراد، و كما هو متعارف عليه فإن الهدف الرئيسي للاستثمار الزراعي هو تحقيق أمن غذائي داخلي واكتفاء ذاتي من الأغذية الرئيسية عن طريق الإنتاج المحلي، لأنه في حالة العكس لا يبقى أمام الدولة إلا خيار استيراد الغذاء من الخارج الأمر الذي يوقعها في فخ التبعية الاقتصادية للدول المصدر ومنه التبعية السياسية، فمصير الشعوب التي لا تملك قوتها هو فقدانها لقرارها المستقل عند الأزمات الغذائية، أما الهدف الثاني للاستثمار الزراعي فهو تحقيق فائض للإنتاج يوجه للتصدير، فتنقلب بذلك الموازين الاقتصادية ويتغير موضع الدولة من المستوردة للغذاء إلى المصدرة له ما يفتح لها أبواب التعاملات مع الخارج ويقوي موقعها اقتصاديا من خلال العملة الصعبة المتأتية من إيرادات الصادرات وكذا يعزز استقلاليتها الغذائية وبالتالي استقلاليتها السياسية وعدم وقوعها في فخ التبعية الغذائية والسياسية.

أولا: تطور الواردات الغذائية في الجزائر

بعد دراسة تطور المساحة المخصصة لزراعة المحاصيل الغذائية الرئيسية ذات الأصل النباتي والمتمثلة في: القمح بنوعية الصلب واللين، البقوليات، البطاطا، الطماطم، الحوامض، التمور وتبيان تأثير ذلك على إنتاج وإنتاجية هذه المحاصيل، وبعد تتبع مسار تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية ذات الأصل الحيواني لا بد من الوقوف على تطور أوضاع التجارة الخارجية من هذه السلع المبينة من خلال الجدولين رقم **(IV–10)** و**(IV–11)**.

جدول رقم(IV–10): تطور واردات المحاصيل الغذائية النباتية الرئيسية في الجزائر للفترة 2000–2017

الفترة	القمح الصلب	القمح اللين	البقوليات		البطاطا		الطماطم		الحوامض		التمور	
	الكمية ألف طن	الكمية ألف طن	القيمة ألف دج	الكمية ألف طن	القيمة	الكمية ألف طن	القيمة	الكمية ألف طن	القيمة	الكمية ألف طن	القيمة	الكمية ألف طن	القيمة
2000	800	3200	6362.93	154.62	40.498	103.14	–	0.061	–	0.24	–	0.64	–
2001	760	3040	7460.45	181.29	43.089	109.74	–	0.025	–	0.08	–	0.58	–
2002	1200	4800	66292.9	162.65	45.869	116.82	0.230	0.005	11.72	0.62	23.36	0.81	23.36
2003	1600	2400	7229.12	167.57	48.829	114.18	0.031	0.002	1.774	0.07	9.93	0.32	9.93
2004	3350.41	1684.02	6775.44	152.35	46.288	108.24	–	0.081	7.240	0.42	15.36	0.45	15.36
2005	3003.52	2679.82	8802.59	191.17	47.140	110.23	0.216	0.003	63.72	5.63	25.69	0.71	25.69
2006	2077.75	2745.87	7343.05	158.91	57.480	99.64	4.398	0.072	26.72	1.09	11.21	0.29	11.21
2007	1334.84	3297.25	9028.85	187.53	110.370	201.29	3.221	0.012	103.86	4.29	19.42	0.54	19.42
2008	1982.69	4 368.91	11897.4	182.14	64.370	68.82	1.641	0.022	87.40	3.3	27.24	0.71	27.24
2009	1853.21	3866.41	11057.4	169.05	86.970	124.29	4.394	0.199	330.31	10.22	30.92	0.63	30.92
2010	1246.01	3986.3	14621.5	212.06	74.430	113.26	0.101	0.001	407.44	12.82	31.45	0.65	31.45
2011	1851.49	5550.4	19909.2	242.82	80.530	105.66	2.541	0.183	415.07	11.39	59.47	1.14	59.47
2012	1579.75	4715.93	16126.9	171.61	109.560	156.36	0.996	0.016	1267.9	27.15	83.87	1.29	83.87
2013	1088.33	5209.03	23856.3	171.61	51.420	74.96	2.581	0.05	1564.2	32.94	115.73	1.59	115.73
2014	1978.42	5438.5	17803.8	259.03	46.776	68.19	1.668	0.015	1750.3	32.43	127.63	1.81	127.63
2015	1718.78	5515.05	23135.85	223.77	–	0.00	117.0	0.015	1173.5	21.43	0.42	0.006	0.42
2016	1795.59	6012.20	25207.81	194.46	–	0.00	–	0.00	331.92	6.15	0.49	0.007	0.49
2017	1763.45	7865.17	33693.73	231.82	–	0.00	–	0.00	–	0.00	0.00	0.00	0.00

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مديرية الإحصائيات

القمح: تحتل الجزائر المراتب الأولى ضمن تصنيف كبرى الدول المستوردة للقمح في العالم ويظهر هذا جليا من خلال الجدول رقم(**IV–10**) حيث ارتفعت واردات القمح بشكل مستمر من 4000ألف طن سنة 2000منها 80% من القمح اللين والباقي من القمح الصلب إلى 6351.6ألف طن سنة2008 التي تزامنت مع أزمة الغذاء العالمي، منها 68.78% تعبر عن واردات القمح اللين أي بزيادة قدرها 2351.60ألف طن وبمتوسط استيراد بلغ 3135.09الف طن خلال الفترة 2000–2008، ورغم توجه الدولة إلى تطبيق مشاريع الاستثمار الزراعي في الجزائر بعد أزمة الغذاء العالمي2008 وإعلانها تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي سنة2009 التي تزامنت مع تطبيق البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، وكل ما حملته من امتيازات في شكل منح ودعم مقدمة للمستثمرين الزراعيين خاصة في إنتاج القمح إلا أن حجم استيراد هذه السلع الإستراتيجية لم ينخفض بل استمر في الارتفاع من 4925 ألف طن (منها 63.65% من القمح اللين في حين يمثل حجم استيراد القمح الصلب فقط 36.34%) إلى 6393.96ألف طن في

المتوسط للفترة 2009-2014 وبمعدل زيادة قدرها 29.82%(منها 74.98% واردات القمح اللين و25.01واردات القمح الصلب)، والملاحظ أنه في سنة2015 انخفضت واردات القمح الصلب بحوالي259.64 ألف طن بينما ارتفعت واردات القمح اللين بحوالي 76.55ألف طن وبذلك يكون التراجع الكلي لواردات القمح في هذه السنة بلغ 183.09ألف طن، أما سنة2016 فعاودت فيها واردات القمح الصلب الارتفاع بحوالي 76.81 ألف طن بينما استمر ارتفاع واردات القمح اللين بحوالي 497.15ألف طن وبذلك يكون الارتفاع الكلي لواردات القمح في هذه السنة حوالي573.96ألف طن وذلك بسبب تراجع المساحة المخصصة لزراعة القمح في الجزائر مما أدى لتراجع الإنتاج المحلي منه، ورغم التحسن التدريجي للمساحة المزروعة التي نتج عنها تحسن الإنتاج سنة2017 إلا أن واردات القمح اللين استمرت في الارتفاع لتصل في هذه السنة إلى 7865.17ألف طن، أما واردات القمح الصلب فقد تراجعت ب32.41ألف طن خلال نفس السنة وبالتالي فإن متوسط واردات القمح بنوعيه بلغ في الفترة2015-2017 حوالي 7890.21ألف طن وهو رقم مريب حقا، والملاحظ أن واردات القمح تتشكل من أكثر من 60% من القمح اللين فقط باعتباره سلعة إستراتيجية يتضمنها نمط التغذية للمستهلك الجزائري.

البقوليات: عرفت الكمية المستوردة منها ارتفاعا معتبرا خلال الفترة2000-2017 وفق علاقة طردية مع أسعار هذه السلعة، ففي الوقت الذي انتقل فيه متوسط الكمية المستوردة من 170.91ألف طن في المتوسط للفترة 2000-2008إلى 214.28 ألف طن في المتوسط للفترة2009-2017أي ما يمثل زيادة بمعدل 25.37% رافقتها زيادة في فاتورة استيرادها من 7954759.59 ألف دج خلال الفترة 2000-2008إلى 4327818.61 ألف دج في الفترة2009-2017 أي خلال تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي مما يدل على زيادة الطلب المحلي على البقوليات رغم ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية خاصة بعد أزمة الغذاء العالمي لسنة2008.

البطاطا: رغم أن الجزائر تصنف من الدول المنتجة والمستهلكة لبعض الدرنيات، الخضر والفواكه إلا أنها تستورد كميات معتبرة منها، حيث تضاعفت واردات البطاطا من 103.14 ألف طن سنة2000إلى 201.29 ألف طن سنة2007، حيث قدر متوسط الاستيراد للفترة2000-2008

بحوالي103.61 ألف طن، وعلى غرار الارتفاع المسجل في واردات البطاطا في السنوات 2009 2010و 2012 إلا أن سنتي 2013 و2014 عرفتا انخفاضا مهما قدر بحوالي 74.96ألف طن و68.19ألف طن على الترتيب، مما يعني أن متوسط واردات البطاطا بلغ في الفترة 2009-2014 حوالي 90.45 ألف طن أي أنه انخفض بنسبة 12.7% وهي نسبة مهمة جدا.

والأهم من ذلك هو انعدام واردات البطاطا في الفترة2015-2017 ما يعتبر انتصارا حقيقيا في مجال إنتاج البطاطا وتغطية الطلب المحلي عليها بالإنتاج المحلي بفضل الإجراءات المتخذة لدعم إنتاج هذا المحصول خاصة بعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي ووضع هدف تحقيق الأمن الغذائي في الدرجة الأولى.

الطماطم: لم تتعدى واردات الطماطم خلال الفترة 2000-2017 حجم 01ألف طن، والذي بلغته فقط سنة2009مما يعني ارتفاع متوسط الواردات منها في الفترة 2009-2015 مقارنة بالفترة 2000-2008 وهي الفترة السابقة لأزمة الغذاء العالمي، لكن نسبة الزيادة كانت ضعيفة جدا لا تتعدى 0.0825 ألف طن، واستمر هذا الانخفاض لينعدم تماما ابتداء من سنة2016 وهو ثاني الانتصارات المحققة في مجال الاستثمار الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

الحمضيات: عرفت واردات الجزائر من الحمضيات ارتفاعا مهما وصل إلى 5.63ألف طن سنة2005، بعدما كان لا يتعدى 0.24ألف طن سنة2000أي بزيادة قدرها 5.39ألف طن، ورغم التراجع الهام المسجل سنة2006 بحوالي 4.54ألف طن إلا أنها عاودت الارتفاع سنة2008 بحوالي 3.32ألف طن ومنه فإن متوسط استيراد الحمضيات للفترة 2000-2008 بلغ 1.41 ألف طن، لكن ابتداء من سنة2009 ارتفعت واردات الجزائر من الحمضيات بشكل رهيب بلغ ثلاث أضعاف ما كنت عليه قبل أزمة الغذاء العالمي لسنة2008، حيث بلغ متوسط الاستيراد للفترة 2009-2011 حوالي 11.47ألف طن أي بزيادة تقدر بحوالي عشرة أضعاف الكمية المستوردة في الفترة السابقة، واستمر هذا الارتفاع ليفوق الضعف في متوسط الفترة 2012-2015 بحوالي 28.48ألف طن، أما سنة 2016 فكانت حاسمة حيث انخفض فيها حجم واردات الحمضيات إلى6.15ألف طن واستمر الانخفاض لينعدم تماما بنهاية سنة2017، وذلك بفضل توسيع المساحة

المخصصة لزراعة الحمضيات وتكثيف إجراءات الدعم الممنوحة للمستثمرين كما أشرنا إليه سابقا وبذلك تكون الحمضيات ثالث محصول تمكن الإنتاج المحلي من تغطية الطلب الداخلي عليه.

التمور: تحتل الجزائر المرتبة السادسة عالميا والثانية إفريقيا في مجال إنتاج التمور، لذلك لم تتجاوز وارداتها منه 02ألف طن طول الفترة 2000–2017، لكن الملاحظ من خلال الجدول رقم **(IV–10)** هو ارتفاع متوسط الاستيراد من 0.56 ألف طن خلال الفترة2000–2008إلى 1.18ألف طن في الفترة2009–2014 وانخفاضه بشكل واضح جدا في الفترة 2015–2016 إلى 0.0065ألف طن وانعدامها تماما سنة2017 ما يعني يمكن للجزائر توفير التمور محليا لتغطية الطلب المحلي عليها وهي رابع سلعة توفر بتشجيع الاستثمار الزراعي.

أما عن واردات السلع الغذائية الرئيسية ذات الأصل الحيواني فيشرحها الجدول التالي:

جدول رقم(IV–11): تطور واردات المحاصيل الغذائية الحيوانية الرئيسية في الجزائر للفترة 2000–2017

الفترة	اللحوم الحمراء		اللحوم البيضاء		البيض		الأسماك	
	الكمية ألف طن	القيمة ألف دج	الكمية ألف طن	القيمة	الكمية ألف طن	القيمة	الكمية	القيمة ألف دولار
2000	40.61	–	0.61	–	0.00	–	10.82	9229.69
2001	56.14	–	0.87	–	0.00	–	19.45	16668.045
2002	54.64	–	1.02	–	0.00	–	18.82	16128.155
2003	42.14	–	1.12	–	0.00	–	14.81	12691.71
2004	47.81	–	1.42	–	0.00	–	18.42	15785
2005	48.78	–	1.33	–	0.00	–	16.43	14085
2006	66.48	–	0.0015	–	0.00	–	19.44	24330
2007	45.03	–	0.02	–	0.00	–	18.04	21710
2008	57.94	–	0.01	–	0.00	–	18.20	31380
2009	62.30	–	0.01	–	0.00	–	28.15	53680
2010	62.30	–	0.47	–	0.00	–	25.55	40690
2011	47.69	–	0.01	–	0.00	–	29.17	58560
2012	72.52	–	0.04	–	32.7	–	29.33	65520
2013	49.70	–	0.005	–	15.025	–	24.52	62500
2014	56.14	–	0.01	–	43.303	–	22.18	57760.41
2015	68.72	–	0.067	–	55.194	31368	31.75	8457.77
2016	66.33	–	0.001	–	41.400	26140	31.42	86786.60
2017	50.38	–	0.001	–	87.526	–	33.58	106984.70

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مديرية الإحصائيات

يوضح الجدول رقم (**IV–11**) المؤشرات الخاصة باستيراد اللحوم الحمراء وتتعلق هذه القيم باللحوم المستوردة الطازجة منها والمجمدة، وكذا الحيوانات الحية الموجهة للمذابح، ولكن بعد إجراء تعديلات عليها(حذف وزن الأحشاء والجلود)، وأول ما يمكن ملاحظته عن واردات اللحوم هو تذبذب كمياتها في الفترة2000–2017، والذي يرجع أساسا إلى تذبذب الإنتاج، وعلى العموم بعد سماح الدولة للخواص باستيراد اللحوم المجمدة ارتفع حجم واردات اللحوم الحمراء بعد سنة2000 لكن مع نهاية سنة2006 انخفضت بحوالي 32.26% بسبب تعليق الدولة لاستيراد اللحوم المجمدة وبسبب تفشي الحمى القلاعية في عدد من الدول التي تستورد منها الجزائر هذه اللحوم، غير أنه أعيد بعث برنامج الاستيراد هذا بعد ذلك، وعرف هذا الأخير أوجه في رمضان من سنة2010 عندما قررت الجزائر استيراد 04ألآف طن من اللحوم المجمدة من الهند.

وبذلك فإن متوسط استيراد اللحوم الحمراء في الفترة2000–2008 بلغ 51.94ألف طن وارتفع إلى 58.44ألف طن في الفترة 2009–2014 أي بزيادة قدرها 14% مقارنة بالفترة الأولى.

لكن الفترة اللاحقة 2015–2017 عرفت ارتفاعا رهيبا في الكميات المستوردة من اللحوم حيث بلغت سنة 2016 ما يعادل 68.72 ألف طن وانخفضت قليلا إلى 66.33ألف طن سنة2016 واستمر الانخفاض سنة2017 ليصل إلى 50.38ألف طن بفضل تشجيع الدولة للمستثمرين في تربية الحيوانات المنتجة للحوم.

أما بالنسبة لواردات اللحوم البيضاء فلم تتعدى الألف طن في متوسط الفترة 2000–2008، مع انخفاض مهم جدا في متوسط الفترة2009–2014، وصلت نسبته إلى 87.32% مقارنة بالفترة السابقة، واستمر الانخفاض إلى 0.001ألف طن في الفترة2015–2017، بفضل زيادة عملية الإنتاج من خلال تشجيع الاستثمار فيها، ما يمثل مؤشرا إيجابيا يبرز مدى نجاعة مشاريع الاستثمار الفلاحي بالنسبة لفرع الدواجن في توفير اللحوم البيضاء من الإنتاج المحلي وبالتالي التخلي التدريجي عن استيراده من الخارج، وهو ما يفسر في نفس الوقت ارتفاع واردات البيض من العدم في الفترة 2000–2011إلى 87.526ألف وحدة سنة2017، وهو تركيز الدولة على الاستثمار في قطاع الدواجن المنتجة للحوم البيضاء وإهمال المنتجة منها للبيض كعنصر مغذي وأساسي لضمان أمن غذائي صحي ومتوازن.

الأسماك: تميزت الكميات المستوردة منها بالتذبذب فبعد الارتفاع المسجل سنة2001 بحوالي 09آلاف طن مقارنة بسنة2000، عرفت انخفاضا وصل إلى 14.81ألف طن سنة2003 لتعاود الارتفاع إلى 18.42 ألف طن سنة2004، وبعد الانخفاض المسجل سنة2005 عاودت الارتفاع إلى نفس الكمية التي كانت عليها سنة2001 لتنخفض سنة 2007 بحوالي 7.2%، ولم يستمر هذا التراجع في الكمية المستوردة كثيرا حيث ارتفعت سنة 2008بحوالي0.88% تزامنا مع أزمة الغذاء العالمي لنفس السنة، ورغم اعتماد سياسة التجديد الفلاحي والريفي سنة2009 التي تهدف لتشجيع الاستثمار في إنتاج الغذاء بكل أشكاله إلا أن واردات الأسماك ارتفعت بحوالي 28.15 ألف طن، واستمر الارتفاع ليصل سنة2012 إلى 29.33ألف طن، ورغم الانخفاض المسجل بين سنتي 2013 و2014 إلا أن الكميات المستوردة من الأسماك ارتفعت سنة 2015 إلى 31.75ألف طن ثم تراجعت ب0.23 ألف طن سنة2016 وعادت للارتفاع سنة2017 لتسجل أعلى الأرقام على طول فترة الدراسة والمقدر ب33.58 ألف طن.

ويمكن إرجاع الأسباب الحقيقة لارتفاع واردات الأسماك في الجزائر إلى ارتفاع الطلب على الأسماك المجمدة، والتي أصبح المستهلك الجزائري يلجأ إليها كبديل للأسماك الطازجة المحلية بسبب ارتفاع أسعارها.

من خلال ما سبق وبعد دراسة تطور واردات السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر للفترة 2000–2017 ومقارنة الكميات المستوردة قبل أزمة الغذاء العالمي لسنة2008 و الفترة اللاحقة والتي تزامنت مع استثمار الجزائر بهدف تحقيق الأمن الغذائي مع إطلاق قمة الغذاء العالمي لهدف الألفية المتمثل في القضاء على الفقر والجوع وتحقيق أمن غذائي مستدام إضافة إلى تبني المنظمة العربية للتنمية الزراعية الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي نصل إلى نتيجة مفادها أنه يمكن تقسيم السلع الغذائية الرئيسية إلى ثلاث أقسام رئيسية هي:

- مجموعة السلع التي ازدادت الكميات المستوردة منها:تتمثل في القمح بنوعيه، البيض و الأسماك.
- مجموعة السلع التي بقيت الكميات المستوردة منها على حالها: شملت اللحوم الحمراء والبقوليات.

- مجموعة السلع التي انخفضت أو انعدمت الكميات المستوردة منها: التمور، الحوامض الطماطم، البطاطا واللحوم البيضاء.

ثانيا: تطور الصادرات الغذائية

تعتبر الصادرات الشق الثاني من معادلة التجارة الخارجية، والمكون الثاني أيضا للفجوة الغذائية وتتحدد هذه الأخيرة في الجزائر بشكل رئيسي بالإنتاج المحلي والواردات، أما الصادرات فقيمتها مهملة نظرا لمساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي كما سبق الإشارة إلى ذلك، يبين الجدول التالي تطور صادرات الجزائر من السلع الغذائية الرئيسية ذات الأصل النباتي والحيواني في الفترة2000–2017.

يظهر من خلال الجدول رقم(**IV–12**) أنه وبخلاف الكميات المستوردة من القمح والتي عرفت ارتفاعا مستمرا في الفترة2000–2017 فإن الصادرات منها عرفت انعداما تاما في الفترة2000–2013، أما سنة 2014 ومع ارتفاع الكميات المنتجة من القمح بنوعيه مما شكل فائضا عن الطلب المحلي يقدر بحوالي 0.017ألف طن من القمح الصلب و 0.01 ألف طن من القمح اللين تم توجيه للتصدير، لكنه سرعان ما انخفض إلى 0.011ألف طن من القمح الصلب وانعدام الكمية المصدرة من القمح اللين سنة 2015 بسبب تراجع الكميات المنتجة، واستمر هذا الانخفاض ليصل سنة 2016إلى 0.001ألف طن ثم ارتفع قليلا إلى 0.009 سنة2017، وعلى العموم فقد بلغ متوسط تصدير القمح في الفترة 2014–2017 حوالي 0.034ألف طن كلها قمح صلب.

بالنسبة لصادرات البطاطا فقد عرفت ارتفاعا مهما في متوسط الفترة 2008–2017 قدر ب 0.94ألف طن مقابل 0.1 ألف طن في متوسط الفترة 2000–2008 ما يمثل نسبة ارتفاع في الكمية بلغت تسعة أضعاف.

جدول رقم(IV–12): تطور صادرات المحاصيل الغذائية النباتية الرئيسية في الجزائر للفترة 2000–2017

الفترة	القمح الصلب		القمح اللين		البطاطا		الطماطم		الحوامض		التمور	
	الكمية ألف طن	القيمة	الكمية ألف طن	القيمة	الكمية ألف طن	القيمة ألف دج	الكمية ألف طن	القيمة ألف دج	الكمية ألف طن	القيمة ألف دج	الكمية ألف طن	القيمة ألف دج
2000	0.00	–	0.00	–	0.152	5966	0.018	8171.35	0.00	–	9.43	1216715.1
2001	0.00	–	0.00	–	0.082	3218	0.024	2451.40	0.00	–	10.7	1380578.1
2002	0.00	–	0.00	–	0.12	4710	0.01	1021.41	0.00	–	11.0	1424447.0
2003	0.00	–	0.00	–	0.18	7065	0.031	3166.4	0.00	–	7.82	1008983.8
2004	0.00	–	0.00	–	0.158	1909	0.008	817.136	0.00	–	8.13	1049369.0
2005	0.00	–	0.00	–	0.09	2018	0.01	1021.42	0.00	–	9.13	1218766.0
2006	0.00	–	0.00	–	0.152	5966	0.021	2145.00	0.003	193	12.1	1433139.0
2007	0.00	–	0.00	–	0.022	864	0.012	586.00	0.001	95	12.9	1568407.0
2008	0.00	–	0.00	–	0.014	533	0.007	475.00	0.021	1752	9.86	1270547.0
2009	0.00	–	0.00	–	0.01	2000	0.027	2895.00	0.0004	13	8.95	1039409.0
2010	0.00	–	0.00	–	0.235	2444	0.035	212.00	0.004	99	12.8	1357522.0
2011	0.00	–	0.00	–	0.41	13022	0.01	40.00	0.005	109	28.1	1848783.0
2012	0.00	–	0.00	–	0.05	5	0.02	91.00	0.001	2	18.3	1915864.0
2013	0.00	–	0.00	–	0.815	33126	0.01	95.00	0.001	351	20.7	2369766.0
2014	0.017	–	0.01	–	0.644	17768	0.03	234.00	0.008	386	25.6	3089402.0
2015	0.011	–	0.00	–	0.026	717.3	0.017	132.6	0.005	241.2	28.5	3439373.3
2016	0.001	–	0.00	–	2.594	71568	0.130	1014	0.063	3039	31.1	3753140.7
2017	0.009	–	0.00	–	0.817	22541	0.351	2737.8	0.00	–	0.87	104991.39

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مديرية الإحصائيات

كذلك عرف فرع الطماطم هو الآخر ارتفاعا في الكمية المصدرة من 0.0156 ألف طن في متوسط الفترة 2000–2008 إلى 0.179 ألف طن في متوسط الفترة2009–2017 أي بنسبة زيادة 11ضعفا مقارنة بالفترة السابقة.

كما تميزت الكميات المصدرة من الحمضيات بالاحتشام مع بداية سنة 2006 إذ لم تتجاوز 0.013 ألف طن، ووصلت في متوسط الفترة2000–2008 إلى 0.071 ألف طن لتنخفض إلى 0.017 ألف طن في متوسط الفترة 2009–2017 مع تسجيل انعدامها تماما سنة2017، وهو تراجع كبير جدا وخطير إذا ما نظرنا إلى المنتج على أنه أحد المحاصيل الإستراتيجية ومصدر رئيسي للفيتامينات التي يحتاجها جسم الإنسان.

أما عن صادرات التمور فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا وصل إلى 26.23 ألف طن في متوسط الفترة 2009–2016 مقارنة ب10.13 ألف طن في متوسط الفترة 2000–2008 أي بمعدل ارتفاع قدره 164.85% وهي نسبة مهمة جدا بالنظر للعائدات المتأتية منها، ويرجع هذا الارتفاع

في تصدير التمور إلى الحوافز المقدمة كدعم للمستثمرين في قطاع التمور خاصة تلك الموجهة للتصدير نظرا لمكانة تمور الجزائر في الأسواق العالمية، حيث يقدم دعم ب30% على كل عمليات توظيب التمور الموجهة للتصدير، وقد تضمن هذا الإجراء اقتناء العتاد لوحدات جديدة أو تجديد عتاد الوحدات المتواجدة سابقا كما حدد سقف الدعم ب4000000دج، كما تم تقديم دعم ب05دج للكلغ بالنسبة للتمور على هيئة (أكوام) بالجملة أما بالنسبة للتمور الموظبة في علب وزنها 01كلغ أو أقل فقد الدعم ب8دج للكلغ.[1]

أما عن صادرات الجزائر من المنتجات الغذائية الحيوانية فيبين الجدول التالي تطوراتها في الفترة 2000-2017.

جدول رقم(IV-13): تطور صادرات السلع الغذائية الحيوانية الرئيسية في الجزائر للفترة 2000-2017

الفترة	اللحوم الحمراء		اللحوم البيضاء		البيض		الأسماك	
	الكمية ألف طن	القيمة ألف دج	الكمية ألف طن	القيمة	الكمية ألف طن	القيمة	الكمية	القيمة
2000	0.031	186	0.018	84.6	–	–	1.08	5060
2001	0.038	108	0.024	112.8	–	–	1.18	5043
2002	0.009	54	0.01	47	641.0	–	1.68	7180
2003	0.023	138	0.016	75.2	235.0	–	1.51	6461
2004	0.08	480	0.012	56.4	941.0	–	0.92	3940
2005	0.01	60	0.029	136.4	904.0	–	1.9	8140
2006	0.04	270	0.019	89.4	2972.0	–	2.38	12320
2007	0.09	800	0.017	80	5058.0	–	2.19	12170
2008	0.02	10	0.032	256	–	–	3.12	15110
2009	0.031	15.5	0.018	6.73	–	–	2.14	9760
2010	0.018	9	0.027	10.1		–	1.7	6850
2011	0.085	320	0.85	320	–	–	1.99	6740
2012	0.029	30	0.29	130	–	–	1.64	6530
2013	0.029	31	0.29	130	–	–	1.96	6690
2014	0.061	63	0.64	266.2	–	–	1.52	5840
2015	0.00	–	1.412	587	–	–	1.83	6454
2016	0.00	–	0.99	411.7	–	–	2.35	7710
2017	0.00	–	1.52	632.2	872.0	–	3.07	1038

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مديرية الإحصائيات

[1]– وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **الدعم المقدم في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي**

تمثل الكميات المصدرة من اللحوم الحمراء والبيضاء كميات ضئيلة إذا ما قورنت بباقي السلع الغذائية الأخرى كما هو موضح في الجدول رقم(**IV–13**)، وقد يرجع ذلك إلى ضعف الإجراءات الصحية في الجزائر ذات الثروة الحيوانية المهمة وارتفاع الأسعار غير المبرر وغياب آليات جادة من شأنها تذليل العقبات أمام زيادة الصادرات في ظل وجود أسواق دول مجاورة تمثل فرصا مهمة للتصدير.

حيث لم تتجاوز الكميات المصدرة من اللحوم الحمراء 0.1ألف طن خلال الفترة 2000–2014 ففي الوقت الذي بلغت فيه الكمية المصدرة منها 0.037ألف طن في متوسط الفترة 2000–2008 انخفضت في متوسط الفترة 2009–2014 إلى ما يعادل 0.034ألف طن وانعدم نهائيا في الفترة2015–2017.

بخلاف ذلك عرفت شعبة اللحوم البيضاء تطورا مهما في الكميات المصدرة وصلت إلى 1.068ألف طن في متوسط الفترة 2009–2017، بعدما كانت تمثل 0.019 ألف طن في متوسط الفترة 2000–2008، وبالرغم من أن الكميات المصدرة من اللحوم البيضاء لم تتجاوز الألف طن إلا أن الإحصائيات الأخيرة تشير إلى التطور الحاصل في مجال تصدير هذه الشعبة ما يمكن أن يشكل إحدى الفرص الإستراتيجية للتصدير إذا ما استمرت الدولة في تشجيع المستثمرين فيها.

وفي الوقت الذي لم تتجاوز فيه صادرات اللحوم الحمراء والبيضاء في الجزائر 0.1 ألف طن و1.5 ألف طن على الترتيب، تجاوزت صادرات الأسماك 2 ألف طن، حيث ارتفعت من 1.77 ألف طن في متوسط الفترة 2000–2008إلى 2.1ألف طن في متوسط الفترة2009–2017 وبمعدل ارتفاع 18.24% مع ثبات نسبة الزيادة السنوية.

من خلال ما سبق نستنتج أن مكانة الجزائر ضمن قائمة الدول المصدرة لبعض السلع الغذائية الأساسية المدروسة خلال الفترة2000–2017 والتي تعتبر سلع إستراتيجية عرفت تراجعا بالنسبة لغالبيتها، مع تذبذب الكميات وتواضعها نسبيا، كما أن الصادرات تشمل الكميات المتبرع بها للدول الأخرى وهي لا تحدث إي إضافة نقدية للميزان التجاري الغذائي.

المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار الزراعي في الاستفادة من الغذاء

تتمثل أهم مؤشرات الاستفادة من الغذاء في كل من: كمية الغذاء المتاح للاستهلاك، نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية وقيمة الفجوة الغذائية الكلية وكذا نصيب المجموعات الغذائية الرئيسية من الفجوة الغذائية، كما يعبر هذا المحور أيضا عن الأبعاد التغذوية للأمن الغذائي والتي تقاس بنفس المؤشرات المذكورة إضافة إلى نصيب الفرد من الطاقة والبروتين الذي توفره السلع الغذائية المتوفرة.

الفرع الأول: تاثير الاستثمار الزراعي على مؤشر الكمية المتاحة للاستهلاك

يعبر مؤشر الكمية المتاحة للاستهلاك على الكمية المطلوبة محليا، فهو يمثل حجم الاستهلاك المحلي وقد تم حسابها وفق العلاقة:

المتاح للاستهلاك = الإنتاج المحلي+ الواردات –الصادرات.

حيث تقوم الدولة بتغطية هذا الطلب إما بالإنتاج المحلي مما يعني رفع حجم الاستثمارات الزراعية وإما باستيراد المحاصيل الغذائية الرئيسية من الخارج وهو ما يثقل فاتورة الواردات ويسبب عجز مستمر في رصيد الميزان التجاري للبلاد، كما يحول دون تحرر البلاد من مشكل التبعية الغذائية للخارج وماتجره من تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة على مستقبل البلاد والعباد.

فالهدف الاستراتيجي للاستثمار الزراعي هو تحقيق الأمن الغذائي من خلال زيادة الإنتاج المحلي وتجنب الاستيراد، ثم الانتقال في المرحلة الثانية إلى التصدير، وذلك شأن المشاريع الاستثمارية التي طبقتها الجزائر في القطاع الزراعي منذ سنة2000 وخاصة بعد أزمة الغذاء العالمي لسنة2008إلى يومنا هذا.

يبين الجدول رقم **(IV-14)** المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية والمتمثل في الكميات المنتجة محليا من تلك السلع مضافا إليها الكميات المستوردة، ومطروحا منها الكميات المصدر كما ذكرنا سابق، (فضلا عن التغير في كميات المخزون)، ونظرا لعدم توفر بيانات عن التغير في حجم المخزون فقد تم حساب المتاح للاستهلاك مع إهمال وفق العلاقة السابقة مع إهمال قيمة التغير في المخزون، ولقد توصلنا بعد إجراء الحسابات اللازمة إلى أن إجمالي المتاح للاستهلاك

من السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر عرف تغيرات كثيرة خلال الفترة 2000–2017 حسب نوع السلعة كما يلي:

بالنسبة للقمح الصلب عرفت الكميات المتاحة للاستهلاك منه تذبذبا كبيرا فبعد أن تحسنت من 3695.45 ألف طن سنة 2000إلى 4653.07ألف طن سنة2001 انخفضت إلى 4512.52 سنة2002 لكنها استدركت ذلك التراجع سنة 2003 لتصل إلى 4780.33 ألف طن واستمر الارتفاع ليصل إلى 5352.10 ألف طن سنة 2004 لكنه تراجع مجددا سنة2005 إلى 4572.22ألف طن واستمر التراجع بشكل حاد إلى 3850.55 ألف طن سنة2006 ثم إلى 2863.83ألف طن سنة2007.

جدول رقم(IV–14): تطور المتاح للاستهلاك من الأغذية الرئيسية النباتية في الجزائر للفترة 2000–2017

الوحدة: (ألف طن)

السنوات	القمح الصلب	القمح الليين	البطاطا	الطماطم	البقوليات	الحوامض	التمور
2000	3695.45	3474.02	1310.67	341.49	175.57	432.875	356.82
2001	4653.07	3840.34	1076.89	373.53	218.86	470.04	427.212
2002	4512.52	2987.22	1450.16	401.36	205.02	520.079	408.198
2003	4780.33	3367.25	1993.91	456.90	223.96	560.00	464.804
2004	5352.1	2413.02	2004.35	512.27	209.33	609.53	434.971
2005	4572.22	3525.83	2266.68	513.77	237.126	630.036	507.07
2006	3850.55	3660.91	2280.44	548.98	201.109	681.432	480.341
2007	2863.83	4087.21	1708.11	567.31	237.39	693.456	514.495
2008	2796.50	4666.13	2239.86	559.26	222.22	700.645	543.654
2009	4188.99	4975.72	2760.33	641.20	233.23	855.311	592.372
2010	3284.51	4900.5	3413.33	718.20	284.315	800.926	632.58
2011	4047.28	6265.50	3967.44	771.78	321.61	902.463	697.891
2012	3986.86	5741.04	4375.78	796.96	255.882	1114.98	772.296
2013	3420.69	6175.70	4960.67	975.11	354.42	1237.79	828.99
2014	4459.65	6476.62	4961.67	978.01	385.57	1239.73	829.646
2015	3738.70	11882.97	4539.54	1163.75	311.16	1363.41	961.88
2016	3733.20	11036.99	4755.53	1280.44	271.77	1209.27	998.50
2017	3754.40	12320.63	4602.58	1285.93	339.03	1344.27	1057.68

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

و2796.5 ألف طن سنة2008، أي بمتوسط بلغ في الفترة2000–2008بلغ 4119.61ألف طن سنويا، و عرفت تحسنا ملحوظا بشكل تدريجي ابتداء من سنة2009 بعد الإجراءات الجديدة لتشجيع الاستثمار الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي لتصل إلى 4188.99ألف طن سنة2009 ورغم تراجعها قليلا سنة2010 إلى 3284.51ألف طن إلا أنها تحسنت مجددا سنة 2011 لتبلغ 4047.28 ألف طن ثم تراجعت مرة أخرى إلى 3986.86 ألف طن و3420.69ألف طن سنتي 2012و2013 على الترتيب، وبحلول سنة 2014 وتحسن الكميات المنتجة محليا ارتفعت الكميات المتاحة للاستهلاك من القمح الصلب إلى 4459.65ألف طن لكن ارتفاع عدد السكان المحليين وتراجع المساحات المخصصة لزراعة الحبوب كانت سببا لانخفاض الكميات المتاحة للاستهلاك من القمح الصلب بمتوسط بلغ في الفترة 2009–2014 حوالي 3897.99ألف طن أي بتراجع قدره 221.61ألف طن مقارنة بالفترة السابقة، مما يدل على فشل الاستراتيجيات المتخذة في رفع الكميات المتاحة للاستهلاك من هذه السلعة الإستراتيجية، واستمر التراجع في الفترة 2015–2017 ليبلغ في المتوسط 3742.1ألف طن أي بتراجع يقدر ب155.89ألف طن.

وبالنظر إلى القمح اللين فإن الكميات المتاحة للاستهلاك قد عرفت هي الأخرى تذبذبا كبيرا في الفترة2000–2017 حيث بعد أن تحسنت من 3474.02 ألف طن سنة 2000إلى 3840.34ألف طن سنة2001 انخفضت إلى 2987.22 ألف طن سنة2002 لكنها استدركت ذلك التراجع سنة 2003 لتصل إلى 3367.25 ألف طن ولم يستمر الارتفاع كثيرا حيث تراجع إلى 2413.02 ألف طن سنة 2004 وعاود الارتفاع مجددا سنة2005 إلى 3525.83ألف طن واستمر الارتفاع بشكل واضح إلى 3660.91ألف طن سنة2006 ثم إلى 4087.21ألف طن سنة2007 و 4666.13 ألف طن سنة2008، وبمتوسط بلغ في الفترة2000–2008بلغ 3557.99ألف طن سنويا، لكن الكميات المتاحة للاستهلاك من القمح الصلب عرفت تحسنا ملحوظا بشكل تدريجي ابتداء من سنة2009 بعد الإجراءات الجديدة لتشجيع الاستثمار الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي لتصل إلى 4975.72ألف طن سنة2009 ورغم تراجعها قليلا سنة2010 إلى 4900.5ألف طن إلا أنها تحسنت مجددا سنة 2011 لتبلغ 6265.5 ألف طن ثم تراجعت مرة أخرى إلى 5741.04 ألف طن سنة2012 وعاودت الارتفاع إلى 6175.7ألف طن ثم إلى

6476.62ألف طن سنتي 2013و2014 على الترتيب، أي بمتوسط بلغ في الفترة 2009-2014 حوالي 5755.84ألف طن أي بتحسن قدره 2197.85ألف طن مقارنة بالفترة السابقة واستمر التحسن في الفترة 2015-2017 ليبلغ أقصاه سنة2017 بحوالي 12320.63ألف طن وبلغ في المتوسط 11746.86ألف طن، بالمقارنة مع الفترة السابقة نجد ان الكمية المتاحة للاستهلاك من القمح اللين تضاعفت خلال الفترة2015-2017 بفضل ارتفاع الإنتاج المحلي مما يدل على أن إستراتيجية الاستثمار الزراعي التي تبنتها الدولة بعد أزمة الغذاء العالمي لسنة2008 ركزت على تلبية الطلب المحلي المتزايد من القمح اللين على حساب القمح الصلب كونه المعتمد بشكل أكبر ضمن التركيبة الغذائية للمستهلك الجزائري.

أما محصول البطاطا فقد عرفت الكميات المتاحة للاستهلاك منه استقرارا واضحا مقارنة بمحصول القمح خلال الفترة2000-2017، حيث بعدما انخفضت من 1310.67ألف طن سنة2000إلى 1076.89 ألف طن سنة2001 اتخذت اتجاها تصاعديا ابتداء من سنة2002 إذ بلغت 1993.91ألف طن أي بتحسن قدره 917.02ألف طن و هو ما يعادل نموا قدره85.15 % عن السنة السابقة، ورغم تعثرها سنة 2007 إذ بلغت 1708.11ألف طن إلا أنها استمرت في الارتفاع بعد أزمة الغذاء العالمي لسنة2008، بفضل تحسن المساحة المخصصة لزراعة هذا المحصول الأساسي عند المستهلك الجزائري مما أدى إلى رفع الإنتاج المحلي وخفض الواردات كما رأينا سابقا، حيث بلغ متوسط الإنتاج للفترة 2009-2014 حوالي 4073.20 أي بمعدل نمو فاق 160% مقارنة بمتوسط الإنتاج للفترة 2000-2008 الذي لم يتجاوز 1565.69ألف طن واستمر تحسن الكميات المتاحة للاستهلاك من البطاطا مؤخرا ابتداء من سنة2015 لتبلغ في المتوسط حوالي 4632.55ألف طن في الفترة2015-2017 ما يعني نموا قدره 13.73% عن الفترة السابقة، ويرجع النمو للامتيازات الممنوحة للمستثمرين في إنتاج البطاطا خاصة بولايات الجنوب الشرقي على غرار واد سوف وغيرها، إضافة إلى تبني الجزائر إستراتيجية لتصدير الفائض من محصول البطاطا نحو الأسواق الدولية.

بدوره عرف محصول الطماطم ارتفاعا في الكميات المتاحة للاستهلاك بشكل مستمر و واضح خلال الفترة2000-2017، حيث تضاعفت من474.98ألف طن في متوسط الفترة2000-

2008إلى813.55 ألف طن في المتوسط للفترة 2009–2014، وتجاوزت عتبة 1000ألف طن بحلول سنة2015 بلغت في المتوسط حوالي 1243.37ألف طن في الفترة2015–2017 ما يعني نموا قدره 52.83% عن الفترة السابقة، ويرجع النمو للامتيازات الممنوحة للمستثمرين في إنتاج الطاطم خاصة تلك الموجهة للتصنيع.

على عكس الطماطم عرف محصول البقوليات تذبذبا كبيرا في الكميات المتاحة للاستهلاك خلال الفترة2000–2017 حيث بعد أن تحسنت من 175.57 ألف طن سنة 2000إلى 218.86ألف طن سنة2001 انخفضت إلى 205.02 ألف طن سنة2002 لكنها استدركت ذلك التراجع سنة 2003 لتصل إلى 223.96 ألف طن ولم يستمر الارتفاع كثيرا حيث تراجع إلى 209.33 ألف طن سنة 2004 وعاود الارتفاع مجددا سنة2005 إلى 237.126ألف طن ثم انخفضت إلى 201.99ألف طن سنة 2006 وعادت للارتفاع بشكل واضح إلى 237.39ألف طن سنة2007أما سنة 2008التي شهدت أزمة الغذاء العالمي فقد انخفضت فيها الكميات المتاحة للاستهلاك من محصول الطماطم إلى 222.22 ألف طن، وبلغ متوسط الفترة2000–2008حوالي 214.50ألف طن سنويا، لكن الكميات المتاحة للاستهلاك من البقوليات عرفت تحسنا ملحوظا بشكل تدريجي ابتداء من سنة2009 بعد الإجراءات الجديدة لتشجيع الاستثمار الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي لتصل إلى 233.23ألف طن سنة2009، ووصلت سنة2010 إلى 284.315ألف طن كما تحسنت مجددا سنة 2011 لتبلغ 321.61 ألف طن ثم تراجعت إلى 255.882ألف طن سنة2012 وعاودت الارتفاع إلى 354.42ألف طن سنة2013 ثم انخفضت إلى 285.57ألف طن سنة2014، أي بمتوسط بلغ في الفترة 2009–2014 حوالي 289.17ألف طن أي بتحسن قدره34.81% مقارنة بالفترة السابقة، وهي نسبة مهمة جدا بفضل تحسن الإنتاج المحلي من هذا المحصول نتيجة دعم الدولة المستثمرين في زراعته باستمرار واستمر التحسن في الفترة 2015–2017 ليبلغ أقصاه سنة2017 بحوالي 339.03ألف طن، وبلغ في المتوسط 307.32ألف طن، بالمقارنة مع الفترة السابقة نجد أن الكمية المتاحة للاستهلاك من البقوليات عرفت نموا قدره 6.27% خلال الفترة2015–2017.

أما محصول الحمضيات فقد عرف ارتفاعا في الكميات المتاحة للاستهلاك بشكل مستمر و واضح خلال الفترة2000-2017، حيث تضاعفت من588.71ألف طن في متوسط الفترة2000-2008إلى1025.20في المتوسط للفترة 2009-2014 و بلغت في المتوسط حوالي 1305.65ألف طن في الفترة2015-2017 ما يعني نموا قدره 27.35% عن الفترة السابقة ويرجع النمو للامتيازات الممنوحة للمستثمرين في منتوج الحمضيات خاصة تلك الموجهة للتصنيع.

نفس الملاحظة بالنسبة للتمور فقد عرفت ارتفاعا في الكميات المتاحة للاستهلاك بشكل مستمر و واضح خلال الفترة2000-2017، حيث ارتفعت من459.72ألف طن في متوسط الفترة2000-2008إلى935.92المتوسط للفترة 2009-2017، ما يعني نموا قدره 103.58% عن الفترة السابقة، ويرجع النمو للامتيازات الممنوحة للمستثمرين في التمور خاصة تلك الموجهة للتصدير نظرا لجودة التمور الجزائرية.

أما عن السلع الغذائية الرئيسية ذات الأصل الحيواني، فقد تميزت الكميات المتاحة للاستهلاك من اللحوم البيضاء بالتذبذب حسب ما يوضحه الجدول رقم (**IV-15**) خلال الفترة2000-2017 حيث بعد أن تحسنت من 198.728 ألف طن سنة 2000إلى 201.846ألف طن سنة2001 انخفضت إلى 151.71 ألف طن سنة2002 لكنها استدركت ذلك التراجع سنة 2003 لتصل إلى 157.90 ألف طن و استمر الارتفاع إلى 171.408 ألف طن سنة 2004 وعاودت التراجع مجددا إلى 169.801ألف طن و145.281ألف طن سنتي 2005و2006 على الترتيب، ثم ارتفعت إلى 260.58ألف طن سنة 2007 واستمر الارتفاع بشكل واضح إلى 305.673ألف طن سنة 2008، وعلى العموم بلغ متوسط الفترة2000-2008حوالي 195.88ألف طن سنويا، لكن الكميات المتاحة للاستهلاك من اللحوم البيضاء عرفت تحسنا ملحوظا بشكل تدريجي ابتداء من سنة2009 بعد الإجراءات الجديدة لتشجيع الاستثمار الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي لتصل إلى 418.588ألف طن سنتي 2013 و2014، و بلغ متوسط الفترة 2009-2014 حوالي 338.09ألف طن أي بتحسن قدره72.60% مقارنة بالفترة السابقة، وهي نسبة مهمة جدا بفضل تحسن الإنتاج المحلي من هذا المنتوج نتيجة دعم الدولة المستثمرين فيه باستمرار، واستمر التحسن في الفترة 2015-2017 ليبلغ أقصاه سنة2016 بحوالي 604.08ألف طن، وبلغ في المتوسط

597.57ألف طن، بالمقارنة مع الفترة السابقة نجد أن الكمية المتاحة للاستهلاك من اللحوم البيضاء عرفت نموا قدره 76.75%خلال الفترة2015–2017 .

جدول رقم(IV–15): تطور المتاح للاستهلاك من الأغذية الرئيسية الحيوانية في الجزائر للفترة 2000–2017

الفترة	اللحوم البيضاء	اللحوم الحمراء	البيض	الأسماك
	المتاح للاستهلاك (ألف طن)	المتاح للاستهلاك (ألف طن)	المتاح للاستهلاك (ألف وحدة)	المتاح للاستهلاك (ألف طن)
2000	198.73	392.362	2020.00	107.23
2001	201.84	315.957	2160.00	128.45
2002	151.71	345.393	2579.00	128.86
2003	157.90	342.576	3067.00	124.11
2004	171.41	367.73	2559.00	130.29
2005	169.80	350.338	2540.97	132.01
2006	145.28	364.94	598.00	174.08
2007	260.58	365.064	3808.48	164.69
2008	305.67	373.677	3507.57	157.12
2009	209.35	408.865	3838.29	158.28
2010	282.08	443.894	4379.71	248.38
2011	335.29	467.167	4822.47	256.28
2012	365.15	512.279	5329.27	131.25
2013	418.11	516.870	3002.05	126.55
2014	418.59	524.489	6103.86	175.95
2015	594.37	495.096	3508.96	136.44
2016	604.08	514.460	6733.31	133.31
2017	594.28	528.287	5785.94	------

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

أما اللحوم الحمراء فقد عرفت الكميات المتاحة للاستهلاك منه استقرارا واضحا خلال الفترة2000–2017، حيث بعدما كانت تعادل292.36ألف طن سنة2000 ارتفعت تدريجيا لتصل 367.73ألف طن سنة2004 ورغم تعثرها قليلا سنة 2005 حيث انخفضت إلى 350.33ألف طن، إلا أنها اتخذت اتجاها تصاعديا ابتداء من سنة2006 إلى غاية سنة 2017، حيث بلغت في متوسط الفترة2000–2017حوالي 418.30ألف طن، مما يعني تضاعف الكمية عما كانت عليه في بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وهو ما يبين نجاعة إستراتيجية الاستثمار

الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي التي دعت إليها المنظمات الزراعية العربية والعالمية وتبنتها الجزائر من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي ابتداء من سنة2009.

أيضا عرفت سلعة البيض استقرارا واضحا في الكميات المتاحة للاستهلاك منها خلال الفترة2000–2017، حيث بعدما كانت تعادل2020ألف طن سنة2000 ارتفعت تدريجيا لتصل 3067.00ألف طن سنة2003 ورغم تعثرها سنة 2005 حيث انخفضت إلى 598ألف طن بسبب الخسائر التي تكبدها المستثمرون في هذا المنتوج والناتجة عن تفشي انفلونزا الطيور بشكل كبير أدى إلى موت آلاف الطيور في عشرات المستثمرات عبر التراب الوطني، إلا أنها شكلت قفزة كبيرة سنة2006 بارتفاع المتاح للاستهلاك منها إلى3808.48ألف طن أي بمعدل نمو قدره 536.86%، واتخذت بعد ذلك اتجاها تصاعديا ابتداء من سنة2007 إلى غاية سنة 2017 حيث بلغت في متوسط الفترة2007–2017حوالي 4701.14ألف طن، مما يعني تضاعف الكمية عما كانت عليه في بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وهو ما يبين نجاعة إستراتيجية الاستثمار الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي التي تبنتها الجزائر بعد أزمة الغذاء العالمي لسنة2008.

كذلك عرفت الكميات المتاحة للاستهلاك من الأسماك ارتفاعا مستمرا خلال الفترة2000–2017 حيث بعدما كانت لا تتعدى 107.23ألف طن سنة2000 ارتفعت تدريجيا لتصل 256.28 ألف طن سنة2011 بمعدل نمو قدره 139.28%، بفضل برامج تنمية قطاع الصيد البحري المطبقة في الفترة 2001–2009، واتخذت بعد ذلك منحا متذبذبا ابتداء من سنة2012 إلى غاية سنة 2017 حيث بلغت في متوسط الفترة2012–2017حوالي 140.7ألف طن، مما يعادل نمو الكمية عما كانت عليه في الفترة السابقة بنسبة 1.01% وهي نسبة ضعيفة جدا بالنظر إلى إمكانيات القطاع وحجم البرامج الموجهة لتنميته خاصة بعد سنة2008، دون أن نغفل الدور الذي تلعبه الأسماك في إحداث التوازن الصحي لغذاء الأفراد مما يضمن الجانب الصحي للأمن الغذائي الوطني.

الفرع الثاني: معدلات الاكتفاء الذاتي من الأغذية الرئيسية

تعبر درجة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية على نسبة تغطية الإنتاج المحلي للطلب عليها، و يمكن حساب درجة تغطية الإنتاج المحلي للطلب المحلي في مدة زمنية معينة من خلال معادلة الاستقلالية الغذائية وهي:

$$\text{Indp Alim disp it } (\%) = \text{pd it x100/Disp it}$$ [1]

بتطبيق هذه النسبة على معظم السلع الغذائية الرئيسية النباتية منها والحيوانية و السمكية، و من خلال مقارنة درجة التغطية للطلب المحلي بالناتج المحلي تمكنا من تصنيف السلع الغذائية حسب درجة الاكتفاء الذاتي منها إلى:

كما يتيح تحليل معدلات الاكتفاء الذاتي التعرف على حقيقة الوضع الإنتاجي من مختلف السلع الغذائية، حيث توضح مقدرة الإنتاج المحلي على مقابلة المتطلبات الاستهلاكية للمواطن في الجزائر، وتتفاوت درجة اعتماد الجزائر على الأسواق الخارجية لمقابلة المتطلبات الاستهلاكية حسب نوع السلع الغذائية الرئيسية، إذ يمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من السلع الغذائية وفقا لمعدلات الاكتفاء الذاتي منها للفترة 2000–2017 كما يلي:

أولا: سلع غذائية نباتية ذات معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة وذات فائض تصديري

تتميز بعض السلع الغذائية النباتية بدرجة استقلالية عالية حيث يتمكن الإنتاج المحلي منها بفضل الاستثمارات الزراعية المتزايدة من تغطية الطلب عليها، ولا يستورد منها إلا نسبة قليلة فقط بل يوفر منها فائض يوجه للتصدير على غرار محصول البطاطا، الطماطم، التمور، الحوامض، كما يلي:

[1]– سهيلة مصطفى، مرجع سابق.

جدول رقم(IV–16): تطور نسبة الاكتفاء الذاتي للمحاصيل النباتية في الجزائر للفترة 2000–2017

الفترة	البطاطا		الطاطم		التمور		الحوامض	
	المتاح للاستهلاك (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي (٪)	المتاح للاستهلاك (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي (٪)	المتاح للاستهلاك (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي (٪)	المتاح للاستهلاك (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي (٪)
2000	1310.67	92.14	341.49	99.98	356.82	10.46	432.875	99.94
2001	1076.89	89.81	373.53	99.99	427.212	102.36	470.04	99.98
20002	1450.16	91.95	401.36	100.001	408.198	102.5	520.079	99.88
2003	1993.91	94.28	456.90	100.006	464.804	101.61	560.00	99.98
2004	2004.35	94.60	512.27	99.98	434.971	101.76	609.53	99.93
2005	2266.68	95.14	513.77	100.001	507.07	101.81	630.036	99.58
2006	2280.44	95.63	548.98	99.99	480.341	102.46	681.432	99.84
2007	1708.11	88.21	567.31	100	514.495	102.41	693.456	99.38
2008	2239.86	96.92	559.26	99.99	543.654	101.67	700.645	99.53
2009	2760.33	95.49	641.20	99.97	592.372	101.4	855.311	98.73
2010	3413.33	96.68	718.20	100	632.58	101.92	800.926	98.39
2011	3967.44	97.34	771.78	99.97	697.891	103.86	902.463	98.73
2012	4375.78	96.42	796.96	100	772.296	102.20	1114.98	97.56
2013	4960.67	98.5	975.11	99.99	828.99	102.31	1237.79	97.33
2014	4961.67	98.63	978.01	100	829.646	102.87	1239.73	97.38
2015	4539.54	100	1163.75	99.93	961.880	102.96	1362.42	98.50
2016	4555.53	104.44	1280.40	99.96	998.502	103.11	1286.65	93.51
2017	4602.58	100.01	1285.29	100.07	1057.69	100.08	1344.27	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

يتراوح معدل الاكتفاء الذاتي في البطاطا بين 88.21% و104.44% في الفترة 2000–2017 وقد يبدو ارتفاع هذه المعدلات متناقضا مع واقع وأزمات الندرة التي كثيرا ما يشهدها سوق البطاطا في الجزائر لكن قد يكون هذا التناقض ظاهريا فقط، فهناك عدة فرضيات لتفسير الوضع، كعدم توفر البطاطا في بعض الفترات من السنة مما يجعل المستثمر يلجأ إلى تخزينها في فترات الوفرة لاستخدامها في فترات الندرة، وهو ما يخلق نوعا من المضاربة إضافة إلى كون الطلب عليها غير ثابت ويتغير باستمرار، وبفضل تشجيع الدولة المستمر للمستثمرين في إنتاج هذا المحصول ارتفع معدل الاكتفاء الذاتي منها إلى أكثر من 100% ابتداء من سنة2015 مما خلق فائضا من الإنتاج المحلي قامت الجزائر بتوجيهه للتصدير.

عرفت الطماطم هي الأخرى ارتفاعا مهما في معدلات الاكتفاء الذاتي منها، تجاوز في متوسط الفترة 2000–2017 نسبة100% مما خلق هو الآخر فائضا تصديريا.

بالرغم من انخفاض الكميات المصدرة من الحوامض إلا أن معدل الاكتفاء الذاتي فيها بلغ مشارف 100% على طول الفترة 2000–2017، كما اتجهت الجزائر لتصدير الفائض بداية سنة2006.

أما التمور ونظرا لجودتها وارتفاع الطلب عليها في الأسواق الخارجية فإن الجزائر ركزت على إنتاجها بكميات كبيرة من أجل مقابلة الطلب المحلي عليها حيث تجاوز معدل الاكتفاء الذاتي منها 100% في الفترة 2000–2017، وتوفير فائض يوجه للتصدير كونها فرصة مهمة لتنويع الصادرات، فهي تحتل المرتبة الثانية ضمن هيكل الصادرات الجزائرية بعد المحروقات.

ثانيا: سلع غذائية حيوانية ذات معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة وذات فائض تصديري

إلى جانب السلع الغذائية النباتية ذات معدل اكتفاء ذاتي مرتفع، تتميز بعض السلع الغذائية الحيوانية أيضا بمعدلات اكتفاء ذاتي عالية، حيث يتمكن الإنتاج المحلي بفضل الاستثمارات الزراعية المتزايدة من تغطية الطلب عليها، ولا يستورد منها إلا نسبة قليلة فقط هي اللحوم البيضاء اللحوم الحمراء، البيض والأسماك، كما يبينه الجدول الجدول رقم(**IV–17**) الذي يظهر ارتفاع معدلات الاكتفاء الذاتي من اللحوم البيضاء حيث تجاوزت 100% في الفترة 2000–2017 مما يعني توفير فائض تصديري منها، بفضل دعم الاستثمار في هذه الشعبة.

كذلك الأمر بالنسبة للحوم الحمراء فقد تراوحت معدلات الاكتفاء الذاتي منها بين 84%و91% خلال الفترة 2000–2017، مع تعثر قليل سنة2009 (48.77%) كنتيجة لتفشي مرض الحمى القلاعية وتناقص عدد الماشية وهو ما تزامن مع أزمة الغذاء العالمي لسنة2008، لكن تشجيع الدولة للاستثمار في هذه الشعبة رفع من معدلات الاكتفاء الذاتي منها وخلق فائضا تصديريا بعد 2009، و على الرغم من ذلك يجب أخذ هذه النتائج بحذر فقد يرجع ذلك أساسا إلى ضعف الطلب المحلي بسبب ضعف القدرة الشرائية وارتفاع أسعار اللحوم الحمراء، مما يؤدي إلى قلة استهلاكها محليا.

جدول رقم(IV–17): تطور نسبة الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الحيوانية في الجزائر للفترة 2000 – 2017

الفترة	اللحوم البيضاء		اللحوم الحمراء		البيض		الأسماك	
	المتاح للاستهلاك (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي (٪)	المتاح للاستهلاك (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي (٪)	المتاح للاستهلاك (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي (٪)	المتاح للاستهلاك (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي (٪)
2000	198.73	99.7	392.362	86.12	2020.00	100	107.23	90.91
2001	201.84	99.58	315.957	82.24	2160.00	100	128.45	85.77
20002	151.71	99.33	345.393	84.18	2579.00	124.85	128.86	86.69
2003	157.90	99.30	342.576	87.70	3067.00	107.66	124.11	89.28
2004	171.41	99.17	367.73	87.02	2559.00	136.77	130.29	86.56
2005	169.80	99.23	350.338	86.07	2540.97	135.57	132.01	88.99
2006	145.28	100.01	364.94	81.79	598.00	596.15	174.08	90.19
2007	260.58	100	365.064	87.68	3808.48	100.13	164.69	90.37
2008	305.67	100	373.677	84.49	3507.57	100	157.12	90.40
2009	209.35	99.97	408.865	48.77	3838.29	100	158.28	83.56
2010	282.08	99.84	443.894	85.96	4379.71	100	248.38	90.39
2011	335.29	100.25	467.167	89.88	4822.47	100	256.28	89.39
2012	365.15	100.06	512.279	85.84	5329.27	99.94	131.25	78.90
2013	418.11	100.06	516.87	90.93	3002.05	199.43	126.55	82.17
2014	418.59	100.15	524.489	89.30	6103.86	99.29	175.95	88.25
2015	495.09	100.27	594.76	88.37	3508.96	189.35	136.44	78.07
2016	514.44	100.09	604.08	89.02	6733.31	99.38	133.31	78.19
2017	542.38	97.68	594.28	91.52	5785.94	113.55	--	--

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

تمكنت الجزائر من توفير البيض محليا بشكل غطى الطلب المحلي منه بنسبة فاقت بكثير 100% على طول الفترة 2000–2017، بل وبلغت حتى خمس أضعاف ذلك سنة2006 بفضل تشجيع هذا المنتوج.

وتجاوزت معدلات الاكتفاء الذاتي من شعبة الأسماك 86.35% خلال الفترة2000–2017، وهذا بفض تزايد إنتاجها المستمر خلال نفس الفترة، لكن من جهة أخرى الارتفاع المستمر لأسعار

الأسماك غير المبرر في الجزائر خفض من الطلب عليها بسبب بعدها عن القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري.

ثالثا: سلع غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي متوسطة ويعتمد توفيرها بدرجة أقل على الخارج:

تعتبر هذه السلع ذات أصل نباتي تتمثل أساسا في القمح الصلب والقمح اللين و البقوليات وتقل معدلات الاكتفاء الذاتي فيها عن 50٪ كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(IV–18): تطور نسبة الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الحيوانية في الجزائر للفترة 2000– 2017

الفترة	القمح الصلب		القمح اللين		البقوليات	
	المتاح للاستهلاك (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي (٪)	المتاح للاستهلاك (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي (٪)	المتاح للاستهلاك (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي (٪)
2000	3695.45	13.16	3474.02	7.88	175.57	12.48
2001	4653.07	26.62	3840.34	20.84	218.86	17.55
20002	4512.52	21.07	2987.22	18.43	205.02	21.23
2003	4780.33	37.70	3367.25	34.52	223.96	25.78
2004	5352.1	37.40	2413.02	30.21	209.33	27.7
2005	4572.22	34.30	3525.83	23.99	237.126	19.86
2006	3850.55	46.04	3660.91	24.99	201.109	21.91
2007	2863.83	53.38	4087.21	19.32	237.39	21.09
2008	2796.50	29.1	4666.13	6.36	222.22	18.07
2009	4188.99	55.75	4975.72	22.29	233.23	27.56
2010	3284.51	62.06	4900.5	18.65	284.315	25.44
2011	4047.28	54.25	6265.50	11.41	321.61	24.50
2012	3986.86	60.37	5741.04	17.85	255.882	32.94
2013	3420.69	68.18	6175.70	15.65	354.42	27.03
2014	4459.65	55.63	6476.62	16.02	385.57	34.46
2015	3738.70	54.01	6476.62	98.32	311.16	28.08
2016	3733.20	51.90	11882.97	42.28	271.77	28.44
2017	3754.40	53.02	11036.99	40.36	339.03	31.62

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

يظهر من خلال الجدول رقمٍ(**IV–18**) أن معدلات الاكتفاء الذاتي من القمح الصلب ارتفعت من 33.19% في متوسط الفترة 2000–2008إلى 54.57% في متوسط الفترة2009–2017، أي حوالي الضعف وبذلك يمكن اعتبار أن سنة2008 شكلت نقطة انعطاف في إنتاج القمح الصلب.
ويتميز القمح اللين بمعدل اكتفاء ضعيف وتعتمد فيه الجزائر على الأسواق الخارجية لمواجهة الطلب المحلي عليه، حيث لم يتعدى 26.21% في الفترة2000–2014، لكن بفضل تشجيع الدولة للاستثمار في هذه الشعبة من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي ارتفع هذا المعدل إلى 60.32% في الفترة2015–2017.
وبقيت معدلات الاكتفاء الذاتي من البقوليات منخفضة جدا تقل عن 50% خلال الفترة 2000–2017 رغم تشجيع الدولة للاستثمار في إنتاجها، ومع تزايد الطلب المحلي عليها.

المطلب الثالث: تأثير الاستثمار الزراعي على مؤشر الفجوة الغذائية

يوفر المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر الاحتياجات الغذائية، لكن رغم ذلك يسجل عجز في الكميات المتوفرة للعديد من السلع الغذائية حيث تلجأ الجزائر إلى استيراد كميات معتبرة منها ما يكلف خزينة الدولة أموالا كان حريا بها لو استغلتها في المزيد من المشاريع الاستثمارية في القطاع الزراعي.

الفرع الأول: الفجوة الغذائية الكلية

قمنا بتقدير الفجوة الغذائية للمجموعات السلعية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة2000–2017 على أساس الفرق بين الإنتاج وما هو متاح للاستهلاك، أي صافي الاستيراد من السلع الغذائية بفرض عدم وجود مخزونات مرحلة وتحصلنا على النتائج المبينة في الجدول في الصفحة الموالية:
تضطر الجزائر كغيرها من دول العالم إلى استيراد ما تحتاجه من غذاء من أجل تغطية الفجوة الغذائية الحاصلة، لكن حالة الجزائر استثنائية قليلا إذ تعتبر من أكبر الدول المستوردة للسلع الغذائية في العالم، مما يعني اتساع الفجوة الغذائية فيها وارتفاعها باستمرار، حيث عرفت هذه الأخيرة ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2000–2011، بمتوسط بلغ خلال هذه الفترة حوالي 306.00 ألف دج، مع الإشارة إلى انخفاض الصادرات الغذائية بشكل جعل حجمها يعتبر مهملا مقارنة

بالواردات، مما يعني أن الارتفاع الحاصل في الفجوة الغذائية إنما يرجع للارتفاع المستمر لإجمالي الواردات الغذائية الذي استمر صعودا من سنة2000 إلى سنة 2008، مع تسجيل انخفاض طفيف سنة 2003 يقدر بحوالي 9.93% مقارنة بسنة2002، ثم عاودت الكمية الارتفاع إلى 8503.94 ألف طن سنة2005 وبمعدل ارتفاع قدره 4.93% مقارنة بسنة2004، وبعد الانخفاض الثاني المسجل سنة2006 بنسبة 7.75% عرفت كمية الواردات الغذائية ارتفاعا كبيرا سنة2008حيث بلغت 9541.74ألف طن، وبذلك يكون متوسط استيراد الغذاء للفترة2000–2008 حوالي 8400.09 ألف طن تمثل نسبة 100% من الفجوة الغذائية لنفس الفترة.

جدول رقم(IV–19): تطور الفجوة الغذائية في الجزائر للفترة 2000– 2017

الفترة	الواردات		الصادرات		الفجوة الغذائية	نسبة تغير الفجوة الغذائية
	الكمية ألف طن	القيمة مليون دج	الكمية ألف طن	القيمة مليون دج	مليون دج	
2000	8374.150	197.401	0.00	0.00	197.401	0
2001	8510.418	198.104	0.00	0.00	198.104	0
2002	8798.204	199.713	0.00	0.00	199.713	0
2003	7924.447	201.286	0.00	0.00	201.286	0
2004	8103.798	240.478	0.00	0.00	240.478	0
2005	8503.942	240.424	0.00	0.00	240.424	0
2006	7844.663	249.246	0.00	0.00	249.246	0
2007	7999.492	309.874	0.00	0.00	309.874	0
2008	9541.741	464.340	0.00	0.00	464.340	0
2009	9216.875	397.908	0.00	0.00	397.908	0
2010	8852.674	332.658	0.00	0.00	332.658	0
2011	11559.520	640.659	0.00	0.00	640.659	0
2012	10726.009	630.466	419.813	244.80	385.66	254.99–
2013	11034.60	660.989	589.220	318.46	342.52	43.14–
2014	12351.003	757.429	562.569	259.52	497.90	155.38+
2015	13405.797	805.636	463.450	236.90	568.73	70.83+
2016	13109.506	789.492	571.183	359.30	430.19	138.54–
2017	13057.001	843.718	621.356	387.34	356.37	73.82–

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

كما لم تتأثر الجزائر كثيرا بتغيرات أسعار الغذاء المصاحبة لأزمة الغذاء العالمي لسنة2008 بسبب تمتعها بحبوحة مالية آنذاك مكنتها من تغطية تكاليف استيراد الغذاء، ومع ذلك باشرت بإجراءات تعزيز الاستثمار الزراعي كآلية لتقليل الواردات الغذائية وإحلالها بالإنتاج المحلي، وهو ما كان له الأثر الإيجابي على زيادة الإنتاج بل وتعداه لخلق فوائض تصديرية، بدأت تدخل في تقدير الفجوة الغذائية ابتداء من سنة2012، حيث بلغت قيمة الفجوة الغذائية في متوسط الفترة 2012–2017 حوالي 537.93ألف طن، مما ساهم في خفض قيمة الفجوة الغذائية إلى النصف (430.22ألف دج)، مما يعني نجاح سياسة التجديد الفلاحي والريفي المطبقة في الجزائر في خفض حجم الفجوة الغذائية مما يعني السير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق الأمن الغذائي المنشود.

الفرع الثاني: مساهمة السلع الغذائية الرئيسية في قيمة الفجوة الغذائية

سنقوم في ما يلي بدراسة درجة تغطية الواردات للطلب المحلي(نسبة الواردات إلى المتاح للاستهلاك) من السلع الغذائية الرئيسية التي شملتها الدراسة، والتي تساوي 100 مطروحا منها نسبة الاكتفاء الذاتي، وبما أن صادرات معظم السلع الغذائية موضوع الدراسة محتشمة فهذا يعطينا فكرة عن قدرات الجهاز الإنتاجي في الجزائر وعن نسبة مساهمة كل سلعة في قيمة الفجوة الغذائية الكلية، وهو ما يجعلنا نصل إلى نتيجة أن القطاع الزراعي في الجزائر لا يزال بعيدا عن الانتقال إلى مرحلة تصدير الغذاء، لكنه بالمقابل تحسن كثيرا في توفير الغذاء محليا لغالبية الاستعمالات المحلية بالكامل بل وخلق فائضا صغير للتصدير يعادل الأجزاء السالبة.

بما أن معدلات الاكتفاء الذاتي أفضت إلى وجود ثلاث مجموعات من السلع الغذائية، فمن الضروري أن مساهمة السلع الغذائية الرئيسية في الفجوة الغذائية سوف تتحدد وفق ثلاث مجموعات رئيسية حسب درجة التبعية الغذائية أو الاستقلالية عن الخارج كما يلي:

أولا: سلع غذائية نباتية ذات درجة استقلالية عالية

تتمثل السلع الغذائية النباتية التي تتميز بدرجة استقلالية عالية عن الأسواق الخارجية، ولا يستورد منها إلا نسبة قليلة فقط في كل من محصول البطاطا، الطماطم، التمور، الحوامض، كما يبينه الجدول التالي:

تتراوح نسبة تغطية الواردات للكمية المطلوبة من البطاطا بين 1.35% و10.79 % في الفترة 2000–2014، وانخفضت نهائيا ابتداء من سنة2015 وهو ما يعد أمرا واردا جدا نظرا لارتفاع معدلات الاكتفاء الذاتي منها في نفس الفترة، ومنه ضآلة مساهمتها في الفجوة الغذائية.

جدول رقم(IV–20): تطور نسبة التغطية بالواردات للمحاصيل النباتية في الجزائر للفترة 2000– 2017

الفترة	البطاطا		الطاطم		التمور		الحوامض	
	الكمية المطلوبة (ألف طن)	نسبة التغطية (٪)	الكمية المطلوبة (ألف طن)	نسبة التغطية (٪)	الكمية المطلوبة (ألف طن)	نسبة التغطية (٪)	الكمية المطلوبة (ألف طن)	نسبة التغطية (٪)
2000	1310.67	7.86	341.49	0.02	356.82	0.46-	432.875	0.06
2001	1076.89	10.19	373.53	0.01	427.212	2.36-	470.04	0.02
2002	1450.16	8.05	401.36	0.001-	408.198	2.5-	520.079	0.12
2003	1993.91	5.72	456.90	0.006-	464.804	1.61-	560.00	0.02
2004	2004.35	5.40	512.27	0.02	434.971	1.76-	609.53	0.07
2005	2266.68	4.86	513.77	0.001-	507.07	1.81-	630.036	0.42
2006	2280.44	4.37	548.98	0.01	480.341	2.46-	681.432	0.16
2007	1708.11	11.79	567.31	0	514.495	2.41-	693.456	0.62
2008	2239.86	3.08	559.26	0.01	543.654	1.67-	700.645	0.47
2009	2760.33	4.51	641.20	0.03	592.372	1.40-	855.311	1.27
2010	3413.33	3.32	718.20	0	632.58	1.92-	800.926	1.61
2011	3967.44	2.66	771.78	0.03	697.891	3.86-	902.463	1.27
2012	4375.78	3.58	796.96	0	772.296	2.20-	1114.98	2.44
2013	4960.67	1.5	975.11	0.01	828.99	2.31-	1237.79	2.67
2014	4961.67	1.37	978.01	0	829.646	2.87-	1239.73	2.62
2015	4539.54	0	1163.75	0	961.88	0	1363.41	1.57
2016	4755.53	0	1280.44	0	998.50	0	1209.27	0.5
2017	4602.58	0	1285.93	0	1057.68	0	1344.27	0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

عرفت الطماطم هي الأخرى انخفاضا مهما لنسبة تغطية الواردات للكميات المطلوبة منها حيث لم تتجاوز0.02% بين سنتي2000و2001، مع تحقيق فوائض تصديرية تصل حتى0.06%من حجم المتاح للاستهلاك في متوسط الفترة 2002–2006 وهو ما يقابل انعدام مساهمة الطماطم في الفجوة الغذائية لهذه الفترة، أما عن مساهمتها في الفترة 2007–2013 فتقل عن 0.01% وتنعدم نهائيا ابتداء من سنة2015.

بالرغم من انخفاض الكميات المصدرة من الحوامض إلا أن نسبة تغطية الواردات منها للطلب المحلي منخفضة جدا لم تتعدى 2.67% خلال الفترة 2000–2016 مع انعدامها تماما سنة2017، وهو ما يعني انخفاض مساهمتها في الفجوة الغذائية بشكل تدريجي إلى غاية انعدامها تماما بحلول سنة2017.

أما التمور ونظرا لجودتها وارتفاع الطلب عليها في الأسواق الخارجية فإنها لا تدخل نهائيا في تركيبة الفجوة الغذائية إذ حققت على طول الفترة 2000–2014 فائضا تصديريا يصل حتى 3.86% من إجمالي الكمية المطلوبة وفي الفترة 2015–2017 ومع تراجع إنتاجها انعدمت مساهمة الواردات منها في الكمية المطلوبة أي لم تستورد منها الجزائر واكتفت بتغطية الطلب عليها بالإنتاج المحلي.

ثانيا: سلع غذائية حيوانية ذات درجة استقلالية عالية

كذلك توجد بعض السلع الغذائية الحيوانية التي تتميز بدرجة استقلالية عالية حيث تنخفض فيها نسبة مساهمة الواردات منها في الكمية المطلوبة محليا، مما يعني انخفاض نسبة مساهمتها في الفجوة الغذائية الكلية، وتتمثل هذه السلع الغذائية في كل من اللحوم البيضاء، اللحوم الحمراء البيض والأسماك، كما يبينه الجدول رقم **(IV–21)**، حيث نلاحظ انخفاض نسبة تغطية الواردات للطلب المحلي من اللحوم البيضاء لأقل من 0.016% في الفترة 2000–2015 مع توفير فائض تصديري منها خلال نفس الفترة، كما تم تسجيل انعدام الواردات منها في سنتي 2016و2017 على الترتيب وهو ما يقابل انعدام مساهمتها في الفجوة الغذائية الكلية.

كذلك الأمر بالنسبة للحوم الحمراء فقد تراوحت نسبة تغطية الواردات للكمية المطلوبة منها محليا بين 8.47%و17.24% خلال الفترة 2000–2017، مع تعثر قليل سنة2009 (51.23%) كنتيجة لتفشي مرض الحمى القلاعية وتناقص عدد الماشية وهو ما تزامن مع أزمة الغذاء العالمي لسنة2008، مما رفع في هذه السنة نسبة مساهمة اللحوم الحمراء في الفجوة الغذائية الكلية.

جدول رقم(IV–21): تطور نسبة التغطية بالواردات للسلع الغذائية الحيوانية في الجزائر للفترة 2000 – 2017

الفترة	اللحوم البيضاء		اللحوم الحمراء		البيض		الأسماك	
	الكمية المطلوبة (ألف طن)	نسبة التغطية (٪)	الكمية المطلوبة (ألف طن)	نسبة التغطية (٪)	الكمية المطلوبة (ألف طن)	نسبة التغطية (٪)	الكمية المطلوبة (ألف طن)	نسبة التغطية (٪)
2000	198.73	0.3	392.362	13.88	2020.00	0	107.23	9.09
2001	201.84	0.42	315.957	17.24	2160.00	0	128.45	14.23
20002	151.71	0.67	345.393	15.82	2579.00	0	128.86	13.31
2003	157.90	0.7	342.576	12.30	3067.00	0	124.11	10.72
2004	171.41	0.83	367.73	12.98	2559.00	0	130.29	13.44
2005	169.80	0.77	350.338	13.93	2540.97	0	132.01	11.01
2006	145.28	0.01-	364.94	18.21	598.00	0	174.08	9.81
2007	260.58	0	365.064	12.32	3808.48	0	164.69	9.63
2008	305.67	0	373.677	15.51	3507.57	0	157.12	9.60
2009	209.35	0.03	408.865	51.23	3838.29	0	158.28	16.44
2010	282.08	0.16	443.894	14.04	4379.71	0	248.38	9.61
2011	335.29	0.25-	467.167	10.12	4822.47	0	256.28	10.61
2012	365.15	0.06-	512.279	14.16	5329.27	0.61	131.25	21.1
2013	418.11	0.06-	516.87	9.07	3002.05	0.5	126.55	17.83
2014	418.59	0.15-	524.489	10.7	6103.86	0.7	175.95	11.75
2015	495.096	0.013	594.37	11.56	3508.96	1.57	136.44	23.27
2016	514.460	0	604.08	10.98	6733.31	0.61	133.31	23.56
2017	528.287	0	594.28	8.47	5785.94	1.51	----	----

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد علة إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

انعدمت نسبة تغطية الواردات للكميات المطلوبة محليا من البيض في الفترة 2000–2011 مما يعني انعدام مساهمتها في الفجوة الغذائية الكلية لنفس الفترة، وبلغت في متوسط الفترة 2012–2017 حوالي 0.91% وهي نسبة ضئيلة جدا لا تكاد تظهر في تركيبة الفجوة الغذائية.

وتجاوزت نسبة تغطية الواردات للكميات المطلوبة محليا من شعبة الأسماك 23.56% خلال الفترة2000–2016، أي ارتفاع نسبي لمساهمتها في حجم الفجوة الغذائية الكلية في هذه الفترة.

ثالثا: سلع تتأرجح بين الاستقلالية والتبعية

معظم هذه السلع ذات أصل نباتي تتمثل في كل من القمح الصلب والقمح اللين و البقوليات وأخرى ذات الأصل الحيواني، تزيد درجة تبعيتها للأسواق الخارجية عن 50٪ كما يبينه الجدول:

جدول رقم(IV–22): تطور نسبة التغطية بالواردات للسلع الغذائية النباتية في الجزائر للفترة 2000– 2017

الفترة	القمح الصلب		القمح اللين		البقوليات	
	الكمية المطلوبة (ألف طن) المتاح للاستهلاك	نسبة التغطية (٪)	الكمية المطلوبة (ألف طن)	نسبة التغطية (٪)	الكمية المطلوبة (ألف طن)	نسبة التغطية (٪)
2000	3695.45	86.84	3474.02	92.12	175.57	87.52
2001	4653.07	73.38	3840.34	79.16	218.86	82.45
2002	4512.52	78.93	2987.22	81.57	205.02	78.77
2003	4780.33	62.30	3367.25	65.48	223.96	74.22
2004	5352.1	62.60	2413.02	69.79	209.33	72.30
2005	4572.22	65.70	3525.83	76.01	237.126	80.14
2006	3850.55	53.96	3660.91	75.01	201.109	78.09
2007	2863.83	46.62	4087.21	80.68	237.39	78.91
2008	2796.50	70.90	4666.13	93.64	222.22	81.93
2009	4188.99	44.25	4975.72	77.71	233.23	72.44
2010	3284.51	37.94	4900.5	81.35	284.315	74.56
2011	4047.28	45.75	6265.50	88.59	321.61	75.50
2012	3986.86	39.63	5741.04	82.15	255.882	67.06
2013	3420.69	31.82	6175.70	84.35	354.42	72.97
2014	4459.65	44.37	6476.62	83.98	385.57	65.54
2015	3738.70	45.97	6476.62	85.15	311.16	71.91
2016	3733.20	48.09	11882.97	50.59	271.77	71.55
2017	3754.40	46.97	11036.99	71.26	339.03	68.37

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

يظهر من خلال الجدول رقمِ**(IV–22)** أن نسبة تغطية الواردات للطلب المحلي من القمح الصلب تراوحت بين 31.82% و86.84%في الفترة 2000–2017 مما يعني ارتفاع مساهمة هذا المحصول في حجم الفجوة الغذائية الكلية إذ يأتي في المرتبة الأولى.

ويتميز أيضا القمح اللين بارتفاع نسبة تغطية الواردات للطلب المحلي عليه إلى ما يفوق93.64% واعتمدت الجزائر على الأسواق الخارجية لمواجهة الطلب المحلي عليه بمتوسط بلغ في الفترة2000–2017حوالي 78.81%، وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية في تركيبة الفجوة الغذائية.

وبقيت نسبة تغطية الواردات للطلب المحلي على البقوليات مرتفعة جدا تفوق 50% خلال الفترة 2000–2017 رغم تشجيع الدولة للاستثمار في إنتاجها، فهي تأتي في المرتبة الثالثة في تركيبة الفجوة الغذائية الكلية في الجزائر للفترة2000–2017.

المبحث الثالث: رؤية إستراتيجية نحو تفعيل الاستثمار الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

سنتناول في هذا المبحث الجهود التي قامت بها الجزائر للاستثمار في القطاع الزراعي بهدف تحقيق الأمن الغذائي الوطني منذ سنة 2000إلى غاية سنة2017، ضمن ما تدعو إليه البرامج الدولية والعربية في إطار القضاء على الجوع وضمان أمن غذائي مستدام، حتى نقف عند الإنجازات المحققة للهدف والنقائص المسجلة من أجل الاستفادة منها في طرح رؤية إستراتيجية لبناء الأمن الغذائي في الجزائر من خلال الاستثمار في القطاع الزراعي بمختلف شعبه ومجالاته.

المطلب الأول: تحليل الوضع الراهن

كل ما تم التطرق إليه في المبحثين السابقين يعتبر بمثابة مسح عام لواقع الأمن الغذائي في الجزائر منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2017، حيث تم من خلالها توضيح التصور حول الهيكل العام لسيرورة إنتاج الغذاء من خلال تكثيف الاستثمارات الزراعية بتنفيذ الاستراتجيات الزراعية الجديدة التي مكنتها سنة2017 من تحقيق هدف مؤتمر قمة الغذاء العالمي وهو السير نحو القضاء على كل أشكال الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وغايات الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة 2030، وهي على وشك بلوغ غايات الهدف الثاني المتمثلة في توفير غذاء صحي وآمن للسكان، لكن رغم ذلك يبقى مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر متدنيا مقارنة بالمستوى المطلوب عالميا، وهو ما يستوجب ضرورة بحث سبل تطوير الاستراتيجيات الزراعية المعتمدة والاهم من ذلك تحديد أهم التحديات التي تواجه تنفيذ هذه الاستراتيجيات المقترحة.

الفرع الأول: تحليل وضع الأمن الغذائي في الجزائر لسنة2017

قبل البدء في تحليل البيئة الداخلية والخارجية سنقوم أولا بتقديم قيم مؤشرات الأمن الغذائي والسنة2017، حسب المنظمة العالمية للأغذية والزراعة.

أولا: التحديات الرئيسية التي تواجه الإستراتيجية المقترحة للاستثمار الزراعي من اجل تحقيق الأمن الغذائي

يواجه الاستثمار الزراعي تحديات تعيق تحقيق هدف الأمن الغذائي مما يتسبب في رفع معدل الجوع والفقر في البلاد ، من أهمها ما يلي:

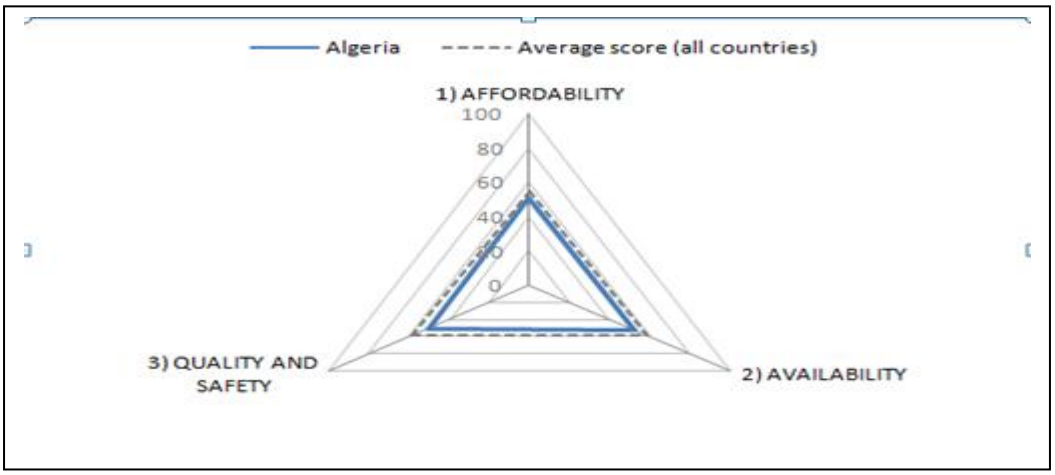
- ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية رغم وجود استراتيجيات وبرامج وسياسات دقيقة وهادفة؛
- غياب إرادة سياسية حقيقية للانفصال عن الاقتصاد النفطي الريعي والتوجه نحو خيارات أخرى أهمها الزراعة وإنتاج الغذاء؛
- عدم ملائمة الخدمات الضرورية في القطاع الزراعي لمتطلبات الفلاحين والمجتمع الريفي (النقل، الخدمات المصرفية، التأمين، التكفل الاجتماعي)؛
- تراجع المخصصات المالية الموجهة للاستثمار في خطط التنمية الوطنية؛
- نظرة المجتمع السلبية للقطاع الفلاحي والعاملين فيه بسبب قلة الامتيازات الممنوحة للمستثمرين؛
- ظاهرة الأسواق غير الرسمية للمنتجات الغذائية التي تؤثر سلبا على تسويقها وأسعارها؛
- انتشار ظاهرة المضاربة بقوت السكان بشدة في الأسواق الجزائرية خاصة في فترات الندرة مما يضعف مؤشر إمكانية الحصول على الغذاء؛

-غياب لنظام واضح المعالم يختص بدراسة سلم فرض الضرائب والإتاوات على الفلاحين، وكذا الضمان الاجتماعي والصحي والتقاعد بما يتناسب وخصوصية القطاع وارتفاع حجم المخاطر فيه.

ثانيا: المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي في الجزائر سنة2017

تعبر المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي عن المحاور أو الركائز الأساسية للأمن الغذائي وهي: القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، توافر الغذاء وجودة وسلامة الأغذية، وقد بلغت هذه المؤشرات في الجزائر سنة 2017 القيم الممثلة في الشكل التالي:

شكل رقم(IV–01): متوسط قيم المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي في الجزائر لسنة2017.



SOURCE: the economist, 2017 global food security index, GFSI-2017-26sep.

بقراءة إحصائيات الشكل رقم**(IV–01)**، نجد أن الجزائر قد وصلت بحلول سنة 2017 منتصف الطريق المؤدي غلى تحقيق الأمن الغذائي، حيث بلغت قيمة مؤشر هذا الأخير 51.5، مع تسجيل تراجع عن قيمته في سنة2016 بقيمة2.7، وهي بذلك تحتل المرتبة 68 من بين113 دولة، وبما أن متوسط مؤشر الأمن الغذائي في العالم بلغ سنة2017 ما قيمته 57.3 فهذا يعني اقتراب الجزائر من المتوسط العالمي مما يؤكد أنها بانتهاج سياسة الاستثمار الزراعي تسير في الطريق الصحيح لتحقيق الأمن الغذائي.

ويمكن تفصيل قيم المؤشرات الرئيسية حسب المؤشرات الفرعية التي تدخل في تركيبها كما يلي:

جدول رقم(IV–23): مؤشر القدرة على تحمل القدر تكاليف الغذاء –الجزائر2017–

البيان	الجزائر	معدل التغير مقارنة بسنة2016	الترتيب بين 113 دولة	المتوسط العالمي
القدرة على تحمل تكاليف الغذاء	51.0	1.5–	67	54.8
استهلاك الغذاء كنسبة من الاستهلاك الأسري	34.1	6.5–	89	58.6
السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر	92.7	0.1–	51	73.0
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي $/فرد	9.9	0.1+	54	14.5
التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية	62.8	0.00	44	76.4
وجود برامج سلامة الغذاء	75	0.00	59	65.5
الحصول على التمويل للمزارعين	50.0	0.00	59	61.3

SOURCE: the economist, 2017 global food security index, GFSI–2017–26sep.

بلغ مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء حسب الجدول رقم**(IV–23)**، قيمة51.0 بتراجع قيمته 1.5 عن سنة2016، وهي بذلك تحتل المرتبة 67 من بين 113 دولة، ويرجع هذا التراجع إلى

تراجع معدل استهلاك الغذاء كنسبة من الاستهلاك الأسري ب6.5 عن سنة2016، بسبب انخفاض القدرة الشرائية للأفراد الناتجة عن الارتفاع غير المبرر لأسعر الغذاء، لكن بالمقابل تحسن متوسط نصيب الفرد من الناتج النحلي 0.1 دولار/ للفرد وهي نسبة ضئيلة جدا تمثل نصف المتوسط العالمي لنصيب الفرد، وبذلك تكون المستهلك غير قادر على تحمل تكاليف الغذاء.

جدول رقم(IV–24): مؤشر توافر الغذاء –الجزائر2017–

البيان	الجزائر	معدل التغير مقارنة بسنة2016	الترتيب بين 113 دولة	المتوسط العالمي
توافر الغذاء	52.4	4.7–	68	59.0
كفاية الكميات المعروضة من الغذاء	56.8	12.6–	54	56.5
البنية التحتية الزراعية	50.9	0.00	62	57.60
تقلب الإنتاج الزراعي	83.2	0.9+	83	86.2
الإنفاق العام على البحث والتطوير الزراعي	0.00	0.00	62	15.0
خطر الاستقرار السياسي	29.4	3.9–	81	46.8
مؤشر الفساد	25.0	0.00	48	37.4
قدرة الامتصاص الحضري	65.5	6.9–	70	66.6
فاقد وهدر الغذاء	75.4	6.8–	90	84.9

SOURCE: the economist, 2017 global food security index, GFSI–2017–26sep.

تحتل الجزائر المرتبة 68 عالميا حسب مؤشر توافر الغذاء بقيمة بلغت 52.4 بتراجع قدره 4.7 مقارنة بسنة2016، وهي تقل عن المتوسط العالمي ب6.4، كما يبينه الجدول رقم(**IV–24**) ويعود سبب هذا التراجع إلى انخفاض مؤشر كفاية الكميات المعروضة من الغذاء ب12.6، وارتفاع نسبة تقلب الإنتاج الزراعي ب0.9 مقارنة بسنة2016، بالمقابل سجل مؤشر فاقد وهدر الغذاء تراجعا قدره 6.8، وقدرة امتصاص الحضر ب6.9 سنة2017 مقارنة بسنة2016.

وعلى العموم تبقى الجزائر تقع فوق خط التعادل لمؤشر توافر الغذاء على المستوى العالمي.

جدول رقم(IV–25): مؤشر جودة وسلامة الغذاء – الجزائر2017–

البيان	الجزائر	معدل التغير مقارنة بسنة2016	الترتيب بين 113 دولة	المتوسط العالمي
جودة وسلامة الغذاء	50.6	0.00	73	58.7
تنوع النظام الغذائي	41.4	0.00	77	56.4
المعايير التغذوية	65.4	0.00	78	79.1
توافر عناصر الغذاء الصغرى	33.5	0.00	78	43.9
جودة البروتين	43.2	0.00	64	49.4
سلامة الأغذية	86.2	0.00	75	80.5

SOURCE: the economist, 2017 global food security index, GFSI–2017–26sep.

تحتل الجزائر المرتبة 73 عالميا حسب مؤشر جودة وسلامة بقيمة بلغت 50.6 وهو مستقر منذ سنة2016، وهي تقل عن المتوسط العالمي ب8.1، كما يبينه الجدول رقم(**IV–25**)، ويعود سبب هذا الاستقرار إلى البرامج التي سطرتها الجزائر وشرعت في تنفيذها منذ نهاية سنة 2016 والمتعلقة بتعزيز الصحة والصحة النباتية، ومكافحة الأمراض والأوبئة الحيوانية بزيادة حملات التطعيم والتلقيح والتوعية.

وعلى العموم تبقى الجزائر تقع فوق خط التعادل لمؤشر جودة وسلامة على المستوى العالمي.

ثالثا: حالة التغذية

تتمثل حالة التغذية في مستوى سوء التغذية ومدى انتشار الإمراض المتعلقة بنقص التغذية في المجتمع، وقد بلغ معدل انتشار نقص التغذية في الجزائر 5% سنة2017 حسب منظمة الأغذية والزراعة لدى الأمم المتحدة، بمعنى أن 2065 ألف نسمة يعانون من نقص التغذية، كما بلغت نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم 11.7% والهزال 3%أي ما يعادل 6071 طفلا عانوا من الهزال و التقزم ، حسب ما يبينه الجدول رقم(**IV–26**) أدناه.

جدول رقم(IV–26): حالة التغذية –الجزائر2017–

البيان	الجزائر
انتشار نقص التغذية %	5.0
التقزم لدى الأطفال %	11.7
الهزال لدى الأطفال %	3.0
انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد سعرة حرارية/للفرد/لليوم	20
مؤشر التنمية البشرية المتوسط العالمي1.0	0.7
مؤشر الفجوة بين الجنسين المتوسط العالمي 1.0	0.6
انتشار السمنة %	22.7

SOURCE: the economist, 2017 global food security index, GFSI–2017–26sep.

كما سجلت سنة2017 ارتفاع مؤشر انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى ما قيمته 20 سعرة حرارية/للفرد/ لليوم وهو يقل بكثير عن المتوسط العالمي، كما تنتشر السمة بمعدل 22.7% وهو نسبة مرعبة تشير إلى أن ربع عدد السكان في الجزائر يعانون من السمنة وهو أحد الأسباب التي رفعت معدل الوفيات في هذه السنة.

الفرع الثاني: نموذج (SWOT) تحليل البيئة

وفقا للمعطيات المتاحة تم إجراء تحليل البيئة الداخلية والخارجية المؤثرة على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر باستخدام التحليل الرباعي(**SWOT**) والذي يعتبر أحد الوسائل التي يمكن من خلالها تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف بالنسبة للبيئة الداخلية و الفرص والتهديدات بالنسبة للبيئة الخارجية، حيث يتضح أن هناك فرصا ونقاط قوة يمكن توظيفها لتفادي المخاطر وتجاوز المعوقات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي المنشود في الجزائر.

تتمثل نقاط القوة والضعف للقطاعين في ما يلي:

جدول رقم(IV–27): التحليل الرباعي لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات

نقاط القوة:	نقاط الضعف:
– الموقع الجغرافي والتنوع المناخي؛ – الموارد الطبيعية والبشرية؛ – التوجهات الحكومية الجاذبة والمشجعة للاستثمار؛ – وجود برامج واستراتيجيات وطنية هدفها تحقيق الأمن الغذائي. – جودة السلع الغذائية الجزائرية نظرا لخصائص التربة والمياه والمناخ؛ – انتشار المعاهد والجامعات والمراكز الخاصة بتكوين الإطارات الفلاحية عبر كامل التراب الوطني.	– الفنية: – محدودية التقانات والخبرات الفنية في المجال الزراعي والغذائي؛ – قلة مراكز البحث والإرشاد الزراعي المتخصصة؛ – ضعف مساهمة البحث العلمي والابتكار في تطوير الاستثمار الزراعي وإنتاج الغذاء؛ – الاقتصادية والإنتاجية: – البنية التحتية؛ – مدخلات الإنتاج والأعلاف؛ – التمويل؛ – التأمين ضد المخاطر؛ – سلامة الغذاء والتسويق؛ – العقار الزراعي؛ – البيئية: – الإجهاد البيئي(نقص الموارد والتقلبات المناخية) – تلوث بعض المصادر المائية؛ – ارتفاع أسعار الغذاء؛ – تراجع سعر العملة المحلية. –المؤسسية والتشريعية: – الأطر التشريعية؛ – الهياكل الإدارية والفنية؛ – تداخل الصلاحيات بين المؤسسات.

	- اجتماعية: • النمط الاستهلاكي للسكان.
الفرص: - الفجوة الغذائية؛ - توفر مقومات الإنتاج؛ - السوق والطلب المتزايد على الغذاء؛ - توفر اليد العاملة؛ - مجالات التعاون والاستثمار؛ - الاتفاقيات الدولية؛ - المساهمة في التنمية الريفية والحد من الفقر؛ - تعدد مجالات الاستثمار الزراعي.	**التهديدات:** - القدرة التنافسية؛ - التداخل مع الأنشطة الأخرى؛ - جودة المنتج وفق المعايير الدولية؛ - الأوبئة والأمراض؛ - قياس الكفاءة الاقتصادية؛ - التبعية الغذائية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :[1]

من خلال الجدول أعلاه يمكن شرح نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تحيط بعملية تحقيق الأمن الغذائي كما يلي:

أولا: نقاط القوة

تتمثل في بصفة عامة في الموارد الطبيعية الضخمة التي تزخر بها البلاد، إضافة إلى مختلف مقومات الاستثمار الزراعي، وهي:

1- الموقع الجغرافي والتنوع المناخي:

تتميز الجزائر بموقعه الجغرافي بموقعها الجغرافي حيث تتوسط المغرب العربي وتعتبر بوابة إفريقيا ومعبر أروبا مما يفتح لها أسواقا متنوعة ودولية، إضافة إلى تنوع المناخ حيث يسود مناخ البحر المتوسط الشريط الساحلي، ويتميز بشتاء دافئ وممطر وصيف حار وجاف، المناخ القاري ويسمى الانتقالي، يسود الهضاب العليا، ويتميز بشتاء بارد، وقليل المطر، وصيف حار وجاف و المناخ الصحراوي يسود الجنوب، شديد الحرارة صيفاً، ونادر الأمطار ، مما يسمح بتنوع التربة وخصوبتها وهو ما سيسفر عن جودة المحاصيل الزراعية.

[1]– الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين (2005–2025)؛
– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الإستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية(2017–2037)**، السودان، 2017، ص ص: 16–17.

2- تزخر الجزائر بموارد طبيعية وبشرية تم التطرق إليها في المطلب الأول من المبحث الأول.

3- التوجهات الحكومية الجاذبة والمشجعة للاستثمار:

والمتمثلة في برامج الدعم المتعددة في مختلف مجالات الاستثمار الزراعي، أسعار الفائدة المخفضة على القروض الزراعية، مسح ديون المستثمرين الزراعيين المتكررة، إضافة إلى ارتفاع نصيب القطاع الزراعي من إجمالي الاستثمارات العامة وفتح باب الشراكة والاستثمار مع القطاع الخاص.

4- وجود برامج واستراتيجيات وطنية هدفها الاستثمار الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي:

أهمها سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وخطة التنمية الزراعية لنموذج النمو الاقتصادي الجديد 2017-2022.

5- وجود معاهد وجامعات متخصصة في التكوين الزراعي والفلاحي عبر كافة التراب الوطني:

ثانيا: نقاط الضعف

تعاني الاستثمار الزراعية في الجزائر من نقاط ضعف تحول دون تمكنها من تحقيق هدف الأمن الغذائي وهي:

1- الفنية:

تتمثل في:

- محدودية التقانات والخبرات الفنية في المجال الزراعي والغذائي؛
- قلة مراكز البحث والإرشاد الزراعي المتخصصة؛
- ضعف مساهمة البحث العلمي والابتكار في تطوير الاستثمار الزراعي وإنتاج الغذاء؛

2- الاقتصادية والإنتاجية:

- ضعف البنية التحتية حيث تحتل الجزائر المرتبة62 عالميا في ترتيب منظمة الأغذية والزراعة لسنة 2017، وبلغت قيمة هذا المؤشر 50.9 بينما يبلغ المتوسط العالمي57.6.
- مدخلات الإنتاج والأعلاف؛
- التمويل؛
- التأمين ضد المخاطر؛
- سلامة الغذاء والتسويق؛
- العقار الزراعي: الذي بقي مطروحا منذ الاستقلال.

3- البيئية:

- الإجهاد البيئي(نقص الموارد والتقلبات المناخية)؛
- تلوث بعض المصادر المائية؛
- ارتفاع أسعار الغذاء غير المبرر لمنتجات الأسماك، اللحوم وبعض الخضر والفواكه؛
- تراجع سعر العملة المحلية بسبب اعتماد الاقتصاد على مورد واحد فقط وهو النفط مما جعله متحكما فيها.

4- المؤسسية والتشريعية:

- الأطر التشريعية؛
- الهياكل الإدارية والفنية؛
- تداخل الصلاحيات بين المؤسسات.

5- اجتماعية:

النمط الاستهلاكي للسكان والذي يحدد تركيبة السلع الغذائية الرئيسية والإستراتيجية الواجب توفيرها محليا.

ثالثا: الفرص

تتعلق الفرص بالبيئة الخارجية المحيطة، وتتمثل في:

1- الفجوة الغذائية:

ارتفاع الفجوة الغذائية خاصة في الدول العربية والعالم ككل يمنح فرصة جيدة لتسويق المنتجات الزراعية والغذائية الناتجة عن الاستثمار في القطاع الزراعي، مما يرفع الإنتاج محليا ويحقق فائض تصدري يمكن تصريفه في دول العجز الغذائي.

2- توفر مقومات الإنتاج:

والمتمثلة في مختلف الموارد الزراعية إضافة غلى إمكانية الشراكة بالاستثمار مع دول الجوار من أجل توفير الموارد المحدودة أو النادرة محليا وهو ما تعمل عليه الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية من خلال طرح برنامج التكامل الزراعي العربي ومشاريع تأجير الأراضي الزراعية خارج حدود البلاد.

3- السوق والطلب المتزايد على الغذاء:

خاصة بعد أزمة الغذاء العالمي لسنة2008، إضافة إلى تراجع الإنتاج الغذائي في بعض الدول بسبب الحروب والنزاعات على غرار سوريا وليبيا والسودان واليمن...الخ، مما جعلها أسواقا مفتوحة لتسويق السلع الغذائية.

4- توفر اليد العاملة:

خاصة الإفريقية والسورية منها والتي تتميز برخص تكلفتها وقبولها بالعمل في الأنشطة الزراعية التي لا تتطلب خبرة واسعة أو مؤهلات علمية عالية.

5- مجالات التعاون والاستثمار:

6- الاتفاقيات الدولية:

ارتفاع الأصوات العالمية والعربية الداعية لتحقيق الأمن الغذائي وتنمية القطاع الزراعي وتملك الجزائر فرصة ذهبية للاستثمار من خلالها نظر لتوفر الظروف ومحددات الاستثمار فيها، فنجد

أ- على الصعيد العالمي:

أطلقت منظمة الأغذية والزراعة لدى الأمم المتحدة برنامج الغذاء العالمي، وخطة التنمية المستدامة العالمية 2030 والتي تهدف للقضاء على الفقر والجوع في العالم بحلول سنة2030 ، والتي تعتبر الجزائر من الدول التي توشك على تحقيق هذه الغاية.

ب- على الصعيد العربي:

أطلقت المنظمة العربية إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين2005-2025 خلال قمة الجزائر، وقد اعتبرت الجزائر من أهم الدول الفاعلة في تحقيقها، كما تبنت المنظمة كذلك البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي من خلال قمة الرياض2009 واعتبرت من دول إطاره الجغرافي .

7- المساهمة في التنمية الريفية والحد من الفقر:

على اعتبار أن السكان الريفيين هم من سيقومون بتنفيذ الاستثمارات والبرامج موضوع إستراتيجية بناء الأمن الغذائي، لذا كان لزاما على الدولة أن توفر المرافق الضرورية بل والرفاهية الكاملة للسكان حتى تشجعهم على عدم الهجرة نحو الحضر بحثا عن ذلك وترك الأراضي الزراعية.

8 – تعدد مجالات الاستثمار الزراعي:

بالنظر غلى تجارب الدول التي نجحت في تحقيق الأمن الغذائي نلاحظ تعدد المجالات التي يمكن أن يشملها الاستثمار الزراعي وتكون بابا لتحقيق الأمن الغذائي، مثل الاهتمام بتناسب نمو الناتج الزراعي مع النمو السكاني، الاستثمار في الغابات والزراعات الحرجية(تونس) لما توفره من أعلاف ومنتجات نباتية وحيوانية، تشجيع استثمارا أصحاب الحيازات الصغيرة (البرازيل)، الاستثمار في الصيد البحري وتربية المائيات(الصين)...الخ.

رابعا: التهديدات

تواجه الجزائر في مجال الأمن الغذائي والاستثمار الزراعي العديد من التهديدات والمخاطر المحيطة بها دوليا أهمها:

1– القدرة التنافسية:

تواجه المنتجات الغذائية الجزائرية تنافسا حادا مع العالمية وحتى العربية.

2– التداخل مع الأنشطة الأخرى:

غياب خارطة محددة للأنشطة ومواقع نجاح زراعة كل محصول.

3– جودة المنتج وفق المعايير الدولية:

تشترط الأسواق العالمية والعربية اشتراطات قد يصعب الوفاء بها لكنها ليست مستحيلة نتيجة ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الغذائية الجزائرية بخاصة في مجال السلام والجودة.

4– الأوبئة والأمراض:

تتعرض بعد المحاصيل الغذائية للأمراض العابرة للقارات سواء فيما تعلق بالمنتجات الحيوانية أو النباتية، لذا يجب توفر الخبرات البيطرية اللازمة لمواجهتها.

5– قياس الكفاءة الاقتصادية:

قلة بيوت الخبرة التي تعد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع الاستثمار الزراعي وانتشار عدد كبير للفلاحين غير المسجلين وغير المنظمين، ونقص البيانات والمعلومات يعتبر عائقا لإنجاح واستدامة هذه المشاريع وقياس كفاءتها.

6- التبعية الغذائية:

التي يفرضها ارتفاع فاتورة الواردات المعتمدة أساسا في تسديدها على إيراد النفط الذي تتحكم في أسعاره المتغيرات الدولية، والمعرض للنضوب في أي لحظة.

المطلب الثاني: توجهات إستراتيجية تفعيل الاستثمار الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي

تتمثل توجهات الخطة الإستراتيجية المقترحة في تحليل تجارب الجزائر السابقة في الاستثمار الزراعي وإنتاج الغذاء، من اجل تسجيل الإيجابيات المحرزة والوقوف على النقائص الحاصلة فيها حتى يتسنى لنا بعد ذلك وضع المبادئ الموجهة للخطة الإستراتيجية المقترحة.

الفرع الأول: النقاط المستفادة من التجارب السابقة

أوضحت السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر منذ الاستقلال، والتي هدفت في مجملها إلى تحقيق أمن غذائي وترقية القطاع الزراعي، أن هناك العديد من الإنجازات التي تم إحرازها، هذا في الوقت الذي أحرزت فيه هذه التجربة سلبيات عدة يجب العمل على تداركها مستقبلا، يمكن اعتبارها بمثابة المقومات الرئيسية للعمل المستقبلي، كما قد تشكل الركائز الأساسية لهذه الإستراتيجية.

أولا: مراجعة الميزانية العامة للدولة

حيث بعد تحليل مخصصات الاستثمار الزراعي في ميزانية الدولة ل18 سنة سابقة اتضح أنه كلما زادت مخصصات الدولة للاستثمار الزراعي ارتفع الإنتاج الزراعي، لكن الملاحظ مؤخرا هو أن إجمالي الاستثمارات العامة انخفض مما جعل الاستثمار الزراعي ينخفض لكن نسبته في إجمالي الاستثمارات قد زادت، مع بقاء هذا الأخير مقتصرا على الدعم فقط، لذا يجب تدخل الدولة برفع حجم الاستثمار في توفير البنى التحتية للقطاع الزراعي.

ثانيا: القطاع الخاص يساهم في تحقيق قيمة مضافة للقطاع الزراعي

بعد إنشاء مختلف الفضاءات المشتركة(خاص/عمومي) بموجب سياسة التجديد الفلاحي والريفي من خلال خلايا التنشيط الريفي للبلديات ولجانها التنفيذية للولايات، تم تقاسم المعلومات والحوار والتشاور حول الأعمال والمشاكل المعترضة والحلول الواجب تقديمها، وهو ما جعل القطاع الخاص يشارك بقوة في عملية تفعيل الاستثمار الزراعي وقد نتج عنه مشاركة هذا الأخير في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني من قبل القطاع الزراعي إلى 90%.

ثالثا: اختلال التوازن بين نمو الإنتاج الزراعي ونمو السكان وخدمات التسويق

أسفرت تجربة الماضي عن وجود خلل تنموي واضح بين جهود ونتائج تنمية الإنتاج الزراعي وتلك الجهود الخاصة بتنمية خدمات تسويق هذا الإنتاج، إذ استثمرت الجزائر أموال طائلة في مجال الإنتاج والإنتاجية الزراعية، دون أن يرافق ذلك جهود في تنمية التسويق والتصنيع الغذائي وكانت النتيجة هدر وفاقد كبير من الإنتاج الذي تم تحقيقه بعد عناء، إضافة إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار معدل النمو الديمغرافي مما صنع فجوة كبيرة بين المعدلين وحال دون تحقيق الأمن الغذائي المطلوب، وهو ما يجب مراعاته عند صياغة الاستراتيجيات الجديدة.

رابعا: ندرة مياه الري

حيث تبين من خلال تحليل التجارب السابقة أن كل السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر لم تتمكن من إيجاد الحل النهائي لمشكل مياه الري النادرة، رغم توجيه الدولة اهتماماتها لتنمية هذا القطاع ورصد مبالغ طائلة لدعم الاستثمار فيه، ولعل المشكل الأهم هو في صياغة برامج كفيلة برفع كفاءة استخدام مياه الري النادرة، فالأمن الغذائي يتعلق أولا بالامن المائي الذي تدعو له كل المنظمات والهيئات الزراعية العالمية والعربية، وهو مايمنح فرصة للجزائر للاستثمار في هذا المجال وتوجيه الأنظار نحوه بشدة مستقبلا.

خامسا: تباين مفاهيم الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي

لطالما اقتصر المفهوم الأساسي للأمن الغذائي على تحقيق أعلى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي دون إيلاء أي اهتمام خاص لباقي روافد الأمن الغذائي، خاصة المتعلق منها بجودة وسلامة الغذاء المتداول في الأسواق المحلية، أو بمدى استقرار المعروض من السلع الغذائية الرئيسية، إضافة إلى عدم مراعاة قدرة الطبقات الفقيرة على الحصول على احتياجاتها الغذائية، لذا يجب مستقبلا وضع برامج فرعية لتمكين الفقراء من الحصول على الغذاء على غرار ماقامت به البرازيل، مع تكثيف الرقابة على جودة وسلامة الغذاء المتواجد في الأسواق، على إضافة إلى تحقيق اعلى درجة ممكنة من استقرار معروض من الغذاء.

الفرع الثاني: الأبعاد و المبادئ الموجهة للإستراتيجية

تم تحديد المبادئ والأسس التي تقوم عليها هذه الخطة وفق ما يتناسب مع الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة للعقدين 2005–2025، وخطة التنمية الزراعية والحيوانية في الجزائر للفترة2017–2022، حيث تقوم على مبدأ الشراكة بين القطاع الخاص العام والمجتمع المدني و على الأسس التالية:[1]

أولا: الأمن المائي أساس الأمن الغذائي

من خلال: – زيادة امتداد المناطق المروية؛

- تحسين إدارة وحماية وصيانة الموارد المائية بتطوير القاعدة التشريعية الحاكمة لذلك؛
- تحسين كفاءة نظم الري؛
- التعاون الأجنبي والعربي في مجال استثمار الأحواض المائية المشتركة؛
- تنمية الموارد المائية من المصادر التقليدية وغير التقليدية؛
- التوعية المائية من خلال نشر ثقافة ترشيد استخدام المياه.

ثانيا: تنمية وحماية الاراضي الزراعية وتنمية الغابات

من خلال: – التوسع الافقي في البيئات الزراعية الملائمة لكل محصول، حيث الوفرة النسبية للموارد الأرضية والمائية؛

- المحافظة على البيئة الزراعية، شاملة الأراضي والغطاء النباتي والحياة البرية؛
- ضبط السياسات والتشريعات الخاصة باستخدام العقار الزراعي وغير الزراعي؛
- الاهتمام بالدراسات والبحوث الخاصة بمكافحة التصحر والحد من تدهور الأراضي الزراعية؛
- ضبط تشريعات تخص الحد من الزحف العمراني والاستخدامات غير الزراعية والرعي الجائر؛
- الحفاظ على الموارد الحرجية(التربة، المياه، النباتات والحيوانات) وإدارتها المستدامة.

[1]– تم تحديد هذه المبادئ والأبعاد بالاعتماد على التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين(2005–2025)، و وخطة التنمية الزراعية والحيوانية في الجزائر للفترة2017–2022.

ثالثا: استغلال الموارد الزراعية لزيادة إنتاج الغذاء

من خلال: – تأصيل مفهوم وثقافة التكامل في استغلال الموارد الزراعية؛

– استكمال مسوحات حصر وتصنيف الموارد الزراعية المتاحة للاستغلال الأمثل؛

رابعا: التطوير والتحديث التقني للمكننة الزراعية

من خلال: – تدعيم مسارات التنمية الرأسية للإنتاج الزراعي من خلال توفير متطلبات التطوير والتحديث لقطاعات ونظم الإنتاج والتسويق والخدمات المساندة لها؛

– دعم قدرات صغار المزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة لتبني وتطبيق التقانات الجديدة؛

– دعم وتطوير نظم البحث الزراعي خاصة في مجال المكننة مما يزيد تحديث وتطوير الزراعة، من خلال تحسين الأمن الغذائي وهو الهدف الرئيسي.

خامسا: التدريب لبناء القدرات وتطوير الموارد البشرية

من خلال: – تصميم برامج تدريبية متخصصة؛

– النهوض بمستوى التعليم الزراعي الجامعي والمهني وبرامج إعادة التأهيل والتأكد من ديناميكية ومناسبة مخرجات التعليم؛

– تخصيص الموارد المالية اللازمة لبناء القدرات في المجالات الزراعية المختلفة؛

– توفير بيئة العمل المناسبة للارتقاء بالإنتاجية وتحقيق الاستقرار بالقطاع الزراعي.

سادسا: التكيف مع التغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة

من خلال: – إعداد دراسات استشرافية لتقييم وتحليل الآثار المترتبة على المتغيرات والاتفاقيات العربية والإقليمية والدولية؛

– تبادل التجارب والخبرات مع الدول التي حققت أمن غذائي من خلال الاستثمارات الزراعية؛

– تعظيم الاستفادة من برامج العون الفني التي تقدمها المؤسسات الدولية للارتقاء بالقطاع الزراعي؛

– استحداث مواد تخصصية في المسار التعليمي الزراعي بالجامعات الوطنية تستهدف التعريف بالمتغيرات العربية والإقليمية والدولية، ما يساهم في تخرج إطارات أكاديمية متخصصة مؤهلة للتعامل مع هذه التغيرات في القطاع الزراعي.

– إقامة نظام متكامل للمعلومات التجارية الزراعية، وتعزيز دور القطاع في هذا المجال.

سابعا: المساهمة في ازدهار الريف

من خلال: – استحداث برامج وطنية موجهة للحد من الفقر والجوع في الريف؛

- الاهتمام بالزراعات الأسرية الريفية كونها مدرة للدخل وموفرة للغذاء المحلي؛
- تطوير أداء مؤسسات الدعم والإسناد للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، خاصة في مجالات التمويل، التسويق، التدريب وتنمية المهارات وتقديم الدعم أثناء الكوارث الطبيعية.
- خلق وزيادة فرص العمل في الأرياف من خلال نمفيذ برامج استثمارية في القطاع الزراعي؛
- دعم مشروعات التنمية الريفية والارتقاء بمستوى الخدمات والمرافق في الريف لتفادي الهجرة؛
- استحداث برامج أكثر فعالية لتحقيق الأمان الاجتماعي بالريف الوطني؛
- الارتقاء بمستوى التعليم في الريف وتصميم برامج تنموية وزيادة فعالية مشاركة المرأة.

ثامنا: حماية الصحة والصحة النباتية

من خلال: – بناء القدرات ومهارات الخدمات البيطرية؛

- استحداث برامج لصحة وحماية الحيوان؛
- مراقبة سلامة الأغذية؛
- مواصلة حملات التطعيم ضد الأمراض ذات الأولوية.

تاسعا: توسيع قدرات التخزين

من خلال:– تعزيز وتحديث مرافق تخزين الحبوب؛

- تحديث وحدات نقل وتخزين الحليب؛
- التوسع في قدرات التخزين البارد؛
- تطوير المسالخ المتكاملة.

المطلب الثالث: إطار عمل الخطة الإستراتيجية

يتحدد الإطار العام لتطبيق الخطة الإستراتيجية في الرؤية التي تعتبر محو التخطيط الاستراتيجي والغاية إضافة إلى الغاية والرسالة، اللتان تبنى عليهما الأهداف الإستراتيجية، التي بدورها تعتبر أساس صياغة البرامج والمكونات التي تنفذ من خلالهما.

الفرع الأول: الرؤية و الأهداف الإستراتيجية

يساعد تحديد الرؤية والأهداف الإستراتيجية على ضمان أداء عالي وأمثل ودائم للخطة المقترحة مما يقود لتحقيق النتائج المرجوة، وتجنب المشاكل على المدى القصير المؤدية للإخفاق والعجز.

أولا: الرؤية والرسالة

رؤية و رسالة الإستراتيجية والغاية من بنائها هي اللبنة الأساسية التي توضح الهدف الاستراتيجي من وجودها.

1- الرؤية:

تحقيق أمن غذائي صحي ومستدام بكل أبعاده التغذوية ومتنوع حسب الاحتياجات الغذائية يكون ناتجا عن الاستثمارات الزراعية بكل أنواعها.

2- الغاية:

تعظيم العائد على الاستثمار الزراعي لتحقيق إنتاج زراعي قدره 3481.245 مليار دج بحلول سنة2022، ليصل متوسط نصيب الفرد إلى نحو 76.24 ألف دج /للفرد في نفس السنة.

3- الرسالة:

تنمية وتطوير القطاع الزراعي بشكل مستدام هو السبيل إلى تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ومواجهة أزمات الغذاء العالمية.

4- برامج ومخططات الرؤية الإستراتيجية المقترحة:

في إطار الرؤية المستقبلية، وتحقيقا للأهداف المقترحة لإستراتيجية تفعيل الاستثمار الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، تمت بلورة البرامج الرئيسية والفرعية التي تحدد مجالات وأولويات العمل بما يخدم تحقيق هذه الأهداف، بالتناسب مع التزامات برنامج الغذاء العالمي التي حددها مؤتمر القمة العالمي لسنة1996، وغايات الهدفين الأول والثاني من أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030، وما سطرته المنظمة العربية من توجهات إستراتيجية التنمية

الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005–2025، مع مراعاة المكونات الرئيسية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، الذي انبثقت عنه إستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي.

ولقد راعينا عند صياغة عناصر ومكونات البرامج الرئيسية أن تتسم بما يلي:

- الترابط بين البرامج والأهداف الإستراتيجية؛
- التناسق والتكامل فيما بين البرامج بعضها البعض؛
- التركيز على الهدف الشامل وهو تحقيق الأمن الغذائي؛
- التتابع المنطقي في تنفيذ مكونات البرامج.

تتضمن هذه الخطة الإستراتيجية المقترحة(04) برامج رئيسية، تضم (07) مجالات تنموية، يخصص لكل مجال منها برنامجا فرعيا واحدا، ويندرج تحت كل برنامج فرعي مجموعة مكونات تنموية عددها 26 مكونا، تتسم بالترابط و التناسق والتكامل مع الرؤية الإستراتيجية، كما يلي:

جدول رقم: (IV–28): برامج ومخططات الخطة الإستراتيجية المقترحة

النوع	المدى الزمني للتنفيذ	البرامج الرئيسية	البرامج الفرعية والمكونات
البرامج والمخططات	تنفذ على المدى الطويل (من 05 إلى15 سنة)	زيادة الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي	–تطوير البنية التحتية في مناطق الاستثمار الرئيسية؛ –زيادة فاعلية مؤسسات الاستثمار الزراعي؛ –تطوير الغابات والمنتجات الحرجية؛ – تنمية وتطوير الثروة السمكية؛
		رفع كفاءة استخدام الموارد الزراعية	– الاستفادة من المخلفات الزراعية؛ – تطوير نظم المعلومات والاتصالات الزراعية؛ – إنشاء المزيد من محميات الحياة البرية لتطوير الصيد؛ – تدوير المخلفات الزراعية للاستفادة منها.
		تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية	– تعزيز دور المرأة الريفية في بناء الأمن الغذائي؛ – تعزيز القدرة على خلق فرص عمل في الريف.
		تحقيق استدامة الموارد الزراعية	– تحلية المياه؛ – استصلاح الأراضي الزراعية.
السياسات التنفيذية	من 06 إلى 12 شهرا)	– تشجيع الاستثمار الزراعي؛ – ترشيد استخدام المياه؛ – إنتاج الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية حسب ملائمة البيئة؛	–تحسين فرص الاستثمار الزراعي بتقديم التحفيزات والدعم للمستثمرين الخواص وأصحاب الحيازات الصغيرة، وتشجيع ودعم الزراعة الأسرية عن طريق إحداث قنوات لشراء محاصيلهم مباشرة من قبل الدولة؛ – استصلاح الأراضي الزراعية
		بناء مخزون استراتيجي من الغذاء	– توسيع قدرات التخزين؛

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:[1]

[1]-تم تحديد هذه المبادئ والأبعاد بالاعتماد على التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين(2005–2025)، و وخطة التنمية الزراعية والحيوانية في الجزائر للفترة2017–2022.

ثانيا: الأهداف الإستراتجية

من أجل بلوغ الغاية المنشودة من خلال هذه الإستراتيجية لابد من تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية المسطرة، والتي تم تحديدها بالأخذ بعين الاعتبار نسبة نمو السكان التي تتزايد ب1.99% [1]سنويا مما يعني احتمال أن يصل عدد السكان المقيمين في الجزائر سنة2022 إلى حوالي 45.66 مليون نسمة، وهو ما يحتم على البلاد زيادة الناتج الزراعي بنسبة تفوق على الأقل 10% سنة2022 مقارنة بسنة2017 حتى تتمكن من المحافظة على نفس درجة الأمن الغذائي اليوم، و على هذا الأساس تم تحديد المعدلات التي يجب تحقيقها بحلول سنة 2022 والمتمثلة في ما يلي:

- زيادة مخصصات الاستثمار الزراعي العام في ميزانية الدولة إلى 16.5% من إجمالي الاستثمارات سنة2022 مقارنة بسنة2017؛
- زيادة القيمة المضافة للقطاع الزراعي من الاستثمار في إجمالي الناتج الوطني إلى 10%سنة2022 مقارنة بسنة2017؛
- زيادة حجم الأراضي الصالحة للزراعة ب20%سنة2022 مقارنة بسنة2017؛
- زيادة نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة إلى 15%سنة2022 مقارنة بسنة2017؛
- زيادة المساحة المروية إلى 2.136 ألف هكتار سنة2022 مقارنة بسنة2017؛
- زيادة فرص العمل في القطاع الزراعي ب12% سنة2022 مقارنة بسنة2017؛
- زيادة إنتاج المساحة المزروعة من الحبوب إلى 2829.57ألف هكتار سنة2022 أي بزيادة قدرها، والمساحة المروية منها ب2324.66 ألف هكتار، مما يعني ارتفاع الإنتاج إلى حوالي 539933.94 ألف طن سنة 2022؛
- تحسين الصادرات الغذائية ب7% سنة2022 مقارنة بسنة2017؛
- خفض الواردات الغذائية ب3% سنة2022 مقارنة بسنة2017؛
- رفع قيمة مؤشر الأمن الغذائي إلى 60 على الأقل للخروج من منطقة التعادل في ترتيب الدول سنة2022؛

[1]– حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

- زيادة مساهمة الاستثمار الزراعي في تخفيض انعدام الأمن الغذائي بنسبة03% سنويا إلى غاية سنة2022؛
- تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي؛
- القضاء على الفقر والجوع وتحقيق غاية برنامج الغذاء العالمي.

الفرع الثاني: اتجاهات ومحاور الإستراتيجية المقترحة

بالاعتماد على الرؤية والأهداف الإستراتيجية المقترحة يمكن صياغة محاور توجه الاتجاهات الأساسية للاستثمار الزراعي، حيث تم اعتماد مبدأ التجزئة الإستراتيجية لقطاع إنتاج الغذاء من أجل التحكم أكثر في تحديد محاور الإستراتيجية المقترحة، إذ يقسم كل قطاع جزئي إلى محور وإلى إستراتيجية خاصة به مع تحديد الأهداف الرئيسية لكل واحد منها.

أولا: دعم و تشجيع الاستثمار الزراعي

وهو الاستثمار الشامل لكل نواحي النشاط الزراعي من مرحلة الإنتاج في الحقل أو المزرعة إلى غاية مرحلة تسويق المنتج، وهي:

- البنية التحتية الزراعية؛
- مدخلات النشاط الزراعي؛
- مخرجات الزراعة والتسويق الزراعي؛
- الإدارة الزراعية والإرشاد الزراعي؛
- البحث العلمي الزراعي وإيجاد الطرق الزراعية البديلة.

1- الرؤية:

وضع خطة للرفع من أداء الاستثمارات الزراعية في إنتاج وتوفير الغذاء بكل مركباته، وتوفير البنية الاستثمارية الملائمة، وإنشاء مؤسسات مالية خاصة بالزراعة والصناعات الغذائية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الزراعية.

2- الإجراءات الواجب اتخاذها:

- وضع آليات مناسبة لخلق مناخ موات للاستثمار الزراعي وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، حيث يتوجب على الحكومة في هذا الصدد:[1]

✓ كفالة الاستقرار والأمن بما في ذلك الحق في الحصول على الأراضي وحيازتها وإنفاذ العقود؛

[1]– سهيلة مصطفى، مرجع سابق، ص: 320.

- ✓ تحسين التنظيم وجباية الضرائب سواء محليا أو على الحدود؛
- ✓ تسيير أسواق اليد العاملة عن طريق رعاية اليد العاملة الماهرة ووضع تنظيمات العمل المرنة والمنصفة ومساعدة العمال على مجارات التغيير؛
- خلق بيئة تمكينية لسلاسل القيمة الفلاحية ؛
- وضع نظام جبائي يتناسب وطبيعة المخاطر في القطاع الزراعي؛
- تحسين التكفل الاجتماعي والتأمين الصحي والتقاعد للعاملين في القطاع الزراعي.

ثانيا: الإنتاج النباتي والثروة الحيوانية

يتعلق هذا الشق بالعمل على زيادة الإنتاج النباتي والحيواني المحلي بكل شعبهما من أجل ضمان الأمن الغذائي الوطني، والحد من الواردات الغذائية، وإحلالها وزيادة توافر الغذاء.

1- الرؤية:

توطيد سياسة زراعية قادرة على تعزيز الأمن الغذائي في البلاد، والحد من اختلال الميزان التجاري في السلع الزراعية والغذائية والمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني.

2- الأهداف:

تهدف هذه الإستراتيجية إلى الاستجابة لتحدي الأمن الغذائي من خلال نموذج نمو جديد يتمحور حوله ما يلي:[1]

- الاستثمار الخاص(محلي وأجنبي) كمحرك جديد للنمو الزراعي خاصة في إطار الشراكة مع القطاع العام؛
- التكامل لتحسين بناء سلاسل القيمة الفلاحية خاصة ما تعلق منها بإمدادات المستلزمات والتخزين ومرافق التجهيز وخدمات التسويق، فهي توفر رابطة حاسمة الأهمية بين الفلاحين والأسواق وبين عمليات الإنتاج والتسويق؛
- الابتكار كمفتاح للتحديث والتنمية الزراعية ومصايد الأسماك؛
- الري لزيادة مستدامة في الإنتاجية.

3- الإجراءات الواجب اتخاذها:

- توسيع الفرص أمام الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي على حد السواء، لا سيما في سياق الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

[1]- خطة التنمية الزراعية والحيوانية في الجزائر للفترة2017-2022.

- تحديث المزارع باعتبار المزارع الكبيرة محرك قوي للنمو الزراعي؛
- العمل على المزيد من التنمية المستدامة للقطاعات الزراعية الإستراتيجية (الحبوب، الأعلاف، الحليب واللحوم...) مما يعني إحلال الواردات منها وزيادة الصادرات؛
- اعتماد في هذا السياق التجربة السعودية بالاستثمار في الخارج حيث يمكن فتح باب الشراكة مع شركة المراعي مثلا في الجزائر فتستفيد من المراعي والمناخ الجيد الجزائري، وبالمقابل يرتفع إنتاج اللحوم والحليب ومشتقاته ومختلف السلع الحيوانية محليا؛
- تعزيز النظم التنظيمية والتنسيق المستمر مع القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة الصناعة باعتبارها مفرغ للسلع الزراعية لإنتاج الأغذية وكذا تحويل المخلفات الزراعية، والخدمات كالنقل والتسويق كونها جزء مرتبط بالنشاط الزراعي؛
- تشييد قطاعات الزراعة والأغذية المخصصة للتصدير بهدف تنويع موارد البلاد المالية الأجنبية؛
- حشد المهارات من جميع القطاعات كالتخطيط والتصنيع وبيولوجيا النبات والتربة...الخ؛
- المرافقة والدعم لقادة المشروع.

ثالثا: التنمية المستدامة للموارد المائية والري الفلاحي

1- الرؤية:

أن يكون الأمن المائي أساس الأمن الغذائي.

2- الأهداف:

- تحقيق زيادة مستمرة في مياه الري الفلاحي؛
- زيادة نصيب الأراضي الزراعية من مياه الري؛
- تحقيق الاستخدام الكفء والأمثل للموارد المائية خاصة في القطاع الفلاحي؛
- ترشيد استخدام المياه في كافة المجالات وعلى رأسها الزراعة.

3- الإجراءات الواجب اتخاذها:

- التوسع في إقامة السدود والخزانات لتحقيق الاستفادة القصوى من مياه الأمطار؛
- عدم استنزاف مصادر المياه الجوفية بترشيد استخدامها في الزراعة، والمحافظة عليها من التلوث وتغذية الطبقات الحاملة للمياه الجوفية، ورفع مستوى المياه في الآبار؛
- التوسع في معالجة وتنقية مياه الصرف الصحي والزراعي والصناعي؛
- زيادة الطاقة الإنتاجية لمياه التحلية؛

- تقليل الفاقد من المياه ومنع تسربها خلال عمليات التوزيع برفع كفاءة شبكات نقل وتوزيع المياه وتطويرها وصيانتها وتجديدها بشكل دائم؛
- التطوير الدائم لأساليب الري واستخدام أحدث التقنيات وتطوير هيكل الإنتاج الزراعي، بالتركيز على إنتاج المحاصيل والمنتجات النباتية والحيوانية التي يقل معدل استهلاكها للمياه.[1]

رابعا: الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

1–الرؤية:

أن تكون الأسماك ومنتجات تربية الأحياء المائية هو السبيل إلى المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي الوطني ومواجهة تدهور المصايد الطبيعية.

2–الأهداف:

- الرقي بمستوى التشريعات والسياسات وتنفيذ خطط و برامج قطاع الصيد البحري تربية الأحياء المائية بما يتوافق مع الأطر التنموية العربية والعالمية؛
- الاستغلال الأمثل والآمن والمستدام للأحياء المائية المستزرعة في كامل التراب الوطني؛
- تعزيز مساهمة قطاع تربية الأحياء في الأمن الغذائي؛
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع تربية الأحياء المائية؛
- بناء القدرات ودعم البحوث والابتكار لتطوير تربية الأحياء المائية؛
- المساهمة الفاعلى في تنمية المجتمعات الريفية والحد من الفقر.

3–الإجراءات الواجب اتخاذها:

- وضع خطط لإدارة المصايد الأسماك الأربعة عشر على مستوى الولايات الساحلية؛
- تعزيز الإطار التنظيمي لإدارة الموارد السمكية وتدابير الحفظ حسب المناطق المحمية بالمياه؛
- صقل معرفة الموارد السمكية وكذلك الإمكانات الحالية من خلال تحسين نظام جمع البيانات الإحصائية والتقييم في البحر؛
- إنشاء نظام مراقبة على موارد المصايد في المياه الخاضعة للولايات الوطنية؛
- إقامة الشعاب الاصطناعية في المناطق الساحلية وتقييم آثارها، من خلال وضع إطار قانوني لتسيير هذه الشعب المرجانية منها خاصة؛
- تدريب الصيادين؛

[1]– مزلف سعاد، شليحي الطاهر، **نحو إستراتيجية اقتصادية متكاملة للأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ع33(02)، جامعة زيان عاشور الجلفة، بدون سنة نشر، ص: 77.

- تكييف نظام التسويق لإدارة المنتج السمكي الحرفي.
- إطلاق حملات استكشاف مناطق بحرية جديدة بالشراكة مع المركز الوطني للبحوث وتنمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛
- تكييف اللوائح الوطنية مع ظروف التشغيل المطبقة على صيد الأسماك في المحيطات؛
- تشجيع الاستثمارات لاقتناء سفن الصيد في المحيطات.

خامسا: تشجيع الاستثمار الفلاحي المنصف اجتماعيا بالتركيز على أصحاب الحيازات الصغيرة

في هذا السياق على الجزائر اعتماد التجربة البرازيلية في تشجيع أصحاب الحيازات الصغيرة على الاستثمار الزراعي، وكان نتيجة ذلك القضاء على الفقر وتحقيق الامن الغذائي في نصف لبفترة المسطرة لذلك.

1- الرؤية:

جعل الاستثمار الزراعي قرار يحقق الأهداف الاجتماعية(زيادة الإنصاف وتقليل الفقر في الأوساط الريفية) ويواجه التحديات التي تؤرق أصحاب الحيازات الصغيرة.

2- الأهداف:

- القضاء على الفقر بين أصحاب الحيازات الصغيرة وتشجيعهم على الاستمرار في نشاطهم؛
- الاستفادة أكثر من إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة في تأمين الاحتياجات الغذائية المحلية؛
- تفادي وتقليل الهجرة الريفية؛
- ضمان مناصب شغل دائمة وفاعلة بين أصحاب الحيازات الصغيرة.

3- الإجراءات الواجب اتخاذها:

- ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق الحكومية التي يتم إنشاؤها في شكل استثمارات عمومية، إلى جانب مشاريع تسهيل النفاذ للأسواق كشبة الطرق، مرافق التخزين وخدمات التوصيل؛
- بناء رأس المال الاجتماعي للاستفادة من الفرص والحوافز الاقتصادية للاستثمار والتغلب على الصعوبات التي تحول دون ذلك، حيث يمكنهم من الانخراط بشكل فعال في الأسواق؛
- كفالة حقوق الملكية وتسيير فرص الحصول على الخدمات المالية فهي من أكثر الحوافز الجاذبة للاستثمار الزراعي؛
- صياغة برامج تأمين على المخاطر الطبيعية يوجه لأصحاب الحيازات الصغيرة، وهو تأمين يقوم على أساس السوق ويغطي مخاطر الغلات.[1]

[1]- برنامج القضاء على الجوع، مرجع سابق، ص: 66.

سادسا: الزراعة الحرجية وتنمية الغابات

تمكنت كل من تونس والشيلي من رفع مستوى الأمن الغذائي من خلال الاستثمار في الفلاحة الرعوية وتشجيع زراعة الغابات والاستفادة من منتجاتها المختلفة، وهما تجربتين يحتذى بهما.

1- الرؤية:

الحفاظ على الموارد الحرجية وإدارتها المستدامة(التربة، النباتات، الحيوانات والمياه) من أجل ضمان الإنتاج المستدام لتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الاقتصاد الوطني.

2- الأهداف:

- حماية الغابات والتراث الحرجي؛
- الحفاظ على التربة ومكافحة التصحر ؛
- حماية وإدارة النظم الإيكولوجية الطبيعية؛
- زيادة معدل التشجير ؛
- تقليل المناطق الحروقة إلى أقل من 25000 هكتار في السنة؛
- تحسين صحة الغابات عن طريق تخفيض المناطق الموبوءة إلى أقل من 70000 هكتار؛
- تحسين خدمة الغابات من خلال فتح وتطوير 1200 كلم من مسارات الغابات.

3- الإجراءات الواجب اتخاذها:

- زيادة مساحة المناطق الحرجية بمقدار هكتار 250000إلى 50000هكتار في السنة؛
- دمج القطاع الفرعي للغابات في نموذج النمو الاقتصادي الجديد لتمكينه من المساهمة بفعالية وبشكل مستدام في التنمية الوطنية؛
- تعزيز أدوات الإدارة من خلال توطيد المعرفة المعمقة للحالة الراهنة لموارد الغابات، ملكية الغابات (جرد الغابات، سجل أراضي الغابات وغدارة الغابات)؛
- زيادة المزارع الحضرية والأحزمة الخضراء حول المناطق المبنية؛
- تطوير واستعادة النظم الإيكولوجية للغابات الأقدم، السهوب والواحات الصحراوية؛
- رفع إنتاج منتجات الغابات الخشبية وغير الخشبية؛
- إنشاء مشاريع صغيرة لتثمين المنتجات الخشبية وغير الخشبية؛
- تعزيز شبكة المناطق المحمية للحفاظ على التنوع البيولوجي؛
- إنشاء المزيد من محميات الحياة البرية لتطوير الصيد.

إضافة إلى كل هذه المحاور والإجراءات التي تضمنتها لا يمكن أن نغفل دور البحث العلمي في تنمية القطاع الزراعي و تحقيق الأمن الغذائي في البلاد، لذا وجب وضع سياسة ملائمة للتكوين والبحث في الميدان الزراعي وتشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها، حيث يعتبر هذا الميدان مهملا في الجزائر كغيرها من الدول النامية ولا يحظى بالأهمية اللازمة رغم أهميته البالغة في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي وبالتالي رفع مستوى إنتاج الغذاء، فبينما نجد أن حوالي 05 مليار دولا تنفق على الأبحاث الزراعية على مستوى العالم فإن نصيب الدول النامية ومن بينها الجزائر لا يتجاوز 1.3 مليار دولار، ويعتبر البحث العلمي ركيزة فعالة يعتمد عليها لإيجاد الطرق الفعالة ل:[1]

- زيادة الإنتاج الغذائي على نحو مستدام؛
- ضمان الإمداد بأغذية صحية، مغذية، متاحة وبأسعار معقولة؛
- إنتاج الغذاء على أقل المساحات و باستعمال أقل للمياه، الطاقة وغيرها من المدخلات؛
- الإنتاج بأقل ضرر ممكن على البيئة؛
- تحسين الإنتاج النباتي، بتعزيز الإنتاجية وتطوير المحاصيل؛
- تحسين الثروة الحيوانية وإنتاج الأسماك؛
- الحفاظ على بنية وخصوبة التربة؛
- تحسين نوعية الأغذية.

[1]- مزلف سعاد، شليحي الطاهر، مرجع سابق، ص:75.

خلاصة:

توصلنا في هذا الفصل إلى أن الجزائر انتهجت مسار الاستثمار الزراعي الهادف لتحقيق الأمن الغذائي بعد أزمة الغذاء العالمي لسنة2008، وجسدته من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي وما صاحبها من إجراءات وبرامج وخطط عمل تنصب في نفس الهدف والغاية، مع الحرص التام على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

وقد كان للاستثمارات الزراعية المطبقة في الجزائر منذ سنة 2000إلى غاية سنة2017، أثرا واضحا على محددات إنتاج الغذاء، مع تباين هذا الأثر عبر فترتين من الزمن، وهما الفترة السابقة لأزمة الغذاء العالمي 2008أي (2000-2008)، والفترة اللاحقة والمتزامنة مع تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (2009-2017)، وعلى العموم سجلنا تأثيرا إيجابيا للاستثمار الزراعي على الأمن الغذائي.

حيث تم تسجيل نمو الأراضي الزراعية بنسبة3.8% كل تسع سنوات، وهو ما لم يتناسب مع نمو السكان المقدر ب1.99% سنويا، كما تحسنت مساحة الاراضي الزراعية المروية إلى الضعف بفضل إجراءات دعم قطاع الري الذي جاءت به سياسة التجديد الفلاحي والريفي، أما عن الموارد البشرية فقد تراجع معدل السكان الريفيين إلى أقل من 30% في متوسط الفترة 2009-2017، مما جعل اليد العاملة الزراعية تنخفض إلى 23.16% سنة2017 بعدما كانت تفوق32% سنة2000 وهو ما يعتبر خسارة كبيرة للقطاع الزراعي باعتبار المورد البشري هو المحرك لعملية إنتاج الغذاء في الأرياف، ولعل ذلك يفسر بارتفاع مبيعات المكننة الزراعية التي عوضت العنصر البشري، ولم تهمل مشاريع الاستثمار المنجزة الاهتمام بمجال الصحة والصحة النباتية حيث حرصت على تحسين نوعية التربة من خلال استخدام المبيدات واللقاحات اللازمة وتحسين تركيبة الماشية والاهتمام أكثر بالثروة السمكية كونهما يمثلان مصدر الغذاء الحيواني، كل هذا أدى إلى تضاعف الناتج الزراعي بثلاث مرات خلال الفترة2000-2017، وهو ما حسن نصيب الفرد إلى أربع أضعافه خلال نفس الفترة وهي نسبة مهمة جدا لتفادي انعدام الأمن الغذائي.

وقد كان للاستثمارات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 الأثر الواضح على المحاور الرئيسية للأمن الغذائي، حيث سجلنا من منظور **إتاحة الغذاء** أن سنة 2009 تعتبر

نقطة انعطاف حاسمة نحو زيادة إنتاج بعض السلع الغذائية الرئيسية التي شملتها الدراسة، حيث تجاوز في غالب الأحيان 50% سنة2017 مقارنة بسنة2000، إلا أنه لابد ألا يخفى علينا أن نشير إلى أن المواد الخام المستعملة في إنتاجها تبقى ولا تزال مرهونة بالاستيراد من الخارج.

ورغم هذا التحسن إلا أن الواردات الغذائية تزايدت كما وقيمة سنويا إذ وصل معدل الارتفاع فيها إلى 43.13% في الفترة2000–2017، مع تسجيل تدني قيمة الصادرات الغذائية لتقارب باستثناء التمور والأسماك الانعدام منذ سنة2000إلى سنة 2012، وهو ما وسع الفجوة الغذائية في الجزائر. أما من منظور الاستفادة من الغذاء فقد ارتفعت كمية المتاح من الاستهلاك وهو ما يقابل الطلب المحلي على معظم السلع الغذائية في الفترة 2000–2017، وبحساب نسبة تغطية الإنتاج المحلي لهذه الكميات المتاحة نجد أن نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية قد تحسنت بشكل لافت بعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي سنة2009إلى غاية سنة2017، حيث تم تمييز ثلاث مجموعات حسب درجة الاكتفاء الذاتي، هذا الاختلاف في نسبة الاكتفاء الذاتي سيؤدي حتما إلى اختلاف في نسبة مساهمة السلغ الغذائية المدروسة فس قيمة الفجوة الغذائية في الجزائر، حيث يشكل القمح بنوعيه الصلب واللين أكثر من 50% من تركيبة الفجوة الغذائية، ثم البقوليات، وتشكل باقي السلع الغذائية المدروسة نسبة 35%.

لكن يجب الإشارة إلى أن هناك فرق بين تقدير الفجوة الغذائية بالقيمة النقدية وتقديرها بالكميات حيث تعبر قيمة الفجوة الغذائية النقدية عن قيمة فاتورة الغذاء، أما كمية الفجوة الغذائية فتعني التبعية الغذائية للخارج وهو ما يشكل الخطر الحقيقي، ويستوجب من الدولة التفكير في استراتيجيه جديدة لزيادة فعالية الاستثمارات الزراعية الهائلة المطبقة في الجزائر من أجل الوصول إلى درجة أعلى من الأمن الغذائي، وهو ما جعلنا نفكر في طرح رؤية إستراتجية تتمثل رسالتها في تحقيق أمن غذائي صحي ومستدام بكل أبعاده التغذوية ومتنوع حسب الاحتياجات الغذائية يكون ناتجا عن الاستثمارات الزراعية بكل أنواعها.

خـــاتمة

إن أزمات الغذاء التي يتعرض لها العالم من فترة لأخرى، تحتم على الدول وخاصة المتضررة منها أن تبحث عن حلول جادة وجذرية لمواجهة هذه الظاهرة والقضاء عليها، لاسيما أن الأسعار العالمية للغذاء في تزايد مستمر، وبذلك يصبح بحث مسألة تحقيق الأمن الغذائي أمرا حتميا تفرضه بيئة الأمن الغذائي وضرورة توفيره والتحوط اتجاه التداعيات التي يمكن أن يحدثها تراجع عرض الغذاء، مقارنة بزيادة الطلب عليه مع مرور الزمن، خاصة وأن انتشار ظاهرة نقص الغذاء وانعدامه قد طالت العديد من دول العالم في السنوات الأخيرة، ولعل السبيل الوحيد لتخطي هذه المشكلة هو اعتماد الاستثمار الفلاحي بكل مجالاته وقطاعاته فهو المحرك الاستراتيجي لتحقيق النمو الزراعي المؤدي إلى حدوث أمن غذائي، من حيث زيادة الإنتاج مما يعمل على تضييق الفارق بين الإنتاج والاستهلاك ورفع كفاءة الموارد الفلاحية المتاحة.

من هذا المنطلق قامت العالمية للأغذية والزراعة ببحث سبل تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على كل أشكال الجوع و سوء التغذية في العالم من خلال إعلان برنامج الغذاء العالمي سنة1996، الذي يهدف إلى تعزيز الاستجابة الشاملة والموحدة من المجتمع الدولي للتحدي المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية العالمي، كما قامت بإدراج الغذاء في صميم برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة في القرن ال21 المتمثل في أهداف التنمية المستدامة ال17، ضمن الهدف الثاني هو "إنهاء الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة"، ويتطلب تحقيق هذا الهدف بحلول الموعد المستهدف وهو 2030 تغييرا عميقا في النظام الغذائي والزراعة العالمية، ويتضمن هذا الهدف:

- القضاء على الجوع وضمان وصول جميع الناس إلى الطعام المغذي و الآمن؛
- إنهاء جميع أشكال سوء التغذية؛
- مضاعفة الإنتاجية الزراعية والدخل من صغار منتجي الأغذية؛
- ضمان استدامة نظم الإنتاج الغذائي؛
- زيادة الاستثمار في الزراعة؛
- تصحيح ومنع القيود والتشوهات التجارية في الأسواق الزراعية العالمية؛
- اعتماد تدابير لضمان حسن سير العمل في أسواق السلع الغذائية.

وقد نجحت الكثير من الدول في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية الستدامة2030، وبلغت بذلك هدف برنامج الغذاء العالمي من خلال تركيز استثماراتها الفلاحية في مجالات تملك فيها

فرصا ومزايا إنتاجية، أو باعتماد عقود الشراكة الأجنبية مع دول أخرى تملك إمكانيات لا تملكها هي.

وتعتبر البرازيل الرائدة في تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع من خلال برنامج القضاء على الجوع الذي سطره الرئيس "لولا داسي لفا" سنة2030، حيث اعتمد البرنامج على تكثيف دعم وتحفيز صغار المزارعين الأسريين وأصحاب الحيازات الصغيرة التي أصبحت تنتج 58 % من إجمالي كمية الحليب، أما بالنسبة إلى الدجاج والخنازير فتبلغ نسبتهما50% للأولى و59% للثانية، وبالنسبة إلى القهوة بلغت 38% والذرة46%، وفيما يتعلق بالفاصوليا بلغت مساهمة أصحاب الحيازات الصغيرة فيها 70% و الكاسافا 87% من إجمالي إنتاج الغذاء في البرازيل لسنة2009.

كما قامت الصين بالاستثمار في قطاع الأسماك من خلال استزراع أنواع جديدة، مما رفع مساهمة إنتاج الأسماك في إجمالي الإنتاج الحيواني ب12% سنة2002، وتوفير 4.3 مليون فرصة عمل مستديمة للمزارعين الريفيين، وقد ارتفع متوسط دخل المزارعين السمكيين إلى 4744 ألف يوان.

أما الشيلي فقد قامت بتطوير مورد رئيسي يتمثل في المزارع الحرجة والغابات الذي يشكل أساس قطاع تصديري ضخم من شأنه رفع مداخيل البلاد من العملة الصعبة والمساهمة في تسديد فاتورة الواردات خاصة الغذائية منها، كما ساهمت في القضاء على مشاكل التعرية والتصحر وزيادة إنتاجية الأراضي.

على خطى منظمة الأغذية والزراعة لدى الأمم المتحدة، اعتمدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية إستراتيجية عربية للتنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين2005-2025، وكذلك برنامجا طارئ للأمن الغذائي العربي، تبنت من خلاله المملكة العربية السعودية إستراتيجية الاستثمار الزراعي السعودي في الخارج، حيث استفادة من المراعي البرازيلية مقابل تغطيتها لقطاع إنتاج الحليب واللحوم الحمراء فيها، وركز المخطط الأخضر في المغرب على الفلاحة ذات الأداء الجيد والقيمة المضافة العالية والدعم التضامني لصغار الفلاحين في المناطق الريفية المهمشة، أما السودان فقد قام في مبادرة كبيرة إلى تسخير كل موارده الفلاحية لخدمة الأمن الغذائي العربي، من خلال فتح مجال الشراكة العربية في القطاع الفلاحي، وركزت مصر على مساحتها الشاسعة فاستغلتها بإطلاق مشروع استصلاح 4 مليون فدان، بالإضافة إلى مختلف المشاريع التي ساهمت فيها الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي، كل هذه الاستثمارات باختلاف مجالاتها ساهمت في تحسين الأمن الغذائي العربي إلى58.66% سنة2016.

أما الجزائر وعلى اختلاف المراحل التي مر بها القطاع الفلاحي، فقد ركزت جهودها على تحسين مردودية القطاع كونه الممون الغذائي الوحيد، لكن معظم السياسات المطبقة لإصلاحه بعد

الاستقلال باءت بالفشل مما تسبب في تراجع الإنتاج الزراعي بعدما كان في فترة من الزمن في أوج عطائه وكانت الجزائر من أكبر الدول المصدرة للقمح في العالم، لكن المستجدات على الساحة الدولية والعربية من الانهيار المتكرر لأسعار النفط التي تعتمد الجزائر عليها بنسبة99%، في تركيبة الصادرات والتي يوجه جزء كبير منها لتسديد فاتورة الغذاء المتزايدة باستمرار بسبب تزايد السكان وارتفاع أسعار الغذاء العالمية، كل هذه الظروف دفعت بالحكومة إلى وضع سياسة جديدة سنة 2009، للنهوض بالقطاع الفلاحي تعتمد في أساسها على الاستثمار وتهدف لتحقيق الأمن الغذائي قبل أي شيء.

وبعد البحث والتحليل وتتبع مسار الاستثمار الفلاحي في الجزائر منذ سنة2009إلى غاية سنة 2017 وبمقارنتها بتلك النتائج المحققة قبلها أي في الفترة2000-2008، مع إسقاطها على وضع الأمن الغذائي تمكنا من الوصول إلى جملة من النتائج الكفيلة باختبار صحة الفرضيات المقدمة.

اختبار الفرضيات:

1. بشأن الفرضية الأولى، والخاصة بكون " الجزائر لم تحقق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000- 2017"، فإننا نفندها إلى حد كبير حيث وصلت الجزائر بحلول سنة 2017 إلى منتصف الطريق المؤدي لتحقيق الأمن الغذائي، إذ بلغت قيمة مؤشر هذا الأخير 51.5، مع تسجيل تراجع عن قيمته في سنة2016 بقيمة2.7، وهي بذلك تحتل المرتبة 68 من بين113 دولة، وبما أن متوسط مؤشر الأمن الغذائي في العالم بلغ سنة2017 ما قيمته 57.3 فهذا يعني اقتراب الجزائر من المتوسط العالمي مما يؤكد أنها بانتهاج سياسة الاستثمار الزراعي تسير في الطريق الصحيح لتحقيق الأمن الغذائي.

2. وعن الفرضية الثانية والخاصة " تميزت الاستثمارات الزراعية في الجزائر في ظل إصلاحات التي مست القطاع الزراعي في الفترة 2000-2017 بفعالية كبيرة" فإننا نفند جزءا منها ونؤكد الجزء الآخر حيث: ساهمت هذه الإصلاحات في تحسين مؤشرات معدلات الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الواسعة الاستهلاك، مع تسجيلنا لتحفظ كبير حول هذه المعدلات والتي ترتفع في كل من اللحوم الحمراء والأسماك وهو أمور غير مقبولا في الواقع إذ يعود الفرق الواضح بين الكميات المطلوبة منها والمتاح للاستهلاك إلى ارتفاع أسعارها وهو ما يبعدها عن القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري.

3. وعن الفرضية الثالثة والتي جاء فيها " يمكن للجزائر الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في بناء أمنها الغذائي عن طريق الاستثمار الزراعي من خلال التركيز على القطاعات التي تملك فيها ميزة تنافسية" فنؤكدها حيث تملك الجزائر فرص جيدة جدا للاستثمار والتبادل الإنتاجي في كل من الحوم البيضاء والمنتجات الغابية.

4. وجاء في الفرضية الرابعة أن" إن الإستراتيجية الفعالة التي تمكن الجزائر من تحقيق أمن غذائي على المدى الطويل تقوم على مبدء تطوير القطاع الزراعي وجذب الاستثمار إليه"، وهي فرضية صحيحة جدا بالنظر إلى الموارد الهائلة التي تتمتع بها الجزائر، وهو ما حاولنا الوصول إليه من خلال الخطة الإستراتيجية المقترحة.

نتائج الدراسة:

تتلخص النتائج المتوصل إليها في ما يلي:

1. اهتمت الجزائر بمسألة الأمن الغذائي منذ سنة 2009، وسطرت برنامجا للاستثمار الزراعي بغرض تحقيقه؛
2. إجراءات الدعم والإقراض الزراعيين الذين جاءت بهما سياسة التجديد الفلاحي والريفي كانا أكبر حافزين للمستثمرين في هذا القطاع؛
3. سياسة مسح ديون الفلاحين، خلقت نوعا من اللامبالاة من قبل المستثمرين والفلاحين؛
4. المساحة الرعوية في الجزائر إلا أن 04 مليون هكتار منها فقط تعتبر مراعي جيدة، أما الباقي فتشهد حالة تدهور شديد حيث لا يتجاوز متوسط إنتاجية الهكتار منها 7.1 كلغ من اللحوم الحمراء وهو يعادل ثلث إنتاجية الهكتار في الدول المتقدمة؛
5. يتميز القطاع الزراعي في الجزائر بطابعه التقليدي حيث يعتمد بشكل كبير على الزراعة المطرية، التي تحقق غاياتها فقط في حال تجاوز الكميات المتساقطة 450ملم سنويا، والتي تستفيد منها فقط الأراضي الزراعية الواقعة في المناطق الشمالية الوسطى والشرقية وأحيانا فقط الغربية؛
6. أهم أسباب تراجع عدد السكان الريفيين رغم الحوافز المعلنة من قبل الدولة هو تأخر هذه الأخيرة في تنفيذ مشاريع التنمية المحلية، ارتباط معظم السكان العائدين من المدن بوظائف خارج الريف دفعتهم للتراجع نحو المدن، أيضا افتقار وحتى انعدام معظم النشاطات المهنية في الريف للتأمين الصحي والاجتماعي، إضافة إلى قلة البنى التحتية والمرافق العمومية الضرورية في الأرياف؛

يجب أخذ ارتفاع معدلات الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء بحذر فقد يرجع ذلك إلى ضعف الطلب المحلي بسبب ضعف القدرة الشرائية وارتفاع أسعار اللحوم الحمراء، ما يقلل استهلاكها محليا؛

7. كذلك الارتفاع المستمر لأسعار الأسماك غير المبرر في الجزائر خفض من الطلب عليها بسبب بعدها عن القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري؛

8. معدلات الاكتفاء الذاتي من القمح الصلب ارتفعت من 33.19% في متوسط الفترة 2000-2008إلى 54.57% في متوسط الفترة2009-2017، مما يعني حوالي الضعف وبذلك يمكن اعتبار أن سنة2008 شكلت نقطة انعطاف في إنتاج القمح الصلب؛

9. ركزت الدولة أكثر على دعم الاستثمار في القمح اللين من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي مما رفع معدل الاكتفاء الذاتي منه إلى 60.32% في الفترة2015-2017؛

10. بقيت معدلات الاكتفاء الذاتي من البقوليات منخفضة جدا تقل عن 50% خلال الفترة 2000-2017 رغم تشجيع الدولة للاستثمار في إنتاجها، ومع تزايد الطلب المحلي عليها؛

11. من خلال تحليل تطور الفجوة الغذائية نجد أن القطاع الزراعي في الجزائر لا يزال بعيدا عن الانتقال إلى مرحلة تصدير الغذاء، لكنه بالمقابل تحسن كثيرا في توفير الغذاء محليا لغالبية الاستعمالات المحلية بالكامل بل وخلق فائضا صغير للتصدير يعادل الأجزاء السالبة؛

12. تمكنت الجزائر من السيطرة الكلية على قطاع إنتاج اللحوم البيضاء والبيض بل وخلقت منها فائضا تصديريا ، كما تم تسجيل انعدام الواردات منها في سنتي 2016و2017 على الترتيب وهو ما يقابل انعدام مساهمتها في الفجوة الغذائية الكلية، وبذلك تعتبر هذه الشعبة نقطة قوة للبلاد لابد من استغلالها لبناء إستراتيجية حقيقة للأمن الغذائي؛

13. يعتبر القمح الصلب المكون الأول للفجوة الغذائية في الجزائر ويليه القمح اللين ثم البقوليات في المرتبة الثالثة؛

14. تملك الجزائر إمكانيات جد معتبرة من محددات إنتاج الغذاء تسمح لها بتحسين وضعية أمنها الغذائي في ظرف زمني منطقي؛

15. تمكنت الجزائر من تحقيق اكتفاء ذاتي يتجاوز 100% في كل من البطاطا، الطماطم الحوامض والتمور، بل وحققت فيها فائضا تصديريا، كما تملك فيها ميزة تنافسية لذا لابد من إتباع إستراتيجية استثمار توسعية في هذه الشعب؛

16. كما تملك فرصة جيدة للاستثمار في قطاع الصيد البحري وإنتاج الأسماك والدواجن بالشراكة مع المغرب الأقصى، حيث تستفيد من نوعية أسماك المغرب الرفيعة إما باستيرادها أو بالاستثمار هناك، وتوريد اللحوم البيضاء الجزائرية للمغرب أو فتح مجال الاستثمار فيها هنا في الجزائر؛

17. كما تملك فرصة استثمار جيدة في قطاع الحبوب بالشراكة مع السودان باعتباره رائد مشروع الأمن الغذائي العربي؛

بإتباع هذه الاستراتيجيات وغيرها يمكن للجزائر أن تتمكن على المدى المتوسط والبعيد أن تقضي على مشكلة انعدام الأمن الغذائي، وأن تغير من هيكل الصادرات وتنوع الاقتصاد.

اقتراحات وتوصيات:

وبناءا على هذه النتائج، يمكن تقديم بعض الاقتراحات لتفعيل التأثير الإيجابي للاستثمار الزراعي على حركة أوضاع الأمن الغذائي، وبعض التوصيات الخاصة بالدراسات المستقبلية التي قد تتناول موضوعا مماثلا:

1. الاهتمام أكثر بدعم القطاعات الغذائية الإستراتيجية والتي تملك فيها الجزائر ميزة تنافسية كالقمح و البطاطا، التمور، واللحوم البيضاء، من أجل تغطية واردات السلع الغذائية الأخرى التي لا تملك فيها الجزائر ميزة تنافسية أو من أجل تغطية الطلب المحلي عليها، بمعنى أن يصبح القطاع الفلاحي ممولا لنفسه بنفسه؛
2. الاهتمام أكثر بأصحاب الحيازات الصغيرة والزراعات الأسرية، المدرة للدخل على المستويين الجزئي والكلي، بتقديم دعم لهم عند الإنتاج وربطهم مباشرة بالأسواق عند جاهزية المحصول؛
3. إعادة النظر في دعم أسعار السلع الاستهلاكية، والتوجه أكثر نحو دعم الإنتاج؛
4. توسيع دائرة الاهتمام بالاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية لكونها قادرة على توفير السلع الغذائية في غير مواسمها؛
5. دفع القطاع الخاص للاستثمار في الأرياف والمناطق الفلاحية؛
6. فتح سبل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل الاستثمار الفلاحي الفرعي كالمكننة ووسائل النقل؛
7. مواصلة مشاريع الاستثمار في قطاع المياه، و الموارد المائية لحل مشكلة الري الفلاحي؛
8. تبني تجارب أجنبية رائدة في تحقيق الأمن الغذائي من خلال الاستثمار في قطاع الغابات والمنتجات الحرجية على غرار الشيلي وتونس؛
9. تخصيص مبالغ مالية مهمة للاستثمار في قطاع الصيد البحري بحيث لا تدخل هذه المخصصات المالية ضمن مخصصات الفلاحة والري؛
10. تفعيل التشريعات المتعلقة بالحد من الهجرة نحو المدن والزحف العمراني نحو الأرياف؛
11. النهوض بمستوى التعليم الفلاحي الجامعي والمهني وتكثيف دورات التدريب الميداني؛
12. الترويج لفرص الاستثمار الفلاحي المتاحة وتقديم المساعدة لإعدادها فنيا واقتصاديا بمشاركة القطاع الخاص.

آفاق الدراسة:

نظرا لحساسية موضع الأمن الغذائي الذي تفرضه حياة الإنسان وصحته، خاصة ما تعلق بنوعية وكمية الغذاء الذي لا يتحقق إلا بالاستثمارات الفلاحية، فإن مجال البحث فيه يبقى مفتوحا للتدقيق والتوسع أكثر في دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، ولذا نقترح بعض المواضيع التي يمكن دراستها مستقبلا كما يلي:

1. أثر فاقد وهدر الغذاء على الأمن الغذائي في الجزائر؛
2. سبل تفعيل الرقابة على الأسعار الغذائية وانعكاساته على الإقبال على الاستثمار الفلاحي؛
3. محاكاة النماذج العالمية للأمن الغذائي ومحاولة تطبيقها في الجزائر؛
4. تفعيل اليقضة الإستراتيجية في القطاع الزراعي كآلية لجلب الاستثمارات الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ- الكتب:

1- السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية والغذائية والبيئية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2011.

2- السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2000.

3- أحمد محمد محمد أبو سعدة، **ضمانات وحوافز الاستثمار الزراعي في الفقه الإسلامي وقانون الاستثمار**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012.

4- إسماعيل عبد الفتاح الكافي، **معجم مصطلحات حقوق الإنسان**، مصر 2006.

5- جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، دار الراية للنشر و التوزيع، لأردن-عمان،ط1، 2011.

6- خلف بن سليمان بن صالح النمري، **دور الزراعة في تحريك التنمية الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.

7- عادل حسن، خليفة الأمين، **التسويق الزراعي**، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

8- عبد الغفور ابراهيم أحمد، **الأمن الغذائي مفهومه قياسه متطلباته**، دار أمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.

9- عبد الرحمان العيسوي، **سيكولوجية الغذاء**، ط،1 دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، 2000 .

10- علي أحمد أرحومة، فيصل مفتاح شلوف، **أساسيات إدارة المزارع**، ط1، جامعة عمر المختار البيضاء، بنغازي،1998.

11- عرفات إبراهيم فياض، **الاقتصاد السكاني**، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2011.

12- علي جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

13- فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي حالة الجزائر**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

14- فاطمة الزهراء طاهري، **إدارة المخاطر الزراية**، ط1، نبلاء ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2014.

15- منير إسماعيل أبو شارو، وآخرون ، **مقدمة في الاقتصاد الزراعي**، ط1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

16- منذر خدام، **الأمن الغذائي السوري**، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.

17- وهيبة زبيري، **التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي**، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2017.

ب- الأطروحات والرسائل

18- حوشين كمال، **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007/2006.

19- علي خالفي، **الزراعة وأزمة الغذاء في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 1999/1998.

20- عيسى بن ناصر، **مشكلة الغذاء في الجزائر-دراسة تحليلية وسياسات علاجه**-، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة منتوري- قسنطينة- ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2012/2011 .

21- فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2008/2007.

22- سهيلة مصطفى، **الاستثمار الفلاحي وأثرة على التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017/2016.

23- يحه عيسى، **قرار الاستثمار الزراعي**، دكتوراه دولة في علوم التسيير، ، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1998/1997.

24- غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2011/ 2012.

25- هبة الله على محمود أبو العزم، **دراسة اقتصادية قياسية للاستثمار الزراعي في مصر**، أطروحة دكتوراه، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة، مصر2009/2008.

26- زاوي بومدين، التمويل البنكي، **الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر(مقاربة كمية)**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة محمد اسطنبولي معسكر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2015.

ج-الدوريات:

27- الهادي أحمد الدوم ادم، **الأمن الغذائي لسلعة القمح في السودان خلال الفترة (2001-2014)**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، عدد17(01)، 2016.

28- سمير جراد وآخرون، **نماذج الأمن الغذائي، مذكرة سياسات رقم 33**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، 2010.

29- عبد الرزاق بن الزاوي، حافظ أمين بوزيدي، **تقدير واستشراف الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر- دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1994 -2013-**، مجلة الباحث، مجلة ورقلة، عدد16، 2006.

30- بوثلجة عائشة، محمد راتول، **أهمية الاستثمار الزراعي في الدول العربية في ظل أزمة الغذاء العالمية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، جانفيي2016.

31- رزيق كمال، منصوري الزين، **الاستثمار الفلاحي والفجوة الغذائية في الجزائر- الطموح والتحدي-**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة سطيف، العدد28، المجلد01، 2013.

32- رانية ثابت الدروبي، **واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد الأول، 2008.

33- عبد الرحمان حسن علي، بيداء جواد كاظم، **دور الاستثمار في ترقية القطاع الزراعي في العراق**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد26، حزيران، 2017.

34- رزيقة غراب، **إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر واقع وأفاق**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف، العدد13/2015،.

35- عدالة العجال، وليد شرارة، **دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة وادي سوف العدد 7، ديسمبر 2014.

36- عامر عامر أحمد، **محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة الأغواط، العدد 08، 2010.

37- سلام منعم زامل الشمري، **التنمية الزراعية ومتطلبات الأمن الغذائي في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، بدون سنة نشر.

38- **التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ع21، جانفيي 2015.

39- دعاء ممدوح محمد، يحيى عبد الرحمن يحيى، **التحليل الاقتصادي القياسي للاستثمار الزراعي في مصر**، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، العدد ،92 مصر، 2014.

40- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي**، مجلة نصف سنوية، العددان الأول والثاني، السودان، ديسمبر 2009.

41- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الإستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية(2017-2037)**. السودان، 2017.

42- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **خطة التنمية الزراعية والحيوانية في الجزائر للفترة2017-2022**، الجزائر، 2017.

د- الجرائد الرسمية:

43- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **قانون المالية لكل سنة بداية لسنة1999إلى سنة2016**، الصادرة نهاية شهر ديسمبر للسنة السابقة.

44- الجريدة الرسمية، عدد46، الصادرة في 03غشت2016، الجزائر، 2016.

هـ- الملتقيات

45- أوسرير منور، بن خزناجي أمينة، **تقييم تطور الوضعية الغذائية في الجزائر"دراسة تحليلية"**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، جامعة برج بوعريريج، يومي /29أفريل2014.

46- بلعزوز بن علي، قمومية سفيان، **أثر النمو السكاني على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر-دراسة قياسية-**، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول-القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية،جامعة المدية يومي 29/28 2014.

47- بطاهر سمير، بحدادة نجاة، **تنمية القطاع الزراعي في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول: البيئة المؤسساتية، سياسات الإصلاح و التنويع الاقتصادي في الجزائر يومي 24-25 نوفمبر 2014، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان.

48- حركاتي فاتح، مداخلة تحت عنوان: **السياسات والاستراتيجات الفلاحية في الجزائر: (1962-2017)**، الملتقى الدولي الرابع حول: الجزائر أمام الأمن الغذائي -واقع وآفاق، 17-18 ماي 2017، جامعة بومرداس.

49- سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهانات الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، بحث مقدم للملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف 23-24 نوفمبر 2014.

50- سعيج مونيرة، كتمير حورية، **تحليل إقتصادي للعوامل المؤثرة في الكميات المطلوبة من لحوم الأسماك في الجزائر للفترة 2001-2016**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثامن بعنوان: التنمية الزراعية المتواصلة، كلية الزراعة، جامعة الفيوم، مصر، من 05إلى 07 مارس 2018.

51- محمد علي محمد شطا، محمد التابعي علي البغدادي، **الملامح الاقتصادية للسلوك الاستثماري الزراعي المصري في ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية**،كلية الزراعة، جامعة المنصورة، 2014.

52- مفتاح صالح و خضراوي حفيظة، مداخلة تحت عنوان: **السياسات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 وانعكاسها على الأمن الغذائي في محاصيل الحبوب**، الملتقى الدولي الثالث حول: "القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، 28-29 أكتوبر 2014، الجزائر، 2014.

و- التقارير

53- المنظمة العربية للتنمية الزراعية،**آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي**.

54- وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **الإستراتيجية الوطنية تنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات**، الجزائر، 2003.

55- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **خرائط فرص ومجالات الاستثمار الزراعي المشترك في المنطقة العربية**، السودان، 2014.

56- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي2014، روما، 2014.

57- تقرير المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة العالمية-الفاو-، **لجنة الأمن الغذائي العالمي، مسح للمفاهيم والمقاربات** ، الدورة الثامنة، روما، إيطاليا، 2003.

58- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين(2005-2025)**، تونس، 2004

59- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي**، الرياض، 2008.

60- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الغابات في العالم 2016، الغابات والزراعة "استخدام الأراضي التحديات والفرص"**، روما، 2016.

61- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **التقرير الختامي للاجتماع الخامس لضباط الاتصال للدول الأعضاء في البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي لمرحلته الأولى2011-2016**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان،2016.

62- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **سياسات ونظم توزيع الغذاء في الوطن العربي وانعكاساتها على الأمن الغذائي**، الخرطوم، السودان،2006 .

63- يوم الزراعة العربي 2015، **الاستثمار الزراعي المسئول من أجل الأمن الغذائي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان، 27سبتمبر2015.

64- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام 2015: تقييم التقدم المتفاوت**، روما، 2015.

65- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع**، روما، 2016.

66- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام 2015: تقييم التقدم المتفاوت**، تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2015، روما، 2015.

67- وزارة التنمية الزراعية في البرازيل، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **برنامج القضاء على الجوع-التجربة البرازيلية**-، مركز الدراسات الزراعية والتنمية الريفية، روما،2012.

68- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي**، تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2017، روما، 2017.

69- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد2017**، الإمارات العربية المتحدة، 2017.

70- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **الماء من أجل الأمن الغذائي والتغذية**، تقرير مقدم من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، روما، 2015.

71- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **الاستثمار في مصايد الأسماك والأحياء المائية لتحقيق الأمن الغذائي**، تقرير مقدم من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، روما، 2014.

72- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **التنمية الغذائية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية: ماهي أدوار الثروة الحيوانية؟**، مستخرج من التقرير المقدم من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، روما، 2016.

73- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **الاستثمار أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي**، تقرير مقدم من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، روما، 2013.

74- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في الزراعة**، تقرير مقدم من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، روما، 2011.

75- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **الحراجة المستدامة لأجل الأمن الغذائي والتغذية** ، مستخرج من التقرير المقدم من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، روما، 2017.

76- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي2015**، السودان، 2015.

77- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي2016**، السودان، 2016.

78- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي2017**، السودان، 2017.

79- منظمة الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **القرار 70/1 الذي اتخذته في جلستها المعقودة في 25 سبتمبر 2015**، الدورة السبعون، نيويورك، 2015.

80- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025**، الخرطوم، 12-13أوت2015.

81- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **يوم الزراعة العربي2017، معا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الزراعة العربية2030**، السودان، 27 سبتمبر 2017.

82- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **اللقاء القومي حول الاستثمار الزراعي المسئول عن الأمن الغذائي العربي، دراسة مشروع السودان لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية**، السودان، 05-07أكتوبر 2015.

83- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **اللقاء القومي حول الاستثمار الزراعي المسئول عن الأمن الغذائي العربي، تجربة مصر**، السودان، 05-07أكتوبر 2015.

84- تقرير الهيئة العربية للاستثمار و الإنماء الزراعي، **الفرص الاستثمارية**، السودان، 2017.

85- المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، **مشروع دراسة حول إستراتيجية التنمية الفلاحية**، الدورة 18، جويلية 2001.

86- وزارة الفلاحة، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية**، 2000.

87- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **مسار التجديد الفلاحي والريفي**، الجزائر، 2012.

88- وزارة الفلاحة والصيد البحري، **نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية**، الجزائر، مارس، 2013.

89- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية الأعداد 2013-2014-2015-2016-2017.

ي- المواقع الإلكترونية

90- محمود ياسين، **الاقتصاد الغذائي** ، تاريخ الاطلاع 8/04/ 2018 http://www.startimes.com/f.aspx?t=29245920

91- تقرير روما بخصوص الأمن الغائي العالمي، **مؤتمر القمة العالمي للأغذية**، روما،إيطاليا، 13-17 نوفمبر 1996 منشور على الموقع،http://www.fao.org/docrep/003/w3613a/w3613a00.HTM، تاريخ الاطلاع 27-04-2018،14:58.

92- عادل محمد ابراهيم ابوعقيل، **أوضاع ومؤشرات الأمن الغذائي العربي**، متاح على الموقع **http://slideplayer.com/slide/5272440**تاريخ الاطلاع، 30-04-2018، 23:10.

93- https://www.teacher-sa.com/images/uploads/1_2448147a318851f5b7.jpg تاريخ الاطلاع01-06-22:00،2018

94- http://www.fao.org/sustainable-development-goals/indicators/641تاريخ الاطلاع، 04-06-2018،23:30.

95- http://www.fao.org/neareast/perspectives/water-scarcity/ar/- تاريخ الاطلاع، 05-06-2018،23:15. مبادرة ندرة المياه في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا

96- -http://www.fao.org/neareast/perspectives/transboundary-animal-diseases/ar/

97- تحسين الثروة الحيوانية وسبل العيش، ومواجهة ما يهدد صحة الحيوان، تاريخ الاطلاع، 05-06-2018،23:30

98- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي،http//www.aaaid.org، تاريخ الاطلاع، 15.08.2018، 14:12.

99- وزارة البيئة والمياه والزراعة-المملكة العربية السعودية- رؤية2030 http://www.mewa.gov.sa، تاريخ الاطلاع 11-09-2018 00:06.

100- وزارة الفلاحة والصيد البحري بالمغرب، **المخطط الأخضر، الاستراتيجية الطموحة**، 2008، تاريخ الاطلاع 08-07-2018، 20:13.

101- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **مسار التجديد الفلاحي والريفي**-عرض وآفاق-2012.

102- http://www.fao.org/fishery/countrysector/naso_china/ar، تاريخ الاطلاع 08-07-2018، 21:30.

103- **https://www.teacher-sa.com/images/uploads/1_2448147a318851f5b7.jpg**

ثانيا: باللغات الأجنبية :

104- Abdelhamid .A. **Quelle agriculture pour l'Algérie** , office des publication universitaires, 2009
105- Georg bokeloh, gottingen ,**assurer la securite alimentaire et nutritionnelle**.
106- - G. Courade, Pèlerinage aux sources, : **concepts et analyse de l a question agro alimentaire dans le système des Nations Unies,** Module1-2-4: agriculture, CIDEP, 1994-1995.
107- J.P MINVIELLE ،**Matrise de la sécurité alimentaire: le défi de la complexité**, ORSTOM, P aris, Actualité n° 44, 1994.
108- -F. ABDOUCHE**, Les Céréales et la sécurité alimentaire en Algérie**, les éditions el Hikma, Alger, 2000.
109- **Manuel d'évaluation de la sécurité alimentaire en situation d'urgence**, Programme alimentaire mondial (PAM), Service de l'analyse de la sécurité alimentaire - Deuxième édition - Janvier 2009.
110- G. Courade ,**Le risque de l'insécurité alimentaire de l'imprudence écologique au démantèlement de l'Etat providence**, Module : agriculture, CIDEP, 19941995.
111- **INTRODUCTION A LA SECURITE ALIMENTAIRE PRINCIPES D INTERVENTION**, AGF-international network.
112- Nicholas Awortwi ;Erhard Berner ,**AGO,Approches to Sustainable Food security : The Case of YFSSIFS Project in Konso Wperda**, (Institute of Social Stadies, Ithiopia, 2009.
113- -Barry Buzan ;**People,states and fear the national security problem in international relation**, First published, Great Briten, 1983.
114- food and agriculture organization of the United Nation, **FAO Statistical book world food and agriculture**,Rome, 2015.
115- Collections Statistiques N° 198, Série S : Statistiques Sociales, Février 2016.
116- organisation des nations unies pour l aimantation et l agriculture , rome, centre d investissement, programme de coopération FAO/banque mondiale, projet d appui a l irrigation, rapport d identification,no.4/92-cp-alg36,Algerie, 1992.
117- République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des Finances **, LE NOUVEAU MODELEDE CROISSANCE (SYNTHESE)**, Juillet 2016, p p : 11-12.
118- **the economist, 2017 global food security index, GFSI-2017-26sep** .

Summary:

This study aims to try to propose an effective strategy for agricultural investment that enables Algeria to achieve food security in the long term by benefiting from pioneering international experiences in this, as some countries were chosen as a model based on the classification of the Food and Agriculture Organization of the United Nations to the most important countries that succeeded in achieving The goals of the World Food Program, and care was also taken to choose experiments in a way that allows diversification of agricultural investment fields, thus leaving it out of plant production and extending it to all areas of the agricultural sector, such as animal production, forest plantations, fish and marine biology, and investment T in the field of irrigation water security is water-based food security.

As the descriptive analytical approach was adopted for the purpose of describing and analyzing the strategies adopted by those countries, and at the same time diagnosing the development of agricultural investment policies in Algeria, including its allocations and problems and the measures taken by the government to confront them, during the period 2000-2017, then analyzing the impact of these investments on indicators and axes Food security in the same period, which drew a clear-cut picture of the negatives and shortcomings in which agricultural investment policies previously occurred, as well as the gains they achieved in achieving food security.

The study reached a proposal for a strategic plan to improve the indicators of food security in Algeria by the year 2022, whose vision is to achieve healthy and sustainable food security in all its nutritional dimensions and varied according to the nutritional needs of the population, resulting from the intensification of agricultural investments in the strategic and irrigation food sectors in which Algeria has a competitive advantage , With the need to focus on training and attracting the human element (the farmer) and focusing on the specificity of agricultural areas in the production process by engaging the private sector by opening the field of investment to it and supporting it during production, and to facilitate access to the world of smart agriculture and other industries Aiah because of the promise of promising results in achieving food security.

Key words: agricultural investment, food security, effective strategy, agriculture in Algeria.